

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب ۲۸۵

۲۸۵



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	سوره اصفه
مؤلف	مجلس (خط)
تألیف	۲۸۵ (از کتب)
شماره ثبت کتاب	۲۸۵
شماره قفسه	۲۸۵

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۲۸۵

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

۲۸۵



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تذکره اصفهانی
مؤلف: (محل) (اکبر) (محل) (اصطغی)
تألیف: (۱۹۵۰) (۱۹۵۰) (۱۹۵۰) (۱۹۵۰)
تألیف: (۱۹۵۰) (۱۹۵۰) (۱۹۵۰) (۱۹۵۰)
تألیف: (۱۹۵۰) (۱۹۵۰) (۱۹۵۰) (۱۹۵۰)

شماره ثبت کتاب: ۲۰۹۹۴
تاریخ ثبت: ۲۰۹۹۴

۲۸۵

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای ملی
۲۸۵

مكتبة دار الكتب
بمصر

ص ٩٥
٩٥

تذكرة الفقهاء

الحمد والثناء على ربه العالمين

تقديم
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

هذا كتاب في تذكير
العلماء بالفضل والبر
والإيمان بالله تعالى
وآله الطيبين الطاهرين
عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مصر أمم رابحة

مراسل الى بوند
الوارث لكونه
ما بها هذا
مرور عام

تذكرة الفقهاء

في الكفاية
تسعة الاف

في سنة ١٢٢٤

كتاب في تذكير
العلماء بالفضل والبر
والإيمان بالله تعالى
وآله الطيبين الطاهرين
عليهم السلام

لِلْعَالَمِينَ عَلَى اللَّهِ مَقَامُهُ

كتابها
نصف الألف

مكتبة
١٢٢٤

الجزء الثاني عشر من كتاب تذكر الفقهاء

بسم الله الرحمن الرحيم
المقصد السابع في الاجارة وفيه فصول **الاول** الماهية الاجارة عقد يفتي بملك المتعة خاصة بغير معلوم لا زهر في حقيقتها ويستعمل في هذا العقد لفظان احدهما الاجارة وهي وان اشترت في العقد في اللغة اسم الاجرة وهي كراه الاجرة ونقل بعضهم انه قال لها اجارة ايضا بالضم ويقال اشترت دار فلان وبلغت داره ومملوكة بغيرها الجارة وهو مسمى ذلك من غير ان يقال له اجرة ولا لغيره اما المجر فهو من قولك اجرا اجرا يعني كمال يقال فازعته وعامله واما الاجرة فهي على قولك اجرا اجرا اذا اعطاه اجرا يعني اجرا اذا صار لغيره وقوله تعالى ان تاجرني ثمان في حج فترع بعضهم المعنى فقال تعطيني من ثمن بغيري اياك يعني الغنم هذه المدة وبعضهم بالشأن يقال تعطيني اجرة اذا اشترت عاملا لعل فانك اجرتا المعنى الاول لك تعطيني اجرة وهو لغيره المعنى الثاني لان يبيع لغيره لك واجرة الله لغة فاجره اي اعطاه اجرة فصيل بمعنى فاعل الجارية في التدوير **الفصل الثاني** الاكرام يقال اكزيت الدابة وكزيت مكواة ويقال اكزيت واستكزيت وكزيت يعني رجل يكرى والكرى على فصيل المكواة والكزيت ايضا والكرام وان اشترى امرا لاجرة فهو في الاصل مصدر كزيت اذا عرفت هذا فالاجارة عقد يشترط عليه ايجاب وقبول في عرف الشريعة **مسئلة** هذا العقد جائز بالرض والايحاء قال الله تعالى فان اردت لكَ فانهن لهن فواجب لهن الاجارة فدل ذلك على جواز اخذ عوض المنافع واختلف في ان الاجارة على الحضانة واللين والبيع واللين وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان خير من استاجرت ان خير من استاجرت بالبيع الامين قاله ابن ابي نجران الحنفية هاتين على ان تاجرني ثمان في حج وقال في قصة الحضرة موسى عليه السلام فوجدنا اجارا ويريد ان يفضا فاقامه قال ابو شيت لا اخذت عليه اجرا وروى العامة عنه انه هرب ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا اعطوا الاجرة لغيره قبل ان يحف عرقه وعن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وآله

قال قال وبكم ثلاثة انا خضعتهم ومن كنت خضعت خضعتهم رجل اعطاه في عدا ثم عدل ورجل باع حرا واكلاه ورجل استاجر لغيره فاستوفى عمله ولم يوفه اجرا وعن ابن عباس في قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم ان ينج الرجل ويراج نفسه ومن طريق الخاصة ما رواه علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام عن ابي بصير عن رجل من رجل البيت او السقنة سنة ان شاء اخذ وان شاء ترك وفي الحسن عن هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في الجبال والاجرة قال لا يحف عرقه حتى تعطيه اجرة وعن شعيب قال سكارنا الصداق عليه السلام فوجاهنا لعلنا لدق بستان لم وكان اهلهم الى العصر قال فلما فرغنا قال يا شعيب اعطهم اجورهم قيل ان يحف عرقهم وعن ابن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال سالتهم عن الاجارة فقال صالح لا بأس به انما تضع قد رطاه فقد اجرت عليه السلام نفسه فقال ان شئت ثمانا وان شئت عشرين فانزل الله تعالى فيه ان تاجرني ثمان في حج فان اتقمت عشرين فمر عنيك ولا ياتي ذلك رواية عن الصادق عليه السلام قال قلت لما الرجل يجرفان هولاء نفسه اعطى نصيبه في تجارته فقال لا يولواجر نفسه ولكن يستزقي الله عن رجل ويجرفان هولاء نفسه اعطى نصيبه في تجارته فقال لا يولواجر نفسه خسر على نفسه الرزق لانه لا يملكه حيث يتسرع به من الجارة وهي بركة والاختيار في ذلك كثيرة واما الاجماع فلا خلاف بين علماء الامم في جميع الاعصار في جواز عقد الاجارة الا لم يلحقه عن عبد الله بن الحسن الا انه قال لا يجوز لان ذلك غير ما بينه الله عليه وآله تعالى من الغنم يعني انه يعقد على منافع مستقبلية لا تخلق وهذا غلط لا يمنع انعقاد الاجماع لما تقدم من النص ايضا الحاجة داعية اليه والضرر ماسة له فانه ليس لكل الجوراء كمالا ولا حاد من غيره ولا يلزم غيره ان يسكنه وادبه ولا يخدمه بغيره وكذلك احكام الصانع يملكون ذلك لاجرة ولا يملكون ان يعزوا ذلك ولا يحدون من شرطه من الاجارة فذلك بل ذلك ثم لم يملك له طريقا للزحمة حتى ان اكثر المكاسب بالصانع على ان يتسرع في هذا العقد ليرجع المصالح وتعطيل الاموال للناس باسرها وهو مناف للحكمة والعلم من روى والغرض من هذه المعالجة الشديدة هو العقد على المنافع لا يمكن بعد وجوبها لانهما متلف

الساعات فدعها الضروية والحاجة الشديدة إلى العقد عليها قبل وجوبها وإشياء
الاجارة من الاجرة وهي الثواب تقابل اجرة الله له أبانك **الفصل الثاني**
في الاكران وهو الوجه **الاول** المتفق ان يستطیع المجر والمستاجر شرط **أ** البلغ
فلا ينعقد اجارة الصبي اجاراً ولا قبل الا سواء كان ممتزجاً او لا سواء اذ له الولي ولا
اذ لا عبر بعبادة الصبي **ب** العقل فلا يصح عقد المجنون سواء كان المجنون مطلقاً
او اذ فاداً ولو كان يعقون فالمر في حال اقامته لوجوب الشرط جديداً **ج** ان يكون متحداً
فلا عبرة بعقد المكن عليه لقوله تعالى الا ان يكون تجارة عن تراب منكم ولا يشتر
لمكن على الفعل **د** ان يكون قاصداً فلو تلفظ الشاهي والمنايم والمناقل والسكران
والمعتق عليه وشا رب المرقد لم يعتبر بعقد **هـ** ارتضاع الحجر عن المصادقة لا ينعقد
اجارة المجني عليه للنفقة ولا للفلس لا يمتنع عن من التصرف في المال **و** ان يكون
الموجراً مالكا للنفقة لئلا وقعت الاجارة عليها او كسيلة او وليا عليه فلو
الفتوى كان العقد موقفاً ان اجارة مالك المتفعة او بمنزلة المجرى والافلا
مسئلة ولا يشترط ان يكون المجرى مالكا للعين التي تعلق بها المتفعة
بما لا بد ان يكون مالكا للنفقة وان كانت له عين مملوكة للغير فلو استاجر داراً او كاتبة
او غيره مما من الاعيان التي يصح استيجارها لانه ان يوجرها من غيره عند علمائنا
اجمع وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين وبجهايد وعكرمة وابو سليمان
بن عبد الرحمن والحنفى والشافعي والحنابلة الراي والحد في الحديث الروايتين لا بد
المتفعة على حد ملك مالك العين لها فجاز نقلها منه لغيره كما جاز نقل ملك
العين لها وللأصل ولما رواه الحنفى في الحسن عن الصادق عليه السلام قال لو
ان رجلاً استاجر داراً بعشرة دراهم وسكن بها مملوكاً او مملوكة او مملوكة
يكن به بائع لا يوجرها باكثر مما استجرها الا ان يحدث فيها شيئاً والرواية الثانية عن
احمد انه لا يجوز للمستاجر ان يبيع العين المستجرة وان كانت مقبوضة لان النبي صلى الله
عليه وآله لم يبيعه من ربح ما لم يضمنه والمنافع لم تدخل في ضمانه ولا في عقد على المهر
في ضمانه فلم يوجب بيع المكيل والموزون قبل قبضه وهو غلط لان قبض العين قايماً
قبض المنافع بدليل ان المجزأ لنفسه فيها فجاز العقد عليها كبيع الثمر على الشجر فطل

القياس بهذا الأصل **مسئلة** وكما يجوز اجارته العين المستاجر بعد القبض
كذا يجوز اجارته قبل القبض من غير المجر وهو قول بعض المشافعية لان قبض العين
لا ينقل بها العين اليه فاذا كان القبض لا يتبع به استعمال العين فلم ينعقد اجارة
عليه ولا ماله الجواز والمثبت من قول الشافعي المنع وبه قال ابو حنيفة واهل بيته
لحدى الروايتين لان المنافع مما لو لم ينعقد معاوضة فاعتبر في جواز العقد عليها
كالاعيان والكسرة في الاصل ممنوع وبالفرق عما تقدم كما ان الاجرة من المجر قبل القبض
فانما انما يجوز ومن منع من اجارته قبل القبض لغير المجر فلهذا وجهان احدهما المنع
ايضاً لانه عقد عليها قبل قبضها فلم يجرى الاجرة والشافعي الجواز لان القبض هنا معتبر
عليه بخلاف الاجرة في الاصل في بيع الطعام قبل قبضه لا يصح من غير يابيه رواية
واحدة عن احمد وهو يصح من يابيه على روايتين واما اجارته بعد قبضها من المجر
فانما جاز به وبه قال الشافعي واحمد لان الاصل الجواز ولان المتفعة قابضة
للفعل والمجر اهل فملكه كغيره فجاز العقد معه كغيره ولان كل عقد جاز مغير
العائد جاز مع العائد كالباع وبه قال ابو حنيفة لا يجوز ولا لانه تناقض الحكم لان
التسليم يستحق على المجر فاذا جازها منه صار التسليم حلاله فيمير مستحقاً للمجر
عليه وهو تناقض وهو غلط لان التسليم قد حصل والذي يستحقه بعد ذلك
تسليم اخر ثم يطل الباع فانه يستحق عليه تسليم العين فاذا اشتراها استحق
تسليمها فان قبل التسليم ههنا استحق في جميع المدة بخلاف الباع قلنا المستحق
تسليم العين وقد حصل وليس عليه تسليم اخر غير ان العين من ههنا المجر فاذا
تعددت المنافع بتلف المدة وغصبها رجع عليه لانها تعددت بسبب كان في
ضمانه **مسئلة** يجوز للمجر ان يوجرها المستاجر بازيد مما استاجر
وباقول وبالمساوي سواء احدث فيها حدثاً من عادة وشبهها او لا حدث
علمائنا وبه قال عطاء والحسن المصنف والزهري والشافعي وابو ثور وابن
المنذر واحمد في الحديث الروايتين لانه عقد مجزئ براس المال فجاز زيادة كالباع
ولان كلما جاز اجارته بمثلها استجره جاز باكثر كما لو احدثت عادة لا يفسد
الزيادة في مقابلته العادة وليست بمثلها لانما نقول العادة لا يفسد الجاز من الاجرة

ولأصل وللاية وقال الشيخ رحمه الله ان كان المستاجر قد أحدث فيه أحدًا ما جاز
 ان يجرها باكثر مما استأجرها والا فلا وفيه قال الشعبي والشافعي وأبو حنيفة
 وأحمد في الرواية الاخرى لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن بيع ما
 لم يضمن وهذا المضمون للمنفعة فلا يجوز ان يبيع فيها ولا يجره فيه فيما لم يضمن فلا يجره
 لو بيع في الطعام قبل قبضته ويحالف ما اذا عمل فيها لان الربح في مقابلته العمل
 ولا يجره في الخبز فان المتافع قد دخلت من وجع الاخرى انما لو تلفت من غير اشتباها
 كانت من ضمانه وعلى المنفعة والقبض يبيع الطعام باطل فان البيع ممنوع
 منه بالكلية سواء يبيع او لا يجره في الجاهل على انما منع الحكم في الاصل
 فعليه ان يبيع في مقابلته عمله ملقبًا بما اذا كان لدار وغسلها ونظفها فان هذا
 مما يجره الاجرة في العادة ولا يجره عند كراهية زيادة بسببه وعن احمد رواية ثالثة
 انه ان اذن له المالك في الزيادة جاز ولا يجره وكراهية الميسر وابن سريج
 ويحده وعكرمة الزيادة مطلقا لغيرها في بيع ما لم يضمن وقال ابو حنيفة
 وأحمد في الرواية التي منع فيها الاجارة باكثر مما استأجرها به انه ان اجريه زيادة تصد
 بالزيادة وليس شيء للقياس على ما اذا باع باكثر مما اشتراك يبيع له الربح **مسألة**
 قال الشيخ رحمه الله لا يجوز ان يجره المسكن ولا الخان ولا المجر باكثر مما استأجره
 الا ان يجره بغير جنس الاجرة او يحدث ما يقابل القنات وكذا لو سكن بغير المالك
 لم يجز ان يجره لباقي زيادة عن الاجرة والجنس ولحد ويجز باكثرها رواية الجليلي
 عليه السلام وقد تقدم **أخر** لو استأجر شيئا لم يجره ان يجره ولو استأجره ليومين
 جاز كما لو استأجره ليومين وللشافعي وجهان **مسألة** لو قبض على عمله
 كخياطه ثوب او بناء حائط وشبهه جاز ان يقبله غيره باقل من ذلك ويكون
 الفصل له خلافا لسواء عمل المستقبل فيه شيئا او لا سواء كان مال الغائب من
 جنس واحد او من جنسين للأصل وهو قياسه هباجد لانه اذا جاز ان يقبله بمثل
 الاجل الاول او دونه جاز زيادة عليه كالبيع وكاجارة العين وما داه ابو حنيفة في
 الصحيح عن الباقر عليه السلام قال سألته عن الرجل يعمل لغيره فيعمل منه وفيه
 الاخر يبيع فيه قال لا بأس وقال الشيخ رحمه الله لا يجره في ذلك مع ما جاز جنس المال

فيها

فيها الا ان يبيع فيه شيئا وهو رواية عن احمد ايضا ماداه على الصانع عن الصادق عليه
 قال قلت له ان قبض العمل ثم اقبله من غلمان يعلون معي بالثلثين فقال لا يبيع ذلك الا
 ان تصالح معهم فيه قلت فاق ادبه لهم قال فقال ذلك عمل فلا بأس ومن يجمع
 عن الصادق عليه السلام قال قلت له ان قبض الشباب اخيطها ثم اعطيتها الغلمان المثلث
 فقال ليس يعمل فيها قلت اقطعها واشترى لها الخيوط وهو يحمل على الكراهة جمعابين
 الادلة **الربح الثاني** الصيغة لا بد في كل عقد من ايجاب وقبول والربح على
 الرضا بالاجل والعباراة الصريحة عن ايجاب لبرئك هذه الدار مثلاً او كبرئك
 مدة كذا ايكد اقبول المستاجر على الاتصال قبيلت او استأجرت او استكرت لا
 يكفي ملكك من غير ضاقت له المنفعة اما لو قال ملكك سكنى هذه الدار بكذا
 سنة صح ولو قال اعزتك هذه الدار سنة بكذا فالوجه المنع ويجوز الجواز للمقتصد
 الى المنفعة **مسألة** الاجارة عقد يتعلق بنقل المنافع وليست بيعاً
 عندنا وقال الشافعي واجد الاجارة نوع من المبيع لانها تملك من كل وجهين
 لصاحبه وهي تم للمنافع والمنافع بمنزلة الايمان لانه يصح تملكها في حال الحياة
 وبعد الموت ويضمن اليد والادلاف ويكون عوضها عيناً ودنياً وانما اخشيت
 باسم كالمخضر بعض المبيع باسم كالصوف والسلم وهو غلط لان البيع مختص
 بنقل الايمان اذا ثبت هذا فلو قال في ايجاب بعتك منفعة هذه الدار شهراً
 بكذا الصصح عندنا لما يتنا من اختصاص لفظة البيع بالاعيان وللشافعي وجهان
 لحد الجواز لان الاجارة منقولة من المبيع واظهر ما عنده المنع لان البيع موقوف
 للمالك الاعيان فلا يستعمل في المنافع كما لا ينعقد البيع بلفظ الاجارة **مسألة**
 الاقرو المعقود عليه في الاجارة دون العين قسم العين متعلقة بالمنافع وفي
 البيع حنيفة ومالك واكثر المشافعية لان المعقود عليه لا ما يستحق العقد ويجز
 التصرف فيه والعين ليست كذلك فاذا كان المعقود عليه المنفعة وعليه ينطبق
 حد الاجارة الذي اطلو عليه المجهود وهو ان الاجارة عقد يتفق عليك المنفعة
 يعوض معلوم لان الاجرة في مقابلته المنفعة ولهذا يضمن المنفعة دون العين ما
 كان العوض في مقابلته فهو المعقود عليه وتحقق ان عين الثوب مثلاً يتعلق

به امور ثلاثة الاول سلك حقيقته لان دليل المشافي القايده بالحاصله باللسان لغير الجرح
والجرح الثالث نفس اللبس المتوسط بينهما واسم المنفعة يقع عليها جميعا ومورد العقد
والمستحقانها هو الثالث وقال بعض المشافيه المعقود عليه العين ليست في ممتا
المنفعة لان المنافع معدومه ومورد العقد صحيح ان يكون موجبا لان اللفظ
ايضا في العين فيقال اجرتك هذه الدار ويمنع ان يكون المعقود عليه موجبا
تحقيقا فيكون لوجرد المعقودى وقوله اجرتك هذه الدار معناها منفعتها ولهذا
لولا اجرتك منفعتها ما ذكر المحققين يفتي في خلاف هذا القلي فان الاجراء واقع على
ان العين لا تملك بالاجارة كما تملك في البيع والقبول ان متعلق الاجارة العين يسلم
ان المعقود عليه العين لاستيفاء المنفعة وعلى ان المالك لا يقطع عن العين والقبول ان
المعقود عليه المنفعة يسلم ذلك بل يقول الحق متعلق بالعين له تسليها وامساكها
مدة العقد لينتفع بها **مسئله** لو اضاف الاجارة الى المنافع فقال اجرتك
منافع هذه الدار واجرتك ما لا اقوى المنع لان لفظ الاجارة وضع مضافا الى العين فلا
يضاف الى منافعها ويه قال الجرح من المشافيه والظاهر عند المشافيه الجرح ان يكون
ذكر المنفعة مضافا الى التاكيد كما لو قال بعتك عن هذه الدار ورجعتا ببيع البيع والقبول
ظاهر لان البيع يتناول عين الدار ورجعتا بخلاف اجارة عليه لا تضاف الى المنافع ولما كان
العقد في الذمة فقال الرمت ذمتك كذا فقبل اذ لا يفتي عن الاجارة والاكرار على الشك
اقرب المنع والشافيه ذهب الى الاول **الركن الثالث** الاجارة **مسئله**
يشترط في الاجارة المالية فلا ينعقد الاجارة بعرض ليس عليه كالجرح الحر وشبههما و
الضابط ان كلما عطي ان يكون متعلقا بالبيع صح ان يكون عرقا في عقد الاجارة لان عقد
معاوضة فاشبه البيع وان يكون معلوما لانه عوض في عقد معاوضة فيجب ان يكون
معلوم كمن المبيع ولا نعلم فيه خلا فان الله صلى الله عليه وآله قال ان استاجر لغيره
فليعلمه اجرا ولا يعمل يحصل بالمشاهدة او الوصف لرفع الجحالة كاي عقد البيع ه
مسئله اذا كانت الاجارة من المكيل او الموزون وجب علم مقدارها بما حاله
العقد لثما فدين لانه بدو عزو والبيع يتصل بالله عليه وآله من المغير وما دوة
مسودة بن صدقة عن الصادق عليه السلام قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعمل

ايضا يحسن يعلم ما اجره ومن يكتفي بالمشاهدة كصبر من طعام ومشاهدة او قبضه من
فضة مشاهدة اخرى عندنا المنع لما تقدم من انه عقد معاوضة فاشترط الجرح
بقدر العين المتقدر باجدا الفدين كالباع ولا منقضاء العرض معه ويؤثر بدو منه
والشافيه طريقان احدهما ان يفي ذلك قولين كما اذا كان واس مال السلم جزائيا
لان الاجارة تنسخ بتعذرا استيفاء المنفعة كما تنسخ السلم بتعذر المسلم فيه
ويحتاج ان يرجع الى العرض فلو لم يكن متلوما وقع الشك ولو لم يعلم احدهما الفدين
المستحق وذلك غير عظيم والثاني انه يجوز ذلك مولا واحدا بخلاف السلم لان
المنفعة لغيرت بحري الايمان لانهما متعلقة بعين واحدة والسلم يتعلق بمعدوم
وموجود فاقتر **مسئله** الاجارة تنقسم الى دارية وعلية العين كالواستاجر
دارية فبعضها ليركبها او ليجل عليها او شخصيا بعينه لخرط له قريبا او بعيدا جارا والدارية
على الذمة كالواستاجر دارية مؤنفة للركوب وللجل او قال الرمت ذمتك خياطة
ثوب او بناء جدار فقبل ولو قال استاجرتك كذا او لتعمل كذا الحق قولان ان يكون اجارة
دارية على العين الملائمة فقبله كالمخاطب كما لو قال استاجرت هذه الدابة وهو اعلم بجرح
الشافيه والثاني ان يكون اجارة في الذمة لان المقصود حصول العمل من جهة المخاطب
فكانه قال استحققت عليك كذا وانما يكون اجارة عنى هذا ان اراد فقال استاجرت
عينك او نفسك كذا او لتعمل بنفسك كذا واجارة العقارات لا تكون الا من التسليم لاولي
لانها لا تثبت في الذمة الا ترى انه لا يجوز السلم في دار ولا ارض **مسئله**
اذا عقد عقد اجارة على منفعة دار معينة الى مدة مائة المساجر للمنافع المعقود
عليه الى المدة ويكون حذو وتما على ملكه وبه قال الشافعي واحدا قال ابو حنيفة
يجوز على ملك المجر ولا يملكها المستاجر للعقد لانهما معدومة فلا يكون مملوكا كالشرع
والولد ليس بشئ لان المالك عتاق عن حكمه يحصل به تصرف محض وقد ثبت ان هذه
المنفعة المستقبلة كان مالك العين يتصرف فيها كصرفه في العين فلما اجراها صار
المستاجر مملوكا للتصرف فيها كما كان يملك المجر قبلا انها مملوكة للمالك العين لم يملك
الى المستاجر بخلاف الولد والامم وان المستاجر لا يملك التصرف فيها وقوله ان المنافع
معدومة باطل لانها مقدرة الوجود ولهذا قيل مورد العقد والعقد لا يرد ولا يملك

مؤخر **مسألة** لا يبرأ من شرط بيعها في العقد كانت مباحة وان شرط فليجوز
 الى اخر المدة او نحو ما مئنة كان على الشرط لقوله عليه السلام الملو عند شرطه
 ولا تعلم في ذلك خلافا وان اطلق كانت مباحة ومالكها المورث فيقول لعقد يستحق
 استيفاها اذا سأل العتق ليه المستاجر عند علمنا به قال الشافعي واحمد لان
 عوضه عقد سجيل بالشرط فوجب ان يستعمل عطل العقد كالثمن والصدائق ولان
 المستاجر يملك المنفعة في الحال وينفذ تصرفه فيها الا انه لما استحال استيفاها
 دفعة استوفيت على التدريج لضرورة الحال وقال ابو حنيفة ومالك لا يملك المورث
 الا برأ عند اطلاق بنس العقد كما لا يملك المستاجر المنفعة فانهما مبدءا ولكن
 يملكها شيئا فشيئا كذلك الا برأ الا ان المطالبة كل لحظة بما يبرأ فلا يمكن الضبط بالخطا
 والساعات فضبط ابو حنيفة باليوم وقال مالك ما يقضى يوم طاله بجرته وهو ما يعز
 مالك وقال في رواية انه لا يستحق الا برأ حتى تنتهي المدة بهما وهو قول اكثر
 ولو شرط النجول ملكها في الحال عند ما قال ابو حنيفة ايضا ان كانت مئنة كالثوب
 والدار والعبد ملكها بالعقد وفي غيره ما لا يستحق المورث الا برأ بالعقد ولا يتسلم العتق وانما
 يجب يومها فوما فاذا انقضى اليوم طاله بجرته لا يبرأ من ساعة واحدة ولا حتى ان
 مالك المنافع بالعقد لا يبرأ مبدءا بل يملكها شيئا فشيئا فلا يملك عليه الا برأ دفعة
 ولو كان ملكها لم يتسلم الا برأ شيئا فشيئا فلا يجب عليه العوض مع تعدد تسليم
 في العقد لان الله تعالى قال فان ارسلتكم فيهم فاقولوا لهم انهم امرأتايتهم
 بعد الارضلع وقال النبي صلى الله عليه واله ثلاثة اخمصهم يوم القيامة رجل الشاخر
 اجرا فاستوفى منه ولم يوفهم قبل ان يحضره ولانه عوفهم ملك معوضه فلا يجب
 تسليمه كالعوض في العقد الفاسد ومنع عدم المالك بل قد سلك المستاجر المنافع و
 قوطر بانها معدومة فلا تكون مملوكة بالشرط النجول فان الشرط لا يجعل المعدوم
 موجودا والمنافع اما موجودة او ملققة بالموجودات ولهذا صح اياد العقد عليها
 وازان كون الا برأ دينا في الذمة ولو كانتا ملققة بالموجودات لكان في مذهبنا ان
 بالدين واما عدم التسليم فقد تسلم العين وجعل تسليم العين كالتسليم بالمنافع فيجوز
 تصرفه فيها بغيره في قبضها في استحقاق العوض والمراد من لا يبرأ الا برأ عند

الشرع في الارضلع او تسليم قسمها كما قال تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
 من الشيطان الرجيم اي اذا اردت القراءة ولان هذا يملك دليل الخطاب
 حجة عند ابي حنيفة وكذا الحديث فان الامر لا يتأخر في وقت لا يمنع وقوله
 ويبارض بقوله تعالى فما استغنم به ممن فاقولوا لهم انهم امرأتايتهم
 الاستمتاع وهو الجواب عن الحديث ويدل عليه انه انما اراد على امره الا يبرأ
 بعد الفراغ من العمل وقد قلنا يجب الا برأ شيئا فشيئا ويحتمل ان يكون نوعا على
 الايقاع في الوقت الذي يتوجه المطالبة به عاقل على ان الا برأ والخبر انما وردا
 فيمن استجر على عمل فاما ما وقعت الاجارة فيه على حين فلا تعز له ما به اذا ثبت
 هذا فالاجارة اذا وقعت على عمل فان الامر يملك بالعقد ايضا لكن لا يستحق تسليمها
 الا عند تسليم العمل قال بعض العامة من استجر على عمل معلوم استحق الا برأ عند
 العمل وان استجر في كل يوم مخرج معلوم فلا يبرأ من كل يوم عند تمامه وقال بعضهم
 الامر يملك بالعقد ويستحق بالتسليم ويستقر بغير المدة فاما لو استقر
 تسليم على العمل لانه عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم العوض كالصدائق التي
 في المبيع وفادتها الاجارة على الاعيان لان تسليمها بجرته تسليم منفعتها واذا كان
 على منفعة في الدمة لم يحصل تسليم المنفعة ولا ما يقوم مقامها فنوقف استحقاق
 تسليم الامر على تسليم العمل واعتزل الشافعي على نفسه فقال ان ايجاب الا برأ
 بالعقد يفرض على ان المورث ينفق بالاجر فاذا نكث المستاجر قبل انقضاء المدة ردّها
 وقد اشنع بها واجاب بالمعاصرة بانها اذا انقطع المسلم فيه فانه يرد الثمن وقد اشنع به
 وايضا اذا اشترى عبدا لبيبة وقبض الثمن ثم طلق قبل القبض فانه يرد الثمن وقد اشنع
 به وايضا اذا اشترى عبدا لبيبة ثم طلق قبل القبض فانه يرد الثمن وقد اشنع
 الوارد على العين وان كان مملوكة بالشرع اوسع الاطلاق على ما اخترناه لا يجب تسليمها
 في مجلس عقد الاجارة الا لا يجب تسليم الثمن في المبيع وان كانت في الذمة فهو كالمبيع
 الذمة في جواز الاستبدال وفي انه اذا شرط فيها التاجيل او الشحيم كانت مؤجلة
 او شحيمة وان شرط النجول كانت مؤجلة وان اطلق ذكرها فعملت ايضا ومالكها المورث
 بنقل العقد فلا يبرأ حنيفة ومالك كما تقدم **مسألة** قد بينا ان يجب

ان تكون الاجرة معلومة بالمشاهدة او الوصف فان كانت متدرة بالكيل والوزن
 وجب العلم بقدرها بما فلوما لعمل كذا لارضيك واعطيك شيئا وما اشبهه
 قد لا يعدد فاذا عمل استخرج المثل ولو استاجر زيدا السلعة بمائة من كذا
 لم يجر لانه لا يعلم هل يخرج الجلد سليما ولا وهل هو ثخين ورقيق ولانه لا يجوز ان يكون
 ثمانية المبيع فلا يجوز ان يكون عوضا في الاجارة كسائر المحرمات فان استاجر بذلك
 فسقط ما كان في الاجارة فاشبهه وللعامل اجرة المثل وبه قال الشافعي واحمد قال
 الشيخ رحمه الله يخرج عن عندنا لانه لا مانع من جواز والمعدد الاول ولو استاجر بطريق
 بجلده ما لم يبلغ في القساة لان جلد الميتة نجس لا يخرج به ولا المعاوضة به ولا يخرج
 بغيره عن كونه مثلكا فان فعل فسد العقد وكان للناقل اجرة مثله **مسألة**
 لو استاجر زيدا رعي غنم يثك درهما وقسما وصوفها وشعرها او بصفها او بجمع
 لريش لان الاجرة عين معلومة ولا يصح عوضا في المبيع ولا يصح عوضا في الاجارة وكذا
 لو دفع اليه بقر او فرسا او سمية على ان يعلمها ويحفظها وما ولد من ولدها
 لم يجر ولا تعلم فيه خلافا لان العوض مجهول معدوم ولا تعلم هل يوجد ولا في الاصل
 عنه ولانه لا يصح ثمانية المبيع ولا يصح عوضا في الاجرة وبه قال احمد والشافعي قال
 اذا دفع الدابة الى من يعمل عليها نصف ربحها بازاء وعقد لطلب الجاهلة وافرقت ما اصابها
 ان يدفع الدابة الى عامل نصف ربحها وتعيها بالمضاربة لانها عين تبيع بالقبول فاشترط
 جزم من المالك المضاربة والمساواة وفي الشان لا يمكن ذلك لان المالك حاصل في القوم
 لا يقف حصوله على عمله فيها فلو كان الحاقه بذلك وليس بجيد لان المالك انما يحصل
 بواسطة رعيه وحارسه ولو استاجر على رعيها مدة معلومة بعضها اربح ومنها
 معلوم عند احد لان العمل والمدة والاجرة معلومة فصح كالمكيل الاجرة وان كان
 ويكون المالك حاصل حتما بحكم الملك اشبهه ملك الجير والمجهول له منها فملكه في الحال
 فكان له تمامه كالمواشاة وساق الخنزير **مسألة** كلما كان يكون ثمانية
 المبيع جازا ان يكون عوضا في الاجارة لما بينهما من الشائبة حتى نلنا ولما اقبل هذا يجوز
 ان يكون العوض عينيا ومنفعة سواء كانت منفعة العين اليه وقت الاجارة او عليها
 او خالفها كما لو استاجر دارا وجعل العوض سكنى دار اخرى او استاجر دارا بغيره عند

سنة لان المتفعدين المحتلطين والمتماثلين منفعتان يجوز ان يجرهما ان استاجر
 احدهما بالآخرى كمنفعة الدار والعبد وقد قال الله عز وجل في المختلفين في
 اريد ان التملك احدا بينه هاتين على ان يجر في ثمانية فصح جعل التملك عوضا لاجارة
 وبه قال الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز لان مختلف جنس المنفعة فهو غير
 منفعة دار منفعة سمية او غيرهما لا يجوز ان يجرها منفعة دار اخرى لان الجنس
 يجر فيه النساء عنه وهذه ذبقة في جنس لغيره الربا ومنع الشافعية الحكم في الاصل
 ونحوه فصح ذلك بالمبيع على ان تمنع النسبة فيها بل كل منهما يملك في الحال جميع المنفعة
 في المدة لكن استيفاءها متعذر فغيره يطل ما افاله بما اذا اختلف جنس المنفعة
 مع ان المنافع كلها جنس واحد على ان تقدير المدة في الاجارة ليس تاجيل وانما هو في
 المنفعة ولو كانت تليها لم يجر في جنس مختلفين ايضا لانه يكون بيع الدين بالدين
 وعندنا وعند الشافعية لا يجر في المتافع اصله لانه لا يجر في دارا منفعة او دين يجر في
 كذا لو اجر جليا ذهبيا ذهب لا يجر في التبعين في الجمل **مسألة** لو استاجر
 بقدر معلوم من الحنطة او الشير ومنطه كما ينطبق السلم جاز ولا يجر في اطلاق
 من الجن عندنا لانه لا يجوز السلم في الجن لعدم انضباطه ولكل اقية قولان في جواز
 فيه واما جازيان هنا ولو اجر الدار بغيرها والدابة بغيرها ولا يجر لغيرها ونحوها
 لم يجر لعدم الصنط في ذلك كله اما الواجب الدابة بدراس معلومة على ان يعطى
 ولا يخط ما افوق من الدراهم او اجن بدراس معلومة على ان تصير للمالك العانة
 فالأقوى الجواز منع منه الشافعية لان العانة والصرف الى العانة والعمل في
 الصرق مجهول وان كانت الدراهم معلومة اذا سرقها الى العانة ربحها ولو اطلق
 العقد ثم اذن له في الصرف الى العانة ربحها ولو اطلق العقد ثم اذن له في الصرف
 الى العارة او تبع به المستاجر جاز فان اختلفا في قدرها النصف فالقول قول المالك
 او المستاجر اشكال وللشافعية قولان **مسألة** لو استاجر جيرا بطعامه وكن
 فان قلنا ذلك وعلى اصح العقد ان لا يقيد بطل العقد ولا فرق بين ان يكون
 ذلك في القطن وغيره او به قال الشافعي وابو يوسف ومحمد وابو ثور فان اختلف
 لان ذلك مجهول غير منضبط عند العقد لغيره لغوات الشرط وهو العلم بالقدر

ولا اشتغال على الغرض لقوله الفأوت والزيادة والتقصان وذلك يقتضي إيجاب التنافع
ويختلف كثير من القياس على البيع والكسح وقال مالك يجوز به قال الشيخ لما
رواه العامة عن أبي بكر وعمر وابن عباس عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وإذا كان كذلك للعامل وسط النفقة والكسح ولا حجة في فعل من ذكر وقال ابن حنيفة
لا يجوز ذلك إلا في الظاهر خاصة وعن أحمد ثلاث روايات كالأحوال الثلاثة الأولى
يجوز وأما جاز في الظاهر لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وأوجب
هذه النفقة والكسح على الرضاع ولم يفرق بين المطلقة وغيرها بل في الآية قرينة
تدل على إطلاقها لأن الزوجة تحجب نفقتها وكسوتها بالزوجية وإن لم تزوج وإن الله
عز وجل قال وعلى الوارث مثل ذلك والوارث ليس بزوجة لأن النفقة في الحضانة
كالرضاع غير معلومة فجاز أن يكون عوضا كذلك ولا دالة في الآية لأن الزوج في
النفقة باعتباره بالولادة على الأب لا على وجه الأجارة وثبتت حجة على ابن
يوجه على ما ذكره سلمنا أن يكون على سبيل الأجارة لكن ليس في الآية دليل على عدم
التقدير ولا ينافيه فجاز أن يكون مقدرا لهما بين الأولاد وأصح الجوزون مطلقا لما
روى العامة عن عتبة قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله فقرأ مسرعة
حتى إذا بلغ قصة موسى عليه السلام قال موسى لم ير نفسه ثم فأنسب أو عثر على عقبة
فوجد طعاما بطنة وشعير من قبلنا ثم ما لنا ما لم يثبت لنا فوجدت عليه هرة قال كنت
أجرب لاني غزوان بطعام بطني وعقبة فجمي وغنيمة من على خطب لهم إذا نزلوا وأحدوا
بهم إذا ركبوا ولأنه عوض منقعة فقام العرف فيه مقام التسمية كنفقة الزوجة وإن
الكسح عرفا وهو كسح الزوجات والأطعام عرفا وهو الأطعام في الكفايات فجاز إطلاقه
كنفقة البلد ويجوز للحنيفة بأن ما كان عوضا في الرضاع جاز في الخدمة كالإيمان
ولا دالة في قصة موسى عليه السلام لأنه شرط في الكسح الاستعداد ولا شرع موسى
عليه السلام منسوخ فلا يغير به وكحديث أبو هريرة لا اعتبار به لأن فعله ليس حجة
ولأن سلمان ذلك وقع على الوجه المشترع بل كان على سبيل المعاملة من غير عقد
شرعي ومنع يقول لم يرد فيما ذكر **مسألة** لا فرق بين أن يستأجر بالمنتفعة
والكسح ويطلقها وبين أن يجعلها جزاء من الأجرة فلا يستأجر بدراهم معينة

وينفق عليه وكسوته وأطعمتهما لم يصح عند المالكيين وجاز عند المجوزين لأن الجهاالة لا تنقضي
بانتفاع المعلوم إلى الجاهل أما الجاهل مال الأجرة شيئا معيناً وشرطه النفقة فلا يبيح
الجواز سواء أطلق أو عيّن أما مع النسيب فظاهر لا نفاء للجهاالة فيه وأما مع الإطلاق
فلا يبره يجعله جزاء من مال الأجرة بل بشرطه على سبيل المنتفعة فلا نفاء للجهاالة فيه كشرط
أساسات الحيطان وعروق الشجر في البيع **مسألة** إذا استأجر بطعامه و
كسوته ونفقته وعرض ذلك جميعا جازاً وصفاً كما نصف في السلم وإن لم يشرط طعاماً
والكسح ونفقته وكسوته على نفسه وكذلك الظاهر لما بينا من أن لا يعلم خلافه في ذلك
وقد روي عن علي بن داود أن من استأجر من نفسه في حياجه كانت نفقته على المستأجر لأن
يشرط على الأجير والأقرب عندي ذلك مع الشرط لا بد منه فإذا استأجر بشرط كسوة
طعاماً معيناً وكسوة معينة صح لأنه معلوم ويكون ذلك للأجير إن شاء أكله وإن شاء
تركه لنفسه ولو استأجر بأجرة يعلمها ولم يعين لم يصح وكذا لو استأجرها بدراهم معينة
وشرط عليها ولم يعين ولو عيّن صح في البابين **مسألة** لو استأجر بطعامه
ونفقته وعيّن قدرهما عندنا وأطلق عند من أجزأه أو شرطهما أو وجبا لهما على الرواية
فاستغنى الأجير عن طعام المستأجر بطعام نفسه وأطعام غيره ويجوز أن لا يرضى
غيره لو تسقط نفقته وكان له المطالبة بما لا يرضى عنه فلا تسقط النفقة عنه كالذي
وقد روى سليمان بن سالم عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل استأجر
بنفقة ودرهم مسموماً فمات بنفقته ليه أرض فماذا أقول بغيره من كفايته يرضى
المستأجر الشهر والشهرين فيعيب عنده ما يفتقر من نفقة المستأجر فمثل الأجير لما
كان يفتقر عليه في الشهرين فهو لم يرضه فكفاؤه به الذي يدعى فمن مال المستأجر كان
من مال الأجير وما مال المستأجر قال إن كان في مصلحة المستأجر فهو من ماله وإن كان
على الأجير عن رجل استأجر بجاهل بنفقة مسموماً ولم يرضه شيئاً علان بنفقته إلى
أرض فما كان من ماله الأجير من غير الثياب إلخ لم يرضه من قال على المستأجر **مسألة**
لو استأجر الأجير بجاهل ودأه لرضه ولو لم يرضه المستأجر ذلك لأنه لو شرط له الأكل والأشياء
لكن يرضه بقدر طعامه الصحيح يرضى به الأجير ما يرضى به لأن ما زاد على طعامه الصحيح
لو يقع عليه العقد فلا يلزم به كالأجير في العقد وإذا دفع إليه طعامه فوجب

الاجير ان يستفضل بعضه لنفسه نظر فان كان المجرع وقع اليه اكثر من الواجب
 لياكل قدر حاجته ويستفضل لياق ان كان في تركه لا كلكه ضررا ان يضعف عن
 العمل ويقل لبن الطير مع منه لا تشر في الصون الاولى لم عليه اياه بل اياحه
 اكل قدر حاجته وفي الثانية على المجرع ضرورة يعثر به له من منفعة تمنع
 منه كالمحال اذا امتنع من علف الحمار واما ان وقع اليه قدر الواجب من غير زيادة
 او وقع اليه اكثر من ملكه اياه ولم يكن في تعذيبه لبعضه ضررا للمجرع جاز لا يخرج
 الا ضرره على المجرع فاشبه الدرهم ولو قدم اليه طعاما فثبت او تلف قبل اكله
 فان كان على ما يدرى لا يحد فيها بطايبه فهو من ثمن المستاجر لا يمس اليه فكان
 تلفه من ماله وان خصه بذلك وسلم اليه فهو من ثمن المستاجر لا يمس له سلبه جرمه على
 وجه المالك يخرج عن المالك كالباع **مسألة** قد بينا انه لا يمس المالك
 في المرقع فلو سلم اليه ثوبا او قال ان خطبة اليوم فذلك درهم وان خطبته غدا فذلك درهم
 فان كان على سبيل الحماله تمنع وان كان على سبيل الاجارة قال الشيخ رحمه الله يصح العقد
 بينهما فان خالطه في اليوم الاول كان له الدرهم وان خالطه في العقد كان له نصف
 درهم وانه قال ابو يوسف ومحمد والحديث في الحديث ان لا يمس الا على عمل عتق
 معلوما كالمواكل والبرق واستدل الشيخ بقوله عليه السلام المؤمنون عند
 شروطهم وفي اخبارنا ما يحكي بحجبه هذه المسئلة بعينها مستثناة وهي ان
 استاجر وابتاع على ان يوافق بها يوم استأجر على اجرة معينة فان لم يوافق ذلك اليوم كان
 اجرتها اقل من ذلك وان هذا الجواز وتماثل فيه مثله بعينه وقال الشافعي سئل
 العقد فيما يجب له اجرة المثل سواء عمله في اليوم او في غد وانه قال مالك والشافعي
 واحق لا يورثون في الاجرة في الرواية الثانية لانه عقد ولعمدة فاما المثل في غير
 بالتقدير والثاني كان فاستدك احوال الجرنك هذا بدرهم فصفه نسبه ونصفه
 نقدا او قال بقتك هذا بدرهم نقدا وبتدريه نسبه وقال ابو حنيفة الشافعي
 الجاني في الثانية فان خالطه في اليوم الاول فله درهم وان خالطه في الثاني فله درهم
 لكن لا يقس فيها من نصف درهم ولا زاد على درهم لانهما جاريان بحسب العقد لان خياطه
 الثاني غير الاول ولا يقس على الاول كان تجارزا وفسا والى لا يفسد كالمواك

مؤ

بعتك هذا العبد بماية درهم وهذا العبد من قحير ففسا والى لا يفسد الاول
 وانما فسا الثاني عند لانه موجب العقد الاول لان موجبها ان يجب في اليوم الثاني
 اجرة المثل ويمنع تعدد العقد لانه عند واحد والمشتقة واحدة وانما المشتقة
 كذا قاله الشافعي ونحن تمنع وحدة المشتقة فان خياطه اليوم متعارف لخياطه
 غيره **مسألة** اذا استاجر لخياطه ثوب وقال ان خطبه رؤوسا
 وهو الذي يكون بدرهم فذلك درهمان وان خطبته فارسيما وهو الذي يكون بدرهم
 واحد فذلك درهم قال الشيخ رحمه الله تصح الاجارة وتوافق ابو حنيفة اصحابه هنا
 في جواز الاجارة على القديرين والحق بانهم عقد عقدين وخير فيما قصار كما
 لو قال بقتك احد هذين العبدين لا بعينه بخلاف ثلث ايام وانما المصحح في الجواز
 في الاجارة لانه المعقود عليه لا يملك بالعقد وانما يملك بالبقاء العمل وانما عمله
 معين فلا يورى ان ان يملكه غيره معين كالمواك بقتك احد هذين العبدين بدينار
 او بقتك هذا القوب بدرهم وهذا العبد بدرهمين قال الشيخ رحمه الله كانه قول
 في هذه المسئلة على المسئلة الاولى فان دل عليها واحد وهو النظم في الرواية
 وقال الشافعي للعقد باطل ويجب له اجرة المثل في اي الحياطين كان **مسألة**
 لو استاجر ليصل له متاعا في موضع معين باجرة معينة وفي وقت
 بعينه فان قصرته تقص من اجرة شيئا جاز ولو شرط سقوط جميع الاجرة ان لم يوفه
 فيه لم يجز وكان له اجرة المثل ويحى على قول الشافعي البطلان فهما او جري باجرة
 المثل لما ااصل الجواز وما روي من قوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم
 وهذا شرط سابع مرغوب فيه عند العقلاء لا يتصف بجهل فكان لا يشترط لئلا
 رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال سمعته يقول كنت حيا عند
 قاض من قضاة المدينة فانا رجلا فقال احدهما لي تكا ريت هذا موافق في السوق
 يومك ان تكا وانه لم ينفذ قال فقال ليس له كذا قال قد عرفت فقلت له يا عبد
 ليس لك ان تذهب بحقه وقلت للاجير ليس لك ان تأخذ الذي عليه اصطفا او لا
 بيضا وفي الصحيح عن محمد بن الحسن قال كنت قاضا ليل فاض وعنده الباقر عليه السلام
 جالس فانه رجلا فقال احدهما لي تكا ريت هذا الرجل التل شاعرا لي بعض

المعادن واشترطت عليه ان يدخل في المعدن يوم كذا وكذا ولا يما سوق الحرف ان يوصي
 فان لم يوصي عن ذلك حطط من لكر المسكن يوم لحيته كذا وكذا وان حثي عن
 ذلك الوقت كذا وكذا يوما فقال القاضي هذا شرط فاسد وفيه كراه فلما قال الرجل
 اقبل لي ارجعه عليه السلام فقال شرطه هكذا يزما لم يحيط بجميع كراهه ذات
 هذا فاقرب تعيم الحكم فيه حتى لو شرطه على خطاة ثوب في هذا المير فان شرط
 من اجرة شيئا جازما لم يحيط بالساقط لجميع الاجرة وكذا غير هذه الصور مما يباينها
مسئلة اذا عاقدا الامارة وشرطا تاجيل الاجرة مع الشرط لاجلها فان جاز
 الاجل وقد تغيرا التقديرا لاعتبار بتغير العقد وانما في التقاطع فالأثر والاعتبار بتغير
 يوم القسط ويجوز وقت تمام العمل للشافعية في الجملة وجهان صحيحا عند كثير
 الاول وقال بعضهم بالنفي لان الاستحقاق يثبت مقام العمل هذا اذا كان الاجرة
 في الدمة وان كانت معينة ملك في الحال كالمبيع واعتبرت فيها الشرط المعسرة
 في المبيع حتى لو قبل الاجرة جلد شاة مذبوحة قبل المسك لم يجر لها المبالغة في الرقة
 والتمتالة وتساوي الصفات قبل المسك **مسئلة** الاجارة الواردة على كذا
 بان قال استأجرت منك دابة صفتها كذا فعمل على الموضع كذا اذا كان يكون الاجرة
 فيه حالة ورجله باجل معين عند علمائنا وهو واحد وهو الشافعية للأصل ولا يباينها
 فصح فيها تأجيل العوض كالموكانت واردة على الاعيان والنافي للشافعية المنع لان
 الاجارة هنا سلم في المعنى ويجوز لتقابلها كالمبيع في السلم وهو ممنوع ولو استأجر لثمن
 السلم بان قال اسلمت لك هذا الدابة في دابة محلي الموضع كذا فالأثر في السلم لان السلم
 وضع للعقود سيما غائصة والاسلعة الاموال وقال الشافعية يوم يبيد لا يجوز
 تأجيل الاجرة ولا الاستبدال عنها ولا الحق اليها ولا غيرها ولا الاثر في السلم لان السلم
 المجلس كالموكانت السلم لان السلم في المتافع ونحن نقول ان قصد السلم بلفظه لم يصح
 جميع الاعيان وان قصد الاجارة بلفظه السلم لم يصدق سلم ولا اجارة عندنا
مسئلة قد ثبت ان لا يجوز ان يستأجر المسافر بالجلد لحيته فانه لا
 رقة للجلد من تخذه ولا يحمته من عيبه وكذا لا يجوز ان يستأجر الحيوان للخطا
 بالخالة لحيته ايضا ولو استأجر الحيوان للخطا بثلث وقبها او بصرع منها

او الموصنة بجزء من الرقيق الموضع بعد القطام او قاطن لتأخير من المثلان بعد
 القطاف والشاح لينبع الثوب بنصفه فسد عند الشافعية وكان لا يجوز في
 هذه الصور بأسها البيع مثل عمله واحتمل ان النبي صلى الله عليه وآله لم يبيح
 الطحان وفروغ باستحيان الطحان على طح الخطة بغير من وقبها ولا يجوز
 اجرة وهو الجلد مثل يعين فلو كسب نصف من سهم او نصيب في مسيلة الموضع
 وقطافا لتأخر الاجرة معينة وقد لجلها باجل محمول ولا اعيان لا تجوز لاجل
 المعلومة وكذا المجولة ولان عمله لا يقع للمسافر وفي محل ملكه خاصة بالنفس
 وللمسافر وفي ملكهما والشرط في الاجارة وقوع العمل في خاص ملك المسافر لان
 الاجرة غير حاصلة في الحال على الهيئة المشروطة وانما تحصل بعمل الاجرة من بعد
 فما اذا غير مقدم عليها في الحال ولو استأجر الموصنة يوم من الرقيق في الحال وانما
 كما طلق المشرع يميز بها على رؤس الاشجار قال بعض الشافعية بالمنع ايضا لان عمل الآثر
 يميزان يقع في خاص ملك المسافر وهو محمول على هذا انه لو كان الموضع ملكا للرجل
 وامارة فاستأجرها الرجل وهو مريض لم يرضه اما يجوز من الرقيق وغيره لم يجر لانها
 لا يقع في خاص ملك المسافر واعتز عليه بان القياس والحالة هذه الحيوان ولا
 نص في وقوع العمل في المحل المشترك كان لحد الشريكين لو ساق صاحبه وشرط
 زيادة له من الثمار يجوز وان كان عمله يقع في المشترك قال بعض الشافعية لو ساق
 احد الشريكين في الخطة صاحبه ليطهرها او في الدابة ليطهرها بدمه جاز ولو قال
 استأجرتك ببيع هذه الخطة او ببيع منها ليطهر الباقي جاز عند بعض الشافعية ثم ساقا
 قبل الطهر فلهذا الاجرة ويظهر الباقي وان شاء طحن المسكن والديق مثله بينهما **الرقن**
المبيع المنفعة وشرطها خمسة **الاول** ان يكون مقبولا ليعبر بذلك المالك في مقابلتها
 فان ما لا يقبله لا يجوز بذلك المالك في مقابلته لانه يكون سقيا كما لا يجوز مع ما لا يقبله كما
 لا يجوز مع حبة واحدة من جنسية لعدم تقويمها كذا لا يجوز باستحارة واحدة من الجنان
 للشتم كما لا يقصد للشم ولا يصح تقويمها فاشبه الحية الواحدة من الخطة لا يجوز معهما ولو
 كثر الاوراق فاعتقد ان متعددة حتى قصدت بالشم جاز واستحارة **مسئلة**
 كلما يكل الشفع بدم بقاء عينه مفعلة مقصودة يجوز استحارته فيقول استأجر

الذراهم فالذراهم لا يوزن بها ويحسب بها من ثقلها ويزن بها
في العين ثم يجمعها ويزن بها ويحسب بها ويوزن على طبعها وهو لدفع الشافعية وتكال
ابو حنيفة واحد والوجه الثاني للشافعية المنع لان المنفعة بها انما يكون بالتقليد
التصرف فيها ولا منفعة فيها مع بقاء عينها كالشعير وهذا لا يضر لغايتها
ومنع الخصم والمنفعة فيها ذكر من التقليد والتصرف وتفاوت الشعير لا يمكن
الاشفاق به الا بطلان وان فرض له منفعة مع بقاء عينه لا يضر اذا ثبت هذا
فاذا استلزم الدوام والذراهم يوزن بها من جهة الاشفاق بها لانها هي شافعها
الوزن بها وهو يتبين والثانية العمل بها ولا يضر فيها فذكر الحجة الاولى فان اهل ذكر
الحجة فلا يقر بحجة الاجارة كاستيحاء الذراهم مطلقا فانه يتناول السكنى والمنفعة
فيها ولا يجب تعيين جهة المنفعة بل للشيء من الاشفاق بها فاما ما ذكرناه من
الشافعية بناء على القول بجوازها وتما انه لا بد من تعيين الجهة لما ذكرناه من ثبات
المنفعة فان اطلق فقد ثبت الاجارة وقال ابو حنيفة ان عينه لا يضر جاز
الاجارة وان لم يرسن جهة الاشفاق لرابع وقد ثبت الاجارة وكانت قرضا اعاناد
الاجارة فلان المنفعة متعاقبة وتزاد ما كونه قرضا فلان الاشفاق بها انما يكون بانك
عينها فاذا اطلق حمل على العرف فيها وهو غلط لان الاجارة تنفع اطلاق المنفعة دون
فلا يعتبر بها على القرض كاجارة غير الدوام والجهة فقد ثبتا ان يجرى اجارة الذراهم
والذراهم وكلها جاز اجارة لا تستلزمها في تلك المنفعة لكل احد ما يرضى
والاخر غير عرض والشافعية قالوا الاجارة اولى بالجواز لانها مكرمة لها فاضرت فيها
وما ذكره من نفس الميزن بالوزن بها ضعيف لانه يسهل اعتباره ولا يثبت الشرح
الى مثله **تذييل** لا يجوز استيحاء الاطعمة لغير الجواز لها وهي الغنم
وجوز الشافعية لان ذلك ليس بمنفعة مقصورة والشافعية لهم الجواز كالذهب والفضة
مسئلة لا يجوز بيع الاجارة على النخل والتمر لا يستيقان ثمها لان الاغنيان
لا يبيعون بعد الاجارة ولو استاجرهم اليه في ثمنه لا يعلق عليه الشيا وبموجبها
عليها او يبيعها او يربطها الدواب بها او يستلظظ بها جاز لانها لو كانت مملوكة
يجوز استيحاءها لذلك فكذلك اذا كانت امانة وذلك لانها في حالها ليس بالانقطاع

متساويان فما جاز في احد يباح في الاخرى ولا يباح في جاز استيحاءها لذلك
كالقطعة ولا يباح منفعة مقصورة يمكن استيحاءها مع بقاء العين فجاز العقل عليها
كما لو كانت مقطوعة ولا يباح في عين استيحاء هذه المنفعة منها لجاز استيحاءها
كالخيل والحصان والتمر والمطوخ وللشافعية قولان احدهما هذا الثاني المنع لانها منفعة
غير مقصورة ولو استاجر جازا لعلق عليه الشيا بجاز اجارة لان منفعة مقصورة
منه ولا يجوز استيحاءها للمساكين استيحاء للشافعية ويجوز ان يضاغر من
مقصودا ومن اشباهه وكذا الوجهان في كل ما يضاغر بغيره كالطاووس ويصوره كالبقرة
مسئلة يجوز استيحاء الدلالة والسرعة على الاقضية وغيرها لانها
منفعة مقصورة بغير الضرر في الجواز اجارة المعاضة عليها ولا يجوز استيحاء
البيع على كل البيع وعلى كل يروج بها السلعة ولا تقب فيها الاقضية لانها
لا قيمة لذلك ولا عرض لها في جرحي المادة وهو قول الشافعية لكن قال بعضهم
انه ذلك في البيع المستقر فيه في اليد كالخيل والحمير والشباب والعبيد والمجترات
قدما لغيره بل يعلق المنفعة في شخصها من البيع يزد من منفعة وفائدة تجوز
الاستيحاء عليه فاذا ربح الاستيحاء او لم يربح البيع تعب فاحتمل له فان تعب
بكثر التزدد وكثر الكلام في تاليفها لمعاملة جارة المثل لاما قاططوا عليه
البايعون **مسئلة** لا يجوز استيحاء الديك ليوقظه وقت الصلوة
لان ذلك يقف على فعل الديك ولا يمكن استخراج ذلك منه بضرر ولا غير وقد صح
وقد لا يصح وربما صاح قبل الوقت او بعده وفيه قال احمد ولا يجوز اجارة سباع الحياض
والطير لا يعلق للاسطيا ويجوز بيع استيحاء الحيوان يمكن الاشفاق به من غير خلاف
كالاربعاء والجد وكل سبيته لها طفر مثل البقر والخيل والحمير والاشياء ذلك
فانما الغنم فانما ينفع منها بالدر والصل والصف والشر وهذه اعيان لا يجوز بيعها
بعقد الاجارة فان امكن الاشفاق بها بوجه من الوجوه كانت المنفعة غير مقصورة فلا
يجوز اجارة تمام للشافعية وجهان كما في اجارة الدراهم والذراهم **مسئلة**
لا يجوز استيحاء رمانة منفعة فيه محله مقصورة في نظر الشارع فلا يبيع اجارة كل الخيل
والاخرى فاما ما يجرى فينا من الكلاب ويبيع ببعده وله قيمة في نظر الشارع وله قيمة

محلله مثل كلب الصيد والماشية والزروع والحايطة فانه يجوز استيجار هذه المنافع
لانه يجوز اعارته ولهذا المنافع فجاز استيجاره ولا بد من بيعه بعهده عندنا وكلها صحيح
بيعه مما سبق من الاعيان صح اجازته وللشافعية وجهان اجدد الجواز لهذا الثاني
المنع لان اعيان ممنوع الحاجة وما جوز للحاجة لا يجوز لهذا العرض عليه ولا انه
لا يقدر لعينه فكذا المنفعة وهو ممنوع وكل جاز استيجار العهد والبارز الشك
للصحة فلهذا لم ينعى الثاني جاز هذا **مسألة** قد بينا ان الاجارة عقد صحيح
لقلل المنافع دون الاعيان لكن في بعض الاعيان قد بينا ولها عقد الاجارة للضرورة
والحاجة كاستيجار الحمام المستعمل على استعمال الماء ولا فائدة في اتمامه الا من يبيع
فلا يستفاد عقد الاجارة كما تقدم من منع استيجار الكرم والخيل والجرار والحق
لنا اجماعا وبينها وصونها لان الاعيان لا يملك بعقد الاجارة وهذا في الحقيقة
اعيان معدومة بغيره ويجوز ان يستاجر كرا وارض الصين الماء فيلحق بحكم المالك
فيأخذ ولا يجوز ان يستاجر كرا فيأخذ منها الشئ لانه بمنزلة استيجار الاجارة
لاخذ الثمار **مسألة** اجمع هذا العلم على جواز استيجار الظرف على المصلحة
لقوله تعالى فان ارضعوا كفرا فاقربهم واسترضعوا لله عليه وله اولاد
ابراهيم لان الحاجة تشد الى ذلك وتدعو الضرورة اليد فوقها لغيره فان
الطفل انما يعيش عادة بالرضاع وقد يضره رضاع من امه فجاء العقد فيه كغيره
من المنافع ويستحسن هذا الاستيجار بمنفعة وعين والمنفعة وضع النبي في حجرها
وتلقية الشئ وعصر عند الحاجة والعين اللبن الذي يمتصه الصبي وانما يجوز اياه وانما
به استحقاق اللبن لما قلنا من الضرورة ولو منعنا الاحتياج لشرأ اللبن كذا فمرو ذلك
مشقة عظيمة ثم الشراء انما يصح بعد الحليب والرضية لا تم الا باللبن المحبوب فثبت
الحاجة الى شرب هذا العقد الذي تناوله عقد الاجارة بالاصالة ما هو الاقرب انه
فضل المرأة وللبن حق التبعية لقوله تعالى فان ارضعوا كفرا فاقربهم استرضعوا لله
عليه ولغيره بفعل الارضاع لا اللبن لان الامم موصوفة بالاستحقاق والمنافع فلا يستحق
بها اللبن بالاصالة فخرجت عن منوعها كما اذا اللبن يستحق التبعية للضرورة ندخل اليه
كما يبرر استيجار لبنها الماء والدار فاستاجر وفيها بين الجوز والاستفاد منها وهو صحيح

وجوز الشافعية والثاني الذي تناوله العقد بالاصالة اللبن وضلعها تابع لان اللبن
مقصود لعينه وضلعها مقصود لاتصال اللبن المقصود الى الصبي **مسألة**
الحضانة حفظ الولد وتربيته ودهنه وكفله وتعليمه وتطعيمه وجعله في
سريع وبربطه وما يحتاج اليه اذا عرفته هذا فيصير للاب ان يستاجر الماراضع
والحضانة معا وان يستاجرهما للحضانة دون الرضاع اجماعا لان ذلك منفعة
محللة مقصودة فجاز الاستيجار عليها وهل يجوز ان يستاجرهما للرضاع خاصة
دون الحضانة الا قرب الجواز لا يجوز الاستيجار للحضانة خاصة وهو صحيح
الشافعية والثاني لا يجوز كالايجاز لاستيجار الشاة لارضاع الحنظل وهذا القول
يؤيدهم فيما اذا قلنا الاجارة على هذا اللبن في الصبي قطع عنه وصنعه فالحج ونحوه واذا
اطلق العقد على الرضاع فالاقرب عدم دخول الحضانة تحته لانهما استفدتان مستغارتان
غير متلازمين فالابن من الرضاع على احدهما الاستيجار على الاخرى كما لو
استاجر الحضانة وحده لم يدخل الرضاع كذا العكس وهو اجدد وجه الشافعية في بيع
قال ابو ثور وابن المنذر والثاني تدخل الحضانة فيه اذا استاجر للرضاع ولم يدخل الحضانة
وقد قال صاحب لاي لقضاء العرف بان المرضعة تحضن الصبي وتحموله وتعتل
خرقة والاطلاق يقتضي الرجوع الى العادة والاعرف **مسألة** يشترط في هذا
العقد امور اربعة الاول ان يكون مدة الرضاع معلومة لانه لا يمكن تقديره هذا
العمل الا بضيطة المدة فان الشئ والعمل فلهذا يضاف الثاني معرفة الصبي بالمشاهدة
لان الرضاع يحتمل باحالة فالصبيان في الكبر والصغير في النعمة والنعامة فكل
بعضهما لا يمكن معرفة الصبي بالصفة كالركب الثالث معرفة موضع الرضاع لانهما
الاغراض باحلال المواضع فان ارضاعه في بيته يشترط على المرأة ويسبغ ارضاعه
في بيتها يسبغ عليها ويحفظ فلا يجوز الاطلاق الرابع معرفة ثمن الرضعي والعلم بحقيقته وقد
لا نه عرض العقد فلو استاجرها بنقدها وكسوتها والاطلاق فاسكال وقد بينا في قوله
فيه وقد بينا ان مقتضى الدليل المنع وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحمد وقال
ابو حنيفة يجوز ذلك في الضرر خاصة وقال مالك والشافعية في كل الجوز **مسألة**
يكون اجارة النخل للذئاب كليس محررا عندنا وبه قال الحسن البصري وابو يوسف

والشافعي فاحد القولين لانه انشاع شياخ والحاجة فدعوا اليه فاجازوا الطلوع
واليل يسقط منها الماء ولا ينفعه شياخ بالاعارة فقتلوا بالاجاز كالمناخ
وظاهر هذا في الشافعي المنع وبه قال ابو ثور واحمد وابن المنذر واصحاب الرأي
التي صلى الله عليه وآله من عيب الفعل ولان المقصود الماء الذي يخرج منها الولد
فيكون عقدا لاجازة لا شفاء عين لم يخرج كاجازة الغنم لاخذ لبنها بالهنا او ليل
بالحق لان هذا الماء محرم لا يجوز له فخرج هذا الموضع عنه كالميتة والدم وهو محمول
فان شرب اللبن في المنع والنيك كالكراهة والقصد ان كان هو الماء لكن سوتنا ذلك للمعصية
اليه ودعا الحاجة فانها مشقة لا يستلزمها فاشلحوا نوات ولا يجز على ما لا الشغل
بذل فله جازا فلا تسوغ بذل العرض لا سقت هذه المسئلة **مسئلة**
يجوز ان يوقع العقد على الفعل فقدرة بالمرة او المراتب او المراتب الميمنة وقال بعض
يوقع العقد على المدة وليس يجوز لان من زاد او اطرافه مرة او اقله بغيره فريد على الفعل لم
يكن استيما بها وان اقصى على مقداره فربما لا يحصل الفعل فيه ويتعدى ايضا **مسئلة**
العقد في عين القيد على الفعل لان ان يكون في حله لا طرأ ما فيه كغيره كقول ترك في
ابليس وليس في غنمه فان منفعة هذا بقدرة الزمان المعين لا بعدد المرات والحملون
منع من هذه الاجازة فانه قال لو احتاج انسان الى ذلك ولم يجد من يطرأ له حازه لان
ان يذل الكرا وليس لطرأ لخدمته اعطاء لا ياخذ عليه شيئا ولا باس ان يعطى او لم
يجد من يطرأ له لان ذلك بذل مال الشخص لمنفعة متناهية تدعو الحاجة اليها فاجاز هذا
كلهم متنا فخرج لا باس ان ياخذ صاحب الفعل حذره او كراهته على ذلك وليس يكرها
اجماعا وقد اخرج من منع من هذه الاجازة بان هذا الفعل اثره على اختيار الخير او فقد
لا يتردد في تقديره ان يتردد في ان يتردد وان امكن له ان يحصل منه الولد وهو المقصود
وهو غايته لان من استلهم الحياطة فهو فعل اختياري والحرث المسمى لا يسلك القدر في
فجاز ان لا يقع الحياطة منه واذا خطر فربما يلجأ المالك مع ان المقصود اللبس لما كان
ذلك باطلا فلما انا لم يكن المقصود هو القدره على تسليم المنفعة المعقود عليها فاما وجوب
ناقما او غير واقع فوسيلة الى الغاية المقصودة فترتب اتفاقا **مسئلة**
وهو بيع استيثار من الماء لاخذ الماء منها الاول المنع فعم لو استاجر الدار وفيها بئر

جاز له الاستغناء منها للعادة ودخول الماء بالتيقنة ولو استاجر قنطرة فان قصد من بيع
بئر ان الماء جاز وكان الماء ما يشاء من لان شاع به كالمقوله في الرضاع للبراءة وجوز
بعض الشافعية استيثار العنارة للزراعة عما به الحاجة والقياس ولا يدل عليه
عندهم الا على قولين لا يرى الماء مملوكا فيكون القنطرة كالمشبكة والماء كالصيد
وجوزوا استيثار بئر الماء للاستغناء وقال بعضهم اذا استاجر قنطرة القنارة
ليكون الحق بما جاز والمشتوب بينهم منعه **الشرط الثاني** للمنفعة القدره
على تسليمها فلا يجوز استيثار الا بقر ولا المضروب من غير الغاصب كالايجز منها
وكذا لا يجوز استيثار الاخرى للتعليم ولا على الاضرار بالمنافع وحفظها بالنظر
استيثاره ومن وكذا لا يجوز استيثاره من لا يحفظه القرآن لشغله ومن لا يعرف المنفعة
لتعليمها فان وسع عليه وقتا يقدر فيه على التعليم والتعليم جاز لحصول الشرط
حينئذ وهو واحد وهو الشافعية والثاني وهو لا يصح عدم المنع لان المنفعة مستحقة
من عينه والعين لا تسقط شرط التاجيل والتأخير وهو مجموع **مسئلة**
قد جاز ان لا يصح استيثاره الا بقر ولا تسليم المنفعة بتسليمه وتسليمه متعد
ولو كان المستاجر يمكن من تحصيله احتملا بقر الجواز وكذا الوهم اليه غير في الاجازة
واستاجر بما احتل الجواز كالباع والمنع لشدة التسليم والحمل على البيع قياس لا
يقول به والمغضوب لاجل ما له للغاصب فالاولى الجواز لانه مسلم في يده
وكذا الاثرى الجواز لو ايجز من القنطرة على تحصيله ولو ايجز ارضه للزراعة وكان لها
ماء يشرب وزعمها به امان من بئر وقنطرة او مطر او يلحق يتقن بها بالعادة صح وان كان
مسئلة الا ايجز بالتسليم الى القدره على الماء على اقسام منها ارضها
ماء دائم من قنطرة او بئر ونحوها ومنها ارض لا ماء لها ولكن يكتفيها المطر
والعادة التي تشبهها من التلويح المعتادة كبعض ارض الجبال او لا يكتفي ذلك ولا يكتفي
فستحق الثلج والمطر في الجبل والغالب فيها الحصول ومنها ارض لا ماء لها ولا يكتفي الا
المشادة ولا شق بئر غالب الحصول من الجبل ولكن ان اصابها مطر عظيم او سيل نادرا
امكن ان ترزق والا فلا والقسم الاول يجوز لاجازة لزراعة اجماعا القدره على تسليم
المنفعة فيه واما الثاني وهو لا يكتفي لانه دائم لها وشرب من زيادة مقداره ما تفي

في وقت الحاجة كارض من حيث شرب من زيادة النيل والارض الى شرب من زيادة
 الغلة كالقوة وارض البصر الى شرب من الماء والجهر وارض من شرب الى شرب من
 بردي وما شرب من الاودية الظاهر في جوده وقت الحاجة اليه بناء على ما في العادة
 وانما الظاهر كما في ان القطع ماء المطر والعين ممكن ايضا لكن لما كان الظاهر
 في الحصول كفي لغيره العبد فهو لحد قولي الشافعية والشافعي المنع لان السقي مجزئ
 في الحال والماء المتوقع لا يحصل له ويتغير يحصل له لا يعلم هل يحصل في الوقت الذي
 الزراعة فيه ام لا وهو انما في الغالب من الشافعية وليس بجديد لان كل الفقيه على علم
 في وقت يكون في حجة العبد كما في الشافعية في اهلها واما الثالث وهو الذي
 بوجه الماء اليها اذا ما احتاج الى مطر شديد كثير يدر جوده او يكون عريها من اولا
 يحل الماء فيه الا اذا زاد او من زيادة ما حرق في غيره فلهذا الارض ان اجرها للزراعة
 بعد وجوب ما فيه من شرب لا مكان الاستماع بها لاجل اجارها كذا الماء الدائم وان اجرها
 قبله للزراعة ليجوز استيفاء المنفعة فيه فقدر العبد عليه في الظاهر
 اجارها كالاثر في الغنم والزرع ولا للغير بل اطلق وكان ما يشترط
 في غيرهما فانما يصح العقد **مسألة** لو استاجر ارض للزراعة من الارض الى
 على شرط الفسوخ او لنيل او غيرهما بما يعلوا الماء عليها ثم خسر في ذلك لزمها السنة
 فان كانت الاجارة ثلاثة اربعة بعد ما غلاها الماء والخسران ما كان قبل اعلوا
 الماء عليها فان لم يزل به كالنيل لا ينصط اعلم فريص وان كان الماء لم يحصل له حاز
 وقت فقي قولان وان كانت الاجارة بعد ما غلاها الماء ولم يخسر فان كان لا ينص
 لرص الاجارة وكذا لو كان يتردد فيه لان الجهر يعين وقد له مشكوك فيه وان كان
 يتردد الحاز وقت لزمه الضرر العبد وقد نص الشافعية عليه واستكاه عليه من حين
 الاول قال اصحابه شرط الاجارة عند التمكن من الانتفاع عقوب العقد ولهذا لا حاجة
 الدار المشرقة الى علم تدهبه والماء مانع من الانتفاع به عقوب العقد الثاني روى
 في رص البيت خاسر له وقت العقد لان الماء مانع منها فكون اجارة الغنم
 عن اول يوجب الاول قالوا موضع فعل الشافعية اذا كان الاستيعار للزراعة وان كان
 زراعة في الماء كالزراعة فان كان غير ذلك لم يصح الاستيعار الثاني وهو انما عند حصر

انه لا فرق بين من زرع ولكن المأثم فيها من مصالح العار والزرعة كان ايقار
 فيها من ارض العار وايضا فان صرف الماء ففزع موضع ينصب اليه او حفر جرح يمكن
 في الحال ويحيد يكون متكاملا من الاستعمال بالعار من الواسطة فاشبه ما اذا
 استاجر دارا مشحونة بالمتعة يمكن الاستعمال بقلة الحال فانه يجوز وحكي في حصر
 ويجوز في منع اجارة الدار المشحونة بالمتعة بخلاف بيعها ولا طهر عنده الاول واما الثاني
 فبهم من قال بالتصوير فاما اذا كان قد ساق الارض في الحصول للماء فيها كان صافيا
 وقوة وجها لارض فان لم يكن كذلك فيقول قولي شراء الغائب عديم وبهم من قطع
 بالعصاة اما عند حصول الرقبة فظاهرا واما اذا لم يحصل فلا من من مخطئة الزرعة
 من حيث انه يوقى الارض ويقطع العروق المنشئة فيها فاشبه اشترا الجهر والور
 بقتلها ولا يبره عندي **مسألة** لو كانت الارض على شطرنج الطاهر بها
 انما تفرق وتها في الماء ولا يخسر المأثم عنها ليجوز استيعارها الا شفاء المنفعة فيها
 وهو بلع من تعدد التسليم ولو اجتمعت العروق في لحيها فلا جاز استيعارها لان
 والغالب وكوام السلامة على الاستصحاب وهو احد قولي الشافعية والثاني ان يخرج
 حاله الظاهر رجل تقابل الاصل والظاهر **مسألة** اذا عرفت ان الارض
 كالحكامها كل ارضها مائة معلوم واستاجرها للزراعة مع شربها منه جاز وان استاجرها
 للزراعة دون شربها فان تيسر شيئا من غير ذلك الشرب من ما اجارها ايضا والاطلق
 العقد جاز ودخل فيه الشرب بخلاف ما اذا اجارها لا يدخل الشرب في اطلاقها الا المنفعة
 هنا لا يحصل دونه هذا اذا اطرده العادة بالاجارة مع الشرب فان اضطر فيها
 لزوم الشرب وكذا ان يفتق استيعارها للزراعة فان استاجرها لينزل فيها او كمنها
 او جمع فيها الخطب ويربطها وادبر جاز وان استاجرها مطلقا نظر فان قال الجراء
 هذه الارض ليبيضا ولا ماء لها جاز لان يعرف بعدد الماء عنها ان الاستيعار للغير
 متعقبة الزرع ثم ان حمل لها ماء من موضع اخر وزرعها وزرع على نوع حصول ماء
 لرعيه منه لغيره البقاء والغراس لان تقدير المدة يتبعها هذه المرفع عند ما
 والغراس والبساتين لا يبدل بخلاف ما لو استاجر لها والغراس فان التصريح بها صرف
 اللطعن طهرها وان لم يقر عند الاجارة ولا ماء لها فان كان الارض يحيط

سوق الماء بها الا قريبا للجواز وللشافعية وجهان فاذا اعتبر في الماء فاعلم ان المشا
 مقام التصريح بنعيمه وللشافعية وجهان استنبهنا عند فهم المتع لان العادة في
 الاستيعاب والتمتع بغيره فلا يندرس الشرف باللفظ الا ترى انه لما كانت العادة في الماء
 الا قضاء واردة فاعتبرنا التصريح بشرا القطع **مسألة** ما لا ينفع
 في الحال ويصير منفعا في المدة الا في المنع من اجازته كالخس الذي لا يحل وما
 اشبهه من منفار الابل والبقا اذا استاجرهما مدة يحصل المنع فيها وليست حاصلة
 وقت العقد لان ابتداء مدة الاستعارة بحصوله فيصير العقد ناقضا منفعته محذورة
 وقد يتبين ان من شرط صحة الاجارة العلم بالمنفعة **مسألة** لا يشترط في
 مدة الاجارة ان يلى العقد بل اجازته المارة بالذات او غيرها سنة خيرة وهما في شهر
 تلك الاجازة غير مرجح وتلك المدة عند علمنا اجماع سركه كانت الاجارة واردة
 على الاعيان كاجارة الدار للشيء المتبادل او الشغل لشيء عدا وكذا اذا قال اجرتك
 سنة فلها من لغيره من الشهر لشيء لشيء هذه الدار للركوب لموضع كذا لان
 يخرج عدا او كذا لاجارة واردة على المدة كذا قال الرث في ذلك على ما يقع
 كذا على آية منقها كذا عدا او غير شهر كذا وسواء كانت العين الحيوانية او لاجارة
 عليها غير مشغولة بعقد جارية سا بقا او مشغولة بعقد جارية اما لتجارة او لاجارة
 لغيره وبه قال ابو حنيفة واحمد لانما مدة يمين العقد عليها مع غير الجارية عليها مفردة
 ولان الشئ في يمين العقد عليها ما جازا العقد على كل واحد منهما كاليمين ولان
 يصح اجارة بملء الزمان المستقبل للتجارة على حد قولنا الشافعي في اجازة لغيره
 اعتبار خصوصيات المتاجرين ولا يمتنع لاجارة في المدة المستقبلية فيما يربط على
 الذمة كذا في الاجارة لشيء يربط على العين وكذا لشافعية غير ان الاجارة
 ان كانت واردة على العتق وهي غير مشغولة باجارة اخرى وجب اتصال مدة اجارة
 بالعقد فلو قال اجرتك هذه الدار شيئا وله عدا لم يصح وان كانت مشغولة بعقد
 يمين بعد العقد ولو يمين واحد فعقد عليها عتقا ثانيا مبدءا ومدة انقضاء مدة
 العقد الاول فان كان العقد الثاني لتجارة الاول تنقذ لان عنده احدهما الصحيح
 المبطون وان كان لغير المتاجر الاول بطل وان كانت الاجارة واردة على المتاجر

فيها للتخير والشافعية لان منافع الزمان المستقبل غير مقدور عليها في الحال فاشية
 اجارة العين المعصومة اما اذا خرج كان التسليم في الزمان الحاضر وقد رآ عليه منحي
 حكمه على جميع المدة المتواصلة للخدمة وبالقاس عليه البيع فانه لو باع عتقان وتسلم
 بعد شهر كان باطلا والغدة على التسليم شرط عند تخيير التسليم كالتسليم فيه
 لا يشترط وجوده ولا الغدة عليه قال العقد على القابل للحل في أصل القاس
 ممنوع ولو قال اجرتك سنة فاذا انقضت فقد اجرتك سنة اخرى فالعقد الثاني باطل
 لانه علم العقد على انقضاء السنة ومن شرط العقد الجبر وان كان ذلك الا
 والشرف مخرقة وهو يبرهن المشافعي كالوقال اذ لبطا داس الشهر فند اجرتك هذه
 كذا واما الاجارة الواردة على الذمة فيجوز فيها التلجيل والتاخير عند الشافعية كالمو
 اسلمية في مؤجل وان اطلق كان حلالا **مسألة** اذا اجرتك سنة من
 زيد ثم اجرتها من غير السنة الثانية قبل انقضاء السنة الاولى جاز وقال الشافعي
 لا يجوز ولو اجرتها من زيد نفسه جاز عندنا وهو احد قولنا لشافعي اتصال المدينين
 كما لو بيع منه المستبر في عقد واحد والشافعي المنع لانه اجارة سنة قابلة لبيعها
 ولو بيع من غيرا ومنه مدة لا يتصل اجزاء المدة الاولى ولان العقد الاول قد شفع
 فلا يتحقق شرط العقد الثاني وهو الاتصال بالاول وهو غلط لانها قد بينا الجواز في
 الفسخ في المتجر والى والشرط حادثة الاتصال غاها وفرك لا يصح في الانقضاء
 العارض ولو اجرتها من زيد سنة ولو اجرتها من غيره المالك من عمره المشتقة الثانية
 قبل انقضاء الاولى صح عندنا خلافا للشافعي ولا يجوز ان يبيعها من زيد عند بعض
 وجوز اتصال فقال انه يجوز ان يبيعها من زيد ولا يبيعها من غيره لانها
 حادثة ومنع لما استحق العقد الاول السنة الثانية قاله ولو يجره من سنة واما
 في المدة وجوزناه ولو يكن للشئ من يبيعها السنة الثانية من المصطفى لانه يمكن
 بينهما مائة ومرتدة في ان الوارث هل يمكن منه اذا ما لم يكن في المدة لان الوارث
 ناسبه ولحق عندنا الجواز **مسألة** يجوز ان يجره من سنة واما فتره وغيره
 من الاعيان ثم اعلم ان ينفع بها الايام دون الباقي لقوله عليه السلام لو سوت
 شروطهم ولان هذه منفعة محالة معقودة بخانث لمعاضة عليها كالدرهم ليل

وهذا لو استاجر الدابة والعبد فانه يتناول الخدمة والعامل بحسب العادة وبسبيل
 العمل وقتا للخدمة بالعادة فكذلك المكنن وقال الشافعي لا يجوز ان يمانى الاستئجار
 لا يتبعه بعينه بعينه فكون اجاره للزمان المستقبل وقد سلم في الدابة والعبد
 ذلك لانها لا يطيقان العمل الدائم وتبينان بالليل على العادة وان اطلق المالك
 وهو يتصرف ما ذكره لان الاتصال اذا كان شرطاً وجب في الجميع وان لم يكن شرطاً هنا
 لم يكن هنا **مسئلة** يجوز ان يؤجر دابته الى موضع لم يكن المالك زماناً ثم
 المكسرى زماناً عندنا وقيل الشافعي لا يجوز لانها من المكسرى وتعلق الاجارة
 بالزمان المستقبل وهو فاسد لما تقدم ولولم يمانه لم يكن في بعض المطرق وقيل
 ويشي في البعض والجرها من الشين لم يكن هذا زماناً وهذا مثله جاز عندنا ايضا للام
 قالنا في ثلثة اوجه لحدتها ان الاجارة فاسدة في الصورة الاولى بحسب في الثا
 لثة اذا اكروى من اثنين اتصلا زمان الاجارة بعضه من بعض واذا اكروى من واحد ففريق
 مكون اجارة للزمان المستقبل وثانيتها المنع في صورتين لانه اجارة تليها اجارة
 وانتهى متقطعة وثالثتها وبه قال الشافعي انه يجوز الاجارة في صورتين متضمنة
 في الذمة ولا يجوز على دابة معينة والفريق ثانياً اذا كانت في الذمة فان لم يمان واحد
 فقد ملك نصف المنافع على الاشاعة فقامت المالك فان اجرها من اثنين ملكهما
 الصل فيقاسمان واما اجارة العبد فاقامت على منتهى متقطعة فيكون اجارة
 للزمان المستقبل فان الذي يركب بعد الاول لا يتصل اشاعته بالعقد وهذا عقد
 الاجارة واحدها وهو يصفه في الامور جواز الاجارة في الصورتين سواء وردت على العبد
 او الذمة وتثبت الاستحقاق في الحال ثم يقسم المكسرى والمكسرى او المكسرى ان
 والناجز الواقع من شروط التسعة والتسليم لا يضر لاجل اكثرها جميعاً فملكها منافع
 الركوب بينهما الانعازها لو اكرى البعير من واحد جميعاً صح وتبين ان ملكا المنافع
 على وجه الاشاعة لانها لا يملكها ان يستوفيا جميعاً فيقدم احد على الآخر وهذا
 لا يقدم في العقد الا ترى انها لو استأطعتا من صفة فان احدهما يقبض قبل الآخر
 ولا يكون ذلك تأخير للتسليم وهذه المسئلة تعرف بكسر العقب وهي جمع عقبة
 العقبة التي تروى بها ايتان على الرحلة او ركب هنا فان هذا هو **مسئلة**

اذا استاجر عقبة صح على ما افناه ثم ان كان في الطريق عادة مضبوطة اما بالزمان بان
 يركب يوماً ويترك يوماً او بالمتانة بان يركب فرسخاً ويترك فرسخاً على الاطلاق ولما اطلق
 الموجز والمستاجر على العقبة بخلاف العادة وكان مضبوطة صح العقد ايضاً على ما
 انفا عليه دون العادة ولو عينا ان يركب ليلاً ويشي في الاجاز وليس لاجلها ان يطلب
 الركوب ثلاثة ايام والنزول ثلثة ايام الا من عني الاخر اما اذا اطلقه الراكب فلان ذلك
 يضر الجبر لا يضر في الركوب عليه ولا يمانه اذا ركب بعد شدة متعبه كافاً في الشين
 اذا اطلقه العجز فلان الركاب يتقصر من اتصال المشي عليه ودوامه ولو انفا عليه
 جاز زمان لركن هناك عادة مضبوطة فلا بد ان يمان والمعين في ابتداء العقد
 لترتفع الجبر لانه والتسليم وقتاً لبعض المأتمن لاطلاق العقبة وهناك عرف وعادة
 كما يصح العقد لان ذلك يختلف ولا يمان فيه فيكون صحيحاً وهو صحيح اذا لم يمان
 عادة والحال على العادة كالحال على المشروط لفظاً **مسئلة** لو استاجر اثنان
 بجمل من سبابة عقبة بان ينزل احدهما ويركب الاخر صح ويكون كراهما لولم يمان
 والاستيفاء بينهما على ما ينبغي ان عليه وان تشاخصا قسرت بينهما لصل واحد منهما
 وانصح معلومة وانتهى معينة وان كان لذلك عرفاً تبعاً اليه وان اختلفا فيمن يمان
 بالركوب فالحاكم للزعة ويجوز ان لا يصح كراهما الا ان يتفقا على ركوب معلوم لكل
 واحد منهما لانه عقد على تجوز بالنية على كل واحد منهما فلهما ولو استاجر احدا
 للذمة ولم يتعرض للتعاقب قال بعض المشافعية ان اخفقت الدابة بركوب شخص
 على الركوب والاشا وبها وقال اكرى لك نصف الدابة الى موضع كذا واكرى لك الدابة
 لركبها نصف الطريق صح ويقسمان اما بالزمان او بالماض وهذا اجارة المشاع
 نعم كما يصح بيع المشاع ويده قال الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة واحداً صح
 اجارة المشاع الامن الشريك وفي اجارة نصف الدابة لثا فعية وجه انه لا يجوز
 لانها قابلة للتقطع بخلاف اجارة نصف الدابة بخلاف ما اذا اجرهما ليس كجمل
مسئلة يشترط من الزاكنين اما بالمشاهة او بالوصف المانع للجهالة
 ويعمل بما يمتثلان به من الطول والقصر والجلد والسني والصحة والمصر
 والكسر والمذكور فالمن شرط في الكفاية لا بد من معرف الزاكنين بالروية لا

تفاوت خفيه وسكونه ولا يخطا الوصف في تعيينه ولا يارب وهو صيد
 الشافعي والمحال يجب ذكرها او وصفها ويذكر وزنها للاختلاف بالمثل والمقدر
 منع بعضهم من الاكتفاء بالوصف وليس بجيد لانه عقد معاوضة مضاف الى الحيوان
 فكفى فيه بالصفة كالبيع وكالركوب في الاجارة في الاجارة ولا يربط كلف فيه
 بالصفة اما في الركاب ان يقيم غير مقامه لاننا نعلم كونه مثله للشاوي بهما ينف
 القفا في ما لا ياتي عليه الصفات لا يعلم التساوي فيه ولان الوصف كلف في البيع
 فكفى فيه في الاجارة كالركوب **مسألة** ما لا يثبت عليه شرعا جازيما لا
 قدت عليه حقا لا يجوز العقد على ما لا يقدّر عليه حقا كذا لا يجوز العقد على ما لا
 يقدّر عليه شرعا ولو استأجر الفلح من شخص او لقطيع يجهل لربح العقد لا يضرع من
 المثل ولا يقطع هنا شرعا ولا يجوز استئجار الحمار بقدر كس المحبذ وفرشه وخدومه لان
 ذلك يخرجه من قدره في تسليم المنافع شرعا وجوز به في المشافعة وان كان حراما في البيع
 الصلافة الدار المقصود وان كان شغل ذلك العرق معصية والحكم في الاصل يمنع
مسألة لا يجوز الاستئجار لتعليم المؤتمرة ولا يجوز انما استأجرها
 حرام فلا يقدّر على تسليم المنفعة شرعا وكذا لا يجوز الاستئجار على تعليم كسب التلايل
 والحبر والمشيئة والكمالة والقيادة وكما صنعتهم كالفنا وتعليم الشطرنج والزرز
 واصناف الملاهي والتمار كما يصح العقد عليها في البيع وكذا لا يجوز تعليم النفس وال
 لمن لا يجوز في الجمل على كل فعل محرم ومنفعة محرمة لا يجوز الاستئجار عليها فان عقد يطل
 العقد وكذا لا يجوز الاستئجار على ضمان الصبغة الذي لا يعمل له ويؤتى لغيره وكذا لا ي
 قطع السلعة لا يضمن بها الموت **مسألة** لو كانت الرهن وجبة جاز تعلم س
 بشرط صغوره الا لو رقب السهل المعروفة ان قلها من بل له والا فلا ولو كانت اليدها
 وكان قطعها نفعاً لا ينفك عن ثلث مئة جاز قطعها لما فيمن المنفعة والثلث افسر
 فلو ان احدهما المنع لان القطع لما ينفع اذا صنعت المدينة على حبل حجر وانتهى
 كان الاكل مملوك ولا يربط في الحقيقة لانا انما نجوز في صغر الامن من الثلث كل
 موضع لا يجوز فيه قطع الرهن ولا قطع اليد لا يجوز الاستئجار عليه فان استأجر عليه
 بطل العقد لانه منهي عنه لغيره فاشبه الاستئجار لعل النفس المحرمة وكان من

يجوز فيه القطع والقطع يجوز الاستئجار عليه لانه منفعة محللة مقصود فجاز عقد
 الاجارة فيها كغيرها من المنافع وللشافعية وجهان احدهما المنع لان الاجارة انما تجوز
 في عمل موثوق به ووال العدة محقق فيمنع الوفاء بقضية الاجارة وسبيل مثل هذا
 العرجان لا يحصل له الجبا لزيان يقول اطلع سخي هذه والله كذا واحمدا عند هذا
 كما قلنا واذ لا يشرع المحرر الاجارة لقطع يسلا منها ما يقطع ما يملكه الجاني فيختص
 الوجهين بالعلم لان احتمال وقوع الرجوع في الزمان الذي يفرض في التمتع غير بعيد
 اما زوال الاكل في زمان القطع فانه غير محتمل ويجري الخلاف في الاستئجار
 للعقد والنجاسة وترفع الدابة لان هذه الايامات انما يتباح بالحاجة وقد تزول
 وما ذكره في وجه المنع غلط لان المستأجر انما استأجر لقطع العرض وقطع اليد
 لم يستأجر لان المدة لا يربط لوان استأجره ليطول ولا يلازم من الاستئجار على قبل يوجه في
 مصلحة حصول تلك المصلحة قطعاً من الفعل الذي رقبنا الاجارة عليه **مسألة**
 لو جرد وقدر تسليم المنفعة بطل العقد من ذلك الوقت ولو استأجر امرأه لكسب السجدة
 فاختارت فكانت الاجارة واقعة على العيني وعينت المدة انفسح العقد لعدم
 العمل بها لحيثية وان ودرت على الدفعة لم ينفسح لان مكان ان يفرضه المرادة
 الى الغير وان تكسب بعد ان تطلع ولو استأجر لقطع السن الوجبة فادفع الرجوع وبما انفسح
 الاجارة لمعذرة القطع ولو لم يسكن الرجوع مدة يمكن فيها قطع العرض على المصنوع يجب
 على المستأجر دفع الاجرة عليه الاجرة لانه قد ملك الاجرة بالعقد واستقرت بالتكليف
 المدة وقابل بعض الشافعية لا يجب على المستأجر دفع الاجرة ولا يستقر لاجرن حتى
 لو انقضت تلك السن انفسح الاجارة ويجب رد الاجرة ان كان الاجرة قد قبضا
 كما لو ملك الزوجية في الكاخ ولما رقبها الرجوع بخلاف ما لو جرت الدابة مدة
 امكان المسير حتى يستقر عليه لاجرن لثالث المنافع بحث **مسألة**
 يجوز الاستئجار للرشاع على ما تقدم من انه منفعة محللة مقصودة وقدره الحاد
 فان الموقوف عليه هاهنا للربح والخدمة تابعة المقصود بالعقد هو الخدمة بان
 تحمل القبول للرشاع وتنعى الذي في قيمه وتحركه عند الحاجة اليه كالصبي في اجازة الصباغ
 وماء البيوت في الدار والاقراب الشاف اذا عرفت هذا فاذا كان المراد ولد من زوجها

لم يكن عليها ان ترضعه لان مؤن ندر على ابيه فان ارادت ارضاعه فان كان ذلك
 مما يمنع شيئا من حقوق الزوج لم يكن لها ذلك الا باذن الزوج لان توفيقا لما افق
 المستحق عليها للزوج لانه فاذ كان الارضاع يحمل بعضها كانت مستوفية منه
مسألة يجوز للرجل ان يتاجر زوجته الحق للارضاع ولده منها وهل يصح
 وجهي المشافهة والصحيح من مذهب احمد للاصيل ولقوله تعالى فان ارضعوا لكم
 فاتوهن اجورهن بالمعروف ولان كل عقد يصح ان يعقد مع غير الزوج يصح ان يعقد
 معه كالبيع ولان متاعها في الرضاع والحفاة غير مستحق للزوج لانه لا يملك
 اجارها على حصة ولدها ولا رضاءه ولها ان تأخذ العويضة عليه من غير تجار
 لها ان تأخذ منه كغيرها وقال الشافعي لا يجوز للرجل ان يتاجر زوجته لارضاع
 ولده منها وهو رواية لحد وقل صاحب الاراي لا بأس استحسانا لانه اخذت منه
 عرقا في مقابل الاستمتاع وعرقا في مقابلة التحكين والحسن ولا يلزمه عوض اخر
 ولا يمنع ان يصح مع غيره ولا يصح معه كما يجوز ان يزوجه امته من غير فلا يمنعها
 مع ملكها وليس يجب لصنعه وسع هذا ينقض استحسانها لتأجيرها لعمال ونحوها
 لو استأجرها بعدا ليدفعه وكذا لو استأجرها للطبخ والكس ونحوها وقال ابو حنيفة
 انه لا يجوز استأجرها للطبخ وما الشبهة لانه يستحق عليها في المدة وهو الجليل
 عندنا فلهم انما استحق عوض الحبر والاستمتاع قلنا هذا غير المتنا نذر واستحقاق
 منفعة من جهة لا يمنع استحقاق منفعة سواها يعوض آخر كما لو استأجرها أو لا
 ثم تزوجها وعلى الخلاف استحسان الوالد ولده للخدمة وفي عكسه للشافعية ونحوها
 اذا كانت الاجارة على عينه كالزوجه فيها اذا اجر المسلم نفسه من كذا **مسألة**
 يجوز للرجل استئجار ابنته واخته وامه لارضاع ولده والمتدبر عنها والمأذون
 في التجارة والجار من على الرضاع لانه عقد على منفعة امته المباحة كان خيارا
 لو استأجرها للخدمة وليس لادمية ولا لدرية ولا لمن نذر عنها المدة نفسها لانه
 مملوكه للزوجة لا يجوز لها التصرف في ممتلكاتها المملوكه لغيرها الا باذنه وكذا المأذون
 في التجارة ليس لها ان تخرج نفسها الرضاع الا باذنه ولا اجارها على الرضاع
 لان ذلك ليس من جملة الجاز فلا بد من تحت الاذنه فاذ كانت ذات ولي لم يجز

اجارتهما للارضاع الا ان يكون فيها فضل عن رتبة لان الحق لولدها وليس لولدها الا ما
 فضل عنه ولو كانت امة من وجه لم يكن لولدها اجارتهما للارضاع ان كان يمنع شيئا من حقوق
 الزوج او يمتنع في الاستمتاع الا باذن الزوج لانه يفوت حق الزوج لاستمتاعها بالارضاع
 المتصور وحسبنا نذر **مسألة** يجوز للرجل ان يتاجر زوجته الغير لارضاع ولده
 به كالمشافهة وكذا يجوز ان يتاجر بها الغير لارضاع اذا لم يحصل فيه تفويت حق الزوج
 ولا تصور استمتاعها باذن الزوج وبغير اذنه لا يباح من مالكها لمتاعها بالحق لا يباح
 للزوج بها تجارها من غير اذنه من شاءت بعوض وغيره ولان محل الارضاع غير محل
 الكساح اذ لا يملك له في نفسها وخدمتها وهو احد وجهي المشافهة والمبايعة لا يكون
 له ان يتاجر بها للارضاع الا باذن الزوج لان اوقافا مستقرة بغير الزوج فلا تقدر
 على ترقية ما التزمته فان لم يصح العقد فلا يباح وان صحته كان للزوج فتح ان منع
 شيئا من حقوقه لئلا يتحمل لغيره **مسألة** لو ارضع الحرة نفسها للارضاع
 ولا زوج لها ثم تزوجت في المدة فالاجارة لها وليس للزوج منها من توفيق مسا
 الزمته لسبق حق المتاجر كما لو اخرجت نفسها باذنه لكن يستمتع به في اوقاف
 قرائنها وكذا لو ارضعته لارضاع ثم تزوجها بعد ذلك صح الكساح ولا ينقض عقد الاجارة
 وللزوج الاستمتاع بها وتقت فراغها من الرضاع وليس لولي الطفل الذي استأجرها
 لارضاع منع الزوج من بيعها وهو احد وجهي المشافهة لاصالة عقد المنع والشافعية
 ان له منع الزوج من الوطى وبذلك لا يباح حقه ومالك لان المرأة وبما يتحمل من
 الزوج فيقطع اللبن او يقل فينضم الوالد وليس بجدة لان الوطى مستحق فلا يقطع
 الا من مشكرك فيه والحليل امر موعود فلا يمنع به الوطى المستحق بالعقد اما لو
 فرضنا ان الاصابة تقضي اللبن فانه يمنع الزوج من الاصابة سواء كان يتوسط
 الحليل ولا اذا حصل حصول الحليل **مسألة** ليس للبيدة ان يجر بكائنه
 للارضاع سواء كان ذلك كتابة مطلقة او مشذرة لانقطاع تصرف المولى في ممتلكاتها
 ولهذا ان يملك سيدها تزوجها ولا وطئها ولا اجارها في غير الرضاع لها ان تزوج
 نفسها للارضاع وبغير اذن المولى لانه اكتساب وهي موصوفة فيه وكذا المعتق
 بعضها ليس للمولى اجارتهما للارضاع ولا لغيره ولا يجوز للرضع ان تخرج نفسها لارضاع

طفلا في الاول الا بعد انقضاء مدة الاول فان كان اللبن كثيرا يقع بالطفلين ما بينهما
وكذا حكم الجارية لو ابرأها مولاها لا يباع طفل لمكان له ان يجرها لارضاع غيره الا مع كراهة
اللبن بحيث يقع للطفلين **مسئلة** على موضع يمنع الرضع فيمنع الرضع على الرضاع
تستطيع النفقة عنه في تلك المدة وعلى الموصلة ان تاكل وتشترب ما يخدمه لبنها
ويصلح به ولا تجزئها بذلك لانه من تمام التمكن من الرضاع وفي تركه الضرر
بالحق ولو لم يرضعه المبرع نفسه للرضاع بل استغنى لبنه انتم اما طعمه لو كان لها
اكثر لا يرضع المعقود عليه فاشبه ما لو اكرها لغيره طعمه فلو لم يرضع ولو رقت
الرضا ديمها فارضعته فذلك وبه قال احمد ابو ثور وقال الخطابي ان الرضا لغيرها
لان رضاعه يحصل بغيرها وليس يحد لانها لم يرضعه فاشبه ما لو رقت لبنه انتم
ولو اختلفا فقال الرضعة او رقتة وانكر المستلزم في القول قولها لانها لم يرضع على استكمال
مسئلة اذا ماتت الموصلة انقضت الاجارة لان المتفقة قد انقضت
عليها فاشبهت بغيرها المستأجرة اذا ماتت بنفسها لانها كذاها وقال بعض العامة
لا تنقض وتجب بقية مالها البر من رقتة تمام الوقت لانه لا يرضع غيره فاشبهت
المتفقة من الموصلة بغيرها لانها ماتت بالطفل انقضت الاجارة لا يرضع
استيفاء ما المعقود عليه لانه لا يمكن اقامه غير مقامه لاحتمال الصبيان في الرضاع
ولان العقد وقع على اتمام الفعل وقد تعدد ذلك فاشبه ما اذا استأجر نجارا عليه
قوب قولنا لقوب وهو لم يعمل شيئا في المضي لا يطل الاجارة لانه العيوب يستحق
به فلا يطل الاجارة بموت كويت الراكب والقولان المثل قد يدل على احد القولين حتى
الاخر فيستند اقامة غير مقامه وان مات المستأجر لم يطل الاجارة عندنا وبه قال
الشافعي لان الاجارة لا يطل بغير احد التوليين على ما في لان استيفاء المتفقة لم
يستعمله كل موضع قلنا سطلان الاجارة فيه هناك ان كان عقيب العقد بلا فصل بطلت
الاجارة من اصلها ونقض المستأجر بغيره كذا كان في اشارة المدة خرج بمقتضى ما
تذييل قال احمد بن حنبل يستحق ان يعطى الموصلة عند الفطام عبد الله بن
الاسدي قال قلت يا رسول الله ما يدعي صبي عن مودة الرضاع قال الرضاع والعبد والامانة
والمدة بغير اللذان للزمان ولفظها يكون من لذر وحسن الرضعة الجارية لها لان

في ارضاعه وحسنانه سبب تيمانه وحفظ رقبته فاشبهت الجارية بغيرها
الشكر والنفقة وكذلك قيل الله تعالى الموصلة اما في قوله وامامكم اللاتي ارضعنكم
وقال عليه السلام لا يرضع ولدك الا ان يحسن حملوكا فينفقه هذا مع زيادة الرضخ
ولم ينفق على غيره شيئا في ذلك **الشرط الثالث** للمتفقة يشترط في النفقة ان يكون
حاصلة للسلطان لا للزوج العوضان في ذلك ولعله وهو باطل فان المعاوضة صفته
الشارية في العوضين فينفق كل من العوضين على الآخر فاذا قال استأجرت منك ابنة
لربكها بعشرة ذراهم لم يرضع والآخر ان يكون المتفقة والعشرة معا جارية للزوج
اكثر العناية في هذا الشرط ان حكم العبادات والظرب في الاستحسان وهو ان احل
القرابة لا يرد عليها النية فلا يرضع الاستحسان عليها لان الاستحسان ما به يعجز
غرض الشرع يتعلق بايقانها من مباشر خاص وامانا ندخله النية في الاستحسان عليه
كالجوز ونقول لذكرنا اما غسل الميت فانه عند علمائنا يجره اغساله عليه وسوغ
الشافعية عقدا لاجارة فيه وكذا تجوز الميت بالتكفين والغسل ويجوز الغفر وحمل
الجثث والدفن وعندنا لا يجره هذا لاجرة على ذلك لانه من فروض الكفاية وعلم
ان هذه الموانع تحصر تركه الميت فان لم يكن فيه شيء يجب على الناس القيام بها فامل
هذا عند من يحول الاستحسان عليه لان الاجرة غير مقصود بفعله حتى يقع عنه
مسئلة وكيف اخذ الامر على تعليم القرآن ويجوز اخذ الهدية فيه والهبة يمكن
الحق اذا شرطه لغيره ما رواه جريح المديني عن الصادق عليه السلام قال المعلم لا يعلم
بالامر فيقبل الهدية اذا اهدى اليه وقد روى في رواية اخرى عن الصادق عليه السلام
قال قلت له لينة اقوى القرآن فهدى لي الهدية فاقلها فان لامك اني لم اشأ طرفة
قال ارايت لو لم ترضه كان يهدى لك فان قلت لا حال فلا يقبله قال الشيخ رحمه
الله هذا الخبر يحول على الكراهة دون الترخيم لان الترخيم عن شيء لك اولى وافضل
وان لم يكن محظورا وجوز الشافعي لا يرضع ذلك فان كان احد يجتنب ويؤجره المشايخ
وان كان نذر القرآن واشاعته من فروض الكفايات وهذا اذا الرميتم والحديث
هذه الاعمال فان تعين ولعله تجزئ الميت او لتعليم القاتلة وللتشافعية وجهان احدهما
المنع وهو الذي يدعيه في كذا وصحاحايمان ايتاءة واصحابه عندكم للملوك والملك

يجب اطعامه ويجوز دفعه **مسألة** الجهاد كان يجب على الاميان بان يقيم
 المسلمون والعياد بالله عند لا يرفع الا يمين الزمان في جميعا لم يقدروا على الجهاد
 عليه لانه الان زمن عيون والاستجاره كانت بالجهاد والدب عن المصلحة فيقع عنه نعم
 له ان يستاجر الذي عليه وان لم يجب على الاميان فان كان الامام قد عينه ليرجع اليه
 عليه ايضا وان لم يعينه الامام وكان فضلا على الكفاية جاز الاستجاره عليه لانه لا
 يتعين على المباشر ولا على **مسألة** لا يجوز الاستجاره على الاذان
 وشبهه من سائر الاسلام غير المروضة لما روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه
 اماه وبعث فقال يا امير المؤمنين والله لاني لا احبك فقال ولكني بفضلك فانه قال ولا
 قال لاني لا تفي في الاذان وناخذ على تعليم القرآن اجرا ثم روي عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله يقول من اخذ على تعليم القرآن اجرا كان خطاه يوم القيامة اذا عرفت هذا
 فان النبي في تعليم القرآن اقام مع الشرط لما رواه جراح الحديث قال بنو الصديق
 عليه السلام عن ابي العارفة الذي لا يقرأ الا بجر مسروط ولشافعية في الاجر على الشما
 غير المروضة كاذان تفريق على الاجر عندهم ثلاثة اوجه فانه يجوز ثلثة فانه قد
 اوجه في ان المورث غلام ياخذ الاجر اعمدها انه ياخذ على رعاية الحوائث والناظر
 دفع الصرث والناظر على الحياطين فانها ليست من الاذكار والامتع عندهم ولا يبيع
 الله ياخذ على جميع الاذان جميع سبقاته ولا يبعد استحقاق الاجر على ذلك وهو مضاف
 كما لا يبعد استحقاقها على تعليم القرآن وان اشترط على قراءة القرآن **مسألة**
 لا يجوز اخذ الاجر على ايامة الصلاة المفروضة وبه قال الشافعي والامامية
 في النوافل عندنا باطلة وعند الجمهور يصح وللشافعي في هذا الاجر على الامامية في
 النوافل وسائر النوافل وجهان اوضح عندهم لمع الامام من قبل نفسه وممن
 صلى اثنى به من يرد وان لم يرد الامامة وان وقف على ربه فها هو اذ فضيلة الجماعة
 فائدة يحصل له دون المستاجر ومن جرد منهم الحق بالاستجاره للاذان ليشاء
مسألة لا يجوز اخذ الاجر على القضاء بين الناس وبه قال الشافعي
 لانه من مزايا كفايات ولا ان اعمال القضاة غير مضبوطة كغيرها من الاعمال
 بيت المال واما تعليم العلوم الدينية فان تعين لتعليمها لم يجز له اخذ الاجر عليه

واطلقوا لشافعية القول بمنع الاستجاره للندريس وفي إعادة الدرس لم يقر لان قال
 الجوزية لورين شخصا او جماعة لتعليمهم مسئلة او مسألة مضبوطة فهو جائز الذي
 اطلقوا محمول على استجاره من تصدى للندريس من غير تعيين من يعلم ومن يعلم لانه
 كالجهاوي انه اقامة مندرس على الكفاية ثابت على الشرع ولذلك منع استجاره
 مقرر يقر به على هذا الصود قال ويجوز ان يجوز الاستجاره له ويشهد لاذان
الشافعية للمنفعة ان تكون مجمللة كل منفعة مجزئة لا يجوز عقدا لاجان فيها لانهما
 مطلوبة لعدم في نظر الشرع فلا يجوز عقدا لاجان على محصيلها وذلك كالزنا والرك
 وانواع الملاهي وتعليلها وتعليلها والقنا والنجح بالباطل فلا يجوز الاستجاره للغير
 القنا وبه قال مالك والشافعي واليوسفية وصاحباه وابو ثور ذكر ذلك في
 الشروع الخ لانه محرم فلا يجوز الاستجاره عليه كاجارة امه لانه لا يجوز الاستجاره
 كاتب ليكتب له غنا ونوحا بالباطل لانهما شذويع محرم وقا ليوسفية يجوز ولا
 يجوز الاستجاره على كتابة شعر محرم ولا على بيعه كذلك **مسألة** لا يجوز
 الاستجاره على حمل الخمر يشربها ولا يبيعها ولا على حمل خمر من ولا يبيعه لانهما
 ويجوز الاستجاره على نقل الميتة من الدار الى المزرعة والمزرعة اذرة وبه قال
 الشافعي والحمد وابو يوسف ومحمد لان هذا متناع محرم فلم يجوز عقدا لاجان فيها
 وقال ليوسفية يجوز لان العمل لا يتعين عليه بدليل انه لو حمله مثله جاز لان
 لو قصدا لانه اوضح الميتة جاز في العمل من حمل خمر في التصليح او خمر او ميتة
 اكره الحكراء ولكن يفتى للحال بالكره ولو كان المسلم فهو اشد قال بعض اصحابه
 هذا محمول على ان الاستاجر ليس فيها فاما للشرب فيحظر ولا يحمل اخذ الاجر عليه ويستعد
 باقي اصحابه بقوله اكره الحكراء واذا كان المسلم فهو اشد في الصحيح محرم وذلك لانه استجاره
 افضل بغير طرحة كالزنا لان النبي صلى الله عليه وآله لعن جامعا لها والنجس له اليه ونعم جواز حمل
 مثله والقاسر على شرايعه مع قصدا لا باطلا لان ذلك فعل مجمل ولا باس استجاره
 ناظر لحظ كره التصليح لانه فعل صالح ولا يتعين لاخاذه **مسألة**
 لا يجوز اجارة المسكر ليجوز فيه حمرا لغير التحلل ولا يبرء كذا في البيع فيه له ثمرة ولا اجارة
 امير ليجل له مسكر ايشربه فان فعله لشرع عقدا لاجان وفي جواز استجاره لطايط المزوق

لشدة قوله بالجواز ولا يجوز اجارة المداونين يتخذها كهيئة اوسقة او يتخذها لبيع الخمر
 والاعمار ويجعلها بيت تار وبيتا لـ الشافعي واجد وابويوسف ويحمد لان ههنا
 افعال محرمة فلا يجوز الاستعداد له كالواستعداد لارتد في ههنا واما ابي حنيفة
 لا يمان بان قولهم بيتك في السواد من يتخذ بيت تار او كنيسة او بيع فيه الخمر و
 استألف اهلها به سنة فاوله ففهم من قال لا يجوز انما شرط ذلك في من قال لا يجوز
 اذا شرط انما اراد ابي حنيفة اذا علم المجران ان يتخذ ذلك ولكن لو شرط ان يعلق من جوف
 شرطه بان هذا الفعل لا يلزمه بعد الاجارة وان شرطه واذ اقل العير لم يفعل
 فيها شيئا من هذه الاشياء وحيث عليه الامن قد كرها وعتما سواء ويطلب به على
 اصله ما اذا استأجره للصلوة ويحلف له ان لا يشرطه لانه لو استأجره ذلك ليعمل
 محظورا وكان كالواستأجر اجارة للخدمة ولو استأجره ليجعل له خمر من متبع الى اخر فان
 كان الخليل جاز لانه متابع وان كان للشرب او ليقطع لاجله لم يصح عقدا لاجان و
 قال الشافعي وابويوسف ويحمد لانه استأجره لفعل محظور فلم يصح كالزنا واما
 ابي حنيفة فيحرم لان الفعل لمرتين عليه ولو عمل مثله فلا يجاز **مسئلة**
 لو استأجر الذي دار المسلم صح عقدا لاجارة وان علم المسلم ان يبيع فيها الخمر او الشرط
 فذلك وليس المسلم متعده من بيع الخمر فيها مستل لانه متابع عنه وقد امرنا بالاجرم
 على حكمنا بهم وبه قال صاحب الفري وقال احمد صاحب دار منعه وبه قال الشافعي
 لانه محرم فجازا لمتعده والملازمة متنوعة لا فادامنا باجرانهم على حكمنا بهم
 وكذا لو اجر المسلم بدينه ليعمل فيها خمر او يبيعها او يفتاعا او شيئا من المأكلة او قارا
 او غيره من المحرمات اذا لم يشهد الاجارة لذلك لكن يكون كرها ويحتمل قريبا
 الخمر مما حرم من المساعدة على المعصية وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا مما اثم
 والعدوان ولا يكن اوله يعلم وان عمل ذلك متعده ان تعصى من منعه وليس
 نقص العقد لانه يمكن لان الاستأجر تلك المتاع **مسئلة** يمكن ان يفسد
 لعسل الصائغ اذنية كالحجامة مع الشرط وليس محرما لان النبي صلى الله عليه وآله
 استأجر ابا طيبة فحرمه وكان ان يواجر نفسه لكبح الكنيف والاجر وروى العامة عن
 ابن عباس ان رجلا حج ثم اتاه فقال لي زبل لكن فما قرى في مكسبي فقال اى شيء

كف

تكتسب قال العذرة قال ومنه محقق ومنه تزويج قال نعم قال انما تجيب ذلك
 حبيبت وما تزويج حبيبت لان فيه دناءة مكر والحجامة واما الاجارة في الجملة
 لان الحجامة داعية اليها ولا بد من اياحة الاجارة فوجب اباحها كالحجامة
 وكذا كل صنعت مكر وههنا كل ذلك فوجب على الكفاية عند حاجة الناس اليه **الشرط**
الخامس للتعهد العلم **مسئلة** يشترط في الاجارة ما شرط في البيع وهو
 العلم باحوال الاشياء من البيع العرفي والغدر والصفة اما العرفي فيشترط تعيينها فكما
 لا يبرهن ان يقول بيتك احد هذين العبدين كذا لا يجوز ان تقول لبيعتك احدهما بل لما
 ان يلزم العرف في الذمة كما يلزم المسلم واما ان يبيع عينا معينة ثم ان لم يكن لها
 الاسفة واحدة فالاجارة بحولها عليها وان كان لها منافع فالتبذير ليس ان وانما
 اعتل الغريم وهو الاخرى واما الصفة فقد بينا ان يبيع لاجارة العرفي لاجارة مع
 ذكر صفاتها المعقودة للميتة يتفاوت بسببها الاجرة واما الغدر وهو المتصور
 بالذكرا علم ان قدر المتعة لا بد من علمه وعمله شرط في صحة العقد سواء كان الاجارة
 بخلافه او كانت اجارة عير في الشافعي وان جرد في البيع الاكفاء في علم
 الغدر او المشاهدة فانهم يوجبون هذا العلم بالتكثير ولا يكتفوا بالمشاهدة في الاجارة
 والفرق ان المتاع لا يحضر لها محقق عند العقد فاغاه متعلق بالاستيفاء
 فالمتأخذ لا يطاع فيها على الغرض بل لا بد من التقدير **مسئلة** والتقدير **المتأخذ**
 طريقان احدهما التقدير بالزمان كالواستأجر الدار للسكنى سنة والعبد لخدمته
 شهرا او لثوب ليلته يومنا والآخر التقدير بالعمل كالواستأجر الخيل للحمل لعدنيا
 ببيتها او الدابة لركبها الى موضع بعينه او ليعملها شيئا معلوما الى موضع بعينه
 والضايط ان كل متعة يمكن تقديرها وعملها بنفسها من قبل التقدير بالزمان
 كالخياط والركوب الى موضع معين يحضر فيها بنفسها فليس جاز الخياط لخطه او
 من غير تقدير بالزمان او الدابة لركبها الى موضع معين من غير تقدير بالزمان
 تقديرها بالزمان كما لو استأجر الخياط لخطها شهرا واستأجر الدابة لركبها شهرا وكل
 متعة لا يمكن تقديرها الا بالزمان وتبين في تقديرها العلم به ذكرنا ما علم في
 استحباب العقارات فان متاعها لا يمكن منقطعها الا بالمدة كالرضاع فان تقديره لا يمكن

وليسيل فيه الا الصطبا الزمان **مسئلة** كل منفعة يمكن منسبها بالمال
 اذ الزمان كالفلان في استيجار عين شحيرة ما بان يقول لشريكه شريكه انما
 ليخطه هذا الثوب او لاريك الدابة الى موضع كذا او لا يورد عليها في حياض ليوم فانه
 يكتفي للفرقة لعلها انما كان ويرجع جثمانا قال استاجر منك لقطعة هذا القميص
 او لاريك الدابة الى موضع كذا في يومين لم يرجع به قال لا يردني في المشايخ في
 اصح المرجعين لما فيه من العرايا جازيل باضافة الزمان الى العمل بما لا يخلو اليه
 فانه يجرى انهاء العمل قبل انقضاء الزمان المشروط او يمتد الزمان قبل انقضاء
 العمل فان استعمل في يومه المدة فقد نال على ما وقع عليه العقد وان لم يعمل كان
 تاركا للعمل في بعض المدة وقد لا يفرغ من العمل في المدة فان تم على غير المدد وان لم
 يعمل لم يردت بما وقع عليه العقد وهذا غير ممكن للفرقة منه ولم يوجد مثله في محل
 الوقوف فارجع العقد منتهى الوعد الثاني للشافعي الجواز وبه قال ابو يوسف ومحمد
 واحمد في رواية لان المدة مذكرة للتحديد فلا يورث فساد العقد والاحكام
 معقودة على العمل فلهذا اذا اخرج العمل قبل انقضاء المدة لم يلزمه العتق
 بل يملك لانه قد ابا عليه قبل ان يمتد عليه غيره لا يورث في المدة وان كانت
 المدة قبل العمل فلهذا استخرج الاجارة لان الاجارة لا يملكه بشرط وان شرطه بالبقاء
 عليه لم يملك الاجارة لان الاخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك وسيلة الى الفسخ
 كما لو عقدوا اما المسلم في وقت لم يملك المسلم فسخ العقد فان افساه ففسد العقد
 طال به بالفسخ لا يفسخ المسلم اذ افساه عند فسخ المسلم في الحين وجوز له ان يكون له ان
 من المسلم فيه وان فسخ العقد قبل فسخه من العمل ففسد الاجارة وان كان بعد فسخه
 منه فلهذا جرحه لان العقد فسخ ففسد المسعى ويرجع الى اجرة الشئ قد
 قيل عن احمد بن ابي حنيفة اني ابي لي موضع علف ان يدخله في ثلث فدخله في ستة فقال
 قد اخرجت ففعلت ببيع عليه بالقيمة قال لا يملكه وهذا ما خرد من رواية محمد بن
 مسلم الصحيح عن الباقر عليه السلام ما لم يمتد قوله كذا بالثابت عند قايض مفضلة
 المدينة فانه قال احدهم لعل تكرار هذا في رواية في التوراة يتردد
 وكذا وان لم يمتد قال فقال ليس له كذا قال قد عرفت فقلت له يا عبد الله ليس لك ان تمد

بجدة وتقلت للامير ليس لك ان تأخذ كل الذي عليه اصطفا فتراها بجدة وهذه الرواية
 تدل على تسوية الجمع بين المدة والعمال والوجه الثاني للشافعية وهو الجواز
 فيهما انهما انما يستحق الاجرة باس عينا فاما فان تم العمل قبل تمام اليوم وحيث
 الاجرة وان انقضت النهار قبل تمام العمل فكذلك قال الثاني ان الاعتبار بالعمل المفعول
 فان تم قبل انقضاء اليوم وجبت الاجرة وان انقضت اليوم قبله وجبت فانه وكما
 بعض الشافعية ان انقضاء النهار او لا لم يلزمه خياطة الباقي وان اتم العمل او لا
 فقلت لاجل ان ياتي بثلث ذلك القميص لخطيب يفتي النهار فان قال في الاجارة على
 انك ان فرقت قبل تمام اليوم لم يخط غيرك بثلث الاجارة لان زمان العمل
 يجرى اذا عرفت هذا فالمنافع متعلقة بالامكان فاجرة لها وعادها والامكان
 تشاجر كالمعد لكن تذكرها ما يكون له فيكون اكثر ذواته في الاجارة
 للفرق في الاصطلاح والواحد منها يتم قياس على الآخر وهو انواع ثلاثة الاول الادبي
مسئلة الادبي ان يستاجر ليعمل او صناعته كالخياطة والبناء وغيرها
 من كان او عبدا او حرا كان ادا امرأة صغيرا كان او كبيرا ولا خلاف في ان العلماء
 في بيعهم انما يستأجر الادبي وقد اخرجت في علي بن ابي حمزة لم يات في القسم واستاجر ليعمل
 سئل الله عليه واله تعالى ليدل على الطريق وقال عليه السلام اعطوا الاجرة
 قبل ان ينفذ عتقه واستاجر على علم اجارة كل ليعمل يفرق من ذمة وقال ائمتنا
 متصفا مثل اهل الكذب كمثل رجل استاجر ليعمل فقال من يعمل لي من غدوة الى
 نصف النهار فعمل قريبا ففعل ليعمل ليعمل من نصف النهار الى العصر
 فعمل قريبا ففعل فقال الثاني تم قال من يعمل لي من العشر الى غروب الشمس فعمل قريبا
 فعمل ليعمل انهم ففعلت ليعمل في المصارف وقالوا نحن كسب علف واقل ليعمل
 هل يملك من احد كذا قال لا لانا قال فاما من فضل او من اشاء فانه السائمة
 ومن طريق الخامسة ما رواه سليمان بن جعفر الجعفي قال كنت مع الرضا عليه السلام
 في بعض الجملة فاردت ان اصرخ اليه فقلت له قال قال لي اطلق صوتي عني
 اليك فانا اطلق صوتي ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 الدواب وغير ذلك وادعاهم اسويين منهم فقال ما هذا الرجل معكم فقالوا انما

وأنطويه شيئا قال فاطلع على حجرته فقال لا اله الا هو بضم نايما اعطيه فاقبل عليه فمضوا
بالسطح وفتحت غصبا شديدا فقلت جئت فوالله لم يدخل علي نفسك فقال لي
قد نعتهم عن مثل هذا غيره انهم اجمعون يقاطعون اجرة واعلم انهم
احد يعمل معك شيئا بغير عا طرفة ثم زدته ذلك الشيء فلهذا صفة على اجرة
ان قد نعت اجرة فاذا طلعته ثم اعطيه اجرة ثم دخل على الوعاء فان زودته حبة
عرف ذلك وراى انك قد زودته والاجرة في ذلك اكثر من ان تحصى ولان الحاجة
تعد الى منافع الانسان كالنساء والحياطة والحياكة والنجارة والحدادة وغير ذلك من
المتاع ومثل هذا لا يسبح الا انسان يبذلها بغير عوض لانها تستمر زمانا متعدي
عن مصالحه فلا بد من المعاضدة عليها وكما اقتضت الحكمة ابدال الاعيان بالاعيان
في البيع كذا اقتضت ابدال المتاع بما لا يستل كماله للحاجة الشديدة **مسألة**
واجابة الادب على من سأل عن استحبابه في البيع كاجارة موسى عليه
السلام نفسه مما في صحيحه في استحبابه على غيره في الذمة كاستحبابه في
النساء كايضا وخياطة قميص وهو قسما ان احدا ان دفع الاجارة على عين كاجارة
وعايرته والثاني ان دفع على غيره في الذمة كخياطة قميص وان كانت الاجارة في الذمة
قال استاجرته والزمته ومثلك خياطة هذا القوب ولو اطاولت في الزمت فمما
على الخياطة كايومها فالو الجواز للاصل وقال بعض الشافعية لا يصح لانه لم يرض
بخط ولا حلة للخياطة فلا ترقت للجها للز وليس يحيد لان الخياطة مدة معلومة فاحرم
فصح العقد عليه ولا يصح ان يستاجر عنه الخياطة مدة شهر وان استاجر في الذمة
لخياطة ثوب فجاز جميعا اذا لم يله ان حصله في المجمع حصلت فكل واحد واحد وانما
عنه قال استاجرته لخط هذا الثوب ولو قال استخط لي يوما او شهر او جاز وهو اكثر
الشافعية للاصل **مسألة** اذا استاجر خياطة ثوب وجب ان يبين
الثوب اما بالمشاهدة او بالوصف اوضح للجماعة ويحذر القول في خياطة ثوبه او
قيما او سوادا او طولا والعرض وبين نوع الخياطة لحي رمية او فارسية الا ان
تطرق العادة ببيع خياطة المطلق عليه وقم الخياطة ثوبا وقال له ان كان كيت شيئا
فاقتله فقال الخياط هو كاني وقطعه فلم يخنه فغلبه ارض القطع ولو قال انظر هذا

الزهر على كيتي قميصا فقال له الخياط نعم فقال اقطعه فلم يكثر لم يكثر شي وبه قال
الشافعية واحكامه لراى لانه اذا ناله في الاول بشرط كفايته فاذا قطعه بدون
شرط كان ضامنا وفي المسئلة الثانية اذن له في القطع ولو بشرطه شي فلا يحل عليه
الضمان اقصا في الباب انه غشيه وكذب عليه وذلك لا يوجب الضمان ولو بشرطه
الضمان في الاول باختياره بدون بل باختيار عدم الاذن في قطعه لانه اذا نعت
بشرط كفايته فلا يكون خافيا في غيرهما بشرطه في الثانية وما لا يوجب
ضمان عليه في المسئلة لان مقتضى في الثانية كما دفع في الاول نقسا واما في النقص
والجواب ما بينا ان العلة في الاول ليست الغش بل عدم الشرط فلا بد من تعيين السور
اذا استاجر التعليم لقراء في موضع الجواز وهو عدم الشرط فلا بد من تعيين السور
الايات الخا بها او بتقدير المدة فتعلق التعليم بشي وهو قوله بعض المشافعية
وسمع بعضهم من لا كفاه بذكره واشترط تعيين السور والآيات لغا في الخط
والاعلام سهولة وسعوية وصحيد وفادجيه للشافعية انه لا يجب تعيين السور
اذا ذكره عشرين آية كمن وليس يجيد كالمائة من تفاوت الايات بال طول والقصير
والصعوبة والسهولة وما لا يعضهم لا بد من تعيين السور لكن في إطلاق عشرين
آيات منها فصل لهم في اشتراط تعيين الايات ثلاثة اوجه تفرق في الثالث بين ان يعين
السورة فتصح باطلاق الايات منها او لا يعين واجبه بما وصى الله صلى الله عليه وآله
قال في قضية له عرضت فيها عليه لبعض القوم ليعرف ان وجد ان
رضيت فقال ما وضعت لي يا رسول الله فقد رضيت فقال للرجل ما عندك
شيئا قال لا فقال ما تحفظ من القرآن فقال سورة البقرة واليها فقال لم تطعها
عشرين آية وهي امر الله ولا يجد فيه على مطلوبه لانه لم يذكر عليه السلام في معرض
العقد لم يوجد هناك الجواب ولا يثبت لانه لم يذكر عليه السلام في معرض
وقبول وان يستمر في امر عشرين آية تحبها المتأخران **مسألة**
تدبر ان يكون الاستحباب على تعليم القرآن مع الشرط به قال ابن حجر في
عبد الله بن عتيق هذه الرخصة التي تأخذها المعلمين من البحث ومن كان احب العلم
مع الشرط الحسن والبربرين وطاويين والشعبي والحفي ولحد وفي رواية اخرى

عنه بالمتع وفيه قال عطاء الله تعالى برئيسه ابو حنيفة والزهري ومن احمد ورواه الله
 انه يحسن ذلك قال في التعليم احبنا في من ان يكون كل واحد من السلاطين ومن ان يتوصل
 الرجل من عامة الناس في صفة ومن ان يستنوب ويحضر لعله لا يقدر على الرضا
 فيلق الله تعالى باماننا للناس في التعليم احبنا في ومن اجاز ذلك قال في المشافعي
 وخص في جواز المعلمين ابو حنيفة وابو ثور وابن المنذر وكان رسول الله صلى
 الله عليه وآله روي رجال يامعون من القرآن واذا جاز ان يكون تعليم القرآن عينا
 في باب التلخيص وقام مقام المجلس جازا لاجل عليه في الاجازة وقد روي العامة
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه احب ما احتم عليه اجرا كما باه الله عز وجل ومن
 حديث صحيح عندهم ولا يجرى هذا الرزق عليه من المال جازا لاجل عليه
 كذا والمشاورة في الاجازة قد روي في ذلك فانه يجب لاجل الاستئذان
 في الحج من يجب عليه الحج ويحرم من فعله ولا يكره ان يوجد من ينفذ الى بذل
 الاجرة واجتمع المأثورين بما رواه العامة عن جادة الساعات قال في ذلك ما روي عن
 الشافعي في القرآن والتجربة فاعدى الى رجل منهم يوما فذكرت ذلك لابي حنيفة عليه
 وآله فقال ان شر الله تعالى قوما من نادر فاعلمها عن ابي حنيفة كعب انه علم رجلا
 سورة من القرآن فاعدى له خمسة او قوما فذكر ذلك للشيخ صلى الله عليه وآله فقال
 لو انك لست بها واحتمت البسك الله تعالى مكانها قوما من نادر ولا من شرط صحة
 هذه الافعال كونهما في رتبة الله تعالى فاعلمها هذا لاجل عليها كما لو اشترى قوما
 بيسلوا خلفه في الجنة **فروع** الاول لا بأس باخذ الاجرة على الرقعة وبه قال
 اباسنيد روي رجلا فباعه الكتاب على جمل فاعلمها هذا لاجل الجمل واقول في الجمل
 الله عليه وآله فاعلمها روي في ذلك فاعلمها روي في ذلك فاعلمها روي في ذلك فاعلمها
 حق كما روي في ذلك فاعلمها روي في ذلك فاعلمها روي في ذلك فاعلمها روي في ذلك فاعلمها
 المعاداة بياض اخذ الاجرة عليها المشافعي منع احمد في بعض الروايات من جمل القرآن
 عوضا عن البضع وتناول الحديث الذي روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله
 زوجه انك تعلم من القرآن باجماله انه روي في اجازة هذا فيكون كذا وكذا
 كاد وجب باطله لم يسلهم على اساميه ونقل عنه ايضا جازان وروي في المجلس الاجرة

ان يتلوه
 في كل سنة
 مرة او مرتين
 في كل سنة

المجلسين من يجرى واعا وجب لعله ذو صلة ولهذا جاز في العقد عن تسمية وجه
 مع فساد بخلاف الاجرة في غير ذلك قد بينا انه لو اعطى المعلم شيئا بغير شرط
 يكن به بأس وهذا ايضا هو كلام احمد في كراهة جازة من العلماء **مسئلة**
 كل موضع يجوز فيه الاستئذان لتعليم القرآن الاولى وجوب تعيين فراغ لعمدة التسمية
 المسئلة مثل ان يقول على فراغه من كثير نافع او غيرها لانه يختلف فلا بد من تعيينه
 وهو احد وجهي الشافعية واحكاما عندهم حكم الوجوب لان الامر فيها قريب من الجواز
 كت اورد ان لا يصح الاستئذان لتعليم حتى يختبر حفظ المستلم كما لا يصح اجارة الدابة حتى
 يعرف حال الراكب لكن طاهر كلام الشافعية عدم الاستئذان والتعيين في كل غلبة وانما يجوز
 الاستئذان لتعليم القرآن اذا كان من علم مسئلة او كما روي في اسلامه فان كان لا يربى
 اسلامه لم يعلم الكافر كالايجاع المصنف من الكافر في الاستئذان **فندب**
 في اجارة المصنف لبعض العامة فجمان احدهما المصنف كالايجاع المصنف في العلة واحدة وفي
 اجازة كلام الله تعالى من المعاونين والشافعيان ومن ذهب الى ان الاستئذان
 تجوز الا ان من اجله تجوز الاجارة في ذلك والكاتب **مسئلة** كل ما يجرى به
 من الكتب تجوز اجارة لانه استئذان يتلوه على اليد وتجوز الاجارة له في اجازة لاجل
 الشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يجوز اجارة الكتب ولا اجارة المصنف لانه ليس في ذلك
 اكثر من النظر اليه ولا تجوز اجارة مثل ذلك دليله لا يجوز ان يستاجر شيئا ينظر اليه
 عليه فيساوره ولا يستأجره في عمله ومنع حكم الاصل لانه لا يملك الا النظر في المستف
 فانه لا يملك اليد ولا يملك العادة بالاجارة من بعده وفي مسئلة يتلوه على الفراء في الكتب
 والمخطوطات والنعيم منها والسواج والمدامسة وغير ذلك من الاستغاثات المصنوعة المأثورة
 المحتاج اليها **مسئلة** لو استأجر لتعليم سورة جمع على ما تقدم وحد ان
 المستأجر بالقرآن ولا يملك بيع نطقه ولو كان المستأجر على تعليمه يعلم الله بعد الشيء
 ثم يفسد ما لا يربى الاعتبار بالعادة فان كان يستأجر في العادة لتعليمه لوجب على المأثورة
 التعليم وان كان لا يستأجر في العادة التعليم وهو احد وجهي الشافعية والثاني ان تعلم
 آية ثم يفسد تعليمها ثانيا وان تعلم دون آية ونسي وجب وهو قول بعض علما
 وكا يربى في الثالث ان الاعتبار بالسورة والرابع ان يفسد في جمل التعليم ونسي عاده

والأول إذا ثبت هذا يجوز أن يستلزم الإنسان غير القراءة القرآن على رأس الغنم هذه كما
يجوز الاستسجار للأواب وتعليم القرآن وقد سبق أنه يجب عودا المنفعة إلى المشايخ
فإن ذلك شرط في صحة الإجازة وهذا يجب عودا المنفعة إلى المستلزمين ومقتضى
أن ثواب ذلك يصل إلى الميت إذا أدى الإجازة في ذلك خلافا للشافعية فإنهم قالوا المشايخ
لا ينفع بأن يقرأوا للغير ومشهور عند همران الميت لا ينفع ثواب القراءة المجردة فتعالوا المأثورا
جواز الاستسجار لا بد من منافع الميت بالقرآن وغيره ببيان أحدهما أن يعقب القراءة بالذم
لميت فإن الدعا لمصلحة والدعا بعد القراءة اقرب إلى الإجابة ولكن تركه كما لما في أنه قوى
المغاري يقولون أن يكون ثوابها للميت لمصلحة لكن لو قرأه من أجل ما حصل من الإجازة فهذا
دعا يحصل ذلك الإجازة فيمنع الميت **مسألة** قد يحتاجوا إلى استسجار
للأرض ويجب التقدير المدة كما تقدم ولا سبيل إلى تنبيه من أن الأرض ولو تنبسط
بالعدد لم يعلم وقد رتبنا فصل إليه من اللبن ولا القدر الذي يسبق فيه في كل مرة وقد
له الأرض والاستسجار للميت كمثل الأشكال أيضا يروى في التقدير الزمان **مسألة**
يجوز الاستسجار للحي والعميم والطواف والعميم والبالغة لسكان عيل من أعمال الحج
النيابة والصلوة الطواف وقد تقدم ولو استأجر لغيره لم يدخل العزة المفردة وبالعميم
أما لو استأجر للغير فإنه يدخل في العمران لكن قد عثر في الاستسجار لغيره النفع وكل الحج
لغيره عليه الشاة دخلت لغيره في الحج هكذا وشك بين أصابعه ولو استأجر الطواف
لم يدخل مائة وبالعكس إذا استأجر الحج دخلت تحلة فيه ولا يدخل بارة النبي
الله عليه وآله في الحج ويجوز الاستسجار للزيارة الأئمة عليهم السلام وزيارة النبي صلى الله
عليه وآله في قبورهم وإليه ينصرف إطلاق الزيارة أما لو استأجر للزيارة من غير وجه
الأشرف على الصنيع المقدس ولا دخل بصلوة الزيارة فيلحق ذلك الطواف هـ

مسألة الأولى أنه يجوز أن يستلزم المسلم نفسه للمدعى للخدمة لأنه يجوز
استسجاره لغيره من غيره مما ليس بالخدمة جاز في الخدمة كالمسلم وهو فاعل
الشأن فهو قال في الاستسجار من أحمد وروايات لأنه عقد يستلزم كل المسلم
عند الكفاية أو دلالته واستخدامه فلم يحسن كالبائع وذلك أن عقد الإجازة للخدمة
يتعين فيه جنة مدة الإجازة واستخدامه والبائع لا يتعين فيه ذلك وإذا امتنع منه

فليس يمنع من الإجازة أولى وأما أن أجر نفسه منه في عمل معين في الذمة كخياطة
توب وقصارة جاز بالاختلاف ولأنه عقد معاوضة لا يتضمن إلالا للمسلم ولا
استخداما منه كإجازة مائة يقرأه أن أجر نفسه منه لغيره للخدمة مدة معينة
جاز أيضا وهو ظاهر كلام أحمد وعند رواية أخرى لا منع لأنه عقد يستلزم جيل المسلم الشاة
البائع والفرق بينه وبين البائع فإن في البائع إثبات الملك على المسلم وليس له إجازة
لكذلك **مسألة** يجوز استسجار المسلم وغيره للخدمة سوى كان الإجازة شرا
أو عتقا وجازا وأما في شرط منبه وما وقعت عليه الإجازة أما بالكلية لأن كان ما ينضبط
أوبا لزمان كالبيع والشراء أو إذا انضبط بالزمان بما عليه العادة في الخدمة
من أمثال الإجازة كأمثال المستأجر وبها قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو ثور
لأنه يجوز النيابة فيه ولا يخص عامله بكونه من أهل الغربة فإذا استأجره لخدمته شهر أو
الاطلاق المتأخرت العادة به من التردد في الخراج والقرآن المسوق وحاجته إلى
من المأكل وشبهه اليد والحق في الغزاة وغير ذلك وإذا استأجره للخدمة كان
زمان العادة والصلوات المفروضة مستثنى ولا ينقص من الإجازة شيء أما الطواف
الراية فالأقوى أنها الميت مستثناة خلافا للشافعية وليس له أن يتطوع بالركعتين
الأيام أن المستأجر ولو أجاز بغيره لم يقرأ بصلواته وقال أبو ثور في المنزلة
ليس له منعه منهما ولا فرق بين صلوة الجمعة وغيره في الاستثناء وبذلك
الشافعية لأن الجمعة من ومنه فاشبهت الفرائض اليومية في الاستثناء والقول
الصادق عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستأجر لغيره بغير علمه
تأجرا ومن استأجر لغيره فربحته عن الجمعة بواء بآيته وإن هو لم يخطب أو غلط
في الأجر وجوز من مخرج من الشافعية أنه يجوز له ترك الجمعة بهذا السبب وغلط
لعلمه بصلوة الجمعة كغيرها من الفرائض وإذا استأجر للمدعى كانت أيام الشاة
مستثناة **مسألة** قد بينا أنه يجوز استسجار المرأة للخدمة وسواء
كانت حرة أو مملوكة أو مسخرة أو كانت مسخرة أو كانت حرة أو كانت أجنبية
أو قرينة أو كانت حرة أو مملوكة لا يجوز النظر إليها أن كانت أجنبية بل يقرن
وجهه عن النظر ولا يحل ومما في بيت ليد تغيرها الشاة ولا ينظر إليها جردة ولا إلى

شعرها لان حكم النظر بعد الاجارة حكمه قبلها وكل موضع يفرق فيه بين الحرة والامة
 قبل الاجارة يفرق فيه بعدها وما اكمل **مسألة** يجوز الاستيجار للحرة
 الآبار والبنى واليهان والسراية ولا تعلم فسخا فاما ما منعت معاومته مقصود
 فحمله يجوز ان يطوع بها الرجل على غير فحازت المعاهدة عليه واخذ الاخر فيه
 كالحياطة والحدمة ولا يضمن تقدير الفعل اما بالمدة او بالعمل المعين فان قدر
 بالزمان قال استاجر بك شهر الخضر بيرا او ساقية او شجرتها ولا يحتاج الى معرفة
 القدر وعليه ان يحفظ ذلك الشهر الا قرب انه لا يضمن مشاهدة الارض التي يحفر فيها
 لان الاعراض تختلف بذلك باختلاف الاراضي بالصلابة والرخاوة فيحصل
 الاختلاف بالسهولة والصعوبة وقال بعض العامة لا يضمن لعذر الاختلاف ان
 قدره بالعمل اقل في مشاهد الموضع لاختلاف المواضع بالسهولة والصعوبة
 ولا يضمن منقطع ذلك بالصفة ويحب ان يعرف قدر البيرة ودرها وعملها وطول النهر
 وعرضه لان العمل يختلف بذلك واذا حفر البيرة او النهر وجب له ان يثرب منها ايام
 لا يمكن الحفر الا بذلك فقد تضمنت العقد وانما يثرب من جراب البيرة فقط فيحفر
 او راية وما اشبه ذلك لو كان على الحافر ان الله وكان على صاحب البيرة ان لا يسقط
 فيما من عليه ولو تضمن عقد الاجارة اخراجه وان اشترط في موضع مديا وحقارة
 او شجرة تمنع الحفر لم يلزمه جفر لان ذلك مخالف لما شاهد من الارض وانما اعتبرنا
 مشاهد الارض لا ما تختلف فادخل فيها ما يخالف ما شاهد كان له الجارية في
 الفسخ فاذا فسخ كان له من الاجر حصص ما عمل فيسقط الاجر على بقية وما عمل فيقال له
 اجر ما عمل وكذا اجر ما بقى فيسقط المستحق عليهما وهو قول بعض الشافعية وقال
 بعضهم نعم ان كان الممول يعمل بغيره فيجب حفره وهو ظاهر الوجه عند من ولو لم
 يعمل فيه الممول او منع الماء قبل ان يغني المولى القدر المشروط وتعد الحفر الفسخ
 العقد فالباقي لا يفسخ فراهية وهاجج وجه الشافعية ولا يجوز تسقطه على الاذرع
 لان اعل البيرة يقل الثواب منه واسفله يشق ذلك فيه وقد روى على ما عارضه
 عليه السلام رواية في سدها ضعيفان الرأى سأل عن رجل قبل من حفر البيرة بيرا
 عشرا مات بعشر دراهم فحفر له قامة فخرج قال يقسم عشرة على خمسة فيمين

جزاها أصاب واحد فهو للفاقة الاولى والاخرى للثانية والثالثة للاثالثة وعلى
 هذا الحساب لبعشره ولما كان الرواية ضعيفة في الاستدلال العدول الى
 القسطة الذي تقدم **مسألة** قد بينا ان الدفن واجب على الكفاية للرجل
 المسلم ومن هو بحكمه فلا يجوز الاجارة عليه الا على المسكين من الزول الى القدر
 القانق او المترقم ومن الجدا والشفق ولا الشافعي اذا التاجر لحفر الجبريت
 مشاهدة الموضع وان تغير الطول والعرض والعمر ولا يبيح الاطلاق خلافا لابي
 حنيفة واذا حفر ودفن الميت لم يجب رد الثواب بعد وضع الميت فيه خلافا
 لابي حنيفة ايضا وهذا يتناول من دفننا من استاجر لدفن الميت غير المسلم
مسألة يجوز الاستيجار للرجل الذي لما فلتناه من انه قايده مقصود
 معينة بلحة يجوز التقدير فيها الزمان والعمل فان قدره بالعمل احتج الى ذكره
 قايده فانما كان القالب معروفا فادله والابن طوله وعرضه وسكك كالمجال ان كان
 معروفا للرجل الى ذكره مقدار ولا احتج ولا يكفي مشاهدة القالب في غير المجرى لما
 فيه من العريضا غير محرم للقالب ولا يبيح رجوعهما الى شي اخر فلم يصح كالمسلم في مقام
 وشرط كمالا بعينه وقال بعض المشافعية انه يجب مشاهدة القالب وليس شي لما
 بينا انه يجب بيان الموضع الذي يضرب فيه لغاوت الموضع في النصب والرعية
 فقد يكون الماء بعيدا وقريبا وقد يحتاج الى نقل الثواب من خارج وان قدره بالزمان
 لم يحل اليان ذلك ولا يبيح على اقامته حتى يشهد ان ان يشترط ذلك وفيه الشافعية
 خلافا لابي حنيفة ويجوز الاستيجار للرجل ويجوز في العادة فاذا طهر لرجل عليه
 اخراجه من الارض الامع الشرطية قال الشافعي خلافا لابي حنيفة **مسألة**
 يجوز الاستيجار للبناء لانه عمل يحل مقصود ويقدرا بالزمان او بالعمل فان قدر العمل
 وجب معه مؤنته لا تعين ثوب الماء ويده وسهولة الثواب وصعوبة وجب
 ذكر الامداد الثلاثة الطول والعرض والملك والبناء من لبن وطين وجر وطين
 وجر وغير ذلك ولو استأجر لبناء الف في ما يطاوات من بيرة في بيرة او ما استأجر
 عليه ثم سقط الحائط لم يسقط من اجره شيء اذا لم يفرط في بناءه فان قسطا وبناءا لم يحل
 او حو ذلك فسقط فعليه اعادته وغرامة ما تلذ به ولو كان لرفع في هذا الحائط

عشر اذ وقع فرفع بعينه ثم سقط فعليه اعادة ما وقع وانما رما وتوالت الاجارة عليه
 من الدرع وكذا يجوز الاستيحار للطين والطين والطين وتجبسهما ويقدر الزمان
 ولا يجوز عليه عمل مني لان الطين يختلف بالزهر والخش في السطح مختلف فبعضها
 عال وبعضها نازل وكذا الحيطان فلو عمل الا على مدة معينة **مسئلة**
 يجوز الاستيحار لكل العين لانه عمل سابع ويمكن تسليمه وفيه منفعة مقصودة
 ويقدر بالزمان خاصة لان العمل فيه مضبوط فان قدر الدواء لا يتضبط ويختلف
 بحسب الحاجة ولا يجوز التقدير بالبرء لان ذلك من الله تعالى وهو غير معلوم الحاصل
 ولو عمل فهو صحيح لان وقت غير مضبوط ولا عمله فان برأت عنه قبل فاعاد له
 الفسخ للعقد في الباقي واذا قدر بالزمان امكنه في بيان قدر ما يحمله في اليوم انما
 من امرين وقد لا يعمل العامة يجوز التقدير بالبرء لان باسود من سواد العمل
 شارط على البرء والحق منعه ثم يجوز ذلك على وجه الجملة دون الاجارة لان
 لا بد من تعيين العمل اما بالمدد المضبوط او بغيره فلو كان مما يمكن سطره
 وانما الجملة يجوز على الجمل كذا الابن والقبائل وحديثه في سعيه في الرأى
 انما كان على سبيل الجملة دون الاختيار واذا عرفت هذا فان الاستيحار على العمل
 وجوبه على العمل لان الاعيان لا تسحق بعقد الاجارة ولان الاجارة وقعت على
 الفعل وليس العمل من امته فلا يندرج تحت العقد فان شرط العمل على العمل اقرب
 الجواز لان العادة جارية فيه ويشترط على العمل تحصيله وقد يجوز عنه بالكلية فلو كان
 كالصبيغ والصباغ واللبن في الرضخ والحجر والافكار من الوراق وهو لحد قول الشافعي
 والشافعي لم يحرره لا يجوز هذا الشرط فان شرطه بطل العقد لان ذلك يقع العمل بالاجارة
 للبرء فلا يجوز شرطه على ما في الامن ولا في الاعيان لان ذلك بعقد الاجارة فلا يقع على
 العامل كاللبن والبرء في الحائط والفرق ان العادة جارية بان اللين والبرء على المالك
 لا على العاقل ولا يشترط ذلك على المالك بخلافه في سلبه انما يتيقن الصبيغ من الضارغ
 واللبن في الرضخ وما لا صاحب مال يجوز ان يستاجر ليعمل به ما يظن ولا يبرء من
 لانه اشترط ما يبرء به الصفة التي عقد عليها فاذا كان سلبا مفرقا كما لو استاجر
 ثوبا للصبيغ من عنده وقامت الشافعية لا يجوز لان الاجارة عقد على المنفعة في

فيه عقد على الصبيغ ذلك في معنى تعيين في بعده ولا يشترط الصبيغ لانه مع العمل
 فيه تسليم للصبيغ لانه مقدور بذلك فافرقا وقد لا يفضل الشافعية في الصبيغ الجواز
 شرط على الصباغ والوراق وجبه بالمتن والخز الجواز وليس ذلك بشا للبرء واللين
 وقعا شرط في عقد الاجارة والافرق بينهما وبين الصبيغ والجبر والاشتري منه العمل
 واستاجر للعمل في عقد واحد من غير شرط جاز عندنا وعند الشافعية قولان لانه بيع
 واجارة **مسئلة** اذا استاجر ليعمل عليه مدة تحمله المدة المستحقة
 استحق الاجرة سواء برئت عينه او لا وفيه قال عامة الفقهاء وكل من عمل ذلك انما
 يستحق الاجرة بغيره بغيره ولو عمل به عنه وهو محال لان الاجرة قارة على
 عليه وانما يستحق الاجرة فاستحق العرض وان لم يحصل العرض من ذلك العمل
 كما لو استاجر لبناء حائط او خياط ثوب يوما فله ثمنه ولو لم يكمله في اثناء
 المدة الفسخ بالاجارة فيما بقي من المدة لتعدد العمل فان امتنع من الاكتمال لم يبق العمل
 استحق الاجال الاجرة بمعنى المدة كما لو استاجر يوما للبناء ولم يكمله في ذلك الوقت
 على سبيل الجملة لم يستحق الاجرة يحصل البراءة سواء وحديثا او بصيغ او بامر او بغيره
 او بقدر العمل او بغيره من المدة التي من جهة المشاجر فله اجرة مثله كما لو عمل
 العاقل في الجملة ثم فسخ العقد وان امتنع من جهة الجمال او غير الجمال فلا شيء له
 وقد لا يفضل الشافعية اذا استاجر للعمل وامتنع المريض من العمل او من الجمال ففسخه
 وبطل العمل حتى انقضت المدة المستحقة لاستيفاء العمل في خلافه اذا قبل المدة
 المستحقة فانه يستحق الاجرة لان المنافع تلحق تحت يد من يتلفه في سلبه وليس بمجدي **مسئلة**
 اذا استاجر ليعمل عليه كان الكس على سبيل العمل كما قلنا في الجمال فان شرطه على العمل ارغف
 ومنعت الشافعية منه **مسئلة** يجوز ان يستاجر طبيا ليدبره ويتقيد بالزمان
 لا بالعمل لعمدة الضباط ولا خلافا لحوال الخيرة فتعذر المريض والكل مرفيه كما تقدم
 في الجمال والدواء على المريض هنا ولا لغيره فان شرطه على الطبيب وكان معينا جاز
 عندنا خلافا لبعض العامة وقرئ بعبته في الجمال حيث يجوز ان اشترط العمل عليه
 لانه انما جاز في الجمال خلافا لاصل الحاجة اليه ويجوز له اعادة به ولو وجد ذلك
 في الطبيب فثبت الحكم فيه على الاصل وهو باطل لقوله عليه السلام المومنون عند

اجارها مدة معينة لان منعها لا يمكن منعها الا بالمدّة اذا قلص جارتها منع
 مشاهدتها فانها لا تصير معلومة الا بذلك ولا يجوز الاطلاق فيها ولا الوصف
 قال الشافعي وقال ابو ثور اذا مضى بالصفة الجزاء وقال صاحب الراي له خيارا او
 كونه في البيع وهذا لا يثبت بذلك انما يمكن العنيط بالوصف والافلا
 ولا بد من مشاهدتها ليثبت اليه فتشمل عليها الدار لان العنيط يثبت بغيرها
 وكبرها وعلوها وانما فيها **مسألة** يجوز استيعاب الحمام ولا يكره
 اجريه عند علمنا بانه جمع وهو قول عامة اهل العلم خلافا لاجد فانه كره ان يجرى
 الناس فيه وفيه يحصل الاجارة على قول محظوظ وليس يجرى لان ذلك يكره عند
 الاستئناء وروى عن ابن سريج قال دخلت انا وابي وجدي ومحمد بن علي
 المديني فانا وجدي في بيت السطح فقال لنا من يقوم فقلنا من اهل العراق فقال
 قال العراق قلنا كوفون فقال لا يجرىكم يا اهل الكوفة واخذوا انتم المشاعر دون
 الدار ثم قال ما يمنعكم من انتم فان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا يجرى
 المؤمن على المؤمن جرم قال فيعتل على كبراسته فتشبهوا به فتم اخذك واحرقنا
 واحدا ثم دخلنا فيها فلما كنا في المدينة اخبرنا محمد بن علي ثم قال يا اهل ما يمنعكم من
 الخضا ب فقال له جدي ادركت من هو خير بيني وبينك لا يخطب فقال ومن
 ذلك الذي هو خير بيني قال ادركت على نبيك طالب عليه السلام ولا يخطب بين
 راسه وقصبت عرقا وقال صدقت وبررت ثم قال يا اهل ان يخطب فان رسول
 الله صلى الله عليه واله قد خطب وهو خير بيني وبينك عليه السلام وان ترك ذلك فاعلم
 استوف قال فلما خرجنا من الحمام سالتنا من الرجل في الموضع فاذا هو على الحسين عليه
 السلام ومعه محمد بن علي الباقر عليهما السلام قال سالتنا من كل من يخطب عنده
 ان كره الحمام بما اذا حدده ولكن جميع اليه فهو امسناه وهذا قول مالك والشافعي
 وابي ثور وصاحب الراي لان العنيط فاما اخذ الاجرة فاشق وخلاف الحمام الا ان
 بما يجرى والانس يجوز على المسألة وان وقع من بعضه فبطل ما لا يجوز
 الاجرة لما اخذ منه كما لو كثر في دارا ليسكنها فغرب فيها **مسألة**
 لا يكره استيعاب الحمام من معقرا البيوت التي داخل الحمام وعدد هاتين يجرى فدها

سعة وضيقا وقلة وكثرة ومعرفة ماء الحمام اما من فتاة او برقان كان من يخطب
 الى مشاهدتها ليعلم ضيقها وسعتها وخيارتها ما لها وقلة وقدر عظمها ومن ثلثها
 الماء منها ومشاهدتها القدر ليعلم فيها الماء ليعلم كبرها من صغرها ومشاهدتها ^{فوق}
 وهو موضع الوقود ومشاهدتها منبسطا لقناتها الذي يجمع فيه للاقون من المسحور
 والموضع الذي يجمع فيه ان بل والوقود ومطبخ الرماء والمستنقع الذي يجمع فيه الماء
 الخارج من الحمام فمضى ليعلم ان اوسع هذه الارض عقد الاجارة للبحر بالبحر والعرص
 وعلى هذا قياسها بالمشاكن ولا يكره مشاهدتها الحمام الى مشاهدتها الرزق والوقود
 والاشجار والاسطال والطاسات والحيل واللولان ذلك كله لا يدخل في اسم الحمام
 ولا يندرج في اجارته ويكون مشاهدته قدر الحمام اما من خطاها من لا تون واما من خطاها
 من الحمام ويجوز ان يجرى وجوب مشاهدتها للتحقق معاصر الامكان كما يشاهد جميع النوب
مسألة اذا استلجوا دارا للسكنى تلك المتاجر منها في الاسكان ولا يجرى
 عند السكنى من الرجال والنساء والصبيان خلافا لبعض النفا في غير حيث اوجب
 ذكره عند السكنى من الرجال والنساء والصبيان لانه قد ملك السكنى فلا سكنان
 من شانه ولا يمنع من دخولها ويصير على القولين معا وان بات فيها الماي ولا يندرج
 هذه المنفعة ومنفعة الحمام لا بالمدّة لانهما غير مضبوط وله ان يسكن هو من
 شاء او يسكنها من شاء من غير عتار وفيه في الضرر او يخط عنه فيه وله ان يضع في الدار
 تلجرت عتار المسكن يجرى من الرجل والطعام ويجوز فيها الثياب وغيرها مما لا يضرها
 ولا يسكنها من يضرها كما لقنوا والجرى لان ذلك يضرها ولا يجعل فيها الدواب
 لا ياتقوت فيها وتفسدها ولا يجعل فيها السرجين ولا شيئا يضرها ولا يضع فوقها
 ثقبها لانه يكره شيئا او تضعه ولا يجعلها تحت الطعام الا لقونه وتلجرت عتار
 ولا يجوز لا يضع فيها شيئا يضرها الا مع الشرط وهذا كله قال الشافعي وصاحب الراي
 ولا يلزم فيه خلافا لان استيفاء المعقود عليه بنصفه ونائبه الذي يسكنه نائب
 عنه في استيفاء المعقود عليه فكذا لو كثر وكذا في حق البيع او دين له ولو
 ملك فضل يضرها لانه فوق المعقود عليه فله ان يملكه كما لو اشترى شيئا لم يملك
 اخذ اكثر منه وقال بعض العامة يجوز ان يجعل الدار عتار للطعام لا يجوز ان يجعلها

محررا لغيره وليس عيلا ان ذلك يقتضي ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا
 عظيم وكذا لا يجوز ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا عظيم وكذا لا يجوز ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا
 كذا وجب الاطلاق في العقد والبرهان في ذلك السكنى ولا يقتضي ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا عظيم وكذا لا يجوز ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا
 اكرى لان الدار لا تخرج الا للسكنى فاستغن عن ذلك كاطلاق في الترخيص بل هو معروف بقدره
 والنفوت في السكنى ليس بغيره فليس له من غير كاطلاق في الترخيص بل هو معروف بقدره
 ابو ثور لا يجوز ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا عظيم وكذا لا يجوز ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا
 فترجع املة لربك له ان يسكنه بامعة وهو عطل فان الضمير لا يكره ويختلف بين مسكنها
 وتلفه ولا يمكن من غير ذلك فاكفي فيه بالمعروف كلفه دخول الحمام وشبهه ولو كان ما
 ذكره شرطا لوجب ان يذكر عذر المسكن وان لا يثبت عنده صنف ولا زور ولا غير
 من ذكره ولكن ينبغي ان يعلم صفة الساكن كاي علم ذلك فيما اذا كثرى دابة للركوب
 في ليس له ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا عظيم وكذا لا يجوز ان يفسد لغيره ما وجب له ان يفسد لغيره فان قصدنا
 لا بد من معرفتها اما بالمشاهدة او بالوصف الواقع بها ان الممكن والاعتية الردية
 لان المسئلة تختلف باختلافها في الفصح حتى يذكرنا بكونه له من ذرع او غرس او
 بناء لان الارض تملك هكذا كله وما يشترط في الارض يختلف واذا كانت ترفع عن الجهات
 مختلفة وكذا ضريحها المالحق بالارض وتحت المسكن كالأجر مائة لمحل الاطلاق
 وهو اظهر في الشافعية والشافعي ان يبيع الاطلاق كالأجر مائة او مائة الف
 الى ذكر السكنى لان الدار لا يثبت الا للسكنى وقصر الشارع فيها وليس غيرها
 محتملا في الاطلاق فيه وربما منع ذلك ما قد لا يثبت الا للسكنى كذا
 في اجر لحد مسجدا ولحد الحدادين والقصارين والطباة والذين فيها وهو كثر من الا
 ترى انه اذا استاجر للسكنى لربك له من هذه الاشغاعات فاذا لم يملك مسكنا في ا
 الارض مطلقا مريجه في الدار يقال الاجارة لا تكون الا لاستيفاء منفعة فاداء الدار
 فاطلاق في ادى الجهات شترها وفي السكنى ووضع المشاء لا يملكه فليكن الاجارة
 الارض مثله حتى ينزل عليها في الجهات شترها وفي السكنى ووضع المشاء لا يملكه فليكن الاجارة
 لو ان المسكن هذه الارض لتنفق بها فيما اشيت فالأجر الجواز فيه قال بعض الشافعية
 وينفع بها ما شاء لرضا بيعه وهم وجه اخر لا يفسح كالأجر بل يملك من هذا العبد

ش

من شئت وبهنا فرق ولوقال اجرهما التزويجا او تزويجا او تزويجا فان قصدنا الخير
 فكان الاول وان قصدنا التفصيل لربك لانه لم يربح احداهما فاشبه ما لو قال بعتك كعد
 حديق العبدين ولوقال اجرتك للزراعة ولم يذكر ما يربح او للغرس ولم يربح الغرس
 او اليك ولم يذكر جنته فوجهان كما تقدم امكن لا يظهر عندنا لثابتة الجواز والشافعية
 لهم المنع فيه قال ابو حنيفة اذا عرفت هذا فان قلنا بالجواز وهو الاخرى كان له ان
 يربح ما شاء لاطلاق اللفظ ويحمل الشرط على اقل الدخيات ولوقال اجرتك
 لربح فيها ما شئت او قال اجرتك للغرس فيها ما شئت او قال اجرتك للتزويج فيها ما
 شئت حصلا الاجارة وذرعه ما شاء وغرس ما شاء وفيه ما شاء وهذا هو الوجه
 المشافعية عكس الاول وفيه وجه لهم انما يتصل كالأجر بل يملك من هذا الاثر ان
 ما شئت اما لوقال اجرتك لربح او لغرس لربك على قصد التفصيل كما قلنا ولوقال
 فان شئت فازرعها وان شئت فاعرسها صح على ما قلنا وهو اجمع وجه المشافعية وغيره
 المشافعية كالأجر بل يملك من هذا الاثر ان ما شئت او قال اجرتك للتزويج فيها ما
 ان شئت ويحتمل ان شئت **مسئلة** انما قال اجرتك هذه الارض فاعرسها
 واغرسها او لغيرها او لغيرها او لغيرها ما شئت وتزويجها ما شئت ولم يربح لغيره
 كما لا يربح الحصة وهو متصرف في المشاء لان العقد اضمحل بامعة حديق المشين فصح
 كما لو قال لغيرها ما شئت لان لغيرها في الحديق كاختلافه في العين وقوله لغيرها
 ما شئت اذن في نوعين واغراسه وقدره وكذلك الجنتين وله ان يغيرها كلها او شاء
 فان يزرعها باسرها ان اراد كالأجر بل يملك من هذا الاثر ان يزرعها جميعا نوعا
 واحدا وله زرعها من نوعين كذلك هذا وقال بعض الشافعية يبيع ويرفع بعضها
 ويغير بعضها لاقتضاها لفظ ذلك ولا يملك من لا يجوز لانه لا يملك من يرفع على
 قوله لغيرها بل بالتصنيف له ان يزرع الجميع بجواز المدون من الغرس الى الزرع ولا يجوز
 ان يغير لكل اقل اقله عند المدون لان المدون لا يملك من يزرع ولا يغير بل لو قال
 ازرع النصف واغرس النصف في اقله لا يبيع لانه لم يربح الغرس والمزروع والنذوق
 فضاها اقال بعتك احد حديق العبدين باللفظ لا يفسح **مسئلة**
 اذا استاجر لغيره لزرع وحده ففقد موقوف اربع **مسئلة** استاجر ما للزرع مطلقا

او قال لغيرهما ما شئت فانه يصح وله زرع ما شاء و به قال الشافعي وقال ابن سريج
 لا يصح حتى يبين الزرع لان منعه مختلف فان يصح بدون البيان كما لو لم يذكر ما يشاء
 من زرع او غرس او بناء وليس يحذف لانه يجوز ان يسميها ما لا ذكر له من زرع غير ما ذكر له
 جميع الا نزع لانها دون ما ذكره او اطلق يتناول الاكثر وكان له ما دونها وفيها اطلاق
 المختلف فانه لا يخل بغيره في بعض الاقوال او كثرى ما ذكره كريب لوجب تعيين
 فكان هذا قين المزدوع لا فاقول ان لاجارة الركوب لا كثر الركاب شرط فيجوز
 بخلاف المزدوع لان للغير ان حرمة في نفسه وللمزدوع اطلاق ذلك فيه بخلافه
 لا يقال لو استأجره او استأجره مطلقا لم يلزم ان يسكنها من يرضيها كالتصاريح والمقدور
 فلم يجوز ان يزعمها ما يرضيها الا ما تقول السكى لا يقتضي ضرورة ذلك منع من كان
 من غيرهما لان العقد لا يقتضي الزرع يقتضي الضرر فاذا اطلق كان رايها
 باكثر فلهما لجاز وليس له ان يزعم من هذا الا نزع ولا يجزى لان صرح اكثر من
 الموقوف عليه **المسألة الثانية** اذا جرحها زرع حنطة او زرع بعينه غيرها فاذن
 يزعم ما عينه وما صرح كضره او دون ولا يمين ما عينه في قول عامة أهل
 العلم الا داود وروا في الظاهرية فانهم قالوا لا يجوز له زرع غيره عينه حتى لو
 وصف الحنطة بانها جرحه او جرحان زرع البتة فاقول له تعالى او فوا بالعقود ولا
 عينا بالعقد فلم يحز العقد ولا عنة كالوعين المركوب وغيره الذي اسم في الرعي له
 ابن داود و دخل الشافعي فيما عاينه عليه حنطة فان في الدرهم لا يمين بالعقد
 وهو قول الشيخ رحمه الله ايضا ولا بأس به وليس بجديد لان الموقوف عليه متصفة
 الا بغير دون القيمة وهذا يستقر عليه العرض بمدة اذا سلم الارض وكان له زرعها
 وانما استوفى ما استوفى تحت يد فكيف ما انفقها يكون مستوفيا لما عده عليه فلا
 يمين عليه ما ساء وانما ذكر القيمة ليقدر من المنفعة فلم يمين كما لو استأجر
 دارا ليكنها كان له ان يسكنها غيره وفارق المركوب والذراهم في الفرق بينهما
 معقود عليهما فقيمتا والمعقود عليهما متصفة مقدرة وقد نصبت ايضا
 ولم يمين ما قدرت به كالإيتين المكيان والميزان في المكيال والموزون وكما
 اذا ثبت له حق في دقة غير انسان كان له ان يستوفيه بنفسه او بمن من عنده

كذلك

كذلك هنا لان الدرهم معقود عليها فقيمت بال عقد وفي مسلك المعقود
 عليه المنفعة دون المزدوع وهذا لولم يسمه في العقد كان حيازا
المسألة الثالثة لاجن لين حنطة وما ضره كضرها او دونه في
 كالتساقط الا انه لا خلاف لفظا ههنا فيما لا شرط ما اقتضاه الاطلاق
 ذلك تصح نفيه قال الاشكال **المسألة الرابعة** اذا جرح ليزم حنطة
 على ان لا يزعم غيرها حتى الشرط عندنا ولو يكن له ان يزعم غيرها عاين يقتضي الشرط
 وقد قال عليه السلام المؤمنون عند شروطهم وان المتاجر بذلك المنفعة
 من جهة المجر فيملك بحسب التملك وسواء زرع المساوي في الضرر الا دون
 ضرره او ماثل لثافيه لا يصح هذا الشرط لان هذا يقتضي العقد لان العقد
 يقتضي استيفاء المنفعة كيف ما اختاره ليس هذا الشرط من قضايا العقد لان
 مصالحه وكل شرط يكون كذلك يكون قائما بالاجارة فتند بالشرط
 الفاسدة ومنع مخالف الشرط يقتضي العقد فان جمع الشرط ومحصنة الاطلاق
 العقد الذي يدخله الشرط الثاني يصح العقد والشرط معا لان المتاجر بذلك
 المنفعة من جهة المجر فيملك بحسب التملك وعلى القول الذي اختاره هل يفسد العقد
 فيه لهم وجهان احدهما انه يفسد العقد لانه شرط فيه شرط فاسد فاسد فاسد شرط
 والثاني انه لا يفسد العقد لان هذا شرط لا عوض فيه لاحد المتعاقدين ولا يضر ما طرأ
 ما ضره من شرطه في عوض المجر فلو يورثه العقد وهذا كما قال الشافعي انما لا يفسد
 الدين على ان تعطي بالثا القاف الشرط فاسد لا يورثه عقد الصداق لانه لا عوض له
 في ان يعطى باها الفاء ولو قال اصدقك الدين على ان تعطي له القاف الشرط
 او اصدقك ان له قولا في ذلك **مسألة** اذا استأجر المزرعة على ان
 يزعم حنطة مثلا لم يجز له ان يزعمها ما هو اضر من الحنطة ويجوز ان يزعم المساك
 ضره او اضره من غير ذلك قال الشيخ رحمه الله فيحز ان يزعم الشجر لانه اضر من الحنطة
 ولا يجوز ان يزعم الارز والذرة لان كل واحد منهما اشد ضررا من الحنطة قال الكوفي
 عروضا غايطة تنسج في الارض وتسمى في قرة الارض والامر بجعلها على المسكن الدائم
 فانه يذهب بقرن الارض وفيه لا يورثه في الشافعية لا يجوز العدول الى غير المزرعة

المثل لما زاد ولو عدل من الجنس المشروط الحرة كما اذا استاجر للخرج فغير انشاها
اجرة المثل وغيره لا كثر الشافعية ومنهم من علم ذلك في **تبيينه**
قولنا فيما اذا عين دفع الحظوة فخرج المذرة ان المالك يجير بين اجرة مثل الذين بين
المستجير مع ارض بقصر الاجرة سبق عليه الفهم منه ما ينقص من قيمة الارض وقلنا ما
بدل ما ينقص من الارض انه ياخذ المستجير المثل لما زاد والمراد هنا هو الشافعية
وقولنا نقصر الارض يحمل على الاجرة الزائدة فياخذ مع المستجير المثل المنفعة التي اقلها
فوق السحق وبذلك المنفعة الاجرة فليقل بقصر الاجرة على العترة الذي يجتمع بها
استرقاه من المنفعة وارجح من اجرة ما استرقاه وهو ما دلت ما بيننا وبين
المنفعة المستقيمة مثلا اجرة مثلا الحظوة مجنون ولذلك سبغوا المستجير بكون
ياخذ الاربعين وثقنا وبنا بين الاجرة من وجهين كانا احلنا انفس الاجرة على ما
قلنا لان رتبة الارض لا تكاد ينقص قيمتها بالزح وان استقرت بها **القول الثالث**
الدواب متانع الدواب متعددة كالركوب والحمل والاستعمال فالاجابات هنا ثلاثة
الاولى الركوب فاذا استاجر دابة للركوب سيج وقد اجمع اهل العلم كانه على من استأجر
الدواب للركوب الركبة ولي غيرهما فالسنة ثالثة والخيل والبعال والجرير وكروها
وبين يفرق بين المملوك والمستاجر وقد عرفت ان عباس بن قيس في قوله تعالى ليس
عليكم جناح ان تنقروا فضلهم من ركنكم ان تخرجوا من دياركم ولا من ارضكم ولا من
السفر والعزيرة واعية للناس اليه وقد عرفت ان الله تعالى على امرهم والخبر بانه ياتون
بها لا على كل واحد من اهل البيت من كل عريق وليس لكل واحد منهم ركبة ولا يمكن
من معانها والقيام بل يحتاج اليه من رعي العلف والسقي والشد طيلان الطلعة
قد عرفت الغرض من الاستجارة ان لا ينقص من قيمتها **مسئلة** اذا استأجر
دابة للركوب وجب معرفته الراكي لانه قد يفرج ما وقعت المعاداة عليه فوجب
معرفة كاي شخص يبيع يعرف الدابة بركبتها بالمشاهدة لا بختار من لا غرض في
الراكب لان بعضهم يقبل وبعضهم يخاف ويخافون ايضا بالانضمام والخافعة
وكن الحركات وشدها وقلها وكثر السكبات والوصف لا يضبط ذلك كله
وهو لو كثر الشافعية ومنهم من كثر بالانضمام والراية بل لا ينصف القاب

بالطول والعصر والضمامة والخافعة وسرعة الحركة ونظيرها وخفة الحركة ونظيرها
الى غير ذلك وتذكر هذه تحقيقاتها قال بعضهم تذكر صفته في الخافعة والخافعة
ليعرف ونظيرها والاصل في ذلك ان تقول ان اسكن الوصف للنام القاب
المشاهدة كمن ذكر عنها والافلافة قال مالك يجير اطلاق الراكي لا لاجتماع
الناس متقاربة في الغالب **مسئلة** ان كان الراكي يجير الدابة مع
ما يركب عليه لم يخرج اليه ذكر ما يركب عليه لكن لم يركب على ما شاء ويجب في
توطئها لم تجرت العادة به في مثلها فان كان المركوب فرسا وطاء بالسرع والقيام
وان كان بقلا او جارا فبالاكاف والبرذعة وان كان بعيرا فبالجدلية والغب
والزمام الذي يقاد به البعير البرذعة في ثقل البعير ان كانت العادة جارية
بينهم بها ونحو ذلك لان ذلك مقتضى العرف مع الاطلاق وان عرفت غير ذلك لم يشك
ان يشترط البرذعة على الفرس والسرع على البعير والجار وان كان يركب على حمار
او فوقه واملة او في حمل او عارية او غير الابل او ادا الركوب على سرج او كافي ذكره
ويجب ان يعرف المرجع في الاث فان شاهدها كان والاصل على المهور وان كان
المطهر بينهم فان كانت سرورهم ومعاملة ومائة معانها على قدره وقيل
يحتل كمثل ولا تملش الفات في كفي الاطلاق وحمل على المهور وان لم يكن
لهم معهود مطهر فلا بد من ذكر وزن السرج والاكاف والاملة ووصفها ومحل
الشافعية ولم يشترط اكثرهم وزن السرج والاكاف لظنة المفارقة بينهما ولم
العمارة والحمل لانه او جرحا جرحا انه لا يبيع العترة الاطلاق ولا بد من مشاهدتها
لان الغرض يختلف بسعتهما وقيمتها وذلك مما لا يضبط بالوصف والماني انه اذا
كانت الحامل بقداية متعافا فكن فيها الوصف للمفارقة ليعتد بعضا وان كانت
خواتمة ثمة فلا بد من مشاهدتها والثالث انه يكفي فيها الوصف وذكر الوزن
لا فاداهما الخمين كالمشاهدة وعلى هذا الثالث لو ذكر الوزن دون الوصف والصفة
دون الوزن فيهما ان اظهرا عندهما انه لا يكتفي ببقاء الجهل مع جهول الراكي
وقد لا يضمن الراملة فمن لا يدلف خفتها وثقلها بخلاف الراكي فانه لا يضمن
بعد المشاهدة ويتبين ان يكون الحمل والعمارة في ذلك الزاملة ولا بد في الحمل

وخرج من الوطأ وهو الذي يفرض فيه ليطرح عليه فيبقى ان يعرف بالروية او الوصف لا
بدلاً من معرفة الدار فيه وذلك اما بالمشاهدة او الوصف لراعي الجمل الموضع
ان لم يكن معلوماً في ابر حقيقته اذا كان في الجبل جاريين وما قيلهما من الوطأ
والدنيا واسمها انما لان ذلك يتقارب في العادة على العادة **مسألة**
اذا ركب في الجبل والمعاد وغيرهما فلا بد ان يذكر هل يكون معطاً او مكشوفاً فان
كان معطاً وجب ذكر القطع الذي يستلزم به ويتوحيه من المطر والحر لانه قد
يكون وقد لا يكون ومع كونه قد يختلف ثقله وخفة فلا بد من ان يشترط القطع
واذا شرط فلا بد من تعيينه ولا يكفي الاطلاق للاختلاف لا بد من معرفة بالمشاهدة
او الوصف لراعي الجمل لانه منصوص عن المشافهة ولا يصح ان يكون الاطلاق لان
التي اوتى فيه قريب ولا يختلف باختلاف ما يشاهد اذا اطلق على الجبل وكما لو اوتى
والحق تقدم من وجوب تعيينه نعم لو كان هناك غور وعرفه في الاطلاق
كأن في الجبل وغيره ان لم يكن عرف وجب تعيينه لان من الناس من يخاف غطاء الجبل
الواسع القيل الذي يشغل الجبل في الهواء ومنهم من يفتن بالصغر الخفيف فيجب
معرفة وقد يكون الجبل طرف من ابر او ادم فيكون القطع **مسألة** اذا
استاجر للركوب ولم يشترط المعاليق كالقزير والسليخة والسفرة والادوية والذود
والشقيقة ونحوها لم يستحق حملها لان الناس فيه مختلفون وقد لا يكون للراكب الحق
اصلاً واذا لم يكن لها شرط وعادة في حملها وعنده لم يشترط اطلاق الركوب اليه
فعدم الدلالة عليه بالحد الذي لا ثلاث التثنية وهو قول الشافعية وفيه وجه
انهم يفتنوا استحقاق الحمل وليس يتدأ اذا عرفت هذا فان شرط المعاليق اذ كانت
العادة تقتضيها وجب معرفتها اما بالمشاهدة او الوصف لراعي الجمل المتشدد في
الوزن لاختلافها في الثقل والخفة وهو لا كثر الشافعية فان اطلق مع اشتراط
حملها لم يفتن قدها بالاروية ولا بالوصف بل بالاعتدال الشافعية القياس
يعتقده فابعد ومن الناس من يقول له بعدد ما رآه الناس وسطاً وفي الشافعية
طريقان اشهرهما ان في المسئلة قولان احدهما انه قال ابر حقيقته في تلك المسئلة
ويجوز المشروط على الوسط واحدهما عندهم المنع لاختلاف الناس فيها وانما القطع

بالقول الثاني والخم ما قلناه من الجبل ان لاختلاف الناس في المعاليق فمنهم من
يكن الزاد والجبل ومنهم من يتبع السير ولا عرف له يرجع اليه فوجب التفتين
قداسع خلو السفرة والادوية من الزاد والماء **مسألة** ان كان لشا الاجارة في
الركوب على عين الدابة وجب تعيينها اما بالمشاهدة او الوصف لراعي الجمل لانه لا
احد ما وقع عليه عقداً لاجارة فاشترط معرفته كما يلزم ولا يشترط في اشتراط
رويتها الخلاف الذي لهم في نظر الغائب والخلاف لاشترط لان الغرض يختلف بذلك
وانما يحصل العلم بالروية وهي كاشفة لانها اعلان طرق العلم لان يكون مما يحتاج
الى معرفته صفة المشي فيه كالهوال وغيره فاما ان يحجر فيعلم ذلك برؤية
واما ان يصفه بالوصف فانه اذا وجد بحيث يرتفع الجبل الى الكثرة واذا وصف
يد من ذكر الجبل ما لا يلا او البغال او الخيل والحمير ومن ذكر النوع فيقول اصغى
الابل حتى وعربه وفي الخيل عربه او بدون وفي الحمير مصهية او ساجي وان كان
في النوع ما يختلف وجب وصفه ايضاً فان في الخيل العظوف وغيره ولا بد من ذكر
الذكورة والانثى لاختلاف الغرض بذلك وبه قال الشافعي فان الانثى اسم
والذكر اقرى ويجوز حكم وجوب ذلك لان المشاورة بينهما فيسير لا يمكن صفة
فلم يكن معتبراً في نظر الشارع وقال بعض العامة اذا كان الكراة الى مكة لم يجب ذكر
الحسن ولا النوع لان العادة تجازيه بان الذي يحمل عليه اليها انها هلال العرب
دون النجاشي واذا كانت الاجارة في ركوب في الذمة غير مقيدة بغير شخصية فلا بد
من ذكر الجنس والنوع والوصف الذي يختلف العادة في السير والركوب به
مسألة اذا استاجر راكب للركوب فان كان ذلك او الموضع لا يكون السير فيه
الى اختيار المؤجرين فلا بد من ذكر قدر السير لان ذلك ليس اليها ولا مقصود اعليها
وان كان السير الى اختيار المؤجرين وطريقه مسوية فليفتن قدر السير كل يوم فاذا
بيناه حمل على المشروط فان زاد في يوم او نقصاً فلا يجوز ان يفسر ان بعدد على الشرط
واذا اراد احدهما الجواز عن المشروط او النزول دون تخويل وجب ايقاع ذلك
الاخرى صاحب ويجوز ان يحصل الخوف عدداً من الخياط ويوم الاخرين فشد وان لم
يقتض قدر السير والاطلاق العقد نظراً كان في ذلك الطريق منازل مضبوط العقد

وحيث عليها لانه معروف بالعرف وان لم يكن فيه تماثل او كانت العادة مختلفة فيها
 لربيع العقد حتى يثبت او يقدر بالزمان واذا اختلفا في قدر السير والمنازل فثبت
 زوايا المسار في ذلك وقال بعض المشافيه اذا اختلف في المسار لم يكن
 ذكر المنازل لان السير فيه لا يطبقه الحق فلا يمكن حمل الاطلاق عليه وكذا
 لو كان الطريق محققا لم يكن تقدير السير فيه لانه لا يعمل بالاختيار وقضية ذلك
 امتناع التقدير بالزمان ايضا ويحيى به بعد الاستحسان وفي الطريق الذي ليس له
 تماثل مضبوط اذا كان محققا **مسألة** اذا كان وقت السير مختلفا فكان
 يقع تأويله واخرى بها وحيث التقييد لاختلاف الاعراض في ذلك فان كان ذلك
 عاده مضبوطا ما في التماثل او في الليل دائما او كان وقت الصيف يقع ليلا وفي
 الشتاء يقع نهارا احمل الاطلاق على المعتاد ولا يحمل التقييد اذا كان موضع التقييد
 في المرحلة معهودا سابقا داخل الفتره والعلم بحمل الاطلاق على المعهود كما لو اطلق
 اللقب في طريقه فانه معروف وان لم يكن الطريق عرفت في ذلك واطلقا العقد
 بعض العامة لا يصح العقد كما لو اطلقا الطريق في بلد لا يعرف فيه تقديره وقال بعضهم
 ان هذا ليس بشرط كالاصح العقد في الطريق الخوف دونه ولانه لم يجر العادة
 بتقدير السير في الطريق واذا كان للتصديق طريقان فان قضيت العادة بواحد ارجح
 حمل الاطلاق عليه والاصح التمسك بواحد من المسارين وقد يمتنع المعهود في فصل الشتاء في
 الصيف وتماثل الامور والخوف فكل عاده توافق في وقتها وكل موضع فيه معهودا
 شرط خلافه فالحمل على المعهود **مسألة** اذا اختلفت في طريقين
 طريق العادة في النزول والشيء عندا قبل النزول او في اثنا يجره فان شرط النزول
 كذا ولم يجر العادة في النزول لكن شرط في اثنا المسافر وكان متيقنا لزم الشرط لانه
 مقدم وان لم يشرط النزول ولا الركوب دائما فان كان الركاب امرأه او صبيا لم
 يلزمه النزول لان العادة لا تقتضي به فيها ولانه استاجر جميع الطريق فلا يلزمه
 تركه في بقيةها ولم يشرط العادة بالشيء فلهذا حملها في جميع الطريق كالقماش وان كان
 جلد او قبا احمل ذلك ايضا لانه عقد على جميع الطريق فلا يلزمه تركه في بعضها
 كالصيف وان يلزمه النزول قضاء للعادة وللعرف والمعارف كما في الشرط

الحق الثاني في الحمل مسألة يجوز استبعاد الدواب لابل وغيرها
 للحمل قال الله تعالى وحمل انما لكم اليه ليدركوا بالغيره الايتن لايتن وقال
 تعالى ومن الانعام حمولة وفرشا والحمل في الدابة التحمل الاحمال وهي الكبار
 والفرش الصغار وقيل الحمل لابل والفرش الغنم لانها لا تحمل والحمل لغيره الحمل
 الذي يحل في الاعراض المتعلقة بالدواب التحمل على ما يجب ان يكون المحمل معلوما اما
 بالمشاهدة او بوصف الرابع للجهالة وذلك لاختلاف الاعراض والاجر يلحق بالحق
 والامداد واما الدابة التي تحمل عليها فالحمل محقق في الركوب لان الغرض حمل المتاع
 دون الدابة التي تحملها وما دابة الركوب فان راكبا غير متاع في الركوب من حاله وسهولة
 وصعوبة واما الدابة التي تحمل عليها فلا تطلب حالها ولا سهولتها وصعوبتها لما قلنا
 من ان الغرض تحصيل المتاع في الموضع المنقول اليه فلا يختلف الغرض بحال الحامل
 نعم لو كان المحمل يحتاجا او خروجا او فائدة تضر كمن الحرفة وما اشبهها فلا بد من معرفة
 حال الدابة ليعرف وقت الاعراض فربما كانت الدابة صعبة السير في ذلك الحين لبعض
 فلا بد من معرفة حال الدابة وكذا لو كان الطريق من اجزاء بعضها دون بعض فثبت
 ان ذكره في الاجارة وغيره مستبعدا بشرط معرفة الدابة في الحمل كالركوب لان الاعراض
 تختلف في قلعها بحيث يسهل سير الدابة وسرعة ويطول وقته وصعوبة وتختلف عن
 الغافلة مع ضعفها هذا اذا كان لاجار وعلى الذمة واما اذا كانت الدابة المتأجرة
 للحمل فيكتفى فلا بد من رؤيتها او وصفها وصفا يرفع الجهالة **مسألة**
 قد بينا انه يجب ان يكون جبر المحملين معلوما فان كان حاضرا وراه المرحل فحين
 المشاهدة من اعلا طرق العلم ولو كان في طريقه وجب ان يتخذ باليد تقييدا للوزن
 وان لم يكن حاضرا فلا بد من تقدير بالوزن والكيل ان كان مكينا والتقدير بالوزن
 في كل شي اولي واخص من تقديره بما المرحل ان ذلك يشاؤون تذاكرا كميل وحصيل
 الغرض لا بد من وصفه في شرط الوصف معرفة شئ من الغنم والخيول لان الجمل
 قيل لجهالة باختلافه مع المشاوي في تقديره فان ما يراى لغيره بها من وجهه وهو يتبع
 على البهيمة فيدخل في الرمي فيشمل وما به الجدي وان اشترى هذا الغنم لانهما يمشين
 بحجمتهما لانهما تعزبان وجه اخر وهو انه يتبع على موضع من البهيمة فيباعها فانه يند

مخلقة من الدابة والظن غيرها ويشأ قل اذا دخله الريح فلا بد من مسكنه
مسئلة لو اخل السهم ثانيا لجرهما للجل عليها ما شئت فالا في
البطالان لان ذلك لا يمكن لوفاء به ويدخل فيه ما يقبل الهيمه وذلك بعض الشافعية
يقع ان يتجر دابة للجل مطلقا ويكون رصاصته با حتر الاجناس ولو اخل الجرحها
للجل عليها ما تمها لم يجز ايضا لان ذلك لا يصح له ولو اخل بالجرح وذكر الوزن
اجركها للجل عليها ما تم من ما شئت فالوجه البطلان لما بينا من اختلاف الصفة لاختلاف
الجرح ولذا فقيده وجهان احدهما عند عدم الجواز ويكون رصاصته با حتر الاجناس ولا
تأخذ مع ذلك الى بيان الجنس هذا ان قدرنا لوزن ولو قدرنا الكيل في بعض
لا يفتي عن ذكر الجنس وان قال عشرة اقترع ما شئت لاختلاف الاجناس في الثقل
مع الاستسقاء في الكيل لكن يجوز ان يجعل ذلك رصاصا ثقل الاجناس كما جعل ثقلها
الاجناس ولو اخل بالوزن والكيل لم يفتي في ذكر الجنس وان قال تماميكت من المقدار
او طاقها لما تقدم من كثرة الثقب وقلته بخلاف ما ابر الارجح ليرفع ما شاء لان
الدابة لا تطبق كالجل **مسئلة** الطر في الجرحها ان دخلت في الوزن لم
يجز الى ذكرها وكذا لحيال الشاع بان يقول استبرك لجل نايه من من الخطه نظر لها
في بعض العقد لئوال الغر بذكر الوزن ومن اعتبر من الشافعية ذكر الجنس مع ذكر الوزن
وجيب ان يعرف قدر الخطه وجدها وقدر الطراف وجب وان لم يخل في الوزن بان
قال اجركها للجل عليها ما تم من من الخطه وقدر الكيل فلا بد من عرفها بالوزن والكيل
الا ان يكون هذا كذا في ماله معروفه وطرفا العرف باستعمالها بغير ما لعله عليها
كغيره في صرف والشعر بغيرها لطلوع العقد عليها ولربح ذكر حبها في العقد لقلته
الغاوت بينهما احدهما فقيدها كما في من ذكر الجنس والوزن ولو اخل الجرحها لجل نايه من
واقتصر على ما شئت فالا في ان الطر من المايه وهو صحيح والشافعية والدايات
الطره ما يراه لان السابق الى العقد ذلك فيل هذا يكون الحكم كما لو قال نايه من
من الخطه وهذا منفع على الاكتفاء بالقدرة كما قال في ذكر الجنس امام مطلقا او
اذا قال نايه من ما شئت اذا عرفت هذا فاننا اذا اطلق او قال ما شئت فكل عمل ما
شاء من الاجناس لكن لا يجز لجل نايه من المايه بل اذا اراد جمل الحديد والبرص وغيره

يقره على ظهر الحيوان ولا يجمع في موضع واحد من ظهره ولا يجعله في وعاء واحد في
ذو عا ويروج فيه فيكد الحسيه ويتبعها **قوله** الكلام في المعالي ونقلت
السيرة نايه من المايه والنهاية في الحمل على حده ما قلنا في الركن **مسئلة**
في الصيرة عشرة صور الاول اذا قال استبرك لجل هذه الصيرة الى موضع كذا وكذا
فان على قدرها صح لاجتماع وان حملها وشأ هذا صح لان الاجارة تسامح فيها بمثل
هذه الجمل لا بخلاف البيع ومن جرد من العامة بيع الصيرة المجهول والمقدار المجهول
ايضا لان العمل خلاف ما بين الفقهاء في جواز هذه الاجارة مع المشاهدة وان حملها
المقدار الثاني ان يقول استبرك لجلها الى كل تقرب يدوم فالا في البطلان
لنظر الجمل الى الموضع حيث لم يقرب يدوم استبرك لجلها الى كل تقرب يدوم
وقال الثاني ولعلهم هذه الاجارة بخلاف كل تقرب يدوم لان جملة الصيرة مقصورة
مختصة بخلاف المايه وما لا يبرهن في بعض في قدره ويد ويطول فيما اذا فيه الخلاف
هنا على الخلاف في البيع وقد سبق اليها الثاني ان يقول استبرك لجل هذه الصيرة فقيدها
يدوم وما زاد فحسابه لرجع لما تقدم وقال الثاني فجميع العقد كما لو اخل ذلك لان الصيرة
معلومة بالمشاهدة والبيع بالتسليم وكذا في لفظه لئال اراد جميعها كقوله لجل
متها يدوم وشأ رها او نايه بحساب ذلك فيجوز عنده الرابع لو قال لجل متها
يدوم وما زاد بحساب ذلك يرد جميعها كذا من نايه فلا يصح عندها وعند الشافعية ايضا
لان المعقود عليه يفتيها وهو مجهول وقال بعض العامة يصح لانه في معنى كل تقرب يدوم الخامس
قال الخليلي من هذه الصيرة كل تقرب يدوم وهي كالرافعة سبق السادس قال الخليلي فقيدها
يدوم على ان يقول الباقي بحساب ذلك كل تقرب يدوم او على ان ما زاد فحسابه وهو اجل
عندها لما تقدم والشافعية وجهان اشبههما المنع لانه شرط عقد في عقد الثاني
الحيوان والمعنى ان كل تقرب يدوم السابع قال الخليلي هذه الصيرة كل تقرب يدوم ومثل
لصيرة اخرى في البيت بحساب ذلك لرجع عندنا على الصيرة المتيقنة البيت او لا
وقال بعض العامة ان كانا يعلنان الصيرة لتيقنة البيت بالمشاهدة صح فيها لانهما
كالصيرة الواحدة وان جعلها احدهما صح في الاولى ويطول في الثانية لانها عقدان احدهما
على تسليم والثاني على مجهول فقصص في المعقود ويطول في المجهول كما لو قال بعتك بغير يدوم

يضم وعبد الذي في البيت بشره كما من لو قال لعل في هذه العشرة والمصير في البيت عشرة فان كانا يعلمان الخبيثة في البيت في المشاهدة كما سئل فيهما معاً وان جعلها او احدهما بطل العقد فيهما لانه عقد واحد يجرى في كل واحد على ما يجرى في كل واحد يصح وبه قال القائلون بالغير في العشرة كما سبق في كسابقه وان كانا يعلمان الخبيثة في البيت كنهنا مغشوبة وامتنع صحيح العقد فيها المانع لغيرها بطل العقد فيها خاصة وصح في الاول والثاني في صحة الاول وجهان بناء على تقرير الصفة نعم ان كانا قد اتفقا على ما معلوم او قد اجمعا من ان لا يجرى ما يقع في الاول خاصة ونحوه الخيارات في الصفة عليه لان قسطها من الاجر معلوم وان لم يكن كذلك بطل فيها ايضا بلغة عنهما في التاسع قال لعل في هذه العشرة وهي عشرة افقره كل فقير بدمهم فان زادت على ذلك فالزائد بحساب ذلك لزم جميعا ايضا لغيره في قدره بدمهم في كل العشرة في العشرة المعروفة ولم يصر في الزيادة لانهما مشترك في الزيادة لا يجوز للعقد على ذلك فيه العاشرة قال لعل من المكمل لكل لزم بدمهم فان قدم في طعام فحمله فحسب ذلك وهو باطل عندنا على ما تقدم قال الشافعي في الكسائل الموجودة وتامتها في كل ذلك ففقدت عند بان تكون اجرة مثله في ذلك فلا يبرئ منه الوعد ولا يبرئ في العقد او وكل موضع قلنا يقع في المشي وبطل في الزيادة كان له فيها اجرة المثل وقال الشافعي لو قال استأجرتك لعل عشرة افقره من هذه الصبرة كل فقير بدمهم واما لو قال بدمهم في الزيادة مشقة فانه لا يصح فيها زاد لانه غير معلوم في الزيادة ولا معلوم في الشاهد لان المعاشرة اذا استثنى منها مقدارا بطل حكمها الا ترى انها اذا قال بدمهم هذه الصبرة الامانة لزم وان كان ذلك غير معلوم وقد اقره بالعقد في حيز العشرة **مسألة** في العشرة

والله اعلم

قاله تاجر المنفعة البتة ولا فرق في الجواز بين ان يستأجر الدابة لعل لخلق له الى لا يخلق له اذا امكن مدونه منه فاذا استأجر البقر للحرث بما راجع الى ان البقر خلقت له ولهذا روي عنه عليه السلام ومن طريق العامة يجزم رجل يبيع بقره ادا وان يركبها تعاملت لم يخلق لها اما خلقت للحرث **مسألة** ولو استأجر من ائتمار العمل لم يخلق له ولم يكن مدونه منه لم يصح كما لو استأجر الغنم للركوب والحرث لثقت استئجار المنفعة من تلك العينة ولو كان العمل يصح مدونه منه فانه يجوز ان يركبها لعل كما لو استأجر بقره للركوب او لخلق عليها واستأجر لابل والحمار للحرث لانهما منفعة متفق عليها امكن استئجارها من الحيوان ولم يرد الشرح بغيرها فجاز كالذي خلت له ولان منفعتي جواز الشرف والاندفاع به فكذلك يصح لعل العينة الملوكة ويمكن تحصيله منها ولا يمنع ذلك الا بغيره وليس هذا واحد منها وكثير من الناس من لا يركب ولا يبيعهم يحملون على البقرة ويتركونها وفي بعض البلدان يرحلون على الابل والبغال والحمار فيكون منفعتهما للحرث ان معظم الانعام بها فيه ولا يمنع ذلك الانعام بملكية غيره ان الخيل خلقت للركوب والريثه وبيع اكلها واللو لخلق حليته ويجوز استعماله في الادوية وغيرها **مسألة** اذا استأجر بقر او غيرها للحرث وجب ان يعرف صاحب الدابة الارض وتقدر العمل فاما الارض فاما تعرف بالمشاهدة لانهما يختلف في بعضها سلب مشقة حره على البقرة واستعملها في بعضها ربحا يسيل حرها ويضعها في حجارة يتعلق فيها المستكة ومثل هذا الاختلاف انما توقف عليه بالمشاهدة دون الوصف لان الصلابة تختلف بالشد واللين والجماد تختلف بكم العدد وقلة بحيث لا يمكن منعهما بالوصف فالتوجه الى المشاهدة واما تقدير العمل فانه يحصل بالعرف والملك كونه او يمين او شجر او شجر فيقول استأجرتك لتكرب في هذه الارض البقر الفلاني ثوبان او شجر او شجر ومنع بغير الشافعية من تقدير العمل هنا بالملك وليس في ذلك ما بالارض كونه القطعة او هذا البيت او من هذا المكان فذلك المكان او بالمشاهدة كركوب او جربين وكل ذلك جائز لان العلم يستلزم **مسألة** اذا قد لخرث بالمددة ويجوز معرفة الدابة التي يستعمل في الحرث سواء كانت من البقر او من غيرها لا اختلاف في ذلك بان اختلاف البقرة في الحق والضعف ولا فرق في

ان تكون الاجارة في ذلك على عين اشيء الذميمة ولو قدرا لعل الارض لم تخرج المضافات
 البقرة الى تحريث الا ان تكون الاجارة وتنتقل على النهر وهل يقتل في مشاهد الكثرة
 التي تحريث عليها الاكثاف بالعداوة في ذلك لعللة الشاوت فيه وكذا
 في قدر نزول الكثرة في الارض ترجع فيه الى **مسألة** يجوز ان يحرث
 البقرة منفردة ليلو في رعي الارض في الحريث بها ويجوز ان يستلجها مع شلجها ليلو في الحريث
 الحريث بها ويجوز استلجها مع باقي الثمار من العذبان والغير والحديد واستلجها مع
 بدون الثمار ويكون الا لثمن عند ذلك الارض ولا يجوز في عين قدر حرث الحريث في
 سكة واحدة او سكين او ما زاد بشرط الضبط ولو ان الحريث لم يستلج في غير ان
 كان ادون على شكل في العكس اذا استلج لغير الحريث لم يحسن استلجها فيه وان كان
 ادون **مسألة** يجوز استلجها في الدواب لثمن لان ذلك متفق عليه
 مقصورة فاشبهت الحريث وتجيب معرفة قدر العمل ما بالمدية بان يستلج لغير
 سكر او شجرين او شجرين او ما بالمشاهدة او الوصف لغيرها لانه اذا عدل
 احتج بالعرفه الجوان لان الترخيص يكتفي به فتمت الذي يعمل عليه ليعرف قوته وسعفه
 وان كان على عمل غيره فقد رد المدعي احتج له مع قدره الجوان لان العرفه تختلف بين
 ناد وقد طاهر فتمت ما رويته في ولا يحتاج الى معرفة عين الحيوان ويجوز ان تستلج
 الحيوان بالثمن بغير الله وسع متاجه ومعرفة اعتدافا في الحريث وتجيب معرفة
 الذي يروي دياسته لا يمتثل في الجانية في العنونه والسهولة والسعة والبطء وكفى
 العمل فله **مسألة** يجوز استلج الدواب لادارة الدواب والاستقاء
 من الجوارح والدواب كان استلجها لغير الدواب وجب ثقيتها لاختلاف الاخرى
 كما في التركيب والحيل ان كانت في الذمة لرجب تبيان الدابة وسعفه جنبها في
 العنونه فيجب على صاحب الدواب معرفة الدواب والدواب وسعفه الجوارح
 او الوصف ان امكن الضبط الوصف وجب تقديره للثمن اما بالزمان مثل ان
 يقول لثمن في هذا الدواب من هذه البقرة اليوم او بالعلم بان يقول لثمن في حريث
 من هذا البقرة في هذا الدواب والندوة البقرة في الدواب المعين فحين ذوق وكل
 يجوز تقديره بالزمان يقول لثمن في هذا البقرة او في هذا البقرة في هذا البقرة

من ان سببه يحصل بخرار الطواه مبرورة وكيفية مال الارض فلا يضبط من ذلك
 ومن قلة المعاقبة فيه **مسألة** يجوز استلج البقرة لادارة الدواب لعل
 مقصور على الجوارح وتتم المعاوضة عليه بعد الاجارة كغيره من المنافع ويستلج لغيره
 شجر الجوارح بالمشاهدة او بالصفة ان امكن الضبط بها لان الطن يختلف فيه ويكون
 قليلا ونعقها فتنال صاحبها لعل في معرفة الشا في قدر العنل اما بالزمان فيقول
 عدل ان الطن يوما او يومين او بالاطعام فيقول الطن فقيرا او فقيرا ويجوز ان يذكر طن
 المطون من جنس او شعير او غير او بعض او قسم من شان او غير ذلك لان هذه الاشياء
 تختلف في الطن لغيره والطن والسهولة والصغر فان بعضها يسهل لغيره وبعضها
 يصعب ولا بد من معرفة الدواب ان قدر العنل بالزمان **مسألة** يجوز ان
 يستلج الدابة للاستقاء عليها بالراوية والفرية والجوارح والاشياء ولا بد من مشاهدتها
 الدابة للثمن وتعلم في النوع والضعف والالة التي يستقيها من راوية او قرية او غيرها
 لثمنها في الصغر والكبر في الشغل والحقد ويكني الوصف لغيرها لانه اذا عدل
 يجب معرفة الوزن ولا يجب المشاهدة وجب تقدير العنل اما بالزمان كان
 يستلج للاستقاء التها او بعضه او ما بقدر المرات ويجوز ان يقدر بالآونة
 التي يلاها فان قدره بعد المرات احتج الى معرفة الموضوع الذي يستقي منه والذم
 يذهب اليه والطريق المستعمل بينهما لاختلاف ذلك بالذوب والبقعة والسهولة
 والحريث وان قدره بل شيء من غير الحريث لغيره وما يستقي منه ويجوز استلج
 الدابة والتمها وشلجها واستلجها مع ما منفردة وان استلجها بالراوية
 معروف جاز لانه معلوم بالعرف وكل موضع وقع العقد فيه على ثمة فانه يروي معرفة
 القنل الذي يعمل عليه لان العرفه تختلف باختلاف الدابة في النوع والضعف والاذن في
 عقل معين لغيره لغيره لانه لا يختلف في احتمال الجانية **الفصل الثالث**
 في سوا ذلك لا تقاطع فيه فيبحث **مسألة** لا تقاطع في بالآدمي **مسألة**
 تحريثا في جوارح الاستقاء لثمنه وجدتها واللازمة وحدها وان اختلف
 عبارة عن حفظ الطن لغيره قبله وعمل لثمنه وشا به وخرقه وتعلم من
 الجائزات وتدهيره وكيفية واجابته في المهد ودر بطه وتحريكه في المهد لثمنه اذا

بغيره

الاستيعاب للحصانة فان قلنا بوجوبه على الوفاق فهو كاللبن لا يجب تقديمه وان
 خرج بالشرط عليه كما لو شرط بالاشتراف والحصانة واذا لم يوجب عليه فلو انما شرط
 عليه فالأول صحة العقد وثالث الشافعية يبطل العقدان لو كان معلوما وليس بخبر
 لأنه كغيره فلو شرط فيه وان كان معلوما فلو شرط في طريق أحدهما ان يبيع العقدان
 المضمون وفعل الكفاية والخبر تابع كاللبن والثاني انه شرط في الاستيعاب وليس الجواب
 لا يمكن افراده بالشراء وعلى هذا فنظر ان قال اشترت منك هذا الجوز فكيف هذا
 فهو كالواشترى الزرع بشرط ان يخصصه البائع ولو قال اشترت منك هذا الجوز
 اشترت لك كذا كذا بشرط فهو كالواشترى الزرع واشترت لك كذا كذا بشرط
 ولو قال اشترت الجوز بدينار واشترت لك كذا كذا بشرط فهو كالواشترى الزرع
 بعشر واشترت لك كذا كذا بشرط به بددهم والكل عندنا جائز **مسألة** اذا اشترى
 الخياط والسباغ وبلغ الخصل والحبال قال لعل في الخيط والسباغ وطعم الخصل والذرة
 كما قلنا في الخبر والاشترى البائع على العادة فان اختلفت او لم تكن عادة يعطى المتاجر
 دون الصانع وقرى الخبر بين الخياط وبين الخس والسباغ فبطلان الخيط لا
 يجب على الخياط وقد سبب الخس في ذلك كله **المبحث الثاني** فيما يحتاج
 اليه الدار والحمام وشبهه **مسألة** كذا ما يحتاج الدار
 من العمارات البهائم صاحب الدار دون المتاجر سواء اختلفت ام لم يفرق لا يخرج الى
 غير جديده كما قلنا جديدا الى ما لا يحتاج من كذا كذا فبطلان الخيط لا
 كذا كذا وجده يدين وتطمين سطح الحاجة في هذه الضرر من بطلان عرضة دوا
 الامانة والاشترى الى عمارات بطلان العقد كذا كذا والاشترى لها باب او غير باب
 كل هذه الامور على صاحب الدار دون المتاجر فان باع له الاموال لا يحتاج ولا خيار
 للمتاجر والاشترى بطلان الخياط اذا اشترى بطلان البيت لئلا لا يطرح
 المتاجر فلو اشترى بطلان الخياط اذا اشترى بطلان البيت بطلان الخياط
 القسم المأذون ان المتاجر بطلان الخياط اذا اشترى بطلان البيت بطلان الخياط
 خيار **مسألة** اذا اشترى الخياط في الدار على احد الاموال المأذون به من المتاجر
 الى غير جديده ولا يحتاج اليها ولا يحتاج الى عمارات بطلان العقد فلو اشترى الخياط

الاشترى الاستيعاب لاحدهما فان قيل الاخر لم يدخل في الاستيعاب قطعا وان لم يدخل
 لم يدخل الاخر في الاستيعاب عندنا لانها منفعة ان متاجر وان غير متاجر من فلا
 يدخل احدهما في العقد على الآخر وكذا اذا كان واحد منهما بعدلها وشرط في الثاني
 وخرج وجوب الشافعية عندهم والمأذون ان كل واحد منهما يستبيع الاخر لا بد لاشترى
 في العادة الا المرأة الواحدة والمأذون ان الاستيعاب لا يرفع الحصة الا بشئ
 الارض لان الاجارة تعقد للمنافع دون الاعيان فالواشترى الارض لا يرفع الحصة بل يرفع
 البزق مقصودا وهو بمنزلة الاثبات فينا انما المستحق بالاستيعاب الارض غير منفععة
مسألة اذا اشترى لهما معا عمارتين واشترى لهما معا
 الحصة وبالكسرا فبطلان اللبن فان قلنا ان المتصور في المأذون والمعقود على اللبن
 اشترى مقصودا والحصة متنافية انشعب العقد عند انقطاع اللبن وان قلنا المقصود
 عليه لان الحصة لله واللبن يباع لان الاجارة وصفت للمنافع والاعيان تبايعه لم
 يبطل العقد لكن لا تبايعه لان انقطاع اللبن يرفع كذا كذا واشترى لهما معا فبطلان
 الماء وارضاهما لهما معا فبطلان ما واهما وان قلنا ان المعقود عليه كذا كذا لهما معا
 مقصودا وان شئنا ان انشعب العقد فبطلان الارض وسقط من الارض وفي الحصة لله
 ثم لا تفرق الصفقة وعندنا انه لا ينشعب في الحصة نعم يجوز لبعض الصفقة
 وللشافعية هذا لا يبعد للادلة ولا يفرق قوله كذا كذا لهما معا بين ان يبيع بالجمع
 وبين ان يدين لهما معا ويحكم باستيعاب لهما معا فبطلان الفرق بين ان يبيع
 بالجمع بينهما وبين ان يدين لهما معا ويحكم باستيعاب لهما معا فبطلان الفرق بين ان يبيع
 قطعا فانهما مقصودان في العقد فلو اشترى لهما معا فبطلان الارض وعلى المتجر
 ان كماله وقسربا كما يدينه اللبن ولا يفسد ان يدينه كذا كذا **مسألة**
 اذا اشترى قداما اختلفا لرجوع الى العادة فان المتجر على من عرفان قصفه على الوفاق
 وجب عليه وان قصفه على المتجر وجب عليه وان اختلفت العادة وجب الاعيان
 والاشترى العقد فانه يجب على المتجر ان لا يدينه الاستيعاب والاعيان واقرا للبن
 على خرافة القياس فانه لا يفرق بين البائع قبل الحطب لطلانه ولا بعده لعدم انشباع
 البطلان هذا ان الشافعية ولهم وجه ثالث من غير الخلاف في ان اللبن يرفع

هذه العارضة لئلا يشك في إقراره لعدم إلتزامه له فلا يجبر على عمارته ويجوز
وجوبه لانه قد قبض العوض عن المنفعة السكينة فيجب عليه إلتزام العوض الجبري
وأما إلتزام العوض الجبري المستاجر بالعمارة فتكون واجبة وحيت في جبر المالك على العمار
في الجميع فان اخل ولم يكن الزامه بالعمارة يجبر المستاجر في البناء وذلك الجبري من التمسك
يجبر على إلتزامه أيضا بوجوب المنفعة ولغيره لو كان فيها اذا غصب الدار المستجرة وقد
المالك على الإضرار هل يجبر عليه ولا يشك انه اذا كان العقد على شيء من موقوف في المنفعة
ولم يفرغ من عمله يطالب باقامة غيره مقامه وقال بعضهم لا يجبر المالك في الإضرار
كأنه وكما يجبر في إيقاعها وذكر من الطريقة جبر في الدعاء بالدين في الإضرار
اذا اخرج اليها انه يضمن الضرر الاول والثاني **مسألة** يجبر على
تسليم الخراج الجبري للدائر واليوت التي يضمنها للمستاجر لئلا يمكن من الإضرار
فانما يمكن من الإضرار بتسليم الخراج فوجب على المالك الإضرار بما اذا كانت العادة
في الأضرار حيث لا يجبر تسليم الفضل لان الأصل عدم دخول الفضول في العقد
الوارد على العقار والمنازع حصل نفعاً للخلع فاداسله فهو امانة في يد المستاجر
حتى لو ضاع فيه بغيره شيء وعلى المالك ابداله وللشافعية في ابداله المخلو
المذكور في العارضة فان لم يرد له فملك الجاني لئلا يشبه حيطان الدار وأما هو
مسألة كما يتوقف التمكن من الإضرار عليه فهو على المالك كانه المالك
والسقوط وحمل الموقوف في الدار كالحام واليوت ويجوز للمالك ان يملك ذلك بغير الإضرار
وإن كان لا يستفيد من المنافع كالحمل واليوت لئلا يكره بيعه للمستاجر وأما التصرف في
فلا يلزم وأما ما كان الإضرار ممكن بذاته وجب على المجرى ان يسلم الدار واليوت
فأرضه وكذا الخراج لئلا يمكن من الإضرار فان كان متملاً وجب على المالك ان يضمنه فان
أصل الجبر المستاجر وكذا مستند في الحام وهو الموضع الذي ينصب فيه الضامن
حيث الحام يجب تسليمه فاداسله وأما الضامن الدار في الخسارة فالأون عن الرأفة في دور
الاجارة فيطير المستاجر كانه مخلصاً بقوله فان اراد ان يملك له الإضرار فيطير
وأما كمثل الخراج على المالك فانه من وظيفة المالك لانه كماره الدار فان تركه على المالك
وحدث به عيب فملك الجاني وحل بغيره عليه ويطالب به فيه ما تقدمت

المخلو للشافعية وفيه طعن وجده انه لا يجب عليه الكسح وان اوجبت العارضة فان
ايجابها لشعور الدار الى ما كانت وليس الكسح بهذه المباشرة وأما الخراج في جبرية
الدار فان خفف ولم يمنع الإضرار فهو كسح الدار وان كسح فلكذلك على
الظاهر عند الشافعية ومنهم من الحق به بقية البالوعة وفي خلاف لهم لا يمنع
الشرود في الدار واذا امتلأت البالوعة والحقه مستند الحام في دوام الاجارة فانه
على المستجير ان لا يملكه حصل بفعله فصار كمثل الكائنات فان تعدد الخراج
مستحق ولا خيار له وحال فوفى الشافعية ولم يفرق له الخيار في الشافعية
ان الضرع يجب على المالك ان يضمن الخراج من الإضرار بقية الدار فان لم يفرق
فملك الجاني وهو القول الثاني للشافعية لكن لا يظهر في **مسألة**
اذا انقضت مدة الاجارة لم يجب على المستجرة بقية البالوعة ولا الخراج وبغيره
المستجير من الكائنات ومستند الحام لا يجب تفرقة الخراج وذكر الجاني ان جاز
الأون كالكائنات فيجب تفرقة عند انقضاء المدة وقال بعض الشافعية
وإذا انقضت المدة فان طرح الرأفة من من ذلك استيفاء المنفعة وقدر الكائنات
التي يجب على المستاجر تفرقة الدار عنها بالمشور وما يسقط من الطعام ونحو ذلك
الذي يجمع به يربح لانه حصل لا بغيره لكن قد يرضى في العريضة انه لا يجب
على المالك تفرقة بل هو كالكائنات مع انه يحصل لا بفعله **تدبير** الدار
المستجرة فمكن لا يجوز طرح الخراج والرأفة في أصل حيطان الدار ولا ربط الدار بخلاف
وضع المنفعة وفي جواز طرح ما يضرع اليه الشاهد من الأطعمة للشافعية وجهان أحدهما
الجواز عند عدم لانه مستند **مسألة** اذا استلجرت الدار لغيره وكان لها
شرط معلوم فان شرط دخوله في الاجارة او عروجه عنها اشبع الشرط لعرضه
على السامع المومنون عند شرطه وطلبه وان لم يشرط احد ما فان جرت العادة بانها
للارض وانما يرضى عنها على الاطلاق على العادة وانما يرضى عنها على الاطلاق
تجوز ان يجردها من دون الشرب ونارة مع الشرب فالأون وحوله واتباعه
للارض في الاجارة وبه قال الشافعية وهو قول الشافعية لان الاجارة
للزراعة كشرط الشرب واليوت للشافعية انه لا يعمل الشرب نافعاً اقتصاداً على

اللفظ وأما أراد عليه فعرّف مطر وذا الثالث ان العقد يطل من أصله لان تعذر
المعنيين يجب جملة المقتضود **مسألة** اذا استلج ربحا لزراعة شئ
معيّن فأنقضت المدة ولم يذكر المزرع فان كان عدم الادراك المقتصر في
الزراعة بان يكون المستلج قد لزم المزرع حتى يثاق الوقت او بديل الزرع المعترضا
هنا بطا ادراكا او كلة المزارع فربما ثانيا فلما لم يكن اجبا على فعله لانه مستعد
بالخيار على المزارع سوى ما لا يرضى كالتعاصيب بعد وانه لا يفي شي واحد وهو ان
التعاصيب يوم يطلع نهرهم قبل انقضاء المدة وانما هنا فلا يلزم القطع قبل انقضاء
المدة لان منفعته الارض في الحال له وقال بعض العامة يجوز للمالك بعد المدة
بين اخذ المزرع بالقيمة او تركه بالاجرة لما زاد على المدة لانه لا يقر في غير
معدا به وان اخذ المستلج قطع نهرهم في الحال وتفرغ الارض فذلك لانه
في كل الضمير في علم الارض على الوجه الذي اقتضاه العقد والملك مستعد من اجرة
ما هو بطا ادراكا لا ينداء على اشكال دخل له المنع من زراعة المزرع وانما في
الوقت الاقرب لعدم لانه استحق منفعته الارض في تلك اللحظة وقد يفتصل
وهو بعد وجها الشافعية والثاني انه له ذلك لانه سبب لوجود نهرهم في اجرة
بغير حق فكذلك منعه فان زرع لم يملك مطلقا لم يقبله قبل المدة لانه في
ارض يملك نعمتها وان كان فاحيل لا يملك لا يبرط من المستلج بل لغيره الا من
والخبر حصل او بترجيد وفا لوجه ان على المالك الضمير في الادراك بامر المثل
لان الشرط قد خرج فكان للمالك عرض انقائه تحقيقا للشرط وهو احد وجهي البناء
والثاني انه يجب على المالك الضمير في الادراك بما لانه اذن في هذا النوع الثالث
ان له ان يطلع الزرع بما لانه لم يرض بشئ فذلك فيما واما المدة والنهر بطا هنا
من المستلج لانه كان يتوقع ان يستظهر بزيادة المدة وهو مخرج لان هذه المدة هي
العادة بكمال الزرع فيها وفي زيادة المدة تفويت زيادة الارض بغير قايمة وتفتيح
مشقة للضمير في شئ مخرجهم على خلاف العادة من الشرط فلم يكن تركه تفرط ومن
هذا الباب ما اذا اكل الجيران نهر من المزرع فثبت ثانيا واما الادراك فذلك لانه
ولكنه لا يفسد من الامطار او يفسد المياه في نهر المزرع لانه من جهة العاقل

مسألة لو استلج لادب المزرع موعين مدة لا يذكر فيها ما اذا استلج
لزرع الحنظل شهرين مثلا فان شرط المانع بعد موعين المدة جاز كان له لاسيما الفصل
لانه لا يفتقر الى الزيادة على موعين ان تراعى على الاقامة بجائنا او بجره المثل
فلا بأس وان شرط الاقامة بعد المدة فسد العقد لاشتمالهم على الشاقص
فان تعدد المدة تقتضي النقل بعدتها وشرط السقيته بخلافه ولا يفتقر لفقد
المدة فائدة ولان مدة السقيته مجبولة وغاية الادراك مجبولة واذا فسد العقد
قلما يملك مستعد من الزراعة لكن لو زرع لم يطلع نهرهم بجائنا فلا يبرط منه
اجرة المثل لجميع المدة وان اطلقا العقد ولم يشترط المانع ولا ابقاء فالأقوى
صحته العقد لان الناقب مجبولة المعقود عليه فيستعنة تلك المدة وهو صحيح في
الشافعية والثاني البطلان لان العادة في المزرع الاقامة فهو كما لو شرط الاقامة
وهو مخرج بل الاستقام بالزرع في هذه المدة ممكن فصيح العقد ويحتمل الصحة
ان امكن ان يفتتح بالارض في زرع مخرجهم المزرع المشروط او بجره
المحتمل مع شرط الضمين مثل ان زرع شئ ما يخذن فصلا لان الاستقام بما في
بعضها انقضاء العقد ممكن وان لم يكن كذلك لم يصح كانه اكثر من المزرع ما يفتتح
بالزرع اشية اجارة الشئ فذلك فان قلنا بالعصاة كما في هذا الباب وان وافقنا بعد
المدة على ابقائه بجائنا او بجره فذلك وان اراد المالك الجيران على المانع الفصل
ممكن منه لا قضاء المدة في شئ ولها العقد وان لا يبرط منه لان القاء
في الزرع الاقامة وعلا هذا فانظر الوجهين ان له اجرة المثل للزيادة لان المستلج
هنا مخرج حيث شرط مدة قصيرة والثاني انه لا اجرة لانه اذا اجرت مدة لا
يذكر فيها الزرع كان معيّن بالزيادة على تلك المدة والمقتصر منه حيث اجرت
اربعه مدة للزرع الذي لا يملك فيها فالتفتت الشاقص اذا قلنا انه ليس للمالك
بعد المدة لانه يصح العقد فيها اذا شرط الاقامة بعد المدة وكما قد يصح بمقتضى
الاحلاق والذين يجنب **مسألة** لو استلج لزرع مطلقا ولم يرض المزرع فسد
تعدد الخلاف في صحة بطا لانه فان قلنا بالعصاة وهو انظر وجهي الشافعية الزرع المدة
فعلينا ان يزرع ما يبرك في تلك المدة فان زرعهم وانما الادراك اما المقتصر او الغير

فالكلام في ان المالك يتخير بين ان يقلع ويغير ارش النقصان مع نقصان الثمن وان كان
 على الاشجار ثما او فتملك عليه بالقبض او بتقايين وبعدها الى اهلها لا يملك الا لو كان
 من النقصان الذي يثبته المالك في نفسه على ما اجمع المصنفون عليه واذا اثنى المالك على
 الملقح فيها شرع الخلع وبذلك منته على المجرى والمستاجر للشاقفة وجها ان اختلف
 انه على المجرى لانه الذي اشتره واختلفا عند فقهاء على المستاجر لانه الذي يتحمل الاثر في نفسه
 واذا اثنى المجرى فتملكه واستمع المستاجر في العباد ما ذكر في الجوار المستعير فان اختلف
 تفرغ المالك من الجار والاركان فله ان يبيع المجرى من ارضه او يبيعه لغيره من ارضه
 وما فيها او يعرض عنها في خلاف بيدهم ويخرج من ذلك في الفرض باعتباره بما سماه
 وجها ان احداهما يملك لغيره ارض كالثمن واقتضاها المتع ولا يملك احد من الطرفين
 كما ان من منع المظطر طعمه بوجه منه قهرا وسلم اليه العوض والجار الفاسدة
 للفرس والبناء كالصبي في غير المالك ومنع الخلع مما اثاره عند الفرض
 في ذلك **المسألة الثالثة** فيما يتعلق بالركوب **مسألة** اذا
 استلزم ان يركب ويحمل المالك الدابة القيام بكنائس العادة ان يوطأ الركوب
 للركب من الحاجة للجلوس والوقوف والزمان الذي يقاومه البعير في ارضه والجلوس
 في اقل البعير ان كان العادة تجارته بينهم بها وان كان الركوب فرسا كان على السرج
 والجام والجار وان كان قبل او حمارا فالركوب والجلوس والوقوف في ذلك
 لتعدرك الركوب من دولتها وان العرف قايروا ذلك في فعل الاطلاق عليه وللشاقفة
 في السرج ثلاثة اوجه احدها لزومه كالركاب وثانيها المنع لاختلاف العادة فيه
 ثالثا لاتباع العادة فيه فان قمت بل يوطأ على المجرى وجب قيامه واولا
 وثالثا لبعض الشاقفة من جمل الدابة لا يوطأ الا في طيها عارية والركاب كلهم
 على المستاجر وقال قوم منهم يجب على المجرى ما عدا السرج والركاب والبقية
 وقصدي في ذلك ان يكون الاجارة على كل لداية في المستاجر ويقرب
 بغير مرج وكاف وان كانت في الدابة في المجرى لانها للركوب من الاشياء وامامها
 للتمسك بها الركاب كالحمل والحجارة والمظلة والوطأ الذي يشترطه المظلة تحت
 الحمل والجلوس الذي يشترطه الحمل على الجمال الذي يشترطه احد الحمارين في الجمل

المستاجر والعرف مقرر به وبعض الشاقفة في الذي يشترطه احد الحمارين في الجمل
 وهو بعيد منع القطع في انفس الجمال وسائر قواعد المذكورة بانما على المستاجر في شد
 احد الحمارين في الجمل الا في الشاقفة وجها ان احد المالكين كالشد على الجمال الثاني على
 المالكين لانه اصاح ملكه وكل ذلك فيها اذا اطلقا اما لو اثنى المالك على الدابة
 العارية بلا كافي ولا حزام ولا غيره في ذلك فانه لا يلزمه شيء من الاكاف ولو شرط عليه
 لا يجب عليه كالحمل والحجارة والكنيسة وغير ذلك ويجب عليه على المشروط ان
مسألة اذا استلزم الدابة لغيره فلو عاها الذي يتحمل فيه الحمل على المصنف
 ان ردت الاجارة على من الدابة وعلى المالك ان كانت في الزمة لانها اذا ردت
 على المصنف فليس عليه الا تسليم الدابة كما كانت وما في معناه واذا كانت في الزمة فقد
 المصنف لتفقد فعله شيئا سببا به والعادة قوتها واذا استلزم الاستئجار فاللدون
 كالعادة في الحمل فله ان يركب ان كانت الاجارة في الزمة وقال بعض الشاقفة
 انه ان كان الرجل يركبها بالاستئجار بالاكاف فانه لا يملكها الا في الزمة الا ان كان
 في الزمة فله ان يركبها بالاكاف فانه لا يملكها الا في الزمة الا ان كان في الزمة
 فانه لا يملكها الا في الزمة الا ان كان في الزمة فانه لا يملكها الا في الزمة
 فان اضطررت لعادة احتفل الامر لان التعرض للدابة يشترط ان يمتد على الاثنان
 بها ومتى اثنى اتباع العادة فاضطربت فالمتن في اشتراط التقييد في العقد
 وامامه الدليل والسابق والبدية في حفظ الشاقفة في الجمل فقال بعض الشاقفة
 كالعادة والاقرب له على المستاجر **مسألة** لا بد من رؤية الطمار الجمل
 للاكل في الطريق كغيره من الجمال او قد يربح بالوزن لاختلافه قلة وكثرة وقلة
 وكثرة فيختلف الاثنان باعتبار اختلافه وقال بعض الشاقفة لاحكامه الى تقديره بل
 يردا امر فيه لمصلحة العادة ولا حاجة الى تقديره كما انه كل يوم لغير العقد وهو
 وجب الشاقفة والوجه الثالث انه لا بد من تقديره واذا قدره وحمله فان شرط ان
 يبدله كل انفسه وشرط عدم الابدال استيعب المشروط والا فان ثبتت يمتعه او
 يجره او يشرطه او يملكه غيره متاد وبالجمل بسبب غير اكل المتاد فله الابدال كسائر
 الجمال بل لا خلاف وان نفي اكل المتاد لاجل ذلك ايضا لانها استحقاق متاد

معي فملك ابدال ما فخر منه كما لو انفسه سرقة وسقوط وكثير من المحرم اذا
 باعها او ملكها وبها قال ابو حنيفة والشافعي في اصح القولين ولغايرة المرفق وكل
 تعلم الابدال لغضا ما العرف بان الزاد ينقص فلا بد له من العادة بالاطعام
 بدل لكل قدر يوجب العقد عند الاطلاق على العرف وصار كما لمصرح
 وقال الشافعي لقيام ابداله ولو قيل ليس له ابداله كان مذهبنا لا لعماد
 ان الزاد لا يوجب جميع المستفادة ولذلك يقول ابن عمر عن حجة المتابع وقال بعض
 اذا اطلق حمل الزاد ولم يشط ابدال ولا عهده فان فيه بعضه او كله فبرق او
 تملك او سقوط فلا ابدال وان في ما اكمل فان في الكل كذلك وحكي
 الحجة وبها انه لا يبدل فان المكسب في اكله لركوب الماكزى يشترط
 كل من يملكه قدر الحاجة والمشي عندهم الاول وان في بعضه فقولان الابدال
 وهو قول ابو حنيفة كاقدم والعهد وموضع القولين ما اذا كان بعد الطعام في
 المنازل المستقلة بسعة المنزل للذهاب اما اذا لم يكن اما اذا لم يكن او رخص
 لغيره ارفع فله ابدال لا محالة وفيه القول بان لا حاجة له بقدر الزاد وحمل
 ما يعتاد لمصلحة لم يبدله حتى يفتقر لكل **مسألة** اذا استلج راكب في
 في الدابة وجب على الموجه الخروج مع الدابة ليسوقها او يسهلها واما اذا راكب في
 الركوب والنزول في ارض العادة بان يركب البعير للراقة لانه يصعب عليه الركوب في
 قيام البعير يصعب عليها النزول ايضا حال قيامه ويضاف عليها الكشف
 وكذا لو كان الرجل ضيقا اما بغيره او شجيرة او كان مضطرا للتمسك بالخلقة
 وكل هؤلاء يركب البعير في ارض الركوب والنزول وقرب البعير والتمسك بالخلقة
 الركوب وان استلج لسان يركبه فكل وان كان المستاجر قويا تمكن من الركوب والبعير
 لم يربط بالبعير لانه يتمكن من استيفاء المعقود عليه بدون هذه الكفاية
 ولو كان قويا حال العقد فضعف في اثنائه او كان ضعيفا حال العقد فهو قويا
 بحال الركوب لان العقد اقصى ركوبه بحسب العادة ويقف الدابة ليتزل الركاب
 حاجته وطلبها ثم واداء القايضة وجعل البعير اقله في فعله لانه لا يمكن
 فعله من هذه على البعير ولا ما يمكن فعله على البعير من اكل والشرب

النافلة وغيرها لم يربط بها تركها ولا يفت عليه من اجله واذا وقع في القتر
 لم يجب على المستاجر المبالغة في الخفيف ولا يتركها الاطباء والفقهاء ولا النزول
 في اول الوقت لئلا يات فضلته وان ورد العقد على ذاته بعينها وجب على الموجه
 الخلية بينهما وبين المستاجر ولا يجب عليه ان يمينه في الركوب ولا في الجمل ومن
 ترك اكثر الشافعي وقال بعض الشافعية يجب على الموجه الاعانة على الركوب في ارض
 العين كما يجب في لجانة الدابة وخرق بعض الشافعية في لجانة الدابة من القمع
 المعقد على التليغ فيقول الوقت ومساك يتليق في كذا ويقع ذكر الدابة يتبع
 فيلزمه الاعانة وبما ان يقول على الدابة يقول الزمت دمتك منفعة واية
 صفها كذا فانه يجب عليه الاعانة وقال بعضهم الاعانة يجب على الجمل سواء
 كانت لجانة في الزمة او على العين لاطلاق العادة في الاعانة على الخط والجمل
 وان اضطررت في الركوب واعلم ان وضع الجمل فسطحه كالجل في رقبته وخطبه
مسألة اذا اختلفا في كيفية التحصيل مع الاطلاق حمل على الوسط لا مكروها
 وهناك يحمل تقدم الجمل او الزايلة او رخص من الموضع وقيل هو ان يضيق المشقة
 والموضع حيا ولا مستلقيا وهو على المكروب اما ان يكون مقدم الجمل او الزايلة
 اضيق من الموضع وان يكونا معا واسعين وعلى التفسير في المكروب اسهل على الدابة
 والمستلق اسهل على الراكب فاذا اختلفا في حمل على الوسط المعتدل وان كان
 احداهما في العقد فمعين وكذا ان اختلفا في كيفية التحصيل على الدابة وليس للرجل
 منع المستاجر من النوم على الدابة في وقته المعتاد وله شدة في غير ذلك الوقت لا
 التام يتحمل **مسألة** قديتاد النزول والمشي عند الدابة فان اطلق
 ان ينزل الراكب او ان لا ينزل اشيع الشرط وان اطلقا لم يجب النزول على المرافة
 والمريض والارهاب ان الرجل النزي لذلك اعتدلا باللفظ وهو لم يوجب الشافعية
 والثاني ان ينزل قسما للعادة لكن ما لكانه أولى وكذا حكم النزول على القفات
 الضيقة واذا استلج راكب على الدابة في العادة في النزول والمشي عند الدابة
 لم يجب على المرافة والضعيف للنزول لانه اكثر في جميع الطريق وللمرعاة ما
 في ربه حمد في جميع الطريق كالمنازع وكذا لو كان قويا على الصناديق واذا استلج راكب

يكون فاذ ابلغ عمرها فلا يصح استرداد الدابة ولا يفت عليه تسليم الركاب اليه
 وان الا ان يكون هناك عادة بان يكون تحت الركاب ما يخرج الى الجملد الى منزله
مسألة لو اشترى دابة لم يكن له عليه مكالمة لو كان له على غيره مكالمة او اقل
 الى عمره مكالمة قول وقال فبعض الشافعية ان له على غيره لان الاستحجار الى مكالمة
 عبارة عن الاستحجار الى مكالمة لا يستاجر اليها الا الحج غالباً فكان بمنزلة المشاء
 الحج ولو اشترى الحج عليها مكالمة من مكالمة من غير ان يكون له على غيره مكالمة
 من غير ان يكون له على غيره مكالمة لان ذلك من تمام الحج وهل يركبها من مكالمة عادياً
 الى غير الركوب والطواف فيه اجتهال وللشافعية وجهان وقال بعض العامة ليس
 الركوب الى غير ركوبه بعد الخلط من الحج والوجهان له ذلك لانه من تمام الحج وقوله
 ولذلك ويصح على من وجب عليه دون غيره وقد خل في قوله تعالى ولقد علم على
 الناس حج البيت **مسألة** اذا اشترى دابة فيها فلفقها بغيرها بالاجارة
 وان وجد بها عيباً بان تعثر في المشي او كان لا يضر ليل او يكون بها عرج او يعلو
 تخلف به عن لفافته فليس استاجر الحيارين الفسخ والقصر ليس المطالبة بالبدل
 لفساد العقد بالعين ويخرج خشونة المشي لغير عيب وان كانت الاجارة في الدفعة
 فليس المجرى اليه ذاتة فلفقها بغيرها العقد وان وجد بها عيباً لم يكن له الحيارين
 الفسخ ويصح على المجرى ابدال كماله وجد بالمسلم فدية عيباً واعلم ان الدابة المسلمة
 على اجارة في الدفعة وان لم تكن متينة بالعقد ولا صحتها مشكوك في الاستعمال
 بتسليم المجرى اليه فليس استاجر المطالبة بغيرها اذا كانت سليمة من العيب او يفسخ
 العقد بشاؤها كما تقدم لانه ثبت للمستاجر فيها حق واختصاصه بها وان كان يجرى لها
 من غير مسأولة ولو اراد المجرى ابدالها بدون اذن المستاجر فلا شيء له وذلك
 لان عليه حق الركوب فله الخيرة في جهة الاداء كالدين ولشافعية وجهان اجماعهما
 عند اكثرهم انه ليس للمجرى ذلك لفساد حيز المستاجر بها والذات في الفرق بين اعتبار
 لفظة الدابة بان يقول المجرى انك دابة من صفاتها كذا وكذا فلا يجوز له ابدالها في سلبها
 او لا يستد بان يقول المجرى انك دابة من صفاتها كذا وكذا فلا يجوز له ابدالها في سلبها
 على الوجهين ما اذا افسس المجرى بغيره فليس ذابته عن اجارة الدفعة هل يفسد

بمنقها الاصح عندهم وعندنا القدر ولو اراد المستاجر ان يشترى عن حقه
 في اجارة الدابة ان كان قبل ان يسلم الدابة لم يكن له اعيان عن المسلم ففسد
 وفيه اشكال وان كان بعد التسليم جاز لان الاعيان والحال هذان اثنان
 حتى في عين وفيه هذا الكلام ودلالة على ان الفسخ يفسد حيز المستاجر بعين
 فيفسخ الابدال دون رضاه لكن نحن لا نقول له **مسألة** المنافع التي
 وقع تعلق عقد الاجارة بها لا يذللها من مستوفى هو المستاجر ومستوفى منه وهو
 الدابة المقتنية في العقد والدابة المقتنية او القرب المعين او الاجرة المعين
 ومستوفى به وهو القرب المعين للحياطة والقصر المعين للرفاع والتعليق
 الاغنام المقتنية للرعي وشبهها اما المستوفى في فسخه بتدبير نفسه بغير اذنا
 في الفسخ والقصر وقصره عما يجوز له ان يجرى بها استاجر من غير اذنا المستاجر
 للركوب فله ان يركبها غير مع المساواة في الطول والقصر والسر والجلال ومن لم يفسخ
 منه وكذلك اذا اشترى القرب للبرحان له ان يلبسه من هو به مشرباً له ويمكن
 الدار شله دون القصار ولقد اذنا زيادة الضمير واذا اشترى دابة لم يفسخ العقد
 حمل الصوف والوبر مع المساواة في الوزن واذا اشترى دابة لم يفسخ العقد
 والخماس واذا اشترى دابة لم يفسخ العقد في ان يركب من فسخه في الوزن او يفسخ عنه فان
 كان له اهل المعرفة ان الضمير لا ينافوا جاز وان قالوا ان الركوب اقل من غير ذلك
 اذا اشترى للركوب فاراد للجل وللشافعية فذلكان هذا الحديث والذات في المنع في
 الطرفين وقال ابو حنيفة لا يجوز ابدال الركاب واللابس وجوز في استحجار
 الدار للسكنى ان يسكنها غيره ويحكم عن الحديث انه لا يجوز ابدال الركاب واما المستوفى
 منه فهو الدار والدابة المقتنية والاجرة المعين فلا يجوز له ابدالها كالايجور ابدال البعير
 ولو اشترى دابة لم يفسخ العقد في ان يركبها على غيره في ذلك الجنس فان كان الطائر
 في ذلك المستاجر لم يفسخ منه لانه لا يملك المطالبة بما لم يفسد عليه وان طلبه المجرى
 فان كان يفسد عرض المستاجر مثل ان يكون غرضه الاسراع في السير وان لا يفسد
 الشاكلة فغير الخيل والبقا او ان يكون غرضه سكن الحويرة وتقل السير علمه
 فيفسخ الابدال لم يفسد منه لانه يفسد عرض المستاجر ولا يفسد ذلك في الركوب

المعروف له فوجب ان يكون معلومة كعدد المكملات فيما سيج بالكل واذا اطلق السنة
 والشهر على السنة العربية الهلالية والشهر العربية لان ذلك هو المعروف في نظر الشرع
 قال الله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي موافق للناس فيجب ان يحمل مطلق العقد
 عليه فان شرط خلافة او عتية كان مؤكدا وان قال عتية او سنة بالانعام كان لهلالية
 وستون يوما لان الشهر العددي ثلثون يوما وان استأجر سنة هلالية او الهلال
 عطية عشر يوما بالاهلية سواء كان الشهر تاما او ناقصا لان الشهر الهلالي باين
 الهلالين يقع ثلثون يوما فيكون في ان كان في ثلثاء شهر عتية ما يقرب من الشهر وعقد
 احد عشر شهرا بالهلال ثم كل الشهر الاول بالعددي ثلثين يوما من غير الشهر لا تعد
 انعامه بالهلال انعام بالعددي ويمكن استيفاء ثمانية ايام بالهلال فوجب ذلك
 لانه الاصل في الحمل استيفاء الجميع بالعددي لانها مدة يستوفي بعضها بالعددي
 استيفاء جميعها به كالوكانت المدة شهرا واحدا لان الشهر اقول فيقول ان كل من
 الشهر الفعلي يلد فيحصل ابتداء الشهر الثاني في اثنائه وكذا كل شهر في عتية ولا في
 حنيفة والشافعي قولان وعن احمد روايتان كالاجتهالين وكذا لو كان العقد على سنة
 اشهر او سنة وبالحمل على بادون السنة هذا ما يقتضيه الاطلاق وان شرط السنة
 الرومية او السبعية او الفارسية او القبطية وكافا فليان ذلك جاز وكان لهلالية
 وخمسة وستون يوما فان الشهر بالرومية منها سبعة ايام وثلثون واربعة عشر
 وشهر واحد ثمانية وعشرون يوما وشهر واحد قبطي ثلثون يوما واربعة وخمسة ايام
 لتساوي سنهم السنة الرومية ولو كان احداهما محمولا في ذلك لم يكن لان المدة محمولة
 في حقه **مسئلة** ولا تتعدد مدة الاجارة ثلثة ولا اكثر لجاز ان يستأجر
 بحد واحد بشرط ضبط واية الف سنة وبالحمل يجوز اجارة العتية مدة ثلثة اشهر
 فان كانت بشرط الضبط وعزل على الجميع وبما قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 ولما رواه علي بن يقطين في الصحيح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يملك
 الرجل بيتا او سفينة سنة او اكثر من ذلك او اقل فقال الكوفي لا يملكه الا في
 الذي يملكه له الخيارية اهل الكوفة يترجم ان شاء الله فان شاء تركه وانما شرط
 قولنا ان في المدة التي يجوز عقد الاجارة عليها فحقا في موضع من كتاب الاجارة

المعروف غرض اجاز يجوز ان يصح على كل مثل ذلك ما هو اقل منه وما المسمى
 به فهو كالزيت المعين للحياطة والصبي المعين للارحام والعلم والاعمال المعينة
 للشيء والا فانه فيه جواز لا بدال لانه ليس بمعقد عليه وانما هو بشرط الاستيفاء
 فاشبه المراكب والمنازل المعين للجل وهو خير قول الشافعي والشافعي انه لا يجوز اقله
 كما يستوفى منه وهل ينسخ العقد بثلث هذه الاشياء في المدة الاقرب وذلك و
 يحتمل لعدم وللافتقار قولان وكذا القولان فيما اذا لم يقسم الصبي المعين ثلثيها
 فان قلنا بالفسخ هناك فكذا هنا ولا ابدل **مسئلة** يجوز استيفاء الشا
 طير بالسطر والاولا في العتية والشافعي لا يوافق بها الا اذا كان في مائة مائة مائة مائة
 معلومة في كل واحد من المدة او في ثلثها فاعاد استأجر ثلثه بثلثه ليعجز له ان تمام
 فيه بالليل العادة وفيه وقت ليقوله اجتهال انهم لا يجب فيه القضاء العادة
 باليقوله في الشباب بطلان والحيثية نعم لو كان المستأجر القيس المعوف في شهر في
 القيلولة وفي سائر اوقات الخلوة وهو صريح في الشافعية والثاني انه يلزم من بيع القيس
 القيلولة وقت القيلولة كما لم يثبت ان الثوب ينقص في اليوم وما شابه الجمل فاما
 ثلث في الاوقات التي جرت العادة بالجل فيها كالحل في السور وشبهه
 ودخل الناس عليهم هذا كله مع الاطلاق واما اذا شرط شرا بغير ثبوت شرط ما
 يقتضيه الاطلاق او ما لا يقتضيه فاذا استأجر القيس ليس ليعجز له الا ان يرضى لانه اضر
 بالقيس من البسر واما الاجارة به فان كان اضر من القيس لم يضر والاجاز في الشافعية
 قولان احدهما الجواز لان ضرر الاجارة به دون ضرر القيس الثاني ان المدة جاز للجل
 فاذا استأجر الاجارة لم يضر لان ضرر الاجارة لا يضر ولا يضر ولا يضر ولا يضر ولا يضر ولا يضر
 للمدة بغير اجاز التقييم لانها قلة ضررها ولو استأجر الاجارة بغير التقييم ايضا لانها اقل
 ضررها **الفصل الرابع** في المدة والعامة وفيه جملان **الاول** في السنة
مسئلة الاجارة اذا وقعت على مدة وجب ان تكون معينة مضبوطة
 محروسة من تطرق الزيادة والشقصان فان قدرها بالجل محمولا كما ذكرنا في العتية
 وحصة الزرع ودخل الفواخر وطلوع الشرا واشباه ذلك لم يضر بل يجب ضبطها
 بالسنة والشهر واليوم واللاحق بين العلماء في ذلك لان المدة هي الضابط للمعقود عليه

المفتي

القديس بطرس في هذه الآية **تسقط الأرض** فيها على المنفعة فلا بد من تقدير
 المدة بخلاف المخلع ولا اجزاء المنفعة في جواز العقد بخلاف الاعيان ثم في الآية
 يجوز ان يجمع بين الاعيان الكثيرة كذلك في المنفعة وما ذكر من وجوب الجاهلية في بعض
 لان المترب لا يتخلل الى الاستحسان للبس منه وكذا الزرع لا ينفق في الارض فيسقط
 فما اعتبره ولا الجدة فالقديس ستة وستين واثنين او غير ذلك يحكم كذا لا دليل عليه في
 ذلك باول من القديس بزيادة عليه او نقصان منه **مسألة** لا فرق في
 انشاء القديس بين الوقت وغيره في الوقت في غير محض ان يجرم من شاء المخرج
 الطلق ما في حاله تقدير الخلف فان كان الخلف قد قرأ ان يجرم مدة معينة
 لو لم يخلو ان كان لو لم يجرم مدة معينة كان حكم الطلق وهو قولنا ان فوق
 بعض النسخه الا ان الحكم اصطلحوا عليه من اجازتها كمن ترك سنين لئلا يتبدل
 الوقت وهو غير مطرد وحكي عن ابن حنفية مع اجازة الوقت اكثر من ترك سنين
 عقيد ولقد قال بعض النفاة في بيان المذهب منع اجازة الوقت كمن ساقا الارض
 الحاجة اليها لغيره وغيرها **مسألة** اذا اجرت من المخلع اليقين في العقد
 تسقط الاجرة على شراها وان كانت المدة اكثر من سنة وكذلك لا يجب تسقطها
 عند طلاق الجمع والمخرج في كل الفقة كالأجور اعيان تختلف فيها مصفة ولقد
 لا يجب تقدير رخصة كل من منها وكذا لا يجرى منه لا يجب تقدير رخصة كل من من اجرة
 لان عقدا لاجارة معرفة الفسخ بثلث التمسك عليه فاذا اطلق الارض لم يجمع المدة
 ثم تحتمل الفسخ بثلث العين واغير تارة عاينة قدرا لواجب من الاجر في كل تسقط الى
 تسقط الارض على المدة على حسب قيمة المانع وذلك ما يمشي وسعد جفا فشرافه
 عقدها تسقط لاجرة كل سنة لا تسقط عن ذلك ويصل تقديره التفسير في السنة الواحدة
 مع ورود ما ذكره منه والزمع ينقطع بترفع الاجرة المسماة عليه في منافع التفسير
 في بعض النسخه القولون على القولين فيما اذا استكمل في شيئين او في كل الطين
 في قول يجوز لجهة ابطاله لانه وفي قول لا يجوز لجهة عساه يقع من الجاهلية بالاجر
 في قول غير النسخه في طرية فاطمة بانه لا يجب القديس **قوله** التسقط اذا
 على اجزاء المدة تسقطت سواء كانت شحوا او سبوا او اياها او سواء تقا وقتا او جزءا

في الشريط او انفق وسرا. فلو ان اخرج في الاجرة او اخلف فاذن اخلصه
 الشهر الاول من السنة كذا وحصة الشهر الثاني منها كذا وحصة الثالث كذا فاذن انك
 العجز المتأخر في اثناء المدة كانت اجرة ما يخص بحسب ما ذكره **مسألة**
 لا بد من تقدير المدة وتعيين المبدأ وانما ما قاله ليرتفع سنة او شهر او فصل او
 على من يتقيد من السنة او من الشهر او من اليوم فيكون تعيينه في المدة من تعيين المبدأ
 ويكون حذيقه عن تعيين الشهرين وبالعكس في خلاف فان لم يقصد ذلك جعل على ما قيل
 بالعقد وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في اظهر القولين والحد في لحد
 الزوايين لقوله تعالى في قضية عقبت عليه السلام على ان تاجرني ثمانى حج
 ولم يكرها ابتداءها ولا بعد المنهول المتعارف ولا نه لا تقدير للمدة ليس فيها قربة حجب
 ان يكون عقبت لشيء الموجب مدة السداد والافاء والقول الثاني للشافعي لا
 بد من تعيين المبدأ ولا يمكن الاطلاق بل يجب ان يقول من كان من هذا الوقت
 ولا يجوز الاطلاق ولا شرط التأخير عنه لان العقد هنا وقع على المدة دون
 قصار حكم الاعيان واذا اطلق لعين فوالاعيان لم يرد كذا هنا وكذا لانه فانه
 نفذ منه شهر لم يمتنع عقبت العقد فنع مساواة الاعيان لشيءا وبها بالمسئلة
 الى العرف وهذا العرف فيه ثابت وهو انما في الاطلاق عليه الاتصال بالعقد
 وفار والتنديد لانه قربة **تذييل** لو قال ليرتفع شهر من السنة ليس قوله
 واحدا للجهام واخلافه لعارض ولا يفهم من هذا الاتصال بالعقد كذا لو قال
 اجرتك يوما من الشهر **مسألة** لو قال ليرتفع هذه المدة كل شهر من
 واطا في اقول ان كان بطل لانه لو سئل لها مدة وهو احد قول الشافعية فالقول
 كل اسم للعقد فاذا اريد به كان مبهما واذا كانت مدة الاجارة محجولا لم يطل
 العقد كما لو قال ليرتفع اليه قدر الحاج وقال الشافعي في الاملاء يصح في
 الشهر الاول عاقدة ويطل فيما بعده وبه قال ابو حنيفة واجاب به الا ان
 حنيفة واجاب به قالوا الكحل واحد منهما عند انقضاء الشهر ان يقصه فان لم يقصه
 حتى يمتد من الشهر الثاني فليس لواحد منهما ان يفتي لان الشهر الاول معلوم وقربة
 معلومة فوجب ان تعص الاجارة فيه كما لو اوردوا وانما قال ابو حنيفة فاذا لم يقصه

حتى يمتد من الشهر يوم لزمه لانه قد اتصل بالعقد القاسم القبض وقد بينا ان
 لعقده كل سنة وليس حتى مما شاوله معا ومما قاله في الشهر الاول مثله في
 الثاني مع انهم سوا من ثا ولعل في ما قاله فانه يصح ما قاله فاما انما للعقد في الشهر
 الثاني بالشرع فيه فلا وجه له لان عندنا في حنيفة لا يلزم العقد القاسم في
 الاعيان بالقبض ولا يقصر ايضا بالمشي والرجل ايضا القبض وقال مالك
 الاجارة تجازي صحبة وكلما مضى شهر استحق الا انها لا تكون لازمة لان المتأخر قد
 يتغير والاجرة فلا يتجلى الى ذكر المدة الا في الضرر وهو غلط لان الاجرة متغيرة
 في كل شهر وجملة الاجرة بمجولة والاجارة عقد لازم ولا يجوز ان يقع غير لازم
مسألة لو قال ليرتفع كل شهر من هذه السنة بدينهم لم يصح للجهام لانه في
 التقدير اذا لم ينعقد مقدما للشهرين وهو قول اكثر الشافعية لانه لم يقصد الاجارة
 بالجميع السنة وقال ابن سريج انه يصح في شهر واحد دون ما اذا قال لو قال ليرتفع
 كل صاع من هذه الصبرة بدينهم انه لم يقصد الجميع الى جميع الصبر بخلاف ما اذا قال
 بعثت هذه الصبرة كل صاع بدينهم وكان ينبغي ان يفرق بين ان يقول بعثت من
 هذه الصبرة كل صاع بدينهم فيكون بالبطلان هذا او يصح في صاع واحد كما قلنا ان
 سرح وكذلك ينبغي ان يفرق في الاجارة وقربكم بالمشاوي بعض الشافعية بين
 قوله بعثت كل صاع من هذه الصبرة بدينهم وبين ان يقول بعثت هذه الصبرة كل صاع بدينهم
 ويصح الجميع في جميع الصبرة باللفظين ولو قال ليرتفع شهر بدينهم وما زاد فحسب به
 يصح ايضا لعدم التعيين ان حمل على شهر غير معين وان حمل على الاتصال باللفظ صح
 العقد في الشهر الواحد ويطل الزايد ولو قال ليرتفع شهر من هذه السنة ولم يكن
 قد بين من السنة الا شهر واحد صح وان بقى من شهر واحد لم يصح للجهام
مسألة لو قيل للمنفق ان يبيع على اثنين فالأقرب حمل الاطلاق على الاقرب
 منهما فاذا قال ليرتفع اليه ربع على ربع الاول وكذا الى جاري يحمل على جاري الاول
 ولو قال الى العبد حمل على الاقرب منهما الى العقد ويحمل وجوب المنع لانه مشترك
 بين الجميع وصالح لهما فلا بد من التعيين فاذا قال الى العبد امتهل ان يعين عبيد
 الفطرا والاصح من هذه السنة او سنة كذا وكذا لو كان الحكم بشهر يقع اسمه على شهرين



بجاءه وروى عن النبي ان يذكر الاول اذ لا في منتهى كذا وده قال بعض العامة وقال
 الى الجنة او السبب او غيرهما من الايام فان حملنا على الاقرب في الشهر فكذا هنا
 يحمل على الجعة الا في كذا وجبنا الشين فان اصل يقبل ولو قال الى جيب وشين
 او غيرهما من الايام المحذرة فان حمل على الاقرب فكذا هنا ولا يجب ان يعين من
 سنة كذا ولو علقه بعيد من اعياد الكفار وكفح النصارى وعيد المشركين فان
 صح والافلا واذا استاجر الى ربع الاول اجل الاجل باول يوم منه ولو استاجر الى
 حل باخر وكذا غير من الشهر **مسألة** لو استاجر الى العشاء
 المدة الى غروب الشمس وانه قال الشافعي واحمد لله تعالى في يومه صلوات
 العشاء لعنا العتمة وقال صلى الله عليه وآله لو ان اشرف على امي لاخريت
 العشاء الى ثلث الليل لانا لتعلق الحكم بغيره من الشهر لان هذه الصلاة تسمى العشاء
 الاخرى فدل على ان الاول المقرب وهو في العرف كذلك فوجب ان يتعلق بالحكمة لا
 المدة فلو علمت لو قبل في وقت تعلقت باوله كما لو جعله الى الليل وقال ابن
 ابراهيم لو عجزا زوال الشمس لان العشاء اخرها رواه ابن الصنف لاخير من الزوال
 وفي خبر في اليد عن علي بن ابي حمزة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله احدى سنين
 العشاء على الظهر والعصر وسمع ان اخرها ان تصف لاخير من الزوال وفي خبر في اليد
 كذب لا يمنع التعلق على النبي صلى الله عليه وآله ولا ان لفظ العشاء غير لفظ العشاء ولا
 يجوز الاجتهاد باحد على الاخر حتى يقرر ولي عليه اتفاقا في المعنى ولو اتفقا فيكون
 اصل العرف لا يغيرونه فلا يتعلون حكم وكذا لو استاجر الى المعنى لان اصل العرف
 لا يغيرونه غيرنا ذكرناه وان استاجر الى الليل فهو الى اوله وكذا ان اكملها الى
 النهار فهو الى اوله وقال بعض العامة يدخل الليل في الصوت الاولى والنهار في الثانية
 كما في مدخلها وذلك في الأصل منوع وان استاجر الى اخرها لغروب الشمس
 استاجر الى ثلثي الطلوع الشمس الى الجحيلة لان الله تعالى قال في ليلة القدر سجدوا
 حتى مطلع الفجر ولا استاجر يوما دخل الليل والنهار **مسألة** فديت ان يجب
 ضبط المدة بما لا يحتمل الزيادة والنقصان فلو استاجر كرامة لمدة غرامه لم يصح وهو
 الاواني والنفقة في واحد لجملة المدة والعرف لم يصح كما لو استاجر لمدة سفر ولا بد

الغزاة قد تطول وقد تقصر كما لتعمل بغيره ولا يكون ونهاية السفر بعد وتقرى علم
 فان فعل فله اجر المثل ونصفها مائة وليس يجزئ **البخش الثاني**
 في الضمان والمطالبة في امرين الاول فيما اذا كانت العين التي تعلقت الاجارة بما لا يد
 المستاجر **مسألة** اذا استاجر عقارا او متاعا او حيوانا او انسانا او شيئا
 لا شفاع به ثم فعل العين التي تعلقت الاجارة بما كان مائة في يده غير مضمون عليه
 الامسك الحقيقي او الفرط ولا يعلم فيه خلافا لانه قبض العين لاستيفاء منفعة
 منها كان مائة كما لو قبض الحبيب له بعد مائة سنة او قبض الزوج امرأته لانه
 مستحق للمنفعة ولا يمكن استيفاؤها الا باثبات اليد على العين فكانت مائة عند كماله
 الجسدي شراؤها بخلاف ما لو اشترى شيئا وقبضه في يده حيث يكون الامنة مضمون
 في يده عند الشافعي في اصح الوجهين لانه اخذها لمنفعة نفسه ولا مضمون في
 قبض السر فيها والاصح انما ليست مضمونة ايضا والعارية عند جماعة من العامة
 مطلقا لانه لا يستحق منعها واما اذا تلفت العين المستاجر في يد المستاجر
 مضمون المدة فذلك ايضا لانها امانة بعد المدة اذ لا يجب على المستاجر ان يمسك
 ما كماله بالولع عليه الخلية بيته ونحوه والمكسر له منها الا طلب لانا امانة فلم يجر
 قبل لطلبه كالدنية وهذا أصح وهو الشافعية وده قال ابو حنيفة والاصل فيه ان
 الاجارة عقد لا يضمن الضمان فلا يضمن بخره ومنه كالدنية والظاهر من كلام
 الشافعي في حقه قال مائة ان يجب على المستاجر الرد ونحوه وان لم يطلب المائة لانه
 غير ما دون فالكسك بعد المدة ولانه اخذها لمنفعة نفسه فاشبهه المستعير
 ونحوه فان وعلم الاصل وقال بعض الشافعية لو شرط المجر عليه الرد لم يرد ذلك
 قطا ومنعه بعضهم وقال ابن لا يجب الرد عليه ينبغي ان لا يجوز شرطه واعرف
 هذا فان قلنا لا يلزم الرد فلا ضمان عليه وان قلنا يلزمه فترى ما نلت فيه يده الا ان يكون
 الامسك لعندي فلا ضمان وعلى كل حال ان يطلبها صلحتها ويجب عليه تسليمها اليه
 فان امتنع من رد هامة القدرة لغيره عذر صارت مضمونة كالمضيق بها لغيره
مسألة لو شرط المجر على المستاجر ضمان العين لم يصح الشرط لانه ضامن
 لمضيق العقد وان وقع ذلك شرط في الاجارة فانه قوي عندى بطلان الاجارة

المختص الذي لم يقسمه مدة مقدرة لعل فلا يمكن ان يقبل مثل ذلك المهر ولا
غيره في تلك المدة وقيل المشترك هو الذي شارك في الرأى فقال اهل
ابن مويج شيت والمفرد هو الذي عين عليه العمل او منعه فاعرف هذا
فالمال في يد الاجير كالنوب اذا استجر نجا طشه او صبغه او قصا ربه القند
او استجر لعل عليه او ارضاعه والداية اذا استجر ليراضها اذا تلفت في يد الاجير
فلا تجوز اما ان يكون الاجير منفردا باليد بان يسل المالك النوب الى الخياط ليحيطه
في ملك الخياط فصاحبه ليس بمفرد ولا فان كان منفردا باليد فاما ان يكون مشترك
او مختصا فان كان مشتركاً فان تلفت العين في يده لا يبيعه من غير ربط ولا تعد
لغيره في مال عطا وطا ورس وقر وجر واجتر لا يبيعه من غير ربط ولا تجارة
فلم يكن مضموناً كالعين المشتركة ولا نخلها ليدخلها سائل الصادق عليه السلام
عن المانع لعله الطعام ثم اقتبضه منه فيمنعه فقال ان كان ماموماً فلا يضمنه
وعن ابيه بصير قال سئل عنه عن قصار وفعل له ثوبا فزعم انه سرق من بين
متاعه قال فعليه ان يقيم البيعة انه سرق من بين متاعه وليس عليه شيء فان سرق
عليه متاعه فليس عليه شيء ومن الخبيث عن الصادق عليه السلام قال في الصلح
والفصد ما سرق منهم من شيء فلم يخرج منه على امرين انه قد سرق وكل قيل
انكيت فهو ضمان وان فعل فليس عليه شيء فان لم يفعل ولم يقيم البيعة وزعم انه قد
زعم الذي ادعى عليه فقد ضمنه الا ان يكون له على تولد البيعة وعن رجل المتاجر
اجير فاعقد على متاعه فسرقة قال هو مومن وللشافعية في الاجير المشترك ما لم يرض
اصحما عندهم ان فيه قولين لهما يضمن ويملك قال مالك فان سرق لغيره لم يضمن
لقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترضى ولان الشافعية يروى ما ساءد
عن علي عليه السلام انه كان يبيع الاجزاء ويقول لا تسلم الناس الا هذا فضمنه
على عليه السلام صيانة لا مالوا الناس عن خيانة المهرمة وقد روى من طريق
الحاكم عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المجير
المشارك هو من امان سباع وغرق وحر وبارك وعلو مكال ورس لسكوني عن الصادق
عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يضمن السباع والنساء والارواح

احتياطاً على امتعة الناس وكان لا يضمن من الغزو والحرق والنار والغالب في
العين المتعة نفسه من غير استحقاق فضمنها كالعاوية واحبهما عندهم لا
كما لا يضمن المتاجر وليس لغيره اياه محض غرضه وهو يضمنه وغرض المالك فاشبه
عابيل القراض الطريق المأوى القطع بعدم الضمان قال الربيع ان هذا الشافعي
عدم الضمان وان المتجر لا يضمن الا الله كان لا يبرح به خوفاً من الاجراء الشرع
وقد روى الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال سئل
عن الصباغ والقصاص فقال ليس بضمينان قال الشيخ رحمه الله الوجبة هكذا
المخبر انما لا يضمن اذا كان ماموماً فاما اذا اطمع ما احتيا وقا ابو يوسف ويحيى
ان تلف بامر ظاهري كالحرق والنهب فلا ضمان وان تلف بغير ذلك ضمن وعليه ذلك
رواية امير المؤمنين عليه السلام وقال ابو حنيفة ان تلف بفعليته فهو وان كان
الفعل المأذون فيه وان تلف بغير ذلك لم يضمن لان العمل مضمون على الاجير ولهذا
لو تلفت العين قبل ان يسلم اسقطت الجعرة وما تولد من المضمون يكون مضموناً
كالجعة واقضيه الشافعية بان التلف حصل من الفعل المأذون فيه فيه يضمنه
كالاجير المنفرد ونقص ما ذكره بما اذا اسلم الدابة اليه ليركبها فالتفت من ذلك
فانه سلم ذلك وكذلك الاجير المتفرق فعله مضمون عليه بخلاف ما ذكرناه لا يضمنه
بالجرحه بخلاف العمل في الحسية لا ضمان على المشترك لانه اوجه الاول ان يطرح
بان لا ضمان على الحجام يامر الرجل ان يحجم او يحرق عاتقه او يمشي في يده الماشي قال
عليه احدث من المبلغ المنفرد بالاجير لا فرق عندي بينه في القياس وبين المشترك
المأذون قال الشافعي لو اكرمني رجلاً ليحفظ متاعه فيه وكان له ضمان
واجاب بانى الشافعية بان الحجام اذا كان يحجم ليرض لان الحجام لا يملك عليه
يد ولا يضمن ما تولد من الحجام لانه اذا كان له ضمان كان ذلك بعد حمله وحده فان
كان في ملك صاحبه او بجرحه فلا ضمان وان انفرد ففعل القولين واما الربيع فان
اذ له ان يرضى في ملكه او يرضى عنه له من سوان او مستأجر فلا ضمان لان ذلك
يملكه كونه في يده وان قال له حمله حيث شئت فقلت منها شي ففعل القولين واما
حافظ متاعه في مكانه فلا ضمان عليه لانه في ملك صاحب المتاع وسياتي ما عتدنا

في ذلك **مسألة** الاجير المنفرد كالمشتري في قالة لا يضمن ما تلف في يده بغير
 شبهة من غير تعريض ولا تعبد به او لى سعى الخوان و به قال الشافعي في ظاهر قوله
 وهو ايضا ما ذهب مالك والحنابلة الى ان لا يضمن غير متصرف في ملكه من ماله
 به كالمقتضى من وقطع يد السارق وكان الاجير لهما من ماله مضمونة بالمستاجر في
 المدة فكانت يده كالمكيل على المكيل لان الحاقه بملكه عن المالك في مدة شاقه
 اليه كما امر به فلم يضمن من غير تعبد كالمضارب وكل من قال بغير الخوان في المشتري
 ففي المنفرد والى ما امرنا وجب الضمان هناك فاكثروا من الخلاف هنا وكذا ما
 عن علي عليه السلام انه كان يضمن الاجير وهو يدرج فيهم وقطع بعضهم بنقل الضمان
 وقال بعض لثا ضيقان الطريقين اذا فسرنا المنفرد بالمعنى الاول وهو الذي يقع
 العقد عليه في مدة معلومة يستحق المستاجر نفعه في جميعها كرجل استأجر
 او لى في البناء او الخياطة او الرعي او غيرها او شرا او غاسق عاصيا او مختلس
 المستاجر فيجوز في تلك المدة دون سائر الناس واما ان فسرنا المنفرد بالمعنى الثاني
 عن عليه العمل وموضعه ولم يشاركه في غيره فليس الا لقطع بنقل الضمان ^{فصل}
 للشافعي في ضمان الاجير كل طرف واحد ما اثبات قوله في يده بالحق القطع بانه
 لا يضمن ولا لثا لثا لقطع بان المنفرد لا يضمن وتخصيص القولين بالمشتري
مسألة اذا لم يجر اجير منفردا باليد كما اذا فسد المستاجر عند سعيه
 او سعى اليه بيته ليعمل في ضمان عليه لانه المال يجرى مسلم اليه في الحقيقة وانما استعان
 المالك به في شغلوه كما يستعين بالوكيل والتلميذ وقطع به الشافعي والشافعية
 وطرد بعضهم القولين فيه ايضا وبقول الخلاف فيه كما تقدم **مسألة**
 اذا فسد الصانع من غير ان كان حاديا كالقصاد يجرى التعيين وقد اوردوا غيره
 او وسطا او فرق الثوب والحداد اذا فسد حيا كذا والطبايع اذا فسد من شجره
 والحداد اذا فسد من جبرته والحجام يجرى في عجميته والحذان يجرى في عيبه من سائر الجمل
 الحشفة او خيما وزد الحذان وكذا البيطار اذا خاف على الحمار والطبيب الماهر اذا
 قتل المريض بغيره او بغيره وذكره عالجيه بوقلت والقصا اذا فسد في العرق
 المطلوب او خرقه او اجري مائة كثيرا او لم يجرى المفسد من عالج الجليل القصد والجلال اذا

سقط عمله عن تلميذ او سدم غير فخر عليه او لم يعمل من عشرة و بالجمال اذا تلف
 فخر بقره وسوقه وانقطع عمله الذي شدي به حله والمالك اذا تلف شي يجرى به
 او بما يعلج به السفينة وان احاط طر من ماله فانه يضمن و به قال علي عليه السلام
 وعمر بن عبد الله بن عمر وشريح والحسن والحكم ومالك والحنابلة والشافعية
 رواه العامة عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام عن ابيه الباقر عن علي بن
 الصادق والسلام انه كان يضمن الصانع والصواغ وقال لا يضمن الناس الا بذلك
 وروى الشافعي في سنده عن امير المؤمنين علي عليه السلام انه كان يضمن الاجير
 ويقول لا يضمن الناس لاحدا من طريق الخامة مائعا فوفى عن الرضا عليه السلام
 انه سأل عن الضمان والصانع يضمنون قال لا يضمن الناس الا بعد ان يضمنوا وكان
 يوفى بعمله ويأخذ من السكوني عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين
 عليه السلام رفع اليه رجلا استأجر رجلا ليصلح ما يا فطره فاستأجره فاصدق
 قضته امير المؤمنين عليه السلام وسأل ابو الصلاح الصادق عليه السلام
 عن الثوب او فسد الى القصار فيجوز له ان لا يرعه فانك اذا فسدته اليه يعطيه
 ولم تدفع اليه ليفسده وسأل ابو الصلاح الصادق عليه السلام عن القصار
 حل عليه ضمان فقال نعم كل من يعطي الاجير ليصلح فيفسد فهو ضمان وعن
 داود بن بريجان عن الصادق عليه السلام في رجل حمل متاعا على راسه فاصا
 انسانا فمات وانكسر منه شي فهو ضمان وعن زيد بن علي عن ابيه عليه السلام
 عن علي عليه السلام انه اوقى بجمل كان في عليه قارون عتيقة كان فيها من
 فخرها فقصتها اياه وكان يقول كل عاميل مشترك اذا فسد فهو ضمان
 تا المشترك فقال الذي يحمل ذلك وكذا روى ان عليا عليه السلام فخر خفا
 قطع حشفة علم وكان عليه السلام يقول من يطبخا ويحرق فليأخذ البراءة من صاحبه
 ولا فهو ضمان وعن السكوني عن الصادق عن الباقر عليه السلام قال اذا
 استترك البعير بحمله ففسد من صاحبه وعن الحسن بن علي عن الصادق عليه السلام
 قال اذا استعمل البعير الدابة بحملها فاصدقها ضمان وللشافعية ان لا يضمن
 الا مع التعبد والاعتماد على النقل **مسألة** كل موضع وجبت النقا

فيه على الجير فالجبر ليس من غير التمسك بالحق والملك والملك فيه حمان
لحد ما اعادوا القيس من القيس الى الجير الثالث والساقي القية يوم الثالث واعلم
ان المزدني الجير على نفع النعمان بانه لا يمان على الجحار اذ يحتمل ويحتمل لا يبيط
اذ اخرج نافع الجير الثالث وان الراعي المنفرد لا يمان عليه وان من كثر لا يخط
مستاعدي وكانه لا يمان عليه فاك بعض الشا فية الجير اما ان يثبت اليه
او غير فينظر في انفراد به باليد وعدم الانفراد في كونه منفردا او مشتركاً والملك
في الجير كاشق في غير فلا احتياج وكذا القول في الراعي واما الحافظ فاما المال
فيه في يد المالك لكون الجير فيه وكأنه واعلم ان عدم النعمان انما هو في صورة
لا يبعد من الجير بعد فيها فان وجد وجب النعمان قطعاً مثل ان يسرق الجير
الجير في الاقصاد او يمس الجير قبل وقته او يترك في المشروط ولا فوالعاد حتى
او يغير الجير على الناديب والعلام الصوفية لا مكان ناديب الصوفية في الجير
ذوق الى القصار قوماً وشرط عليه ان يعطيه اياه ووقته فالجير في الثوب اذا شاع
وكذا الحياطة والساج وغيرهم لا يتم قهره ان يخرج عن الوقت المشروط والمداو والحق
في الحسن من الصادق عليه السلام انه سأل عن القصار يسأل اليه الثوب اشترى
عليه يعطيه في وقت قال لا فالتلف وضاع الثوب بعد الوقت فهو ضائع
مسئلة لا فرق بين ان يكون على المشترك في ملك نفسه او ملك
المستاجر في النعمان وعدمه فلو وقع الجير في وقت غير في تنوع وملكه فاحس
ضيق وكذا لو وقع اليه القصار الثوب او في الحياطة فقصص او غاطه فملكه حتى
عليه فانه يقضي وكذا لو كان في ملك المستاجر فهو غاطه الجير له في وان اوجبا
او قصداً للحيطة او قصداً عند كذا فاحسناه فما يحصل بفعله وقر والشا فية
من العامة بينهما فقال يقضي الصانع ان عمله ملكه ولا يقضي ان عمله في ملك
المستاجر ولو كان صاحب النعمان مع الملاح في السقينة ساد الجير الخاص لا يقضي
وكذا لو كان صاحب النعمان الملاح على الدابة ركبا على الدابة فوق حمله يعطيه النعمان ولا
ضمان على المكارى لان يد صاحب النعمان لا تزال ولو كان صاحب النعمان والجبال معاً
راكباً على الجمل فله الجمل لا يقضي للجبال لان صاحب النعمان لا يمس اليه ويحتمل ملك

قال صاحب الشافعي وكذا لو كان العمل في مكان الجير والمستاجر حاضر واكثر
ليعمل له شيئاً هو معة ليرضخ لان يد عليه فلم يقضي من غير جنابة وقال بعض
العامة لا فرق بين كونه في ملك نفسه او ملك مستاجر او كان صاحب الجير
عنده او غايته او كونه في ملك الملاح او الجبال او لا يملك ما خلف جنابة الملاح يحذر
او جنابة المكارى بشدوا المشاع ونحن فهو مضمون عليه سواء كان صاحب النعمان
معه او لم يكن لان رجوب النعمان عليه بجنابه يد فلا فرق بين حضور المالك وغيبته
كالعدوان وان جنابة الملاح والجبال اذا كان صاحب النعمان لا يكاد معه النعمان
وصاحبه وقد يطمع به فلم يسقط ذلك النعمان كما لو يمس افساناً مشقياً
فكسر رسته وقته وهو المعتمد على ولو كان الجمل يحمل النعمان على رسته
المشاع معه ففتر فسقط فلفض وان سرق لم يقضي لانه في العار فلفض جنابة
والسقة ليست منه وزد المال لمحل بيته وبينه **مسئلة** اذا اكتسب
السقينة بغير قهر من الملاح لا من جده ولا من فعله البتة لكونه على الملاح
ضمان لعدم تفریطه واستناد التلف الى غير فعله وفي رواية السكوني عن
الصادق عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقضي الصانع القضا
والصانع ليعتد على امعة الناس وكان لا يقضي من الفرق والمروق والشق
الغالب واذا عرفت السقينة وما فيها فاحسنا به الناس مما تفرق به الجير
فوقاه عليه وهم اقرب وما غاص عليه الناس وتركه صاحبه فهو لهم وهذا القيد
بقوله عليه السلام وتركه صاحبه لا يقضي بالترك له صار كالملاح له فاشترى الجمل
اذا تركه صاحبه من حمير في غير كذا ولا ماء وعن السجستاني عن الصادق عليه
مسئلة لو استاجر جمل على عبيد اسفاداً او كباراً فلفض يقضي من
سرق الجير او قهره ضمن لان التلف هنا حصل بجنابه وقال بعض العامة لا يقضي
في الدابة من قوته وقهره اذا لا يقضي في آدم من حمة الايمان لانه عقد على منفعة وهو
خطا لان النعمان هنا حصل من جهة الجنابة فوجب ان يقسم بين آدم وغيره كما ير
الجنابات وما ذكر ينفع بجنابة الطبيب النعمان **مسئلة** اذا قلنا
بالفرق بين الجير الخاص والمشتري في النعمان وعدمه وارحبنا النعمان على المشترك

دون الخاص لو استلزم الاجرة المشتركة لغيره فاشا لم يخطا في ذلك انه يستلزم الاجرة
 يستعمل فيها اصل صاحب المكان خياطة ثوب وقد فعله لغيره المحض فلو اؤتم
 لربيعته الاجرة الخاص بما اعطى القول بالقرن وتحت الخياطة المشتركة سلبا لكذا
 لانه لغيره مشترك **مسئلة** اذا تلفت الاجرة والمستاجر في امر الاجرة قبل
 تعدي وجاؤا بالمستاجر قبل الام لان كان تاجر في اهل الخبز وتيم الى عدلين منهم
 وعمل لغيرها فان لم يجد من يرعيه او لم يكن معروفا بين اهل الخبز قالوا قول
 الاجرة لا صلة له برأه وضمنه من الختان واذا تلف المالك في يد الاجرة بعد تعدي
 اقص العسر من وقت التعدي اليه الثلث ان لو وجب الختان على الاجرة لانه انما
 ضمن من خبر العدول فان زاد من العسر قبله لم يكن ضمنيا وان قلنا بوجوب الختان
 عليه وان لم يتعد وجب عليه اقص العسر من يوم التعدي اليه الثلث هذا قلنا
 ان الاجرة بغير ما قصا اقص العسر من يوم التعدي اليه الثلث مع عدم التعدي والموجب هنا
 اقص العسر من يوم التعدي اليه الثلث **مسئلة** اذا تلف لصانع الثوب
 قصاصه بغيره من قصينه اياه غير معمول ولا اجر عليه وبين قصينه اياه عمرا ويوقع اليه
 اجر ولو وجب عليه ضمان المصانع المحل فصاحبه بغيره من قصينه قيمة في الموضع الذي
 سلمه اليه ولا اجر له وبين قصينه اياه في الموضع الذي فسد ويطبى الاجرة في ذلك
 المكان وذلك لانها اذا وجب قصينه معمول او في المكان الذي فسد فيه لانه ملكه
 في ذلك الموضع على ذلك الصفة فملك المطالبة بغيره بغيره وان قصينه
 قبل ذلك فليزجر العمل لا يكون قبل تسليم اليه وما سلمه فلا يلزمه **مسئلة**
 لو دفع ثوب لي قصاصا والى خياطة لم يخطه او يخطس بين يدي خياطة في الخياطة او كذا
 ليدل على فعله او بالحال كل من دفع الى غيره سلعة ليحل فيها عملا ولم يجر بينهما ذكر
 ولا يفتا فان كان ممن عاود ان يستلم لذلك العمل كالتقال والتقصا فلا اجر
 عليه ولو كان له عادة وكان العمل ماله اجر فلا المطالبة لانه امره بغيره وان
 يكن ماله اجر بالعادة لم يلزمه ان يخطه او يخطس بغيره او يخطه او يخطس بغيره
 انه لا اجر له لان العمل له لم يلزمه عرفا وعمله لا يكون له مقابل بغيره
 ان يكون مجانا وتاكدوا في الحكم في خبره فاطمأن لاننا عليه والى ان يخطس

لانه استملك على فخره ضامه والثالث انما ان بداء العمل له فقال افضل كذا
 لزومه الاجرة وان بداء العامل فقال اعطى ثوبك لا تصح فلا اجر له لا لاختار
 تفويت منافعه والرابع ان كان العامل معروفا بذلك العمل واخذ الاجرة عليه
 استحق الاجرة للعادة وانما لم يخطه ولو دخل سبعة اذن صاحبها وسارا الى الساحل
 فعليه الاجرة وان كان باذن صاحبها لم يجره ذكر الاجرة في الاوجه واذا لم يجره في الاجرة
 فالثوب امانه في يد القصار وان اوجبتاها فوجوب الختان على الخراف في الاجرة
 المتفرقة **مسئلة** فديت انه يصح الاستحجار لغيره الحمام وهل المدفع
 الى الحمام من الماء ويتطرح بحفظ الثياب واعادة المسطر في احتمال وهو احد
 وجهي المشافعية ضل هذا يكون الثياب غير مضمونة على الجاهل والسطل مضمون على
 الداخل عند من يقول بان العارية مضمونة من العاقبة وانما عندنا فلا وان المدفع
 اجر الحمام والسطل والاشهر وحفظ الثياب وانما الماء فانه غير مضمون طرحت
 بنا على العوض في احتمال ايضا وهو الظاهر وجهي المشافعية اذا عرفت هذا فان من دخل الحمام
 تلوذ به الاجرة وان لم يجرها ذكر جنبا لان الداخل مستوفي منصفة الحمام بسكونه و
 كونه على السطل غير مضمون على الدليل لانه مستاجر والحمام لغيره مشترك والمشاكلة
 يجر على المصالح كسائر الامور وقد روي غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام
 عن ابي اقرطبة ان علينا سألوا الله عليه اليه بمسك حرام وضيقت عنده الثياب فقصا
 فلم يفت وقالا انما هو من **مسئلة** اذا دفع الثوب الى الخياطة فاطم
 او الى القصار فقصم ثم تلف الثوب فان لم يكن لغيره بغيره باليد بل على ملك
 المستاجر لم يجر منه لم يسقط اجره وان كان منفردا باليد كما لو قصا القصار الثوب في
 منزله منفردا عن المالك فان قلنا القصار غير سقط لغيره عليه فغيره ثوب غير مضمون
 انهما الاجرة او بعد منه فمعدا الا فلا شيء عليه وان قلنا القصار اثر السقط
 الاجرة ثم انقصنا الاجرة فمعدا ثوب مقصود والا فلا شيء عليه ولو تلف الجاهل الثوب
 بعد تصاره فان قلنا القصار اثره فلا اجر لغيره وعلى الاجرة الفدية والمستاجر على
 القول بضمين الاجرة بغيره من مطالبة الاجرة وبين مطالبة الاجرة في القصار
 على الاجرة وان قلنا انما عينه بالخلاف والذى للشافعية هنا فيما اذا تلف الجاهل

قبل القيد ان قلنا انفسه العند نفس كما لو نالت والافلاس اجر الحيات في حقها الامانة
 واجازتها ان اجازة لم يضمن الاجير فيسقط له الاجرة والمستاجر يعبر الاجير عن
 مقصور وان عتقناه فالمستاجر الحيات ان شاء غير الاجير قيمة ثوب مقصور وان
 شاء غير الاجير قيمة القصاص والاجير قيمة ثوب غير مقصور وان عتقنا الاجير
 العتق من شاء منهما والقرار على الاجير ويعبر الاجير للاجير قيمة القصاص ولو
 اللق الاجير الثوب بنفسه فان قلنا القصاص اثره الاجير وعليه قيمة ثوب
 مقصور وان قلنا غير ذلك للمخالف وان اختلفت البايعة كالاخذ للثابة او كالملا
 الاجير فان قلنا كالاخذ للثابة او كالملا فليكن ما شئت وان قلنا كالاخذ للاجير اثبتنا
 للمستاجر الحيات فان فسخ الاجارة سقطت الاجرة وعلى الاجير قيمة ثوب غير مقصور
 وان اجازها استقرت وعليه قيمة ثوب مقصور ومنع الثوب بضم المستاجر الثوب
 كالمقصور وان استاجر بضم بضم من عتق كالمستأجرة من جميع بن البيع
 الاجارة فقيمة الملاك في المشهور ومما يوجب او يفسد الملاك الثوب من عتقه سقطت
 قيمة الصنع وسقوط الاجرة على ما ذكرنا في القصاص **مسئلة**
 لو سلم لغيره ثوبا لخرط فخرجت ثوبا به المالك لا يخرط استعمل الاجير ان
 خطاه قبل الخرج وان عتق او لا لم يخطه تلك الثابة وبها ان يعتد انه لا يفسخ
 شيئا به قال ابن حنيفة لانه على القيمة ويخرج بعض الشافعية الاجير كل الخراج
 في الاجير في الحج اذا عرفه الاجير ان يفسد على يسقط الاجرة ويقال ان الاجرة
 للمقبول بغيره لا لغيره بين الناس وان عتقه وعتقه للدين وان عتقه
 حنيفة يفسد بهما الفرج وامر الشافعية ان اطلق المالك يلا او يفسد فاطلق
 المالك بضم فقال الشافعية لخطا فاطلق المالك يلا فقال الشافعية لخطا فاطلق
مسئلة مستاجر ادين امين على ثوبا فقدم لا يضمنها الا بعد او
 تفريطا فان فريط او تعدد ضمن اجماعا فلو استأجر ثوبا ففريطه او ففريطه او ففريطه
 بالاجام بخلاف العادة تختلف او عتقت ضمن لتعددية وعادة بالضرب يختلف في
 حق المالك والراعي والرعي وكلاهما بعد من غير عتق عتق امشاله فان تجاوز
 ضمن قيمته من الاجير للراعي والراعي لا يضمن من المستاجر للمالك واما الضرب

المعاملة او القصاص الى الثلث فانه لا يوجب تمام المصلحة خفيفة وذلك بخلاف
 ضرب الزوج زوجته فانه يكون مضمونا عليه وان كان سائما لانه يمكن تاوله
 بغير الضرب وكذا ضرب المملوك بالحد وانما في الثوب الذي استأجر بالليل او قبل
 فيه الثوب او البسه عتقا او بقاء دون من هو في حاله او اسكن المدا وعتقا
 او عتقا دون من هو في حاله او بقاء دون من هو في حاله او اسكن المدا وعتقا
 لو استأجر ثوبا للمالك فادركها مساويا ومن هو دونه فلا ضمان وان ادرك من هو
 اقل منه فان كان المالك عالما بغيره للمالك الخيار في ضمن من شاء منهما او يفسخ
 المصالح الشافعية وان كان السائما جازا ضمن الاول عتقه ولو كان المالك سائما
 للثوب او اقل من ماله منه فجازا والعادة في الضرب او المير في الثاني خاصة دون
 الاول لان الاول لم يصدق على الثاني ولو استأجر ثوبا من من المديد فخل ما به من
 من القطار او الثوب هو بالعكس ضمن وكذا لو استأجر ثوبا من من المديد فخل ما به من
 من من الشعر وبالعكس لان الشعر الخفيف وزنا من الخطا فخذ من ماله الذي
 اكثر والخطا ثوبا فخل ما به من الشعر الخفيف لان المديد في الجحيم ساء والشعر الخفيف
 وبالعكس ضمن لزيادة فضل الخطا ولو استأجر ثوبا من من الشعر الخفيف
 لانه اضر الدابة وكذا بالعكس لانه اضرها فوق المشروط ولو استأجر ثوبا من من
 بالاكاف على السرج ضمن لانه اضر على الدابة وبالعكس لا يضمن لان يكون ثوبا
 ولو استأجر ثوبا من من السرج فركب بالاكاف ضمن وبالعكس لا يضمن لان يكون ثوبا
 وعلى هذا **مسئلة** اذا استأجر ثوبا لغيره فاطلق المالك يلا او يفسد فاطلق
 وكان المالك اذن فان كان ثوبا لزيادة بقدر ما يقع من المدا وبين الكيلين
 في ذلك المدا فمخرجهما ولا يوجب ضمانا وان كان ثوبا كمن مثل او استأجر
 لغيره ففريط فخل ففريط كمن كان ثوبا كان المستأجر الذي كالا الطعام وكحالة
 بنفسه وترك على المدا لدية من الدابة لتعديده وكان عليه اجرة المثل لما زاد وهو
 المشهور بين الفقهاء وللشافعية قول آخر ان المير يندفع المثل للصك ولو انا ان
 انه يغير من المشي واجرة المثل للزيادة وفي اجرة المثل للصك وان تافد الدابة لخل

اكثر من ثوبين
 ودون بركة ولا يملك
 صائفة فافرس

يد من يده حتى يظهر المستاجر لغيرها واعلم انه لا فرق في الايام
 الثلاثة السابقة بين ان يكون احدهما قد كاله ووجده الاخر على ظهر الدابة او كان
 الذي كاله وعباه ومنه على ظهرها وذلك لان صاحب الدابة لا يشترط في احد الوجهين ان كاله
 المستاجر ومنه على ظهره المستاجر لان المستاجر لا يملك الدابة المستاجر لان المستاجر لا يملك
 حمله ونحوه ما تقدم من الدابة ليس من المستاجر بل من صاحبها كذا وانما اذا
 كاله المستاجر وترفعها المستاجر على الدابة عالميا بملكها المستاجر لا بد له لانه
 فعل ذلك من غير تدليس ولا غش وهو له اجر الزيادة يحصل ذلك لانه انفق
 على الحمل على سبيل الاجازة تجري مجرى المعاطاة في البيع ودخل الحمام من غير تدليس
 لغيره والعدو لان المستاجر لم يحصل له على ذلك اجر **مسئلة** لو استاجر
 محلا شرا فخره ثم رجع المحل اقل فان كان انتقصان بقدر ما يقع من التفاوت
 بين الكيافين فلا عبرة به وان كان اكثر من ذلك فان كان المشتري الكيل المستاجر من
 الامن يقطعه ان لم يعلم المستاجر وان علم فان كانت الاجارة في الزمة فكذلك
 له ريف بالمشروط وان كانت اجارة عيني فهو كالوكال المستاجر بنفسه ونفسه فان
 تحط من الاجرة شي عنه لان التمكن من استيفاء المنفعة قد حصل وهو كذا في المستاجر
 الاخر **مسئلة** اذا استاجر اثنان دابة وركبها فارتدت دابة اثنان فخرها
 اذ هما فخرها لك الدابة اجعل لغيره ان تصف للمرتد فان تلك الدابة حصل من
 احدهما يتبع والآخر يحطو ووجوب الغيبة على قبة او نكاح فخره المستاجر
 وفنه ووجوب الثلث فخرها على رؤوسهم فان الرجال لا تفرق في العادة وهذا
 الاحتمال الثلاث للثلاث فخرها مثلها ويجوز ان يوجب الجميع للمرتد لانه
 المتعدى له فخرها لكانت الاجرة له بالتمام عليه وكذا الحكم لو استاجر واحد فخرها
 فخرها واحد فخره وتلف الدابة او ارتدت فخرها اثنان فخرها فخرها واحد فخرها
 المردوف والجميع فخرها لو كان الرديف جاهلا بان الدابة للغير فخرها لها الرديف
 عثمان **الفصل الخامس** في الطراحي الموجه للفتح واقسامها لان شرطها
 اربعة يملك الاول ما تنقص به المنفعة نفعا انقاصا وبه الاجرة **مسئلة**
 اذا استاجر عينا فظهر فيها نقصانها وبه الاجرة سابقة فخره موجب للمستاجر

الفتح كما لو استاجر عينا للخدمة فخرها واداه للركوب فخرها او قبل انقاصا وبه
 او فخره بحيث يمنع الشرب منه او اذا فانداه بعض ثيابها او انكسر بعض جوارحه او
 بعض ثيابها او ارتشاقرت او انقطع ماؤها ولا يعلم في ذلك غلظا قال ابن المنذر
 اذا استاجر دابة فوجدها جوارحه او قصورها او نفورها او بها عيب غير ذلك مما يفسد
 وكونها فليس للمستاجر الخيار ان شاء ردها وفتح الاجرة وان شاء اخذها وبه قال ابن
 تود واصحابه لراى لانه عيب في المعقود عليه فابست الخيار كما لعيب في بيع العين
 وكذا لو اشترى الظاهر في المشي او ظهر العرج الذي تخرجه عن التافله او كان الغلام
 ضعيفا البصر او مجنونا او مجذوما او برجل او خفيف سقوطا الدار او شاة ولا يفسد
 الخ تقوت بها المنفعة او نقصا بالخلاء **مسئلة** لو استاجر العين
 سليمة ثم تجد بها عيب نقص به المنفعة عند العقد ثبت للمستاجر الخيار الطراحي
 لان المنافع لا تخلف تبعا الا شيئا فشيئا لان المنافع في الزمان المستقبل متعينة
 كان كانه الدار مقبوضة فيكون العيب قد يبا بالانقاصا لهما وقياس هذا ان لا
 يتسلط على المشتري في المنافع المستقبل لانه سلط عليه بالحاجة فادخل
 العيب فخره وجد قبل قبض الباقي من المعقود عليه فابست الفسخ فيما بينهما فان
 فسخ الحكم فيه كما لو فسخ العقد بثلث العين وان رضى العبد بعبودية ولم يرض له
 جميع العرف لانه يرضى به ناقصا فاشية ما لو رضى بالبيع مبيعيا ولو باء المحرم
 الاصالح في الحال وكان قابلا للاصلاح في الحال سقط خيار المستاجر للعيب ان
 ظهر قبل ان يضي المدة ماله اجرة فادفع فلا شيء عليه لانه لو رضى من المتأخر
 وان شاء اجاز جميع الاجرة وان ظهر في اثناء المدة كان للمستاجر الخيار بين الفسخ
 باقى المدة دون ما مضى وبين الرضى بجميع الاجرة فان فسخ في باقى المدة فان كانت
 اجرة المدة متساوية في الاجرة فعليه بقدر ما مضى النصف فعليه نصف الاجرة
 وان كان قد مضى الثلث فعليه الثلث كما يقسم الثمن على البيع المتساوي
 الاجرة وان كان مختلفا كذا راجع في الشئ اكثر من اجرة فله الخيار بين الفسخ والرضى
 في الفسخ اكثر من الشئ او ادائها موسم كدورسك رجع في القبول في اهل الحق
 ويقطع الاجر لشي على حسب قيمة المنفعة كسبة الرضى في احيان الحضانة البيع

وكذا لو كان الاجر على قطع مسافة كجر استاجر لعماله شيئا لم يكن مبرورا ولا مستلزما
متساوية الاجزاء والاجر او محسنا او موقفا هو هذا حيث لا ينفق ولا يعرض
الشافية اذا استاجر ذاتا مائة او تسعة اجعتها ثم انهدمت الدار والعقد
في المستقبل وهل ينسخ في الماضي قولان فان قلنا لا ينسخ فهل له الفسخ وهو ان
فان قلنا ليس له ذلك فله من المسمى ما يقابل الماضي وان قلنا له الفسخ عليه
اجر المثل للماضي اذا عرفت هذا فلما منع الفسخ قال بعض الشافعية لما اخذوا
ينظر الى اجرة مثله سلبا فالاجر مثله معينا ويعرف قدره النقا وتبينها
هذا كله في اجارة العين ولو كانت الاجارة فالذمة لم تنسخ والعقد كان على المبرور
ايال العين لان العقد لم يتعلق بميتها فاشبهت السلم فيه اذا سلمه على غير وجهه
فان عجز المور عن ابدائها امتنع منه ولم يكن لاجاره عليه فالاستاجر الفسخ ايضا العقد
استيفاء منعه كما في **الحق الثاني** فوات المنفعة بالكلية **مسئلة**
اذا فوات المنفعة بالكلية جاز الفسخ والعقد والاجر والمستاجر كما اذا استاجر في
سنة للركوب فاشت او استاجر للخدمة لغيره فاشت فاشى فان كان قبل البيع
العقد بانه لا يخلو فله ان المعقود عليه تلف قبل قبضه فاشبه ما لو تلف المبيع
قبل قبضه وكذا ان كان عقيب القبر لم يضر قبل قبضه فاشبهت اجرة فان
الاجارة بنفسه ايضا وقسط الاجرة في قوله عامة القفها الا باقراره فاشى
عنه انه قال يستقر الاجرة لان المعقود عليه تلف بعد قبضه فاشبهت المبيع من
فلما لان المعقود عليه المنافع وقبضها باستيفائها او فسخ استيفائها ولم
يقتض ذلك فاشبهت للقبر قبل القبض وان كان التلف في خلال المدة انتفع العقد
في الباقي من المدة دون ما مضى ويكون للرجع من الاجرة بقدر ما استوفى المستاجر
المنفعة وللشافعية في الفسخ في الماضي طريقان احدهما ان فيه قولين والماضي
يعدم الفسخ لان الانقضاء طرأ بعد العقد فلا يثاثر به الاخر فان قيل بالفسخ في
سقط المسمى وتجب اجرة المثل للماضي فان قيل يعدم الفسخ فهل يستوفى الفسخ
اصحها عند عدم لان منافعه قد صارت مستوفاة مستلزما والماضي لان جميع
المعقود عليه لم يزل له فان قلنا له بالفسخ فخرج الرجوع عليه اجرة المثل وان قلنا

لا يفسخ له او اجاز وجب قسط ما مضى من المسمى قد بينا ان الفسخ على قيمة
المنفعة وهي اجرة المثل لا على نفس الزمان والاجر المثل يختلف فربما يزيد او
يقل على اجرة ثمن كثره الرغبات في ذلك الشهر فلو كانت مدة الاجارة سنة
ومضى نصفها لكن اجرت المثل فيها ضعف اجرة المثل في باقي السنة وجب من المسمى
ثلثا ولو كان بالعكس ففكر الحال فوجب في النصف الاول ثلثا للمسيح
مسئلة لو تلفت المستاجر العين ففسد العبد المستاجر للخدمة والداية
المستاجر للركوب اعقل ان يكون المالك كالتلف باقرا سميته ولا يفرق بين
التلف من قبل الله تعالى والاصحى وان التلف من قبل المستاجر في ظل العقد
في الخلاف من المدة ويلزمه من الاجرة بنسبة الماضي وبما فيه قيمة ما تلف وما لم
اكثر الشافية ويعقل استيفاء الاجرة المسماة بجمعها عليه بالانلاف كما يستوفى
على المشي بالانلاف ويسكن بان البيع وزول العين فاذا تلفها قبل قبضا
والاجارة انما وزول على المنافع ومنافع الزمان المستقبل معدومة لا ينشئ فزوج
الانلاف عليه ما وقع عدم التصرف فان التلف اعين يستلزم تلاها وعلى هذا
لوجوب المستاجر للدار واجر العبد اعقل ان يكون بمرة ما لو بيعت آفة خماوية
في يوم واحد او ابدع فلا خيار له او لا لان البيع ضمن المبيع بالقبض فسقط
الخيار **مسئلة** لو تلفت الدار المستاجر للسكنى او انقطع ماء الارض
المستاجر للزراعة فان لم يزلها ففسد البنة بوجه من الوجوه لا في السكنى والزراعة
ولا في غيره من جميع الاشياء فهاكذا لفظة لا تنفذ وجع الانقضاءات عنها ولا
في ذلك سوي ذلك وان بقى منها نفع في غيره فاستلزمها له بان يمكن الاستيفاء
بغيره الدار والارض بان يجرع فيها خطيا او ينصب خيمة او يصلاد واما في
الارض التي غرق فان الامانة لا تنسخ بل تجوز المستاجر من الفسخ والامانة وما لم
الشافعية في الدار بالانقضاء وهي كارض الحية انقطع ماء وان كان له الفسخ والخلت
اتحاد في القولين فمنهم من يقول بخرج وعقل المسكنين على قولين احدهما انفس
الاجارة لغوات المعقود وهو السكنى في الدار والزراعة في الارض فكان كالعبد
والشافعية المنع لان الارض باقية والاشغال ممكن من وجه اخر ولكن بقتل الخيار

به ومنهم من قرأ التولين وقرئ بان الدائم بتو واذا فالأمر يقتضي انما
الزراعة بالاسطوار واشار بقضه على القطع وتدمير الانقضاء وحمل ما ذكر في
الاستخدام على ما اذا صاروا الدارين بل غير متفق بما يوجد البتة لان الانقضاء
في الاستخدام الانقضاء وفي انقطاع الماء ثبوت الخيار وانما يقتضي الخيار اذا
امتنت الزراعة فاما اذا قلنا في الخيار فاسوق الماء اليه من موضع لغرضه في الخيار
كما لو اردنا ان يزرع الخيار في الماء بالانقضاء فالحكم بالثبوت العين كقول القيد
وان قلنا بعدم الانقضاء فله الغرض في المدة الباقية وفي الماسية الوجهان فان
منعناه فعليه قسطنا من المشتري وان اجاز لزومه المشتري بغيره وقبله لا
وانقطاع الماء ما يحسنه **مسألة** لو استاجر عينا فمقدرا استعمله المنفعة
منها بغير قصد وعيها مثل ان ياتي العبد ويترى الدابة لترفع الهجارة فكيف ثبت
للمستاجر خيار الغرض فان فسخه فلا كلام وان لم يفسخ انفسه بغيره بغيره بغيره
فان عاودنا العين في اثناء المدة استوفينا بقاها ان شاء الله وله الغرض في العقد
استيفاء الجميع الذي وقع عليه العقد وان انقضت المدة انفسه الهجارة لم يرد
المعتور عليه ولو كانت الهجارة على موصوف في المدة كخياط ثوب او بناء حائط
او عمل في موضع معين فيجب على المرحل الا بدال لان فسخه مشعر لغيره في الاستعمال
فاذا دفع عينا لغيره عينا العمل الذي في فسخه لم يفسخه المستاجر في تلك العين
فكان عليه القيام بالثبوت فان هرب المرحل لم يفسخ الحق عندنا لان ما قاله لا
يقوت به به وبيع الحاكم من قبله بقدر ما يستاجر منه ذلك العمل فان لم يكن
هذا مال ثبت للمستاجر الغرض فان فسخه فلا كلام وان لم يفسخه ومنه يلزم ان يفسخه
فله مطالبة بالثبوت والعمل واذا كانت الهجارة متعلقة بالعين ففسخ المستاجر ففسخ
الغرض بالباقي فاشته دون الماشي وللشافعية في المصلحة قرآن وان لم يفسخه وكان قد
قد استاجر مده معلومة فاقضت في عتده لشافعية على الخلاف في ما اذا تلفت العين
المبيع قبل القبض هل يفسخ المبيع ام لا فان قلنا يفسخ فكذا ان الهجارة في يده
الاجرة وان قلنا لا يفسخ فكذا ان الهجارة في يده **مسألة** لو استاجر عينا
فغصبت تلك العين فان كان الغصب قبل القبض بغير المستاجر بغير الغرض والامضاء

فان فسخ بطلت الهجارة وزعم بان الهجارة لا يامضا ومدة لم يحصل فيها تسليم المرحل
فلا يجب تسليم المرحل كما لو فسخ المبيع اذا غصبت من يد البائع قبل قبض المستاجر
ايه وان لم يفسخ كان له مطالبة الغاصب بما ائتمه عليه فان انقضت مدة الهجارة
تخير بين الفسخ والرجوع بالمشتري بين البقاء على العقد ومطالبة الغاصب
المثل لان المعتبر عليه لم يثبت مطالبة بل يبدل وهو الخفية ويخرج للمثل
انقطاع العقد ومطالبة المرحل في المصلحة في ان منافع الغصب لا تغني وهو
قول الشافعية في الرأي وان كان بعد القبض وتكون المرحل المستاجر من العين لم يرد المستاجر
الفسخ وكان الغصب من المستاجر دون المرحل فكذا لو منع طالع من الانقضاء
بالعين ومال الشافعية ولم يكون للمستاجر خيار بين الفسخ والامضاء لما بين
ما يخرج منه فان فسخ فالحكم بالانقضاء العقد وهل يفسخ في المصلحة لشافعية في
سبقا وان لم يفسخ وكان قد استاجر مده معلومة فاقضت في عتده لشافعية في ما اذا
تلف العين المبيع قبل القبض هل يفسخ المبيع ام لا فان قلنا يفسخ فكذا ان الهجارة في يده
وان قلنا لا يفسخ فكذا ان الهجارة في يده وتخير بين ان يفسخ ويستاجر الاجرة بين ان يفسخ
الغاصب بغيره المثل الذي من عليه لشافعية ففسخ الهجارة وعلى هذا فلو عاد
العين اليه يده وقد بقي بغير المدة فالتبطل لغيره لان فسخه به في الباقي ونفسه خصته
المدة الماسية الا اذا قلنا ان الانقضاء في بغير المدة توجب الانقضاء في الباقي
فليس له الانقضاء في بقية المدة فلو كانت الهجارة في المدة ففسخ المرحل لا بدال
ان غصب المدفع قبل القبض ويكر المستاجر منه وان كان بعد القبض المستاجر
واقباضه اياه كان الغصب من مال المستاجر عند القامة يجب على المرحل الا بدال
سواء كان قبل القبض او بعده فان امتنع استرجع عليه ولو استاجر المرحل لغيره
معلوم فلا بد ان يستقر فيه فان غصب قبل القبض بطل العقد عندنا وان كان بعد
كان من مال المستاجر ما حصل له العقد عليه قبل انقضاء المدة كان له ان
يستعمل ما قبله ولو ادر المرحل الى الانواع من الغاصب لم يفسخ منه المستاجر قسط
خياره ولو ادر العين في يد الغاصب ولم يكن فسخ مطلقا عند الماسية وقبل
القبض عندنا الشريعة ما يوجبها فيكون فيها من المدة غير ان الرجوع على القادر

وبين الفسخ ولو كانت الاجارة على عمل كخاططة ثوب او حمل الى موضع معين
 العبد الذي يخط او يحمل الذم على عليه فان كان قبل الفسخ يجرى بين الفسخ والبيع
 على الغاصب وان كان بعد الفسخ فالتصديق من المسافر خاصة وعليه كمال الاجرة
 لما كان خلافا للعامة فانهم قالوا لا ينفع العقد والفسخ مطلقا لانه الاجرة
 المعصوب واقامة من قبل العمل لان العقد على ثبات الذمة كالوجود بالمسلم فيه
 عينا فلو كان بعد العمل لكانت ثمة المسافر الخيارات بين الفسخ والفسخ ان يفسخ
 على العين المعقوبة فيستوفى بها **مسئلة** لو جري بيع ثوبين فباع
 لثوبين او ثوبين لثوبين او ثوبين لثوبين او ثوبين لثوبين او ثوبين لثوبين
 المسافر عند اخلافا للعامة فان اقر المورث بملك العين للغاصب ولا فساد
 اخرا لا اقرب نفوا اقران في الرقبة خاصة دون المنفعة وللشافعية قولان
 انه لا يقبل اقران لانه قوله يناقض العقد السابق لفسخ اليه كما لو اقر بما
 باع لغيره المشترع والثاني انه يقبل لانه مالك في الظاهر غير مخرج في الاقرار
 اقرارا بالبيع لانه مضاد فملك الغير والشافعية ممنوع وقد منى الشافعية للخلاف
 هنا على ان النسخ هل يبيع العين المتاجر ام لا فان قلنا نعم صح اقراره والا فليس
 الخلاف في اقراره بالراهن فاذا قلنا نقل اقران لم يطلح المتاجر من المنفعة لانه
 بالاجارة اثبت له الحق في المنفعة فلا يمكن من رخصه كما ان البيع لا يمكن من رفع
 ما ائتم به بالبيع وهو ظاهر وجعل الشافعية والثاني ان حق المتاجر من المنفعة يطل
 تبعا للرقبة كما لو اقر على نفسه بالقبض او بغيره يطلح قوله السيد تيمنا فخط
 لانه اقراره على الغير فلا يقبل في اصل منعه غير متبعا والثالث ان كان المال
 بيد المتاجر فلا تزال يده ليه انفسا امانة الاجارة وان كان في يد غيره فليس
 من بينه والمستدعا قلناه على قوله سلطان من حو اليه المتجر في المنفعة هل يختلف
 اكثر من خلاف في الخلاف فيهم في ان المهرين هل يخلو الراهن اذا اقر بالرهن قبلناه
 ولا يلزم وجه من **مسئلة** انه يقبل اقراره في الرقبة ولا يقبل في المنفعة من
 الذي وجبنا على الله لكل الذي يمكن قوله للشافعية ان اقراره بالرهن لا يطل
مسئلة اذا غشبت العين المتاجر لئلا من المورث من المتاجر كان

لغيره خاصة للغاصب او المورث طارعا بملك الجماعة والفسخ ايضا خاصة لانه
 يستحق المنفعة فله مطالبة ليستوفي المنفعة وهو احد قول الشافعية والظاهر
 بينهم وهو المحكي قوله للشافعية انه ليس للمتاجر الخاصة لانه ليس يملك ولا
 عن المالك فاشبهه المستوفى والمستوفى هو غلط لان المتاجر يستحق على الملكية
 حقا في ملك العين وقعت عليه المأجورة فكان له المتأجرة والرهان للشافعية
 جازا وانما في المهرين هل يخاصم لان كجقالي في المهرين وعندنا ان له ذلك ولا
 فيه ان مراد من ملكه وقال اشترته من فلان وكان ملكا له الحان اشترته
 شحمت ببيته على ذلك كما سمعت البيهقي على ملك المبيع لنفسه بملكه الثاني
 الملك لنفسه ويجب ان يكون الحكم في المنفعة كذلك **مسئلة**
 اذا استجر لغيره ثوبين فباع ثوبين معين وفسخه من غيرهم فلفظ
 العين لفسخ العقد عندنا ان متعلق الاجارة قد يملك الاجارة كالمالك
 عدا امينا للخدمة فيموت او ثوبا متينا للميراث فيستحق قبل الفسخ من احد
 قول الشافعية والثاني انه لا ينسخ العقد لان الموقوف عليه الموقوف في
 ان يوصيه في ذلك المعين او في مثله وهو ممنوع وقد قال بعضهم لو استاجر
 ثوبين في الذمة لم يملك ثوبا اعيد من اثنين فوات اذان وحمل لانه ان
 الخاسر لكونه سقط حقه اذا تساوت او اذا لم يوافق ذلك قوله الشافعية
 اذا اكتمها على جيل طوب ببيته فملك قبل ان يحيطه كان لها من المثل قال
 بعض الشافعية موضع الخلاف فيما اذا لم يرد منه جيل طوب ببيته او جيل
 او ماله ببيته فان العقد وان كان في الذمة فهو متعلق بغير ذلك الثوب او
 التمام اما اذا استجر ثوبا ببيته امانة لم يملك او حمل مع فلا يصدق في جواز البذل
 الرابك والمنع وفي ان العقد لا ينسخ بملكها او فرق بان العقد والماله
 تساوي الذمة لا في ضمانه او لئلا يملك المالك ثوبا ببيته لانه اذا استاجر
 بخاطرة الثوب المعين العقد يتناول الثوب وهذا لو سلم نفسه منه يمكن فيها
 الخاطرة ولكن لم يخط لانه يستحق هذا ذكر بعضهم وفيه منع فان حكما بعدم
 فسخ الاجارة فان جاء المتاجر بثوب مثله فذلك وان لم يات اما الجواز المستحب

عن قديح حتى صفت مدة ما كان العاقد مستمرا لاجرة او لاسترق وحيث ان للشا فعية
 فان قلنا تستقر فليس ابرق العقد لانه ربما لا يجد ثوبا العاقد ولا يريد قسمة فيه
 ووجه آخر انه ليس له فسخ العقد فخرج من هذا وجه ان المستاجر يجوز ان شاء
 الشراي لثالث وان شاء فسخ **مسئلة** لو استاجر العاقد ثوبا من ثوبين
 او استاجر المرأة لافتراسه معين فمات الصبي المعين فالوجه فسخ العقد لما قلنا
 في الثوبين المعين اذا تلف قبل خياطته وكذا في الثوبين اللذان الذي يربى في الثوب
 الصبي المعين للارضاع اذا الركن قلنا لموضع اما اذا كان ولدها فالخلاف بل لثا فية
 فيمرق على الخلاف في المعين الاجنبي في ثوبه ولدها الا تسلم اولي لان دودا التي على
 الخلد فوق دودن على الاجنبي لزيادة الثقة على الولد فلا يمكن اقامته غير مقامه
 اذا عرفت هذا قلنا استاجر كحاطة ثوب معين او لا تسلم فيه معين او تعليمه قبل التسليم
 في قطع الثوب المعين او لطفل المعين او تعليمه وما باق ان المرجح على المستاجر لا يان به
 لانه قد يبره فيه غرض في الامناع ومصلحة في ان يحضرها الجودا وعلما او غيرهما
 كما يبره الدفع الى الجودا والمعلم والمصلحة لكونه سلفا لغير نفسه ومقتضى مد فك
 العمل التمسك بالامتنان على المستاجر به قال الشافعي في قوله باستئجار المرأة قبل ان
 نفسه ومقتضى العمل وليس للرجوع ولا المستاجر المنع **الحث الثالث** فيما
 يوجب المنفعة فيدر ثوبا **مسئلة** اذا انقضت المنفعة شرعا كان يبره فاما اذا
 في انقضاء الاضطرار لان المتفق لا ينقضها مع الفوت حشا فانما بعد الاستيفاء
 وهذا المعنى ثابت فيما اذا كانت شرعا فاذا استاجر ثوبا من ثوبين او قطع يد ساكنة
 او استيفاء قسما في غير واحد من ثوبين الجارة وهو انظر وجه الشافعي وقد سبق في ذلك
 الرجوع عقبة العقد وهذا المعنى عليه عز الغاير واوله الفسخ الاجارة لا يفسخ
 حينئذ يمنع منه شرعا وكذا استيفاء القسما بعد الاضطرار لا يجوز شرعا فيطلق الاجارة
 بعد استيفاء المنفعة شرعا وقنان بغير الشافعي فيه لان الاجارة هامة فيطلق العمل
 دون المدة وهو غير راجع من منه لا يحل الجودا الرجوع فلم يكن يبرأ الرجوع من ثوبا للرجوع
 وقال بعضهم لا يحل الاجارة قبل تسلم الاجرة في قطع وتدا وسمه رجوعا في ذلك
 وهو انه غلط من الاول ولكم بالتسليم العقد فاعمل القول بان المستقر لا يبرأ

فان جوزه انه امر يتبع من وجبة لغير **الحث الرابع** في الاجارة المجردة
مسئلة لو استاجر ثوبا من ثوبين او استاجر ثوبا من ثوبين او استاجر ثوبا من ثوبين
 ووجه قال مالك والشافعي والجمهور ان ثوبا من ثوبين او استاجر ثوبا من ثوبين
 ولان الاجارة عقد معاوضة وكان لازما كالبيع ولا يمانع من العامة نوع من
 البيع وانما انقضت باسم كالفسخ الموقوف والمسلم باسمه وسوا كان عذر كالمسا
 واية ليسا فريضة فيرجع او كانا البيع فيتلف فاشه او لم يصنع فتملك الثوبان
 فيندرج عليهما فيردوا شيئا ذلك او لرجوع فيه فاكس مالك والشافعي والجمهور
 واحد لانه عقد لا يجوز فسخه مع استيفاء المنفعة العقد وعليها من غير عذر فليبره لعذر
 في غير العقد وعليها كالبيع لانه لو جاز فسخه لعذر المستاجر لاجاز لعذر المبرق
 المتعاقدين ورفضه للضرر عن كل واحد من المتعاقدين ولا خلاف في انه لا يجوز فسخه
 يجوز هنا وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز للبرق فسخ العذر في نفسه مثل ان
 جلا ليج عليه مرض ولا يفسخ من المخرج او يفسخ فسخه او يفسخه وكانا للرجوع
 متناع وما اشبه ذلك لان هذا العقد يستعذر به مع استيفاء المنفعة وعليها
 فملك النسخ كالمستاجر عدا فاقوا الفرقان الا بان عذره في المعقود عليها اذا
 عرفت هذا فالامانة لا تضطر الا عذر من كان اجارة عين او في المنفعة خلافا
 لاو حنيفة على ما تقدم وسلم ابو حنيفة انه لو ظهر للرجوع عذر كما لو مرض وعجز عن
 المخرج مع الدواب التي امر بها والرجوع واهله متافرون فعدوا او لو مرضوا
 ففنا هل انه لا يبرأ من النسخ **مسئلة** لو استاجر ثوبا من ثوبين او استاجر ثوبا من ثوبين
 فملك الزرع بحاجة من سيل وجراد او بردا وكره مطر لم يكن لها الفسخ ولا حط
 من الاجرة لان الحاجة لحقت بالمتسليم لا منفعة الارض فاشبه ما اذا استاجر
 دكا بالبيع المزق فحق المانع لانسخ الاجارة في المكان ولو قد سلك الارض على
 انطقت ثوب الاثبات فمدة الاجارة انقضت الا ان ثوبا المنفعة بالحق كالمالك
 عرقا الارض ويطلق منعها فيحتمل ان يقال اما ان استاجر الارض للزراعة او
 مطلقا فان استاجرها للزراعة فبطلت منفعة الزراعة خاصة دون باقي المانع ففاته
 ثبت للمساخر الحيا من النسخ والامانة لجميع الاجرة او بعد حط الارض كالمستقر

أحداهما البطلان والخلاف فانما يتحقق الخلاف في فروع الصفة فان متغيرا من الفروع كان
 للبطلان اثر المثل على ما يتحقق **مسألة** لاجارة الوقت ففرقنا بين
 الموقوف عليه واخرى من الموقوف للنظر اما من مشروط له بالولاية لا يتردد من اكره الحيلة
 لا يكون الاجارة مستندة للموقوف عليه من حيث هو موقوف عليه وبالنظر في الموقوف
 موقوف اليه ما شرطه الموقوف فان ابر البطلان الاول كان حكمه ما تقدم وما اذا ابر الموقوف
 الثاني في الوقت فانه يصح ولا يبطل الاجارة بوجه ولا يتردد في الاجارة لانها ظاهرة
 بالبيع ولا يخفى بغيره فيعقل الموقوف عليه وهو ظاهر وهو الشافعية ولم يوجب الجواز لا
 تبطل ايضا من الخلاف فيما اذا ابر الموقوف على البيع في المدة بالبيع ولم يوجب
 الوافاة في الولاية للموقوف عليه وتبطل الظاهر في الوقت فانه قد فرقت لربط
 اتمامه على البيع من حيث هو موقوف عليه بل من حيث انه قد ابر الموقوف في الوقت
 عليه **مسألة** قد بينا ان الاجارة عقد لازم من الطرفين ليس بجد فيما
 فيها الا برضا من يملكه وهو عقد يترتب عليه الميراث لاجارة المستأجر للمنافع فاذا ابر المثل
 الاجارة قبل انقضاء مدها وتلك الاسقاط ابراً لانه لم يشرع الاجارة وكان عليه مال
 الاجارة كلاً ولا يملك من المنافع كالواشترى شيئا او قبضه ثم تركه اذا ثبت حكمها
 فانما استأجره او اذا ابره من الميراث وقبضها وانسحب اليه من من الاجارة
 غير تصرف فيها التمسك بالاجارة واستقرت الميراث عليه وان لم يتفق بالبيع طول المدة لان
 الميراث يكتسبه واقبضه وتلقا العقد عليه تحت يد وهو حصة فاستقر عليه بدلها كالمبيع
 او تلف المبيع في ما لم يشرى وليس له الاسقاط بعد المدة لان المنافع بعد المدة من مال المثل
 الميراث فان استعملها بعد المدة لم يبرأ من المثل مع الميراث ولو ضبطت المنفعة بالتمثل
 دعوا المدة كما اذا استأجره او ابره كالميراث لانه لم يشرى شيئا او قبضه ثم تركه اذا ثبت حكمها
 عند حصة من مدها يمكن فيها الميراث في ذلك المدة فذلك لا يشرط عليه مال الاجارة
 لان الميراث يكتسبه من الاسقاط باحق المقدر عليه قد استقر له الميراث كما لو كان الضبط المدة
 ولان المنافع تلفت تحت يد باختياره فاستقر له الميراث عليه كما لو تلفت الميراث في الميراث
 وبه قال الشافعية وقال ابو حنيفة لا تستقر عليه الميراث من ميراث المستأجر لان عقد
 على منفعة غير موقوف بزمان فلم يستقر عليها قبل استيفائها كما ابر الميراث ولو بدل

تسليم العين فلم يأخذها المستأجر حتى انقضت المدة استقر الميراث عليه لان المنافع تلفت
 باختياره في مدة الاجارة فاستقر عليه الميراث ولو كان في يده وان كان الاجارة على عمل
 فاعادته مدة يمكن الاستيفاء فيها استقر عليه الميراث وبه قال الشافعية لان المنافع
 تلفت للمشتري وما لا يبرح حصة الميراث عليه لانه عقد على ثلث المدة فلم يشرط عرضه
 بجل العين كالمسلم فيه ولا انه عقد على منفعة غير موقت بزمان فلم يستقر عليها بالبدل
 كما لصداقة ابدت له تسليم نفسها وامتنع الزوج من اخذها ولو كان هذا اجارة فانه
 اذا عرضها على المثل لم يأخذها الميراث عليه ابراً لانه لم يشرط تحت يد ولا يبرح حصة
 وان قبضها ومشت المدة او من يمكن استيفاء المنفعة بها الجمل ان لا يكون عليه شيء
 وبه قال ابو حنيفة لانه عقد قائم على منافع لم يشرطها فلم يلزمه حصة كما لا تحتاج
 القاسد وان يكون عليه ابراً المثل وبه قال الشافعية لان المنافع تلفت تحت يد بعين
 لم يشرط له فبرح الميراث عليها كما لو استوفى ما هو لاس في المنفعة في العقد القاسد فعليه
 ابراً المثل وبه قال مالك والشافعية واخذوا بما يعين بالمسح في العقد الصحيح
 ضانه بجميع القيمة في القاسد كالامان وقال ابو حنيفة يجب اقل الميراث من المسح
 او ابر المثل بانه منه على ان المنافع لا قيمة لها ولا تقوم الا بالعقد وما زاد على المسح
 يجب بدله بالعقد لم يبرحه وهو من غير على ان العقد وقع على جميعها بالمسح فوجب
 يكون من غير لان العقد صحيح تمامها **مسألة** اذا استأجره بانه لا يبرح حصة
 اليه او لغيره على ما فشره معلوم وقبضها واسكنها عند حصة من مدها يمكن
 الميراث به استقرت عليه الميراث كما لو ضبطت بالمدة او العمل على ما قلناه واخرق بين
 ان يكون بحلف المستأجر بعدد ما يغيره غيره حتى لو حلف بخوف في الطريق او لغيره
 الرقعة استقرت الميراث عليه وان كان معذراً بغيره فانه لو خرج والحال ان كان معذراً
 كما يتألف الدابة وانما استقرت الميراث عليه لتلف منافع المدة عنده على انه متى سكن
 عليه الميراث لغيره من استأجره الى البلد تلك المدة وليس له ان يفرج العقد بهذا السبب
 ولان يبرح الميراث بغيره اذ لا بد له ان يبيع الخبز حذله لاجارة الميراث في الميراث
 الامان في المدة وسلم ابد بالوفاء المشرط فنفذت المدة عند المستأجر استقر الميراث
 ايضا كما تقدم للميراث به بالتسليم وحصول التمسك **مسألة** لو ابر الميراث

أتمامة معينة أو جعل معلوم ثم سلم نفسه إلى المستاجر لمدة بأسرها أو مدة ذلك العمل
يستعمله المستاجر حتى مضت المدة أو مضت مدة كثر فيها ذلك العمل أو قرب استؤا
وهذا ظهر وجه الشبهة ويجوز الخلاف فيها إذا أوردت المدة لمع العمل نفسه مدة أمكان ذلك
العمل لم يستعمله ويستعمله خلاف ذلك ولا يدخل تحت اليد على ما قدمناه وأجريت بعض الشبهة
الخلاف فيها إذا أوردت المدة في العقد وسلم عبداً لم يستعمله فليس عمله وأما قلنا بعدم
قبولها لأن رفع اليد على المالك كغيره في الاستعمال **مسألة** إذا استأجر قسماً
أو شيئاً أو غيره ذلك ملك للمنافع بالعقد كما يملك المثل في البيع والبيع يرتبط بملك
الموجر عنها كما يرد ملك البيع عزاً لبيع فلا يجوز للرجل الضرف فيها لأنها شارة ملكه
لغيره كما لا يملك البائع الضرف في البيع ويجب عليه بدل العين المستأجرة ليس في المنافع
منها فإن سلمها المالك ومنع المستاجر عنها حتى انقضت المدة انقضت الإجارة فعلى المالك
عليه والعائد فذلك للمعقود عليه قبل تسليمه فانفتح العقد كما لو باع طعاماً أو ثياباً
قبل تسليمه فيه قال الشافعي ولو استأجر في المعركة للمنافع بأسرها طيلة المدة فملك
أن المستاجر الخيار بين الفسخ لعدم استيفاء المدة من قبل الموجر وبين إتمام الموجر من
كما لا يخفى ذلك أقره طرطشان أحدهما أنه كما لو أفلت البائع قبل القبض في المثل
القطيع بالانقضاء فقامان أو لبيب فقال بالقبض في القيمة وإنما قابلية البيع فإزاء العقد
حكم البيع أيضاً هنا ما حدد وجوبه إتمام المثل وكذا أفضل الإجارة فلا يصدق حكم الإجارة
إعازة ولو أمسكها الموجر بضمانه ثم سلم الفسخ الخيار في المدة لم يملك ذلك منافعها
ويجوز في الفسخ في الباقي لعدم الصفة ولا تخفى على الباقي على خلافه فيما إذا نفذ
بعض البيع قبل القبض فإن قلنا لا يفسخ فقلت إجماعاً لا يرد إلا بعد زمان بزمان ولو لم
تكن لمدة مقدرة واستبرأ بالبدل لم يرد لم يرد عليه حتى مضت مدة يمكن فيها
المخاطبة فيه للشبهة وجهان أحدهما أن الإجارة تنفذ لأن الملك وإن ذكر في العقد
معينة وأما المخاطبة المتعقبة فيها فليكن الاختيار بغيره وإن أمكان الانقضاء في المشترا
لو حبسها هذه المدة استوفيت عليها الإجارة كالمستأجر إلى المدة إذا كانت مذكورة في
الإجارة فأنما استوفينا من نوع الإجارة في حق المحسوس ويجوز أن يستوفى بينهما في
حق الموجر وأظهرها عندهم أنها لا تنفذ لأن هذه الإجارة مسعولة بالحقيقة دون الزمان

كأنه عند استئجارها ومخالفتها لم يشرى فأنما لو تفرده الإجارة لصاحبها المقتدة
على الكثرى وقال بعض المشافعية أن المحسوس في الخيار بالخارج منه ومنعده فيهم
وقالوا لا خيار للمحسوس كما لا خيار للمشتري لو امتنع البائع من تسليم المبيع مدة ثم
سلمه ولو كان له الإجارة في المدة ولم يسلّم ما استوفى في المدة منه حتى مضت
مدة يمكن فيها تحصيل تلك المدة فأنه فسخ ولا انقضاء حال فإنه ذو طعن أيضاً
مسألة لو استأجر داراً ليسكنها سنة مثلاً فكنها شيئاً أو شيئاً
وكنها المالك بغير السنة أو إجزها لغيره فخرج المستاجر من الفسخ في باقي المدة
والزام المالك بأجرة المثل لو سكن ولو أجزها لغيره أيضاً الزامه بالاجرة الثانية
ولو استأجر داراً سنة فكنها شيئاً أو شيئاً أو سكن المالك عشرة أشهر ثم استأجر
أجره ثم يبيع في عشرة أشهر إلى شيء سكنه المالك بين فسخ العقد فيها فخرج
من المسمى بعد التقييد وبين أن يبيع بأجرة المثل ولو أجزها لغيره المثل وكان يقدّر المثل في
العقد لم يربح على المستأجر شيء وإن فضل منه فضله ويحب على المالك إذا وها أو المثل
مسألة لو استأجر داراً لمدة سنة فكنها شيئاً أو شيئاً ثم أجزها المالك ومنعه
من تمام السكنى ويحب على المستأجر أجرة ما سكن بالحصة لأنه استوفى ملك غيره على
سبيل المعاوضة فله به حرمته كما لبيع إذا استوفى بعضه ومنعه المالك عن باقيه
وكما لو تعذر استيفاء الباقي لأن غاى فهو قول أكثر العلماء والمحققين وقال أحمد
إذا أجزها المالك ومنعه تمام السكنى فله شيء له من الإجارة لأنه لم يسلّم إليه ما عقد
الإجارة عليه فلم يستحق شيئاً ولو استأجر لغيره كما بالملك موضع فخل بعض الطريق أو
استأجر لغيره عشرة دراهم فخله عشرة وأمسح من حفرة الباقى ومنع الملاك من الإجارة
لأنه سلم البعق واستحق بغيره ومنع الأصل في الموضعين ولو استأجر داراً فاستأجرها
من تسليمها بعض المدة ويجب عليه دفع أجرة ما استأجرها خلافاً لأحمد ذلك الوجه نفسه
أو عند الحاجة مدة مدة وأمسح من قايها أو أجزها نفسه ليلاً أو طرقت في العقد أو شيئاً
قبليه استوفى في ذلك كله بالقيمة وقال أحمد لا يستحق شيئاً إليه وهو خطأ
لأنه قد استوفى منافع العين على حصة المعاوضة فلا بد من لزوم العرض في الجزر على قوله
أنه لو بقر من أجل ما عطله عن الإجارة أن لا يستحق المالك شيئاً وهو في غاية الظلم

مسألة لو استأجر ثوبه شردت أو أجزأه فرب أو لحد المجر العين
 وذهب بها أو منعه من استيفاء المنفعة منها لم ينفع الأجرة بمجرد ذلك لكن ثبت
 للمستأجر خيار الفسخ فان فسخ فلا بحث وان لم يفسخ انفسه والأجران بغير المدة بغير
 فيوما وان عادت العين في اشارة المدة استوفى من ثوبه وان انقضت المدة انفسه
 الأجران لغزوات المعنوية عليه فان كان المنوي من المال كغير المستأجر من المثل
 باجرة المثل ولو كان الأجران على غير موصوفية الذمة كماله ثوب أو ثياب
 خايط أو سائر الحياكة من ماله من ثوبه فان قصد كان للمستأجر الفسخ فان فسخ فله الخيار
 وان لم يفسخ صير له ان يفسد عليه ويطلب اليه بالهمل ولو عمل لأجره بغير العمل فله الخيار
 منع المجر من الاستيفاء فاشاء المدة سكت له من المجر ينسب ما مضى من
 المجر ولو جردت الدابة أو تعدد استيفاء المنفعة بغير فعل المجر فله من الاجر بقدر
 استوفى به كماله ولو جردت المجر أو تعدد استيفاء العمل منه بطلت الأجرة ان فعلت
 بالعين لان الأجرة وقعت على نفسه لا على شيء في ذمته بل على نفسه وعلى غيره
 معقود عليه فاشاء مالوا اشتري شيئا معاً ولم يدفعه ففسخ فله الخيار
 فلو كان العوض في مقابلة تلك العين وان كان على غيره في الذمة استوفى
 من يقوم مقامه فان قصد كان للمستأجر الفسخ **مسألة** لو أجزأه فرب
 المستأجر بها فرب الجاهل فاما ان يهرب بها أو يتركها عند المجر فان فسخ بها فان كان
 الأجران في الذمة دفع امر عليه الحاكم فاشاء عند خاله المستأجر الحاكم عليه من ماله
 من يقوم مقام الجاهل في الاتفاق على الجاهل والشدة عليها وحفظها وفضل تأخير الجاهل
 فان لم يجر له مالا اقرض عليه امان الجاهل او من حلت له مال او من المستأجر والمستأجر عليه لانه
 امره في ذمة الجاهل وقد استوفى من ماله العينة فكان على الحاكم المنسوب للمصالح
 الاستيفاء من ماله ان كانت وان يفسد فله الخيار لانه من مصلحة المستأجر ولو اقرض
 الحاكم امان المستأجر من غير ان كان ذلك ديناً في ذمة الجاهل فيستوفى منه مع حشره
 وحل الحاكم فيقوم للمستأجر في المستأجر في الاكراه ليكره لنفسه عن الجاهل الا في الجاهل
 كغيره من الناس للحاكم ومنع بعض الشافعية منه لانه يكون وكلاء في حقه كغيره من الناس
 من نفسه لنفسه والحكم في الاصل يمنع وان تعدد الاضرار بعد المضي وعقد المالك في

بشر المال او كان واسعاً اليه لانه من ذلك او لم يجره المستأجر مالا او وجد مالا ففسخ
 عليه اثبات ذلك عند كان للمستأجر الفسخ العقد لانه قد عذر عليه قبض المعنوية عليه
 فاشاء مالوا قطع المسلم فيه عند محله وان شاء اقام على الأجران فان لم يفسخ
 فسخ عليه وكان الأجران ديناً على الجاهل وان اخذ الحاكم على العقد كان له فاعاد
 الجاهل كان له مطالبة بغيره وان كان العقد على مائة انقضت في مائة الفسخ العقد
 بذلك وان كان العقد على مائة بغيره لم يكن للحاكم ان يكره له فسخه لان الحق
 بينهما الا انه قد عذر عليه استيفاء المنفعة فهو الجاهل ان شاء فسخ الأجرة ويكون
 له الاجرة فان كانت في ماله اخذها الحاكم ودفعها وان لم يكن بغيره دفع المدة
 من ماله فان لم يظلمه مال فالأجران ان الحاكم الاضرار عليه ودفع مال الفسخ الى
 المستأجر ومنعه بغير الشافعية وان لم يظلمه مال لم يفسد الحاكم عليه
 لان الحق في ذمته واذا استدان عليه كان الحق للمضرب في ذمته فلا فائدة في
 نقل الحق من واحد الى واحد ويأخذوا المنفعة لهما من غير جبر المضرب وقد يقرضها
 ايضاً وليس عيب لان المستأجر قد يحتاج الى ماله والمضرب قد يستغنى عنه فأنقضت
 الحكمة الاضرار عليه دفع الحاكم المستأجر في الفسخ المستأجر العقد فان كانت الأجران
 متعلقة بغيره انفسه العقد بغيره وان كانت مقدرة بالعمل فاذا عاد الجاهل بماله افسح
 ولو عاد بعد مضي المدة انفسه العقد فيما مضى ويغير المستأجر في الباقي ولشافعية
 في الباقي طريقان تعدد ما ولو هرب الجاهل خاضه وتروا الجاهل عند المستأجر فالجاهل
 الى مؤثره ومن يقوم بما يحتاج اليه من خدمتها او دفع المستأجر امر عليه الحاكم فان وجد له
 مالا اقرضه وان لم يجد له مالا اقرضه من ماله او من يقرضه من الناس او من المستأجر
 ان لم يكن فيها فضل من الكراه وان كان فيها فضل بغيره فافسخ عليه وعلى من يفسدها واذ لم
 يجد من يقرضه بغيره المستأجر فان قبضه منه وانفعه عليها اقامه ان سقته بنفسه
 فكذلك يجوز جده أو لغيره قولان احدهما كما قلنا لان اقامة امره في ذلك يشترط
 يتعد لانه يحتاج الى الاتقان في طريقه فجزأه ذلك كما يجوز لمن كان له ماله من كراه
 يصل اليه فانه يجوز له ان يأخذ من ماله شيئا ويؤتيه موضع الحاجة كذا هذا والمال لا يجر
 لانه اذا كان امثلية ذلك وجب قبول قوله في حجب له فالامين لا يقبل قوله في حجب

يستحقه وانما يقبل قوله في استقامته عنه وكذا اذا اقر من غير من جعله امثالا عند
 يجوز وعندها لا يفي قولان واذا قلنا لا يرد ذلك اليه فذلك انما هو كماله
 يكون متطوعا ولا يرجع به لانه بمنزلة من يميز بين الحاكم وان قلنا يجوز ذلك وانظر
 القولين فان شئت ودعي نقطة نظرت فان كان الحاكم قد رده النقطة قبل قوله في الحاكم
 ولم يقبل قوله فيما زاد على ذلك وان لم يتبدل الحاكم فذلك ان ادعي نقطة المعروف قالوا قوله
 عينه ان انكر ذلك الجبال وان ادعي زيادة النقطة على المعروف لم يرجع به اليه متطوعا
 واما ان ادعي غير ذلك الحاكم فذلك ان كان قد رده على الحاكم لم يرجع به اليه متطوعا
 كان لم يرد على الحاكم فان ادعي من غير شرط الرجوع والاشياء لم يرجع اليها لانها تعلم
 انه لم يتبع ولا يقبل قوله فاجاب الرجوع له على غيره وان ائتمر على الاتفاق بشرط
 الرجوع رجع لانه من غير ضرورة فاما ذلك مقدار الاذن له وهو احد وجهي الاتفاق
 انه لا يرجع لانه لم يرض الاذن من له الاذن فلا يرجع به وليس عليه لاداءه اليه الاذن في حال
 الغير ولو رجع الرجوع ولم يشهد فان كان لشدة الشهادة والوجه الرجوع اليها لانه صفة
 وان تمكن من الاشياء الرجوع اليها لان ترك الحاكم العلم بانها لا بد لها من المنفعة اذن
 الاتفاق عدمه لانه يثبت لغرضه حقا على غيره ولو قدر على استبدان الحاكم وانظر
 استبدانه واشهد في ذلك فهو رجوعه فجهان اذا عرفت هذا فاذا انقضت مدة الاجازة
 ورجع الحاكم لم يرجع به عليه وسلم الجبال اليه وان لم يرد كان له ان يرجع منها فبذلك
 على صاحبها ان يرضى بالغير من يرضى بالغير فان لم يرض بها شي كان ذلك عليه وان الحاكم
 ان راعى ان يرضى به ليجتنب عنه على صاحبها ان يرضى بها اكل بعضها بعد ان يرضى بها
 منها فيتفرج على الباقي فعلى ذلك وان راعى بقية العود صاحبها فعل اذا مات الحاكم لم يملك
 حكمه ولا يفسخ الاجازة عند الموت وله ان يرضى بها ولا يرضى في طلبها ولا يرضى بغير
 بذلك على مال الحية وان لم يرض بها المستأجر بان يرضى بها مع من اشاء ان يرجع فاعني
 من كماله او فاعني ومن له ولاية عليه **تدلي** وعلى القول بالرجوع فيما لو انقضت
 ملكية الحاكم لم يملكه او لم يملكه الا ان كان عند او غيره ذلك فلو اختلفا في القول الجبال لان
 المستأجر لم يستند اليها من يرجع اليها كغيره لاختلاف الشارع سلطة عليه واذا انقضت
 مدة الاجازة ولم يرجع الجبال باع الحاكم منها ما يرضى عنه من الغير ويحفظ سائرهما وان

تأخر من احواله بسوا كان ايا او حيا للاب او قسما او قسما من جهة الحاكم مع المصلحة
 له في ذلك كذا لا يحا ومنه بلوغه بالسنة فاذا جرد مدة يبلغ فيها اشياء مماثل ان كان له
 تسع سنين فوجع عشر سنين بطل الزايد على مدة البلوغ وفيما لا يزيد غير المستأجر من
 لتعذر الصفة عليه وجب الامتصاص بقدر نصيبه من مال الاجارة وذلك في غير بيان
 قاله كذا لم يطل فيما يزيد على مدة البلوغ وفيما لا يزيد من الصفة وقطع بعقله
 بالبطالان كما اذا اجره الراعي من مدة جمل الدين قبل انقضاء ما يجوز ان يوجع مدة
 تبلغ فيها بالسن فان اجل ان يبلغ فيها بالامتصاص لان الاصل دوا المصغر فلو انقضت
 في اشياء مماثلت لاشياء غيرهما ان اظهر جهان الاجارة بغيره وهو قول الشيخ رحمه الله في
 الخلاف لانه كان وليا تصرف وقد نص على المصلحة فيلزم كما لو روجه لم يبلغ
 ولان الاجازة عقد لازم عقده من له عقده يحق الولاية فلم يطل بالبلوغ كالرجوع وان
 قالوا ان الاجازة تنسخ في الزايد من المصلحة عند ان يرضى بها بعد البلوغ فيلزم ان
 يرضى بها فذلك على مدة ولا يرضى بها وقد نص في منافع لا يملك التصرف فيها ولا يملكه علم
 فيها فاشية ما اذا عقد عليه بعد البلوغ وقاله بقول الشافعية شرطها عقد عليه الاب
 من المدة فان انقضت مدة صلح قبل انقضاء ما مثل ان يكون له امر عشرة سنة فوجع سنين
 فانه يبلغ تمام عشرة سنة فلا يصح العقد في احديهما وهل يصح في الاخرى بسبب على غير
 الصفة وان كانت مدة لا يحق بلوغه فيها وان كان يرضى بعد الولى لان ذلك يرضى
 اليه ان يعقد على منافعه طول عمره ولا يرضى هذا التصريح فان التنازع لا يملك تقدير
 فيه وانما يعقد للبدون لا يرضى به اذا بلغ الصبي ثبت له الحيا لانه عقد على منافعه
 في حال لا يملك التصرف على نفسه فاذا ملك ثبت له الحيا كالامة او اعف تحت حيد وقد
 اختلفت عبارة الشافعية فارة قالوا بالانقضاء وان بين المطلقين على القول بما
 الاجازة هل ثبت عندكم للصبي حيا والشيخ اذا بلغ غيرها كما لو دفع ابنه ثم لم يرض
 لها والرافع ثبت وفيه قاله ابو حنيفة لان التصرف كان للمصلحة وهو يعرف مصلحة
 البلوغ **فد** يبيح الواجر الولي مال الجوف فافاق في اشياء المدة في معنى البلوغ
 لو مات الولي لم يرضى في ماله او عزل واستلث لولاية غيره لم يرض

عقد ولاه تصرف وهو من أهل التصرف في محل كاليه فلم يعل تصرفه بموته أو عزله
 كما لو مات ناعرا الموقوف أو عزل أو مات المالك بعد تصرفه فيما له التصرف وبما هو
 لغير الموقوف عليه الوقف مدة ثم مات في ثباته فانه اجر على غير وجهه في مدة الكلاية
 له فيما وهذا انما ثبت للمالك في المدة في التصرف فيما لم يتصرف في الاول وبعد
 العقد قد تصرف في الاول فلم يثبت للثاني ولاية على ما تاوله **مسألة**
 العقود لما قلناه المجددة لا تبطل عقد الاجارة السابق عليها فلا اجر بعد مدة ثم اعتقه
 في ثباتها مع العتق وقد تولى اجارته لا تعلم فيه خلافا لان المعصوب والاذن لا يعتقهما
 فقد هذا اولى ولان الحيولة لا تمنع العتق كالعبد المعصوب ولا تبطل الاجارة عند
 عتاقها وهو صحيح قوله لثاني لان السيد ازال ملكه من المنافع ثم الاجارة قبل
 العتق فالاعتقاق يثبت اول ما يملكه له ولا يجرى ملكه ثم ما يزيل الملك فاشبه
 ما اذا اجر ثم مات وما لبعض المشافعين الاجارة تنسخ كما اذا ما تبطل الاول
 الصحيح عندهم عدم النسخ انما ثبت هذا فان العقد يزل العبد والحيارة بعد العتق
 فصح لان المورث تصرفه في ملكه المالك لغيره فلا وجه للاعتراض عليه وهو صحيح
 الشافعية والظاهر ان لما نفع كما اذا اعتق الامة تحت الميراث الرجوع لغيره لان العقد
 وقع لا زمانا فلا يبطل بطلاله بالعتق بخلاف النسخ لضميق الاستحقاق للثاني للميراث اذا ظهر
 فان العبد لا يرجع على السيد باجرته باق المدة بعد العتق لان السيد تصرفه في ثباته
 تصرفا كان يملكه فاذا طرأت الحرية لم يملك الرجوع عليه كما لو كانت امة فزوجها واستمر
 مهورها بالدخول لم يعتقها فانما يثبت الرجوع بعد العتق لا يرجع بملك السيد وهذا قول
 الشافعية والحدود وهو صحيح القولين عندهم وقيل في المذنب انما لا يرجع بغيره المثل
 على غيره من غير الحرية لان المنافع تنسخ في منتهى التمسك كان من جهة السيد فيرجع
 به عليه كما اذا اكرهه على بيعه والفرق ان المصنوع متعلقا لا كراهة وعلى القول بالعدم
 بان نفقة العبد في مدة الحرية على نفسه اذا لم يشترط على المالك ان لا يملك المقتضية
 وعلى السابق فوجبان احدهما انما على السيد لادائه الحرية عليه ولاه كالباقى في ملكه
 من حيث ان منافع له لو كان فقطه لبيت عليه لغيره قد تم على منافعه لانه مشغول
 بالاجارة ولا على المستاجر لانه لم يشترط عليها النفقة وقد استحق منعه بعرضه

نفقة فلم يثبت الا المقتضى واشبه بها عندهم انما في بيت المال وهو الذي يقتضيه
 من حيث ان ملك السيد قد زال عنه وهو عاجز عن تعدي نفقته **مسألة**
 قد جئنا ان الاجارة تقع لازمة لجميع المدة فان اعتزل في جميع ثباتها وبيعها في المشافعية
 لا يحد عقد لازم من جهة من تلك العقد فوجب ان لا يثبت الخيار للعقد عليه كما
 لو زوج ابنته او بنته ثم طلقها قبل ان يبرأ من العقد يثبت للعبد الخيار كالاته اذا اخرج
 تحت زوج فالفرق ان الامة انما يثبت لها الخيار لاجل نفسه وكما لها والخيار للعبد
 بعد العتق وفتح المستاجر الاجارة فان قلنا ان العبد اذا عتق يرجع على السيد باجرته
 المثل فالمنافع هنا للعبد وان قلنا انه لا يرجع قبل المنافع هذا للعبد والسيد في الحال
 ولثالثية وجهان ولو اجر بعده ومات واعتقه المورث فالملكية في نفسه لا يرجع على
 ما سبق من الخلاف لكن اذا قلنا بعدم الانقضاء فلا خلاف هنا انه لا يرجع على
 شيء ولو اجر ام ولده ومات في المدة عتق وفي بطلان الاجارة للخلاف المذكورة
 فيما اذا اجر المثل الاول ومات وكذا الحكم في اجارة المعلن عتقه بمضيقه وانما يرجع
 اجارته مدة لا يمتنع بحدود الصفة فيما اذا بقيت كاجارة البصر مدة يقتصر بوقته فيها
 وكذا العبد المورث يضمن ولثالثية قولان احدهما المنع لانه لا يملك التصرف في نفسه
 وليس بمجيد لا يمكن ان يأخذ من الصدقات او يبيع في ما يدفعه في ماله الكتابة او يستط
 المولى عنه ما لها او يستط المستاجر منافع فيلزمنا الضمان من الجواز في الخلاف في
 الخيار للعبد وفي الرجوع على السيد **مسألة** اذا اجر عتقا ثم باعها
 على المستاجر البيع لاجل الامة عند بيعه سابقا في ملكه فصح كغيره ولان المالك في الرجوع
 لما له بعد الاجارة انما هو على المنفعة فلا يمنع من بيع الرقبة كان تزويج الامة
 لا يمنع من بيعها ولان المسلم في نفسه لا يملك التمسك فلم ان البيع قبل الدين لا يرجع
 من البائع ولا من غيره فالاسم ثم هاهنا بينا المستأجر وغيره لانا نقول هذا لا يلزمه لانا
 نقول بالثبوت بينهما على ما قاله وانما يرجع على الشافعية حيث فرق بين احد القولين والفرق
 عنده ان المنافع من البيع ان العتق لم يدخل في ضمان المشتري وذلك من جهة ان
 من البائع والمنافع من الاجارة الحيولة وذلك غير موجودا كان المشتري هو المستاجر
 ثبت هذا فهل تبطل الاكيد ام لا الحق عننا انما لا تبطل وهو صحيح وجعلنا اشياء لانه

ملك للمنافع اولا فعقد الاجارة ملكا مستقرا فلا يتطاول على اوطار من ملكها الرقبة وان كانت
 المنافع بينهما فملكها الملك الاول كما انه اذا ملك ثم غلبه مؤثر ثم اشترى المجرع يتطاول
 ملكا للمنفعة وان كانت تدخل في المثل اولها فملكها الاول لانه ملك للمنفعة يعقد ملك
 الرقبة مسئولة بالمنفعة فلم يتنازعا كما ملك المجرع يعقد ملك الاصل فكذلك اذا اشترى
 له بالملك للملك الرقبة يرضى العقد فملك على ملك المنفعة لا ينافي في ملك الرقبة كذا
 لو اشترى المالك العين المستأجرة من مستأجرها جازا فالثاني للثابت فباعت ان الاجارة يتطاول
 في ملكه من المدة لان ملك الرقبة لما استأجر ابتداء الاجارة منعت استداخلة الاخرى فان الملك
 لما استأجر ابتداء التخلع منع استداخله فانه كما يجوز ان يبيع امته كذا في المثل في ربحه
 انفسه للتخلع والاصل فيه انه اذا ملك الرقبة حدثت المنافع على ملكه تابعة للرقبة واذا كان
 المنافع محكوما له لم يرتفع عقد الاجارة عليها كما انه لو كان مالك الرقبة لا يملك له ربحه من مستأجره
 فالعقد بين التخلع والمشتري ان ملك الرقبة لا التخلع فباعت ملك للمنفعة الاخرى ان
 شتد لامة اذا روجها لوجب عليه تسليمها وان قبض الصداق وفي الاجارة ملك للمنفعة
 بفعل ملك الرقبة فان المجرع اذا قبض العين يجب عليه تسليم العين وانما فان المجرع لم يكن
 مالكاً للمنفعة حين يبيع فلا يصح للمنافع ملكا لا يشرى بالشراء ولا يستدرك للمنفعة في البيع
 المردوعة الاخرى انما لو جلت بالشفعة يكون المالك لا للربح فاذ يبيع منع منافع البيع
 المالك له ربحها وكذا الربح بالشراء فانفسه التخلع اذا ثبت هذا فان قلنا بانفسه
 الاجارة قبل بيع المستأجر على المجرع بامره بامره المدة فلا ينافي في قولنا ان احدهما لا يرجح قاله
 ابن الجوزي لان الاجارة انفسه يبيع من جهة فاشبه المدة اذا اريدت والى المنافع
 فاية يردن ولا يردن لاشترى زوجة لا يستطاع المهر واجهها عندتم اندرس بيع لان لا يردن
 انما استقر جلا منة بالمنفعة للمستأجر على وجوب الاجارة فاذا انفسه الاجارة سقطت
 المجرع كما يردن ان لا يتخلع ويخالف المهر فان استقراره لا يردن على ثلاثة بالمنفعة
 الزوج بملكها اذا ماتت والمدة ان تلفت عليه العقد عليه مع ان ما قاله بطلان
 اذا مات ولد فانه يرجح بالامره ولو لم يبيع المستأجر البيع ليجب له الامتساك بملكه الاجارة
 لانها اذا انفسه يردن لاشترى بالامره ويرجع بالامره لان الاجارة انفسه وسقطت الامن والرد
 بالبيع قطع للامن من حين الرقبة ولو تلفت العين لم يرجع على البايع بشئ لان الاجارة غير راقبة

عند التام حتى تشاربه وعلى الوعدا اخره وان الاجارة لا تسقط بالشراء فمجردة
 فبيع البيع بالبيع له الامتساك بحكم الاجارة ومنه لا يسقط ويرجع بالامن ويرجع
 بهما ولو لم يبيع عقد الاجارة يرجع على البايع بامره بقية المدة وفيه صورة الثالث تسقط
 الاجارة بالثالث وحكمه ما تقدم ولو لم يرد من رجل وبعها من اخر قلنا يبيع البيع نظر
 حدثت بها عيب يفسخ المستأجر الاجارة رجعت المنفعة الى صاحب الرقبة عند القبض
 لان المنفعة تابعة للرقبة واذا استحققت بعتدا لكان فانما زالت عاين له كما يقول
 الامتساك الموجه اذا طلقها الزوج وقال بعضهم ترجع المنفعة الى البايع لان المشتري
 ملك العين مسئولة بالمنفعة تلك المدة بالبيع فلا يرجع اليه ما لم يردك لان البايع
 يبيع عرجا على المستأجر فاذا سقطت المعرج عاد العرج الى حقه **مسألة**
 لو باع المجرع العين المستأجرة من غير المستأجر يرضى عند علمنا وبه قال ثالثا لو اجد
 فالك في بيعه اصح القولين ويملكها المشتري مسئولة بالمنفعة تلك المدة لان الاجارة
 انما روي على المنفعة فلا يمنع بيع الرقبة كالزوج وان البيع انما وقع على غير المعقولة
 في الاجارة فلم يغير حكم الاجارة ببيع الامة المزوجة ولما روي انهم يبيعون المدة
 قال كنت الى ابي الحسن عليه السلام سألته عن رجل اشترى بعتة من رجل فباع المجرع
 تلك البعتة الى اخرها فحققت المستأجر بكونه المستأجر لبيع وكان حاضرا له فباعها
 عليه فمال المشتري وروى علي بن رباح ذلك الى ابيات ام ينفذ بها المستأجر ان
 اجارة فكذلك ان تنقض اجارة والثاني للشافعية ان البيع باطل لان يد المستأجر عليه
 تمنع التسليم للمشتري فتمنع العقد كبيع المرحون من غير المرحون وبيع المفقود قال
 بعض الشافعية فلا فرق بين ان يادنا المستأجر او لا يادنا والفرق بيننا البعض في
 المشاجرة العصب ببيع التسليم ويدنا المستأجر لا يمنع فارتدوا بين بيع التسليم
 الحال فلا يمنع في الوقت الذي يجب التسليم فيه وهو عند انقضاء امانة الاجارة ويكفي
 المدة على التسليم حينئذ كالمسلم به وقال ابو حنيفة ان البيع يتوقف على اجارة
 المستأجر فان اجارة جاز وبطلت الاجارة وان رد البيع بطل اذا ثبت هذا فان البيع
 يبيع ويملك المشتري البيع مسئولة بالمنفعة المجرع انفسه الاجارة ولا يسقط تسليم
 العين الاخرى لان تسليم العين انما زاد استيفاء فنعها ونفعها انما استحقاقا

الاجارة فبغير هذا من الاشياء عينا في مكان بعيد فانه لا يستحق تسليمها الا
بعد دفع مائة يمكن احصاءها فيها واما تسليمها وقت لا يستحق تسليم المسلم في الاجارة
وقته ولا يفسخ الاجارة على ما قلنا وكما لا يفسخ الشكاح بيع الامعة المروجة وتولى في
يد المستاجر فلهذا المدة ولو كانت الاجارة في عقد مدته لا تنقض او ما كان في
استاجر سنة الايام خذ في الليالي استحق المشتري تسليم البيت للمدة التي له في الاجارة
حق الامتلاك فيها اذا عرفت هذا فان المشتري ان كان عالما بالخلال لم يكن له خيار ففسخ
له ولا اجرة لذلك المدة واما اذا كان جاهلا بالاجارة ثبت له الخيار فيفسخ البيع وامتناعه
عنه لان الاجارة تنعده من استيفاء منافعها والمنافع هي المقصودة بالبيع فاشبهت
ولو كان جاهلا فلا خيار كان يحكم له ان يفسخ **مسألة** لو باع المرحل العبد في مدة
الاجارة وتوفي المشتري ثم وجد المستاجر العبد ففسخ الاجارة بذلك العبد
ما يفسخ به الاجارة فتمت بقية المدة للمشتري عند بعض الشافعية لان عقد البيع
يفسخ استحقاق المشتري في الرقبة والمنفعة جميعا لان الاجارة السابقة كانت مع
فاذا انقضت غطى المال لعبد المشتري كما اذا اشترى جارية من زوجة ففعلها وادعها
يكون منفعة البيع للمشتري وليس للبائع الاستحباب بها ولا تزوجها من الزوج المطلق
وقال بعضهم انها للبائع لانه لم يملك المشتري متاع تلك المدة وفي بعضها ^{الجن} ان
عزل الزوج بالبيع بوضع العقد من اسله او من حينه ان قلنا ما لا يلزم للمشتري وكان لا
لزم وان كان من حينه قلنا ببيع لانه لم يوجد عند المدة ما يوجب الحق للمشتري ولو قد يلا
الاجارة فان جعلت الاقالة عقدا في البيع وان جعلت اهما فحقا فكذا لا على القولين
لانهما يقع الحق من جهة المصالحه لا في القسطنطينية في بيع المستاجر ببيع بقاء المدة على
البائع ويحتمل ان يقال يرجع على المشتري في البيع فحقا فمصر على ان المشتري يكون
للمشتري لانه يرجع بالبيع فافعل المنفعة فاذا حصل له المنفعة عاذا ان يوضع منه
بدلها والخلال في بيع المستاجر يرجع في حقه حقه ونحوه **مسألة** لو باع
مسألة لو باع عينا واستحق المشتري المنفعة منها ثم اوصى ببيع
البيع والاستحق عندنا وللشافعية فيه طريقتان احدهما انه على القولين في بيع الدار
المستاجر لانه اذا جاز ان يكون المنافع للمشتري لم يكن له تسليم ذلك بما كان

يكون

يكون للبائع لان جاز باع بعض الاشياء بغير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام
على ان يكون له ظهره للمدينة والمدينة القطع بالمنع لان اطلاق البيع هو
المنافع التي يملكها البائع في العقد والاستحباب بغيره ففسخ منه وفي مع المشايخ
المنافع ليست مملوكة للبائع وايضا فان استثناء المنفعة اشراط الامتناع على تسليم
الذي من مقتضى العقد فلا يمكن ان يقدر كون البائع نائبا عن المشتري في السيد
والشكركن يجوز ان يقيم يدا المستاجر مقام يدا المشتري ويقال انه يملك المال
لنفسه بالاجارة فلهذا ثبت له الرقبة ولا يلزم له المنفعة عند سوا غيره للخلال ولا
وتمنع كون الاستحقاق بغير مقتضى العقد فان مقتضى العقد دخول المنافع مع الاطلاق
اما مع التقييد بشرط عدم المدخل فكل ذلك كاستثناء جزء من العبد فلوما الشك
هذه الدار اهنا البديع البيع والاستثناء اجماعا فكذا الواجب استحقاق المنفعة باقينا
اولا لان اخرج العارض فلهذا قسم من اخرج الدار المروجة وكذلك اشراط اطلاق
من التسليم **مسألة** لو باع العين المستاجر من المستاجر ففسخ
انه يبيع البيع ولا يسلط الاجارة على الاخرى ولا يثبت للمشتري خيار هذا اذا
كان عالما بالخلال اما لو اشترى وكيله من غير علم منه ثم اشترى هو او بالغير ففسخ وكيله
له العقدون ولا شعر للمشتري منهما بالخلال فان المشتري يثبت له الخيار بين الفسخ او التمسك
كما لا يخفى لا يشترى ولو كان وكيله الشراء عالما بالخلال بينهما كما لو كان المشتري عالما بالخيار
له ولو اوصى لزيد برقبة واراد العبد وجنعه فافترسها من يد غيره ففسخ الاجارة عندنا
وللشافعية وجهان للخلال اما الرابع **مسألة** لو باع زان من
تاريخه ثم مات فروجه المستاجر فالحكم فيه كما لو اشترى اياه في بطلان الامانة او بقاءها
وللشافعية وجهان الا انه لا فرق في الحكم بين فسخ الاجارة وابقائها واذا قلنا
بالفسخ ترجع بالآخر من تركه قوله واحدا وفرق بين الحاد من الشافعية بين الاول
والمستاجر ان الموارث وكله ملكه بغير اختيار فلو اشترى انسان من يده دارا ثم
ماتت الاب وزحف يدين احدهما المستاجر فان الدار تكون بينهما نصيبين والمشتجر هو
لان النصف الذي لاهيه الاجارة باقية والنصف الذي ورثه استحقاقا بما جعل له
في الميراث وما عليه من الاجرة بينهما نصيبين وان كان ابيع قد قبض الاجرة لزوجهم

منه على اجتهاد ولا يركب فيه ويكون تلخيصه ان بينهما نصين لانه لو رجع شيء فنفذ
 اليه ان يكون قد ورثنا النصف بمنعته وورثنا النصف مسلوبا المنفعة والله
 تعالى قد سقى بينهما في الميراث ولا يورث نصف الميراث لانه لو رجع نصف الميراث لكانت
 الاجارة قد ورثت في رجع اخر نصف المنفعة لانه لو رجع الاجارة فيها اذا لم يكن
 ان يرجع له بين المنفعة واخذ من غير **مسئلة** لو استاجر الميراث في
 استاجرهما من المالك للمالك ففقدت الاجارة وهو رجع وحمل الشافعية وهو يقول الشافعية
 عندهم كالميراثان يشترط شيئا فريعه من رايه وبعدها ليس من الميراثان من الشافعية
 وعد ذلك من منافضاته لانه حكم باقتساع الاجارة اذا اشترى من المستاجر الميراثان
 لا من استاجر الميراث والاجارة فاعلان هذا لا فرق بين ان يكون في الميراث وبين
 يملك ثم يكون في الاجارة الاستحسان لا يجوز في بيعه الميراثان للرجوع في الميراث والاجارة
 فيجب ان لا يمنع من الاستحسان لا يجوز في بيعه الميراثان للرجوع في الميراث والاجارة
 لاننا لو لم نمنع من الاستحسان اذا كان سابقا وحل في رايه والراجح ان لا يمنع من الاجارة
 لما انفصل اذا كان سابقا لرجوعه اذا طرد على الميراث والرجوع في الميراث من جهة الاجارة
 فالسبب يرجع من الشافعية لاجتماع الاجارة والميراث ايضا فان الميراث لا يمنع من الاجارة
 فاذا اكثرت ما اكثرت كان معا ليا ومطابقا في عقده واحد فذلك لا يعمل الا في الميراث
 فالجواب في المصنف قد بينا ان مكان اجتماع الاجارة والميراث ونفع وجوه العقيد
مسئلة لو استاجر الميراث من غيره وبما تلاه في المدة ولا ورث له رجع في الميراث
 وعليه ويرى مستغنى فان قلنا ان الميراث لا يمنع من الرجوع في الميراث والاجارة
 بجاهلها وان قلنا ملك وهو الاخرى عندنا والظاهر من مذهب الشافعية ان الرجوع في الميراث والاجارة
 اجتماع الميراث والاجارة وهو الظاهر من مذهب الشافعية وعلى قولنا في الميراث بالرجوع في الميراث
 نسخ الاجارة لان الميراث طرد على الاجارة كالميراث بطرد الرجوع في الميراث والاجارة
 قال في الميراث بالرجوع في الميراث باجر باقية المدة مع الميراث وهذا خلاف قوله في الميراث
 انه لا يرجع في بعض الشافعية فكيف لم يرجع في الميراث انما انما في الميراث في الميراث
 باجتماع الميراث والميراث لا يمنع من الرجوع في الميراث والاجارة في الميراث في الميراث
 وان انفصل فلا يخرج الشافعية من ذلك وهذا يرجع لان الميراث لا يمنع من الرجوع في الميراث

اما الاول فلا خلاف في سقوط الاجرة بين ان نفوت المنافع ويحصل الانفصال بفعل
 او لا بفعله الا ترى ان عدم المستاجر لاداء ثمنها واما الثاني فلان ثمنها
 هذا ليس من متبني الاجارة بل لانها مملوكة بالبيع والتملك بعير حجة الاجارة
 لا يستحق استحقاقه من الميراث وهذا لا يورث الميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 لا يستحق عليه الميراث ولو ما تلاه الميراث من الميراث من الميراث من الميراث
 لا يمنع الاجارة في شيء من الدار ومكانها المستاجر لاداء ثمنها المدة ونفعها
 وقال في الميراث من الميراث في النصف الذي ملكه المستاجر وله الرجوع نصف الميراث ما انفصل
 العقيد في ان نفع الانفصال في النصف الرجوع نصف الميراث لانه لو رجع نصف الميراث
 في يد الميراث والديعة ما يورث نصف الرجوع الميراث والرجوع في الميراث فان لم ير الميراث
 شيئا سوى الدار يرجع من نصف الميراث الرجوع عليه بقدر ما يملك به الرجوع وهذا مستغنى
 عند الشافعية لان الميراث المستاجر ورث نصيبه مسلوبا المنفعة ثم قد يكون اجرة
 مثل الدار في ذلك المدة شيئا فاما اذا رجع على الميراث ربع الميراث اخرج الميراث ربع الميراث
 نصيبه فيكون احداهما قد فاق جميع نصيبه وربع نصيب الميراث في رجع الميراث
 ولو لم يخلع سوى الميراث المستاجر ولا يورث عليه فلا فائدة في الانفصال ولا اثر له لان الكل
 له في الميراث الميراث او رجع الاجارة بالميراث وتبعها بالاميراث وسواء اخذ الميراث الميراث
مسئلة لو استاجر الميراث الاول والوقت عليهم من الميراث الثاني ومات الميراث في
 المدة فان قلنا لو ارجع من الميراث ثمنه الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 انظر الاستحسان في داء الاجارة فاشبه ما اذا ملك قال في الميراث في الميراث
 العون بادفع الاجارة لان الميراث يستحق المنفعة تبع الدار والميراث عليه
 يستحقه المستاجر والى الشافعية وهذا الترتيب من الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 اذا قلنا ان الميراث الميراث يقال من الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
تدبير لو استاجر من المستاجر الميراث وكذا لو استاجر الميراث في الميراث في الميراث
 ولا فسخ هذا دعوى الميراث بين الميراث في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث
 وهذا الفسخ لا ينفذ عليه لاجل الفصل **الفصل السادس**
مسئلة لو استاجر في الاجارة وعدها في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث

الرجل المستاجر فبقي للواصل والاخذ بالدالة على تقدير قول الشارح في المشتبه
الادعاء وادعى المالك الاجارة فقدم قوله المشتبه في عدم الاستحجار وقوله المالك في
عدم الادعاء وثبت الاجارة من ادعى المشتبه والمثل ولو كان ذلك قبل يفتي من المدة
فلا يفتي على المشتبه ولو حصل المنفعة في أثناء المدة بطلت دعوى الاجارة في الباقي
وثبت في الماضي ما خلفه هذا الحكم مع اليقين وكذا لو ادعى المالك الاجارة وادعى المشتبه
العارية ولو ادعى المالك الاجارة والمشتبه العارية بطلت المشتبه على عدم الاجارة
ولا يخلط المالك على قدر العارية لان اجرة المثل لا تنافس بطلت باعتراف المشتبه
ولو اكتمل له من بطلت المالك على عارية الاجارة والمشتبه على عارية العارية بطلت
الاكتمل من مال الاجارة وتبين المثل **مسألة** لو اختلف في قدر الاجرة
المالك انما اجرة بدنيار سنة وقيل المستاجر بل نصفه بناء على انما قدم
قوله المستاجر لا من مكره لزيادة فمكان القول قوله مع اليقين وبه قال ابو ثور وكان
الشارح في القدان وتبين من المجرى لانه كالبيع والاجارة نوع من البيع فاذا اختلف
بطل يفتي من المدة ففتح العقد ورجع كل واحد منهما في حاله ولو فرض احدهما يخلط عليه
الاخر فلو العقد وانفسا العقد بعد المدة او حتى ينقض المسمى ووجوب اجرة
المثل كالخلف في البيع بعد تلفه وبه قال ابو حنيفة لان العمل على العمل وان كان
عمله فلو قول المستاجر فيما بينه وبين اجرة المثل وقال بعض اهلنا القول قول
المالك لقول النبي صلى الله عليه واله اذا اختلفا في المنة فاقول قول البايع وهذا
يحتمل ان يريد به اذا اختلفا في المدة واما اذا اختلفا في العرض فالقول قول البايع على ان
البيع ليس كالاجارة **مسألة** لو اختلفا في البعد فقال المستاجر سنة
بدنيار فقال بل سنتين بدنيارين فلو قول المالك مع ميمه لانه منكر لما زاد في
مكان القول قوله فيما اكتمل وان قال المستاجر سنة بدنيار فقال بل سنتين بدنيارين
فهما في خلاف في قدر العرض والدية جميعا فيقول بطلت المدة والمثل والخالف لانه لو جرد
الانفاق بينهما على عيى وقيل المالك اجرة كفاسته بدنيار فقال الساكن بل اثنا عشر
على عيى بها بدنيار وقيل المالك لان الساكن قد استوفى من الدار فبطلت المدة
ان لم يشاجر ويخلف الساكن انه لو يشاجر الدار ويلزمه اجرة المثل

العصب

مسألة لو اختلف في المعقود عليه فقال المالك انك انما اقول بل المستاجر
الحكم بكذا لظننا وسقط مال الاجارة وان كان المستاجر قد تصرف فيها او جاء له
احد المالك كان عليه اجرة المثل وكذا لو قال المستاجر انك انما اقول بل المستاجر
ولو قال المستاجر انك هذا البيت بدنيار فقال بل اجرة البيت وباق الدار بل المستاجر
احتمل بطلت قوله المالك والمثل والمثل ما لم يترك العرض ولا شأنا غيره بان كان قد
قبض المالك واقفا على براءة مائة المستاجر منه ثم ادعى انه استاجر الدار بأسرها
فقال المالك بل اجرة هذا البيت منها خاصة فانه يقدم قوله المالك قطعاً
مع اليقين **مسألة** لو اختلفا في قدر العين المستجرة للمدة المجرى كالمدة
المستجرة وكذا المالك قدم قوله المالك مع ميمه لانه لا يملك عدم المدة ولو اختلفا
في قدر العين التي استجر الصانع لعل صنعة فيها فالقول قول المالك ايضا لانه لا يملك
عدم المدة ولو اختلفا في المدة مع ميمه المستاجر وعدمه فالقول قول المستاجر
مع ميمه لانه موقوف على ما يطارد جعفر في عثمان قال جليله سأل المالك انما مع حال
فذكر ان حلاله من ماله فذكر كايه عبد الله عليه السلام فقال انتم قد قلتم لا قال لا
يعني ومن غلبه في المصلحة انه سأل الصادق عليه السلام عن الماخ اجملة الطعام لم يقضه
منه فينصرف فقال ان كان فامره فلا يقضه ولان الاصل عدم العدوان والبراءة للمجان
وان ادعى ان العبد اجرتين وان الذابية شترت او نفقت وانكر المجرى فالوجه تعدد
قوله المستاجر لا ميمه ولا امر عليه الخلف على الخلف عقيل لعقد لاصالة الاستعلاء
وهو احد المداينين عن احد كذا في ان القول قول المالك كما في السكامة
والعبد الاول **مسألة** لو استاجر عبداً ثم ادعى ان العبد مرض في
ين نظر فان جاء به صحيحاً فالقول قول المالك سواء اقله العبد او خالفه وان جاء به
مرقياً فالقول قول المستاجر به قال ابو حنيفة واحل لانه اذا جاء به صحيحاً فقد ادعى
نفي ما ادعى الاصل والبر ميمه وكذا عليه واذا جاء به مرقياً فقد وجد ما ادعى الاصل
فكان القول قوله فيمن المجرى لانه اعلم بذلك كونه مرقياً وكذا لو جاء به مرقياً غير
وعن احمد رواه اخرجه انه يقول قوله في كايه العبد دون مرضه وبه قال الشارح
واحقى في الوجه الشرعي بينهما لانها متساوية في توقيت المنفعة فكانا بائناً في

دعى ذلك ولو ملك العين واختلفت في ذلك كما وثقته ومدته وابتدأ العبد من
 واختلفنا في وقت ذلك ومدته قدر قوله المتأخر ان الأصل عدم العمل الا في ذلك
 حصل في يد وهو العمل بمصلحة **مسألة** لو ادعى المتأخر او المانع او المانع
 هذا له المانع واكثر المالك كلوا البينة انهم اختلفوا في اصل فان خذت فمليته
 وكان بعض علماء بنا يكون القول قولهم مع البينة انهم اختلفوا في ثبوت الروايتين وقد
 ردوا الخبر عن الصادق عليه السلام قال في المانع والمانع ما هو في نفسه من
 فلو خرج منه على امرين انه قد حرق كل قليل له او كثير فهو ضامن وان قيل فليس عليه شيء
 فان لم يفعل لم يرقم البينة وزعم انه قد ذهب الذي فعله عليه فقد ضمه الا ان يكون
 له على قوله البينة ويحدث من غير ما هو عليه من الصادق عليه السلام قال في المانع
 عن المانع والمانع قال ليس بضمان قال في السجدة ربه الله المانع هذا الخبر
 اذا كانا تامرين فاما اذا اتممتها منهما ما جازعنا بينكما وبتا فمرفق هذا القول في
 المالك المرفق واكثر القول قولهم مع البينة لاسالها البراءة **مسألة**
 اذا دفع انسان الحياطة ثوبا لقطعة ويحيطه فحاطه قائم اختلفنا في الحياطة هكذا
 امرت به وقال المالك بل امرت ان تقطعه قبيضا او قال الحياطة امرت به ان تقطعه
 قبيضا امرأه وقال المالك بل امرت ان تقطعه قبيضا مع القول قول المالك مع عيشة
 لاسالها عدم اذنه في قطع ما ادعاه الحياطة فاذا لم يكن هناك بينة فعليه البينة ثم قال
 رحمه الله ولو قلنا ان القول قول الحياطة لانه غادم وزيد الثوب مدع عليه قطع امرأه
 به ليس بضمان الثوب يكون عليه البينة فاذا خذت فعلى الحياطة البينة كان في ما
 ومما يدل على ترويه في قرن المسئلة والمعمد ما قاله ادلا ان الحياطة قد قصرت في
 غيره وادعى الماذن قال القول قول من تلجحه لانه المتكسر واستطرب قول الشافعي فان قال
 في العتلاف لم يثبت ان بن يله ليل يقول القول قول الحياطة وكان ابو حنيفة يقول القول
 قول زيد الثوب وهذا الصحيح القولين ونقل البينة هذا القول ليجامع الكبر والصغر ثم
 قال المزي في ما لا الشافعي ولا القولين معقول لان الحياطة يدعى الابن وينقل الغرم وروى
 يدعى الغرم وينقل الابن فلا قبل قبيضا وادعاه على اصل التماس على الشك فخلق كل واحد
 لخاصة فادعاه الثوب على تلجحه ولا اجر الحياطة ولا غرم عليه وقال الشافعي في الاملاء

اذ ادعى الى متاع ثوبا قصته اسود فقال زيد الثوب ما هناك يصغره بالاجر وقال المانع
 بل لا اسود شيئا لقان على المتاع ما قصص واختلفنا في هذه المسئلة على ثلاث طرق
 احدها ذهب اليه بن سريج وابو اسحق وغيرهما ان في المسئلة قولين احدهما القول قول المانع
 وبه قال سريج ليل ومالك والجمهور انهما اختلفا على القطع المطلق والاذن فيه ومالك
 الحياطة كان الظاهر انه بعد ما ملكه فانه لا غرم عليه والظاهر انه لم يسمع الماذن وان
 المالك يدعى عليه الغرم فالاصل عدمه ولا يقع في المطلق بل في الظاهر وفي خصوصية امرته
 اذ ان المالك فيها يكون متائفا لما في ان القول قول زيد الثوب وبه قال ابو حنيفة
 لانها اختلفت في مفعله اذ في القول قول الماذن فاصل الماذن وكذلك في صفته كالوضع
 اليه عينا فاعلى صاحبها او دعكها وقال المدفع اليه وبه قال القول قول المالك
الطريق الثاني ان فيها ثلاثة اقوال هذان والمالك انما يتألفان لان كل واحد منهما
 مدع ومدع عليه لان زيد الثوب يدعى عليه الغرم وينقل الابن والحياطة يدعى عليه
 الابن وينقل الغرم فالحا لا ليس بمحيد لان الاختلاف وقع في الماذن لا في الابن والغرم
 فكان القول قول مكر الماذن لان الحياطة يعترف بانه احدث نقصا في الثوب يدعي
 انه ماذن فيه والاصل عدمه ولانه يدعي ان له بالثوب الذي اشترى عليه والمالك
 يكون فاشبه ما اذا اشترى لحوال مبيع وقال المانع جلت فانك المالك فان القول قول
 المالك ومنه قول الحياطة فلا بد وان يقول بالحق ان لا فالحا لا فالحا لا فالحا لا فالحا لا
 الثوب فحطت المالك لشيء الابن وهذا هو الخلاف وقال بعض المشافعية ان المشافعية في
 المسئلة الاقول واحد هو الخلاف وما ادعاه فهو حكاية مذهب العين وقال ابن سريج
 جرمي بينهما عقد فليس الخلاف كذا ولا اختلافات في كيفية المعاوضات وان لم يكن
 فالحياطة لا يدعى الابن وانما الزام فلا لا في قفده فلو ان مذهب في حقيقته وابن ابي
مسألة اذا قلنا بجعل الحياطة كما هو مذهب الشافعي في بعض اقواله ومذهب
 ابو حنيفة فانه جلي بالله ما اذ نسبه في قطع قبيضا ولذا ذنب في وقطعه قبا وان سددنا
 المالك فانه كغيره ان يجعل اذ ذنب في قطع قبا ولا حاجة لغيره في الغرم في الغرم ولا
 الغرم وسقط الابن كالحا لا يتر من في الماذن في القبا وبه قال بعض المشافعية
 القول بالحق لا يتر من كل واحد منهما في عيشة بين الغن لا يثاب كافي في البيع والكمال في البلد

بين ما ينسب إلى البيع والمالك فثانيه رتبة الرابع **مسألة** اذا صدقنا
 الحياطة وقد تناقروا كما هو في البيع والبيع الحياطة على ما تقدم
 اشر عليه وهل له الاجرة كل يوم المشي فيه الله الذي يظلمه عند الخلاف في بيعكم
 الاستحقاق لانه في الاجرة مع وصون القول في المكونة في بيعه ومع الغرم
 من نصيبه ولا له لو استحقها استحقها بحسبه ولا يجب له ما يدعيه حينئذ ابتداء البيع
 صلى الله عليه وآله قال لو قيل لمارد عليم لا دعي فورد ما فهو والماله لم يكن
 اليمن على المدعي عليه وهذا هو الحق في الشافعية والشافعية لا يثبت الاجرة لانه ثبت
 الاذن حينئذ واثبت حينئذ انه فعل ما اذن له فيه فوجب الاجرة بفعله فان قلنا يثبت
 له الاجرة فالاجرة لانه لا يثبت له المثل الا يجب حينئذ كما يثبت له اجرة المثل في البيع
 المأذون فيه بحكم المعادنة وهو قول بعض الشافعية وهو المذهب في ذلك لبعضهم
 الاجرة المسماة اثمانا لصدقه فان قلنا لا يثبت له الاجرة حينئذ فله ان يدعي الاجرة في
 المالك ويجازيه فان كل المالك في بيعه يمين عليه لانه اذا صدقنا المالك في
 المال حينئذ المدعي من غير قول بعد ذلك في التاميم وكان عنده الشائبة كانت حرة في
 القول يصيرون بها حرة ملزمة للاجر **مسألة** اذا صدقنا المالك كما
 هو في البيع وصدقنا في حقه وحلفنا على انه ما اذن له فقلعه قبا فلا اجرة عليه يجب
 على الحياطة ارضا لتضمنان وهو المشهور بين الشافعية والفقهاء في الغرم وفي الاجرة في القول
 بين الحياطتين ومع ذلك انما الخلاف ان الاجرة لا يجب له فيقول الاذن في قطع قبا ولو
 يثبت حينئذ في المثل لا يثبت له في البيع واليمين عليه الاذن في قطع قبا ولو
 فيه وجهين كما في وجوب الاجرة في قولنا في الشافعية فانما هذا هو المذهب في الحياطة في قولنا
 من قديمه مقطوعا يصح للقيوم مقطوعا قبا لان اكثر قديمه في البيع على الحياطة في قولنا
 يجب عليه ما بين قديمه ومقطوعا قبا لان الحياطة تقدر بالبيع المقتضى للقاء وان كان يصح
 للقيوم لهذا يجب له اجرة المثل ما يصح منه للقيوم لان المالك لا يثبت حينئذ لرياء في
 القطع وقال بعض الشافعية القولان يثبتان على ايمان احدهما القولان قبا اذا كان في حقه
 لانه حياطة قديمه في قولنا في البيع المثل في قولنا في البيع المثل في قولنا في البيع المثل
 جميع القوم في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

ما بين المظنين والخلاف في ان الكيل اذا باع بالقياس في بيع جميع قدر القياس او
 يحط عنه ما ينسب من الناس لانه كما لا دون فيه واذا قلنا انه يغير تفاوت ما بين
 فضل البيع للقيوم في البيع الذي يصح للقيوم من القطع فيه ويثبتان لك فيه ان بعضهم
 نعم ومنعه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 فان قلنا معا فلا اجرة للحياطة وهل يمين ما تقتضي بالقطع للشافعية قولنا لعل ما
 لا يغير عليه حكمه المنع في الحياطة الكبر لان كل واحد منهما اجبت بيمينه ما ادعا فلم
 يثبت لاحد على الاخر في هذا المعنى لان كل واحد منهما حلف على نفي العذر وان ولو لم يحلف
 كان لا يلزمه الا ان القيس فلا بد وان يكون ليمينه ما يدينه في الما يجب عليه في قولنا
 عليه في الامانة لانه اذا قلنا فثابتها لم يثبتها ولو لم يثبتها فثابتها لم يثبتها في قولنا
 هذا لانها اذا قلنا سقط الاذن في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 فانه يمين في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 الغرم لم يحصل ليمينه ثانيا لان زب الشرب لوجه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 الغرم لا يجب مثل ذلك مع يمينه وتفاوت البيع لانه لا يمينه لا يقع على اسقاط القيمة
 وهذا يفتي اسقاط الغرم فاذا قلنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 احد ما بين قديمه ومقطوعا يصح للقيوم مقطوعا قبا لانه ما بين قديمه ومقطوعا
 ومقطوعا قبا من احد ما بين قديمه ومقطوعا قبا لانه ما بين قديمه ومقطوعا قبا
 قوله وعلى الصانع الغرم بما نقص من القطع وبيان ما افسد في الاجرة لانه في قولنا في قولنا
 على كل من يدينه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 دعواه ونزع احد الزبين في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 موضع او بين الحياطة والاجرة وتبينه تسليم التوب محققا كما هو في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 التوب او بين الحياطة لانه ما بعد التوب واذا لم يثبت له الاجرة فان كان التوب
 محققا يمينه لانه لم يكن الحياطة فقد كان له اذ لم يثبت له الاجرة في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 عن من يدينه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 فان كان قد حلفه في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

البحر واقامة البعثات وكذا يجوز ان يستلزم لجميع المملكات السلطان والظلم لا يجر
وعرضه في المظالم بشرط تعيين المدة والموضع الذي يخرج اليه وبذلك كما في المظالم
فيسوف امر عند من يخرج اليه لان المدة معلومة وان كان في العمل بها لا يجر
قال الفقهاء ان الشافعي في المساجد يستعمل فيها حنيفة مثل قوله وفيه نظر
مسألة الا في ابيه يجوز اذاجان الارض المزدوجة مع المشاهدة
او الوصف الواقع للجماله وقال الشافعي لا يجوز اذاجان الارض حتى ترى لاحاطة دورها من
دور وغيره وهذا الصحيح بان اذاجان الارض المزدوجة لا يصح لان ما فيها من الزرع يجمع
والاخر السليم والاستماع عن العقد ومشايعته لاجان الزمان المستقل والعكس
عندنا غير ما يجمع مع اماكن المشاهدة وتغيب منه ما لاجر واراملوه بطلان وغيره كان
التفريع يستدعيه لكن هنا يجوز المستأجر مع الجبل الجبل ان كان التفريع يحتاج الى
مدة لمشاهدة الجبل وقال بعض الشافعية ان كان التفريع لا يصح الا في مدة المشاهدة
ليرجع لانه اذاجان مدة مستقبله وقال بعضهم ان كانت من الاجارة فذهبوا الى ان
الرجوع للعقد وان كان يجمع منها شيء ولم يرد قطعه من الجبل اذا وجد في التسليم وخروج
ذلك ما اذا استأجر دارا مملوكة لغرض فانه لا يجر التفريع الا بقطع المسافر عن البلد
وما قاله قطع من الحديد وكان تمام بعضه عليه ان يؤذن **مسألة**
قد بينا انه يجوز الاستئجار للعقد فان ذكر وفيها من الليل والجماد فصل الخواص
فذلك وان اطلق على المظالم فصل الشافعي على المنع والظاهر عندنا هو الجواز ولو
ما جرت به العادة وفصل بعضهم اذاجان افضال تدخل في هذه الاجارة غسل الثوب
وحياطته والحجر والطين كما في اذاجان في الثوب وعلمنا لادابة وحلب الحواشي وحذرة
الزوجة والفرس في الدار وحمل الماء للشرب والى الموضوعة للظمان وذلك
ان علمنا لادابة وحلب الحواشي وخدمة الزوجة لا يجر الا في التخصيص عليها وقال بعضهم
بغيره ان يكون الحكم كذلك في حياطة الثوب وحمل الماء في الدار ويجوز ان يجر الحكم
فيه بالتعارف وقال بعضهم ليس له اخراجه من الجملة الا ان يشترط عليه مساهمة
من كواثب وان عليه اللث عند الجبل ان يدفع من صلاة النساء الاخرى ولو استأجر
للقيام على منبوعة قام عليها ليلة وكما راعى المعتاد ولو استأجر للحجر والطين قال الفقهاء

وتجر المساجد بين الغليظة والرفين وذلك بعض الشافعية يجب ان يبين انه لا يجر
او غلاظ الارضات او رافها وانما يجر في تنويرها والآن الجوز على الاجران كانت
الاجارة في الدمة والافضل المستأجر وليس على الاجران تسليم نفسه ولا انوفان
الحطب على المستأجر وقال بعض الشافعية القول فيه كما في الحنيفة في حق الشايع ولو
ادادوا المستأجران يستبدل عن المنفعة شيئا اخر يقبضه فالأقرب الجواز لاستالة
صحة الصلح ومنع منه الشافعية ان كانت الاجارة في الدمة وان كانت اجارة عين كان
بعضهم هو كما استأجر العين المستأجر من المجر وفيه وجهان الاصح عندنا هو الجواز اذا
جرى ذلك بعد ايقاع **مسألة** في حق ضمان العهد المستأجر كما يعرضه العهد
في البيع ويرجع على القائم عند ظهور الاستحقاق وهو احد قول الشافعية والآخر
ضمان العهد في الاجارة والمجهر خلافه اذ ايت هذا فانه يجمع ان يضمن الجبر العرس على
التسليم لانه واجب بالعقد على عدة الدرك لو ظهر في العين يستحقه الجبر الجبر
المالك على القائم وان رجع على المستأجر كان المستأجران ويجمع على القائم ولو ظهر
المستأجر على مال الاجارة ليس له وعلى عهده لو خرج مستحقا فان رجع المستأجر على
المجبر رجع الجبر على القائم **مسألة** قد بينا انه يجوز استئجار الدابة للركوب
والعمل والحمل ولا يجر المقديفة الثلاثة ما بالزمان او بالعلل على ما سبق وان استأجر
دابة لركوبها فخرج مع العقد لان العمل هنا مقدر والا فرب ان لا يجر تعيين الجملة المحقة
على المدة والركوب لا يجر لاختلاف الاغراض في ذلك فاذ اشترط في العقد حذره واداء العمل
على غيرها فلا يجر منه لان المعين قد يخص بشيء او يمين ويقدر بئسا وبها او يجمع
اليه قد يكون الجبر عرضي فير ولو فرض انفا الغرض احتل الجواز لانه مساهم والمنفعة الجاز
العقد اليه كما لو استأجرها لزرع حنطة جاز العقد ليل المساهمة والعدد على الشروط
وقد دل عليه السلام الموصون عند شروهم **مسألة** اذا استأجر الالة
لعمله والى ليله داره ففد وجوب ادخاله على الاجران كما كانت لابل ضيقة وثمة
لان الغاية لا يجب دخلها في الميا ومن حش انشاء العرف بذلك ولنا في ذلك
والا فلو ان يصدقه الغرض والصلح ولو استأجر على التمهيد الضيق فالدفع على الابل
ما لم يشترطه عليها ولو كان لليل عرفه على ما علم على العرف ولنا في عتبه وجهان فيما اذا

اذا كان عرف ولواستاجر قسداً لغسل ثياب معاوية وحملها اليه حال فاجرت على صاحبها
 الاجرة عليه من القصد والى ذلك فان لم يحضر شرط فاعل من المالح بالحل في الشافعي
 على القسداً لا بد من تمام الغسل ولواستاجر من يطعم ائمة يقره ليرحب عليه الجرح
 والجرح لا يما ليس من العمل **مسألة** لواستاجر دابة ليركبها ويحمل عليها اربطها
 متينة فركبها وحمل عليها واخذ في السير فادار المرحل يعلق عليها حلة او ستر او سترع
 من قدامه ليركب او من خلفه او اداوان يردفه ويعلقه كان للاستاجر متعة لانه قد ملك
 متاعها ورعا متعة في السير ولواستاجر في الدابة كان له ذلك وليس للاستاجر ذلك
 على التقديرين ولواستاجر الدابة ليحمل عليها طعناً من موضع معين عليه وانه يوقها في
 فركبها فمعه فطعن الدابة من مكانه استاجرها للركوب وبه قال اكثر المشايخ
 وبه قال بعضهم لا يرضى للعرف وليس في **مسألة** لواستاجر دابة ليركبها في
 موضع معلوم فركبها اليه لم يكن له ذلك على الموضع الذي سار منه ولكن يسلم على المرحل
 المالك ان كان له ذلك وان كان ليركب على الدابة ليركبها فان كان هناك ساكناً
 الى ان كان ليركبها ليركبها او استأجرها ليركبها يدب كالمسترح جافاً او رديعة
 وبه قال اكثر المشايخ وقال بعضهم ان له الرضا في الموضع الذي سار منه الا ان يجاء
 وليس يجزى لانه قد مضى مال الغنم في رده وكل موضع يجزى له الرضا ليركبها والركوب
 عليها بل سقها او يردوها الا ان يحتاج الى ركوبها في ردها بان يكون جهوا لاسماً والركوب
 ومثله لواستاجر ركوبها اليه وقال بعض المشايخ ليركبها في الرضا لان الرضا له عليه
 فالاذن لنا وله عرفاً والمستاجر لا رده عليه **مسألة** لواستاجر دابة ليركبها
 والحليل في موضعها وزه فقد تعدى فيها من غير الجواز من بين يديه على احوال فحجب عليه
 المسقى في الرضا فاجرت المشايخ في الزايد وهو قول فقهاء المدينة الشيعية وبه قال الحكم
 سيرين والشافعي لا يقر من لوايات وبه قال الثوري والشافعية والاجرة عليه عن الزايد
 لان النافع عند الاضرار في الغصب وقال مالك انه اذا خلع وزمها الى مسافر فعليه
 صاحبها من اجرة المشايخ في الرضا لانه يقر بها يوم القصد لانه باسها حالها بما عاينها
 كان لصاحبها نصيبها اياه وليس يجزى لان الغنم قد خلعها يمكن اخذها فليجوز فيها كما لو كانت
 المسافة قريبة وما ذكر يحكم لادليل عليه ولا يظن له فليجوز في المسير اليه اذا عرفت حداً

فانه يصير متاعاً من وقت الجواز وما تلفت في الزيادة او بعد ذلك فالحليل المشافعي
 وبه قال صاحبها مع المستاجر ولا وهذا طاهر بهدوب الغنم السبعة اذا مضى حال
 اللعنة حتى لو مات اربعه لقطت القيم من غير التعدي ولا يجرى في الغنم بعد ذلك
 المكسب ان قال لا يفعل شيئاً ان كان صاحبها معها وتلفت بعد ما رزل وسلم المالك
 ليركبها او يقيها وتلفت فاحضن ان تلفت وهو راكب فان تلفت بالوقوع في بئر
 من جميع القيمة وان لم يحدث شئ من طائر اربعه عند بعضهم جرح الغنم ايقاوا لا يجرى
 انه لا يلزمه المكسب لان الطاهر حصول التلف بغير النقص وتعاين المرحل لو اقام في
 في المقصد قدر ما يزل فيه الشبهة خرج من غير ان المالك يملك على هذا قالوا
 حصل من جرح وعدوان غنمه نصف الغنم او ما يقتضيه النزع على المالكين فيه
 قولان كالتقدير اذا حال فوق المشروط ويجوز ان لا يرضى المالك شيئاً اذا كان في
 يد صاحبها ولم يكن له التلف لا يكتفى عليها لانه تلفت في يد صاحبها فاشية ما تلفت
 به مدة القصد وسقط الحلال في الزور كمال الشبهة اذا كان صاحبها مع راكبا او تلفت
 في يد صاحبها فاما اذا تلفت حال التعدي ولم يكن صاحبها مع راكبا فلا يجرى فيها
 كالتقدير انها تلفت في يد عادية فوجب فيها كما لمخضرة وكذا لو تلفت في يد راكب
 او تحت حمله وصاحبها معها لان اليد للراكب وصاحب الحبل وان راكب متعدي الزايد
 وشكوت سلبها لا يسطر الغنم كن خرق ثياب غيره وهو ساك فان تلفت في يد
 صاحبها بعد نزول الراكب عنها فسطر ان كان تلفها في يديه نصيبا لهما بالحل والشرع
 كما لو تلفت تحت الحبل والراكب وان تلفت في يد غيره من اقراس مع او سقوط في وحلة
 وبغير ذلك فلا شأن فيها لانهما لم يلف في يد عادية ولا بصيب عدوان ولا يسطر الغنم
 بردها لعل المسافة وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي قال محمد يسطر
 كما لو تلفت في يد غيره ثم ردها وليس يجزى لهما يد سارت فامته فليزول الغنم
 ارباؤن جديده والاصل جمع فان الوديعة لا يزل الغنم الا بالرضا الى المالك لا يجرى
 لها في ذواتها واستاجر المالك في يد غيره ولم يزل المالك في المشايخ كما لا يجرى لانه يستقر
 يقطع ذلك المسافة وهذا ما عرفت انما لا يجرى ان يجرى في اليد على الطريقين
 وهو جمع ثم ان تدعى هذا الاية مدة مقامه في المقصد فذاك والا فان لم يجرى

المشاعرين انفع بها في العود وان زاد حشدا لزيادة عليه **فروع** **المسألة** لو استاجر
 الدابة للعتق فباع ففعل نصف المسافة ثم رجع لا يفتى فيه **المسألة** لو استاجر الدابة
 واشتريت الاجرة ان قلنا ان الطريق لا يفتى فيه **المسألة** لو استاجر الدابة واشتريت الاجرة
 ثم خرج فاذبح بينه وبين المشتري بغير اشتراط الاجرة ولو كان له الركوب **المسألة**
 لو ذهب في الطريق لاستشفاء ساء او شرب حتى غلبه وفسد كان محسوبا من المدة ويترك له
 اذا قرب من المقصد بقدر **مسألة** لو دفع الى شخص ثوبا ليقتصر باجرة
 ثم جاء واستجبه فقال لما قص بعد قلا اوده فقال ساجده لا يريد ان يقتصر **فأورد**
 على فلم يرد وتلفت الثوب عنده قال بعض الشافعية عليه الثمن والخطا والرجوع
 يقول ان استاجر للقتل ولو قتل المدة لم يكن عليه ضمان لان المشاجر عند رده
 الاجارة فلا يجبر اذ لم يوجب حتى يقتل فيه ما وقع الاجارة عليه وان لم يكن له عند
 اجارة او قد مضت المدة قبل اتمامه فالوجه ما قاله وان قصرت رده فان كان القصاص
 بعد تبيده وقد مضت المدة او لم يجر عقده حتى تكملا اجرة له ولا كان له الاجرة وان
 بعض الشافعية عدم استحقاق الاجرة وليس يجبر على هذا قياسا لغيره عند الشراي
 والثوب عند الخطا والخطا عند الثوب عند الثوب **فروع** **مسألة**
أ لو استاجر ليكتب له كتابا على كذا فكتبه واخطأ فله ان يمسك الكتاب وكذا لو امر
 ان يكتب بالعتبة فكتب بالفارسية او بالعكس **المسألة** لو استاجر دابة ليجلس بها من يبيع
 ليل منزه فركبها في عود ففعلت الدابة من غير ان يمسكها بالركوب وقبل ان يبيع
 للغير **ج** لو عمل الاكل وترك سقى الزرع والمعاملة بغيره حتى خسر الزرع فله ان يبيع
 به وعليه حنطه **د** لو تمرد المشاجر على الدابة ففعلت له ما فعلت منه لزم
 الثمن وان كان الهلاك بعد الرتبة للمالك **المسألة** لو استاجر لخطا ثوب فخطا
 بعضه واخره الثوب استحق الاجرة لما عمل بقطعه من المشي ان كان العمل دار مائة
 الثوب لانه يكون قد سلمه اليه وقال بعض الشافعية ان العقد يفسخ بثلث ثوبين
 اجرة المثل للمعامل ولو استاجر ليجلس به لم يفسخ بثلث ثوبين ولو استاجر ليجلس به لم يفسخ
 لا يفسخ شيئا من اجرة له وان الخطا بثلث ثوب فوقع العمل سلميا بثلث ثوبين
 والخطا بثلث ثوب **المسألة** لو استاجر الدابة ففعلت له ما فعلت منه لزم

فان لم يفسد الحمار بعد الاجارة فهو كالحمار يهدم الدار وان توقع فقلت اجرة الحمار بين
 الفسخ والاكسار كالموت غصبت العين للمشاجر فان اجاز سقط عنه من الاجرة بقدر ما كان
 الماء مشرا عليها وان خسر بعضها بعد ما مضى نصف المدة الفسخ العقد فيه ولا يفسخ في
 الباقي وهو ظاهر وجهي الشافعية لكن له الخيار فيه بغيره المدة فان فسخ كان ثوبا بين
 المدة لا تفاوت فله نصف المسافة الماضية وان اجاز فله ثلثه اربع المسمى
 النصف للمدة الماضية وان اجاز فله ثلثه اربع المسمى النصف للمدة الماضية والربع
 لما بقى **د** تعطيل الرجل لقطع الماء والحمام للحليلة لا يثبت الا بنية او لاشخاص الماء في بيت
 كانهما المداير اذا استلحقا فانه فانقطع ماؤها ولو اشترى ثوبا لخطا لم يفسخ العقد
ح مما يثبت الخيار بسبب فسخه بعد اوجان ثوبا له ان يفسخ فان كان ذلك الثوب
 بحيث لا يرجع ثوبه فله الفسخ ما لم يزل لانه يفتى في ساعته ردا له ففسخه الضم
 كما اذا ترك المطالبة بعد مضي مدة الايلة والفسخ بعد ثوب الاعضاء ان قلنا
 بهما العود اليه وكذا اذا اشترى عبدا فاقبل قبل القبض اجاز ثوبه ردا الفسخ له
 ما لم يبعه **المسألة** لو استاجر ثوبا من ثوبين مثقالين او دوايين مثقالين فاستوفى
 في ثوب واحد وبقي واحد منها كان له الخيار في الفسخ فان لم يفسخ قبل بلوغه اجرة الثوب
ج بيع المديونة الخساف في ثوبين في المدة يشبه بيع المشاجر **المسألة** لو استاجر ثوبا
 ان باعها المالك قبل فروع جميع الثوب لانه لا يملك ثوبا من ثوبين فانه اذا استوفى
 الثوب وان كان بعد مضي جميع الثوب في البيع في الاجارة فليس له ان يفسخ المالك من الثوب ولا يملكه
 الا شرط القطع لانه لا يبيع مع الاصول ويكون العامل مع المشتري كما كان مع البائع والبيع
 فبنيه من الثوب وقد علمنا ان بعض الشافعية الحاجة الى شرط القطع وتعدون
 الشايع **مسألة** لو دفع ثوبا لخطا فخطا فله ان يفسخ العقد بثلث ثوبين ولو دفع ثوبا لخطا
 في عرض فخطا فله ان يفسخ العقد بثلث ثوبين ولو دفع ثوبا لخطا فخطا فله ان يفسخ العقد بثلث ثوبين
 ان فسخ الزيادة وارث الغزل ولا يفسخ من المسك كالمسك لو استاجر لخطا بثلث ثوبين فخطا
 ثوبين وكذا بعض الشافعية لا يفسخ ثوبا لخطا الا بالاصل ولا عن الزيادة لانه في
 احوال الطرقات لا يفسخ من الغزل ما رخص الامر فانه اذا بلغ ثوبا عشرة كان من جنده ان
 يعطيه الثوب الى الوضوء الذي بدأ منه فاذا لم يفعل فوقع ذلك وما بعده ففسخ الوضوء

له لا يبرأ استناده كالماء يوق الطبايح ويحترق استناده من الاطياب والصلح
 فاطناع الكافور كالشمع المبرق في مودة قريده لا تنطفئ شجرة وكذا يحترق الجارة
 الحاريط ليصنع عليه خشباً معلوماً مدة معلومة او ليحترق عليه شياً معلوماً مدة معلومة
 وذهب قال الشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يجوز لان الحاريط لا يمكن الانقضاء بها
 من هذا الوجه فذكر ابو حنيفة ان شارب الخمر ان الشجر ليسط عليها ثياباً ولا يبرق من ذلك
 ولا انما تنطفئ مقصوداً فمقدور على تسليمها واستيقاها فجاز عند الاجماع عليها
 كاستيحائها للطحل للتعطيل عليه ويطول عليه بانه يجوز استيحائها لتعطيل البصر لا يمكن
 الاستفاد بها الا في ذلك والحكمة الاصل منع ولو سلمنا المنفعة غير مقصودة فبطل
 مسئلتنا وكذا يجوز استيحائها اذا قصد اصل قريده قال الشافعي وقال
 واحد انما تنطفئ شجرة بكونها شجرة او ما من العرين ببقاءها جازاً استيحائها لها
 كالسكنى وقال ابو حنيفة لا يجوز لان فعل الصائغ لا يجوز استحقاقه بعد اجازة
 به ان لا يجوز اجازة لذلك اذا استاجر لعله ليس بهما والعرفان الصلة لا ينفك
 النياية فلا يقع بها المستاجر بخلاف المجدد فيلزم انما يجرى فافترقا في الاجابة
 حيث لم يجرى المجدد وان كانا لعمدة باقية ولا يجوز اجازة الدار من شجرة كما كتب
 او بعتها وصحها ببيع الحرف والفار وذهب قال عامدا العلماء لانه فعل غير فاعلم
 عليه كما لا يجوز بيع عبد للغير وقال ابو حنيفة لا بان تولى بيعه في الشراء
 من شخصه حيث نازل او كسبه او بيع في الحرف من استجاره من قال يجوز في الشرط
 ذلك ومنهم من قال لا يجوز في الشرط وانما اذا ابر حنيفة اذا علم ان المجرى فعل
 ذلك ان كان في السواد ولو استاجر من مسلم داره واراد بيع الحرف فيها فليس عليه
 الدار منع ان تظاها بذلك لانه عوم وقال ابو حنيفة يجوز بيع السواد وهو غلط
 لانه يجوز ان يمنع منه في المصنفات في السواد كمثل النضر الحرة وكذا لا يجوز اجازة ما
 لا يقدر على تسليم منفعته سواء كان بيعه او لا مثل ان يصب من نعهه بان يرضى
 ان هذا لدار فاجازته عاتاً ويصرفها عليها فانه لا يجوز اجازتها في هذا العام
 الامن غائباً او من يقدر على اخذها منه **مسألة** قد بينا ان يجوز
 اجازة المشاع وذكرنا الخلاف فيه والاولى ان كان معاً واجازة لان المانع ليس

الخبر

الحقة انما منع باعتبار تعدد التسليم وهذا المعنى نفي عننا في حقنا استل الحرام
 ولو كان ذلك لدار واحد فاجر بيعها جازاً جاعلاً لانه يمكن تسليمه فان اجره فيها الامن
 المشاع الاول صح لانه يمكن تسليمه اليه وان اجره لغيره صح عندنا ولما نعت بهان
 بناء على المشاع لانه لا يمكن تسليمه باجره اليه وليس بجيد وهذا
 ولو اجاز لدار اثنين لكل واحد نصيبها صح عندنا وعند اكثر العامة ومنع
 الباقين لانه لا يمكن تسليم نصيب كل واحد منهما اليه الا بتسليم نصيب الاخر
 لا ولا يملكه على مال الاخر ولو استاجر رجل ليعمل له كتاباً للملح موزعاً الى صاحب العمل
 فوجده صليبه فافترقا استحقاق الاجرة لحمله في الذهاب والرد لانه في الذهاب
 باذن صاحبه صريحاً وفارده تعيناً لان تعينه كانه ان لم يجد صاحبه فده او ليس
 رده الا فتبعه ومن المعلوم انه لا يبرق بتسليمه فحين رده ولو دفع الى رجل
 ثوباً فليبعه فباعتها استحقاق المهر وان كان منصفاً لذلك او لان الفعل مما يستحق
 النفع في السدان كان منصفاً لذلك استحقاق الاجر والا فلا وليس بمعتد
مسألة يجوز شرط الخيار في الاجازة سواء كانت وارده على العرفان
 الذمة وذهب قال ابو حنيفة وقال في العرفان قوله تعالى او قوا بالعقود وقوله عليه
 السلام المؤمنون عند شروطهم ولا عقد بغير النسخ الا ما اذنت له شرط الخيار
 كالبيع وقال الشافعي ان كانت الاجازة مبنية مثلاً ان استاجر منه داراً شهراً
 لم يشرط الخيار فيها وعلمت خيار المجلس بينهما ان احدهما لا يثبت لان خيار
 الشرط لا يثبت الا لاجل النقص فلو بيعت خيار المجلس كالشكك والساق يثبت لانه عقد
 بقصد المعاوضة الحقة فيثبت فيه خيار المجلس كالبيع وخيار الخيار لانه يترتب
 بطلان في ثلث فيلزم نفع وبقاؤه في الثلث لانه لا يتقارب فيه ذلك لانه لا يتكرر ويقتصد
 بها لعمدة وان كانت الاجازة في الذمة مثلاً ان استاجر منه خياطة فليس له خيار
 فاختار الخياطة فمهر من مال كذا ذلك مثل حكم الامانة المينة وشهر من مال كذا
 الخياطة ان معاقبة ذلك لانه لا يبرق في خيار الخيار الى ان ينفق في زمن الخيار في
 الماقرين بانه عقد على منفعة فلا يبرق له خيار الخيار كالشكك وبقاؤه في البيع لان اشأت
 الخيارية لا يبرق في ذلك يفتى المبيع وفي الاجازة لو اشأت شرط الخيار له لم يبرق له

بالعين في مدة الحيازة فانه يحسب المدة عليه حتى يبرأ به لانه استاجر شئاً فمكثت له
 من ان ينفع سبعة وعشرين يوماً وان لم يجبهما فقد فتننا على المجر منفعة شرف
 ثلاثة ايام فليحذر من عدم الادب في النضر ويجوز له استاجر الانواع مدة الحيازة
مسئلة لو استاجر ثوباً لم يصبه اليه لم يبرأ بعينه فلهما المدة فامث
 في وجهه مدة يمكن فيها الركوب الى ذلك البلد بحيث عليه الاجر وبعدها
 السابق بالكل لان المستاجر قبل لعين المستاجر ويمكن من استيفاء المنفعة
 المعقود عليها فيجب ان يستقر عليه الاجر كما لو استاجر خيلاً للركوب فسلمها اليه
 وقال ابو حنيفة لا يستقر عليه الاجر لانه لم يسلها في مكان الركوب وهو المستاذ
 وليس يجزى لانه لا يلزمه السلم في الطريق والخروج معه وانما فكرنا على من
 السلم **مسئلة** اذا كان ثوباً اجارة في النعمة مثل ان يستاجر كلب
 ذابة ونسكها بالذبح والجنس على ما يحسنه فيجوز ان يحمل ذلك الزمعة
 وان اطلق كان حراً فكذلك اذا لم يحصل خياطة هذا الثوب ويجوز بلفظ الاجارة
 وهل يجوز بلفظ السلم قال الشافعية نعم مثل ان يقول سلم اليك فيمنعه فله
 يصفه او يقول استاجرته منك فلهما فيصفه ويذكر المساقاة في ذكر لفظ السلم
 لو كان من قبيل الاجر في المجلس كما يقبله اسما قال السلم وان كان بلفظ الحياة
 احدهما لا يجزى لغيره عينا اذا باللفظ والآخر لا يجزى لغيره عينا اذا بالمعنى وبما جاز
 الوجهين في السلم بلفظ البيع وهذا المعنى اقطعت عنك لانا لا يجوز الاجارة بلفظ السلم
 ولو كان استاجرته فلهما فيصفه ويذكر المساقاة في ذكر لفظ السلم لان العمل
 يجوز لان الخياط يضمن له ما سلمه وانما يصير مملوكاً بعين الخياط او يتقدم له
 فاما المدة فلا تقول بها الجملالة وهو يتوقف لان الثابت في ذلك معقود للذبح
 والالوان لا يصح الاستحصار بالمت وهو خلة في الثوب **المقصود**
الشامري في المزارعة والمساقاة وفيه فصلان
الفصل الاول في المزارعة وفيه مباحث **الاول** المالك المزارعة
 تنقسم الى ارض لا يزرع بمجرى من مائها واختلفوا في ان يملك المزارعة او غيرها فقال
 بعضهم ان المزارعة والمزارع لفظان لمعنى واحد والمزارع من الجوز وهو الكاكاو قاله

ابو

ابو عبيدة ويقال انها مشتقة من الحيازة وهي الارض الرخوة وعلى الاول يقال
 خا برمه مخا برمة وذاكرته مواكبة بمعنى واحد وقال اخرون انها مشتقان من خلدان
 قال الشافعية يفرق بينهما فانه قال وذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وآله
 في نهيه عن المزارعة على ان لا يزرع المزارعة على الثلث ولا على الربع قال الشافعية المزارعة
 ان يكون من ربه الارض ويحدها ومن لا كما والبدور والعلل والمزارعة ان يكون
 والبدور من واحد والعلل من الاخر ومنهم من قال ان المزارعة عن عقد واحد وقيل
 المزارعة مائة مائة اهل غير وروى العامة في تفسيرها عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله من المزارع فلك وما المزارع قال ان ماخذ الارض منيف
 اولئك اوديع والشهور انما واحد يروى قوله صاحب الصلح والجيز لا كاد ومنه
 وهي المزارعة وظاهر قوله الشافعية انها مغلغلان فالمزارعة هي المعاملة على المزارع
 ببعض ما يخرج منها والمزارعة كثر ما لعل من ربه الارض ببعض ما يخرج منها
 ولا كثير فايد في هذا **مسئلة** المزارعة بالمعنى الذي قلناه
 وهي المعاملة على الارض بخصبة ما يخرج منها بغير لفظ الاجارة جاز من عندنا
 اجمع ويقتل على المصاة والسلام وسعد بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وم
 وعروة وعاصم بن ماس قال علي بن ابي طالب واليه بكروا بن حريز وسعيد بن المسيب
 وطاوس وعبد الرحمن بن الاسود وسوى طهارة والزهري وعبد الرحمن بن ابي
 ليلى وابنه وابو يوسف ومحمد بن عيسى ومعاوية بن الحسن وعبد الرحمن بن
 قال المزارعة قال ابو جعفر الباقر عليه السلام ما بالمدنية من اهل بيتي لا
 يزرعون على الثلث والربع وازرع على عبيد السلام قال المالحية وعاصم
 الناس على ان من جاء بغيره من بعده فله الشطر وان جاء بالند فلهما كذا
 لما رواه العامة عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله قاله جاسل اهل حير
 الشطر ما يخرج من ذرع او ثوب وثق ذلك ابن عباس وكبار بن عبد الله وقال
 ابو جعفر عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله اهل حير الشطر قالوا
 بكرهم وعثمان وعليه السلام ثم اهلهم اليه يوم يعطون الثلث والربع وهذا
 ابن شهر صحيح وعبد بن رسول الله صلى الله عليه وآله حقايات وخلقنا اهلنا

بحر من يحمل عليه خبير انفع فان اوله الشاقيته تبرزها المنع الى الارض البنية والخرق
 في قسمة خبير الى الارض المحمل للزيتون الخول كان بعيدا بعدد راحة اليد لا عليه بخلاف ما
 تاولا فانه الدليل ولان ما ذكرناه اول عمل الحياكة والناظر الى اليد على الم
 به دون ما تاولن ولان ما ذكرناه يجمع عليه لان الياف على السام وروى ذلك عن علي
 كليب بالمدية وعن العصابة واهاليهم وفيها العصابة والسترة الى الان وما
 مما لا يجوز فقاوه ولم يكن احد من العصابة فكان اجماعا الذي ما لفة ففد بياضه
 قال لثامر فشيء فان العين تقي بالعمل فحازت المعاملة عليها بمعنى ما كان لان في
 المكارية والفضل في المساقاة او قولنا من فجا وزت المزارع عليها كالارض من الفضل
 ولان الحاجة واعية الى المزارع لان اصحاب الاربع لا يقدرون على زرعها والعمال عليها
 والاكنه يحتاجون الى الزرع ولا من لهم فاقست هذه الشرح جوان المزارع كما قلنا في
 المضاربة والمساواة بل الحاجة هنا اكد فان الحاجة الى الزرع اكثر من الحاجة الى كونه
 لا يشترطها الا بالعمل عليها بخلاف المال لان حديثهم نفس الخطا لان فيه ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله لما نزل في الميراث واليحيى على الله عليه وآله لا يمين عن الميراث
 يعني من الميراث والميراث فدل ذلك على غلط الراوي **الباب الثاني**
 في الميراث وهو اربعة **الاول** العينة وهي كل لقط يد على تسليم الارض لثمة محقة
 مشا عزم مثل لثمة على هذه الارض وادع هذه الارض وتكلم اليك وقبلتك بمرحمتها
 او بالعمل في ثمة معلومة محقة من جاسها سبعة او فخذ هذه الارض على هذه الماملة
 وما اشبه ذلك ولا يثبت في لقط معين بل كان ما يروى عليه هذا المية فيقول قلت
 ويشترط لقبول لقط على الارض لانه عقد لا يبرأ كان كالاجارة ويحتل لهدم فلو اراد
 العامل الارض وزرعها عمل الزرع ولا ينفذ بخط الاجارة فلو لم يزرع لم يبرأ من الارض
 مدة معينة بثلاث ما يخرج منها الربح لانه قد سقى ويكون الزرع باس لصاحب البذر
 فان كان العامل فله الحاصل وعليه اجرة المثل للارض لانه تصرف في مال الغير يرضى له
 يسلم له فكان ثمة عليه واذا فسر باجر المثل وان كان البذر لصاحب الارض عليه يسلم
 للمثل للعامل ولذا لا بد من تسليم عليه ما شرط له ولو لم يزرع لم يبرأ من الارض
 بنصف بذر لك ونصف منفعة بذر لك ونصف منفعة بذر لك والزرع الحاصل البذر

لرب

فربح للجهة فان المنفعة غير متأخرة فالتسبيل لعامة لو امكن علم المنفعة ونفعها
 بما لا يخلت منعة ومعرفتها لغير جاز كان الزرع بينهما وليس محدد وكذا لا يبرأ من
 اجرة لك نصف ارض بنصف منفعة بذر لك ونصف بذر لك والزرع البذر يكون
 بينهما لان البذر منهما نعم هذا الواكمن الضبط العقد **مسئلة**
 المزارعة اذا رقت بشروطها كانت لازمة لاصالة الزرع بقوله تعالى او ثوبا العرق
 وبقوله عليه السلام المومنون عند شروطهم وذلك يقتضي الزرع ولا يطل اليها
 ولا يطل بوجوب احد المتعاقدين لاصالة الدوام والاستصحاب ثم ان كان المتعاقدين
 تمام وارثه في العمل الا استاجر الحاكم عليه من ثمة او على الحصة ولو كان المالك المتعاقدين
 يحلها وعلى العامل القيام تمام العمل لك في الشاقيته ان لا يبرأ ان يكون من أهل النفس
 ثم يصح عقد الصبي ولا الخفيف ولا السيد ولا المحجور عليه بالفسخ وقيل هو كالثالث
 ما يقع عليه المعاملة وهي كل ارض وكل اسطاع بما في الزرع وذلك بان يكون لها
 ثمة او ما من ثمر او يروى عن او منعه وما اشبه ذلك ويصح لو ركبها من ثمر ذلك
 كذا لعادة سقى تلك الارض اسطاعا في يديك وجوز عليه تلك الارض ولو كان نادرا
 لكنه يكتفي بكثرته وشدته فانه يجوز ان يكون المثل العينة ولا يكون شرها من السيل
 اذ افاض بها الواف وهو نادرا ويكون شرها من النجا فادوية فادوية في جوار المزارعة
 عليها اشكال ينشأ من عدم الفسك من انقاع ما وقع عليه العقد في الامر الظاهر ومن
 امكان الوقوع ولو نادرا فان انقطع الما يبرأ كايمن المزارعة وفات وقت الزرع
 المزارعة ولو نازع عليها او اجرها للزراعة ولامانة لماس علم المزارع لم يخرج من الجاهل
 فله الفسخ ما لو استاجرها مطلقا ولم يشترط المزارعة صح العقد ولم يكن له الفسخ
 الانقاع بما تغير الزرع بان يزرع فيها ويضع حرله يجمع فاحلها ولو قد عمل او ادار
 ان يزرع رجاء الماء كان له ذلك لان ذلك من جملة متاعها الا انه لا يبرأ ولا يقرن
 لان تقدير المدة يقتضي بقرع الارض عند انقضاءها او البناء او العزاس بل وان للشاقيته
 لو كان له الما المشافير ليس يبرأ لانه قد استاجرها واطلق فكان له وجب الانقاعات ولا
 خلا في اذ لو استاجرها للزراعة والبناء وقط المدة جاز معا لهما للتأيد في المزارع
مسئلة لو زرع على الارض ولها ثمة متاد يقتضيها وقت الحاجة اليه

منع العقد فان تعدد له انقطاع على ثلثا المدة فلما زرع الحيا لم يقدر الانشاع وكذا لو
استاجرها للزراعة فاذا افترق الماعل انقطاع الماء فعليه اجمع ما سلف ويرجع على قابل
المدة المتخلفة انما استاجرها مطلقا فانه لا ينقطع العقد لان انقطاع الزرع في غير الزرع
على ما تقدم ولو فرض عدم النفع بالكلية فان العقد ينقطع لزوال العقد عليه وهو المنقطع
ولو كانت الامن لاما لها يشاءها الامن فهو لا من مطلق ولا من غير مطلق لانها لا تزرع
عليها العقد لان انقطاعها لا استيجارها للزراعة وهي غير مستيجارها مطلقا الا ان
الحيوان لان الانشاع لا ينقطع الزرع والشاقيت وجهان احدهما انه لا يصح اجارة لان
الملاك في العقد يقتضي الزراعة كان فاسدا فكذا اذا اطلق والباقي ينظر ان كانت الارض
ماء لها مجال ولا يمكن ان تجلب اليها من العقد لان عليه بذلك غير له شرط انما يقتضي
وان كان لها ماء مجال او يمكن جلب اليها كان العقد فاسدا لان المكسوف يجوز ان يقتضي
او على المكسوف تحصيل الماء فانه كبرها للزراعة فيعني اجارة الزراعة وذلك مقتضى
في الظاهر فلا يصح **مسئلة** يجوز للزراعة على الارض الجاهل ان يشرط يزيد
زراوة او يشرط ليل الدائمة وشبهها وكذا يجوز لها ان يشرط قبل الماء وبغيره
وقال الشافعي ان اجارها بعد مجي الماء الدارجا لانه قد امكتت الزراعة فاما اذا كانت
الارض قسريا لزيادة المعتادة جاز اجارها وان كانت الزيادة لرفعة كذا ما قررنا
بالمد باليمن يجوز اجارها وقت الحر وما دعيها بالمطر المعتاد يجوز اجارته قبل المطر
اخر من عليه بان من وجهه ان يشرط ان يشرط استعمال المنفعة عقيب العقد فيصح
الاجارة واجابوا بانه يمكن هذا ان يشرط عقيب العقد بارة الارض للزراعة فلو كان لا
عبارتها وزادها الا ان يكون الماء حال العقد لم يجز اجارته حتى يكون الماء حال العقد
وليس جدي وجوزوا استعمالها طالما تارم عليها اذا كان يشرط اجارها لغيره في كل الزرع
فيه وهو معروف بالمادة المستقر فيها ثم اختلفوا في كيف يجوز اجارته ولو لا ان الانشاع فيها
عقيب العقد والماء ايضا مانع من بيعها واجابوا بان كون الماء فيها الامن من الشليم
الشاغل بغيرها لانه يمكنه ان يشغل بمثل الماء عنها بغيره في موضعها او يشرط
فيجوز ذلك بغيره من اشترى دارا واستاجرها فيها فاشترى في موضعها لغيره في ذلك
في الحال فانه يجوز له ان يشرط لان الماء فيها من عامتها واما رتبها فانه ان كان قد

قالها الا ان كان الماء ضايقا لبيع زرعها فاذ وقال بعضهم وجوب الماء فيها لا يمنع
الانشاع وقت الزرع فلا يمنع ذلك صحة الاجارة وصحة الاجارة لانه ليس من شرط
الاجارة حصول الانشاع بالزراعة في جميع مدتها لانه يجوز ان يتاجر بين الزرع
يحصل في بعضها وانما يقتضي ان الشليم عقيب العقد فلو كان الماء كثيرا لم يمنع
لغير العقد **مسئلة** لو كانت الارض في حصة شخص راجعها الا انه
يحتاج عليها العرق قد يفرق وقد لا يفرق جازت اجارته لان الظاهر عدم العرق
الاصل السلامة كما يجوز اجارة الحيوان لان اصل السلامة وان جاز عليه **مسئلة** الخ
لو دخل المستاجر للزراعة با شحيا وما لا يشرط الماء عنه جاز لانه يشرط باليمن هذا
اذا كانت الارض يمكنه مشاهدتها ولو كان الماء قليلا يمكنه بعضه بعض الارض
جاز ولو كان الماء يجرى عنها على النوبة لم يشرط بها له وقت الانشاع ولو كان قد
معلوما بالعادة جاز **الركن الرابع** **مسئلة** لو كان المستاجر
يحب ان يكون الماء مشتركا بينهما فلو شرط احداهما نصيبه فاسد لان المستاجر
المستعمل في الله عليه وآله واصل منه طهر السلام فلو روى على الاستدراك في الحصة
وامور الصريحة شفاة من الوجه على الله عليه وآله فلا يجوز الجواز بينهما ولا يشرط
تساويهما في غيرهما ان يكونا لهما ارضا واحدة او ارضا على شراطينا فانه لا يشرط
ولا على المعاملة بالثلث والربع وغيرهما ولا يشرط في ذلك خلاف بين مجتهد المذاهب
مسئلة ولا بد وان يكون الثما باجمعه بينهما فلو شرط احداهما ان يبيع
والاخر ردها اخر يبيعته مثل ان يشرط المالك لنفسه ردة ناحية ويشترط العامل
ردة ناحية اخرى او يشترط احداهما على الجداول والتوالي والآخر ردة او يبيع
او شرط احداهما الحرف والاخر اقل او شرط احداهما زرع الحنطة والاخر زرع الشعير
او ما اشبه ذلك ولا خلاف فيه بين العلماء لان الخبر ورد باليمن من غير شرط
ولا بهما فالتساوي شرط احداهما للتسوية والتسوية يشترط لغيره فلو كان اقل
شرط احداهما نصيبه النصف وما يزرع على الجداول او شرط ان يبيع فيه ناعا من الثما
والاخر فيه عند نظر كل الجوزون لغيره من العامة انفقوا على بطلان **مسئلة**
مسئلة ولا بد وان يكون الحصة معلومة فلو شرط لاحدهما اجارة او نصيبا

حرا لعمال فالزرع باجمعه له وعليه اجرة الارض كلها وان كان لها فالزرع بينهما
 ويبيع كل منهما على صاحبه بنصف ما يستحقه من الارض وان كان لها لث فالزرع
 باجمعه له وعليه اجرة المالك والعمال قال الشافعي المزارعة في نفسها باجمعة
 فاذا دخل فيها وكل الزرع كان لصاحب البذر لانه غاه ملكه وعليه للآخر اجرة
 فان كان البذر لصاحب الارض فالزرع له وعليه اجرة الاكاد وعاملة لانه عمله
 يكون ما شرط له فاذا لم يسل له فله عوضه كن باع شيئا فاسدا او ثلثا المشوي
 كان له قيمته لانه بدله في معاملة الثمن فاذا لم يسل له الا ان كان لقيمة البيع كراعيها
 وان كان العامل في الغلة له وعليه اجرة الارض وان كان لها فالزرع لها عمل قد
 البذرين ولكل منهما اجرة الثلث في نصف صاحبه فيكون لصاحب الارض اجرة
 نصف الارض وللعامل اجرة نصف عمله وعاملة ثم قال الشافعي ان اراد ان يشارك
 في الزرع والغلة على الوجه الذي بشرطه في المزارعة بشرطه في الزرع على ان يكون
 الاكاد نصف ارضه ويكون البذر بينهما فيعمل الاكاد على الزرع من ثلثي الغلة
 بينهما ولا يستحق ربح الارض على الاكاد اجرة نصف الارض ولا يستحق العامل نصف
 عمله لان كل واحد منهما يطوع بما بدله وذكر المذنب وجه اخر فقال يكون البذر بينهما
 ويكرى صاحب الارض الاكاد نصفه منه بالث ويكرى من منه عمله على نصيبه وعامله
 بالث وينتفعان بذلك ويكون الغلة بينهما وقال صاحبها يمكن ان يكون اسهل هذا
 وهما ان يكرى نصف ارضه بعمله وعمل عاملة على نصيبه وان اراد ان يكون بينهما على الثلث
 والثلثين اجرة ثلثي الارض بثلثي عمله وان اراد ان يكون البذر من احدهما فان كان من ربة
 المال استاجر منه نصف عمله وعامله والثلث بنصف من ثمنه الارض ونصف البذر
 كان البذر من الاكاد استاجر منه نصف عمله وعامله والثلث بنصف البذر ونصف الارض
 ومن شرط هذه الامانة ان لا تقدر المدة وروية الارض وعامله والثلث والثلث عندنا
 كما يشترط في الغلة في ذلك كله **مسألة** تجوز المزارعة اذا كان من صاحب الارض
 بالبذر من العامل العمل عن كل من بيع المزارعة وهو مذهب من يوجب من العامل
 واسم واحد لانه عقد يشترط فيه العامل ورب المال في غاية مكانة ما يقا ولو كان البذر
 من العامل والعامل ايضا ومن المال البذر كما شئت بما عدا ما يلفظ المزارعة

وهو رواية عن احمد لما رواه العاصم ان النبي صلى الله عليه وآله رفع يديه في هذا
 وهو رواية عن عمر بن الخطاب وبه قال ابو يوسف وماتهما من اجل الحديث ومن
 طريق الحنفية قوله الصادق عليه السلام انا باءا لبا في علي السلم حدثه ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله قال يا باءا لبا في علي السلم حدثه ان رسول
 الصادق عليه السلام قال سألته عن المزارعة فقال ان الغلة منك في الارض لصاحبها
 كما اخبر الله من شيء قسم على الشرط وكذلك في رسول الله صلى الله عليه وآله والخير
 وعن غيره من سألته عن مزارعة المسلم للثمن فيكون عند المسلم البذر والبق ويكون
 والماء والخيل والعامل على العاقل لا بأس به وروى عن سعيد بن مسعود عن
 البذر من العامل وبالمجمل فالعامل في المزارعة حصته خيرة وان النبي صلى الله عليه وآله
 رفع اليه وخيرة غيره في المزارعة ان يعملها من ماله لم يزل رسول الله صلى
 الله عليه وآله شرطتها وفي لفظ علي ان يعملها وترعرعها وطهرها شرطها يخرج
 منها فعملها من ماله لم يزل رسول الله عليه وآله يكرى فيها الخيل والماء هذا الذي
 من اهله في قوله النبي صلى الله عليه وآله ان البذر للمسلمين ولو كان من ثمن
 لما اقبل به من النبي صلى الله عليه وآله لثمنه والثلث وعن عمر بن الخطاب
 ان جاء بالبذر من عند له الشغل وان جاء بالبذر فله كذا وظاهر هذا انه قد كان
 غيره مكره عند احد فكان اجماعا اخر من ان ذلك كيعتق في بيعه ولجب بلحاظ ان
 عن غيره من الامر من كما بما اخبرنا وعقد من العقد كما يقول في البيع ان شئت
 يترك بعشر صحاح وان شئت باحدى عشر تمكن فاختار احدهما فعقد البيع معه
 وباحتمال الجواز كما يجوز عند بعضهم ان خطنه روي فذلك وهو وان خطنه فارقا
 فدرمان ومنع بعض الحنابلة من ذلك واوجبوا ان يكون البذر من صاحب الارض
 لانه عقد يشترط فيه العامل ورب المال في غاية فوجب ان يكون راس المال كله
 كالمساواة والمضاربة وهذا القياس مخالفت لقولنا قلناه وللجمهور الذي ذكرناه
 ثم ينعقد ما اذا اشترط مالان وبذر صاحب احدهما اذا عرفت هذا يجوز ان يكون
 احدهما الارض والعمال ومن اخر البذر بلفظ المزارعة نظرا في الاطلاق ولو كان يلفظ
 الاكاد لم يصح لهما العون ويجوز ان يكون من احدهما العمل كما شئت من الاكاد

والبذر والعمارة **مسألة** ولو كان البذر بينهما نصفين وشرط الزرع
 بينهما نصفين فساويا فيه وكان محصيا عندنا ولا خلاف في ذلك عند من كان
 أو قسا دحا لهما ان كانت محصية فالزرع بينهما على ما شرطوا وان كانت فاسدة فكل
 واحد منهما يندبره لكن مع اللؤلؤ بجهة الاربع احدهما على صاحبه بشيء من شرط
 اخراج البذر من صاحب الارض فيه فاسدة فيد العاقل نصف البذر الاخر ولو على
 صاحب الارض نصفه على غيره فاشفا صان بقدر الاقل منهما ويرجع احدهما على صاحبه
 بالفضل وان شرطوا الفاضل فالزرع وقلنا بجهة فالزرع بينهما على ما شرطوا
 ولا يرجع بينهما وان قلنا بفسادهما فالزرع بينهما على قدر بجهة ما ورتبنا كما ذكرناه
 ولو تفاصلا في البذر وشرط الشاوي في الزرع او ساويا في البذر وشرط
 الفاضل في الحصة جاز عندنا كما تقدم في الشريعة **مسألة** اذا
 المالك المزارعة وزرع العامل ما شاء ان كان البذر منه او زرع المالك ما شاء
 ان كان البذر منه ويجعل قويا وجوب الشيعين لغاوت عقر الارض لخللها في حش
 ولوعين حشيف كحطوط وشعر فلا بد من تقدير كل واحد منهما اما بالكيل او الوزن
 واما بتقيد الارض مثل اندرع عند القطعة حنطة وهذا الاخرى شعير والزرع
 لوجيز الغنم لانه خلاف المشروط ولو زرع ما هو اخصر من المشروط كان لما كمالا اجر
 ان شا او المسمى مع الارض ولو كان اخصر من ايجاز ولا يحل له ولا مالك الحصة الا يزيد
 والمزارع ان يشاء في الزداعة وان يزرع عليها غيره ولا يوقف على ذلك المالك
 لكن لو شرط المالك الزرع بنفسه لزم ولو تفرع المشاركة الا باذنه واخراج الارض
 وممن عليه صاحبها الا ان يشترط على المزارع وكل موضع حكم فيه بطلان المزارعة
 يجب لصاحب الارض اجر المثل **قوله** اذا اطلق المزارعة وجب العين
 البذر من ههنا فانه يجوز ان يكون من المالك او من العامل او منهما عندنا وقوله اليه
 على ان لا يرضى منه الاطلاق اليه على مقتضى **مسألة** ان شرط
 المالك على العامل مع الحصة شيئا معينا من ذهب او فضة او بالمثل في المشروط ولو اخرج
 على ارضها بغيره بما اذا ان يشترط العامل ثمنها عندنا وبه قال مالك لكن شرط
 مالك ان يكون الشجر قد نال الثلث او اقل لانه يغير فيقل بغيره وليس شيء وقال

الزهر

الشافي واحد من المذاهب لا يجوز ذلك لانه اشترط المزارع كلها فلو عجز عن زرعها لم يجز
 لانه ليس ساقا ولا التقدير ان العقد عقد المزارعة **مسألة** في
 زرع البذر في الارض لغيره في ارضه ويكون ما يخرج بينهما جاز عندنا للآل
 ولو وقع الى مالك لغيره في ارضه لصاحب الارض على ان يكون الحاصل بينهما متعاه
 العامة لان البذر ليس من ريع الارض ولا من العامل فليس قوله يكون الزرع لصاحب
 البذر وعليه الاجر لصاحب الارض والعامل لا ياسبه اما لو قال لصاحب الارض انما
 ازرع بذلك في ارضي والحاصل بينهما فانه يجوز كما تقدم ولو كان الارض والبذر
 في اهل من واحد ومن الاخر الماء وشرط ان يكون الحاصل بينهما فغن احد وان كان
 احدهما المتع لان موضع المزارعة ان يكون من ارضها او من ارضها او من ارضها
 صاحب الماء ارض ولا خلاف ان البذر ولا ياسب ولا يتأخر كيف يقع المزارعة في
 الشاوية لغيره لان المالك واحد فاصحابه في الزرع فجاز ان يكون من ارضها او من ارضها
مسألة ولو اشترى ثلثة اعلان يكون من ارضها او من ارضها او من ارضها
 ومن ارضها او من ارضها او من ارضها او من ارضها او من ارضها او من ارضها
 والشافي كاصحاب الارض واحده من ذلك ما رواه مجاهد بن عتيبة في تفسيره في الزرع
 عند رسول الله صلى الله عليه واله فقال احدهم على الغدان وقال الاخر قبل الغدان
 وقال الاخر قبل البذر وقال الاخر قبل الغدان فاجعل الله فيك من الله عليه والزم الزرع
 البذر ولا يجز لصاحب الارض ويجعل لصاحب العمل كل يوم درهما ولصاحب الغدان
 شيئا معلوما ولما سبق من ان موضع المزارعة على ان البذر من ريع الارض او من ارضها
 وهذا ليس من احدهما وليس يترك لان الشريك يكون بالاثمان وان كانتا لغرضين
 اعتبر كونهما معلومة ولم يوجد من ثلثهما وليست لاجازة لا مقدار الاجازة لميل
 مدة معلومة وعين معلومة فيعمل هكذا يكون الزرع لصاحب البذر لانه عامه قاله
 لصاحبه اجره مثلهما لانهما في خلا على ان يسلمهما المسمى فاذا لم يسلم عامه الى يده
 وبه قال الشافي وابو ثور وقال اصحابنا ان الذي تصدق بالفضل وليس شيء لانه
 عامه فلا يلزمه الصدقة كسائر ماله ولو كان ثلث الارض لكانت فاشترى اهل ان يزرعها
 ببندهم ودأبهم على ان ما اخرج الله تعالى بينهم على قدر المجهود فجاز وبه قال

عامل الخير بالشرع ثم ابيح وعرضان وعلى عليه السلام ثم اهل بيته يوم يطلعون
 الثالث والرابع وهذا أصل في الحظا في مدة خلا في غير ذلك يمكن منكر كما ان اجازة او انا
 السنة فاداء العائنه عن عداقه بن حرقا له على رسول الله صلى الله عليه وآله اهل الخير
 بشيخنا ينجح من ثم اورد من ومن طريق الحاشية نأوه بالخير في العي من الضائق
 السلام ان اباها بالقرط على السلام حدث ان رسول الله صلى الله عليه وآله اعطى بن النصف
 الرضا ونحوها الحديث ومن يعقوب بن شعيب في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال
 عن رجل يعطي الرجل ارثه فيها الرضا والخلا والفاكهة فيقول استمر هذا المال واعمر
 ذلك نصف الخراج قال لا بأس لان الحايه قد تدعو اليه وتشد العزوة اليه فيجعله
 فكان نجا يولد قال ابو حنيفة وزفر لا يجوز من المعاملة بما لا يما الجارة في شرف الخراج
 اجازة ثم يجهل في اجازة نفسه ثم في الرجل الذي يسيده ويضع كوفها اجازة له
 عقد معاملة على الرجل في المال يعجز فأيده فموازية ثم يطل قيا سهم بالشار
 فانه على في المال بعض نايو وهو معدوم يجهل وقد جازت بالاجماع وهذا في حكمه
 ثم قد جازت الشايع العقد في الاجازة على التام المدة والحد مع ان الفاسد انما يكون
 في الحان السكوت عند المنصور عليه والخلف فيه بالجماع على عدم ثانيا في ابطال
 نصح جميع اجماع بغير ان يفرق لا سبل اليه **مسألة** في المساقاة في جاز
 في كل تجزله اصل ثابت ينتفع بخره وعليه عمل الشافعي وبعث في اكثر الفقهاء والشافعيين
 وقال سداود ولا يجوز المساقاة في الفحل عائنه لان الفحل اذا ورد بها فيه مال الشايع
 لا يجوز الا في الفحل والصكره لان الزكوة تجوز في غيرها وما باقي الشرايع فيكون احدهما
 لا يجوز فيه لان الزكوة لا تجز في حايه فاشبه ما لا يؤله والمفرد فيهما لعموم الخبر الوارد
 في انه عليه السلام عامل اهل بيته في ما ينجح شيئا من نزع او يخرج وهذا ما في كل شره
 وقيل ان يتلوا بيه ويحل ويحل من غير الفحل والكره في هذا في لفظ يعطي الجار
 ان يجوز على الله عليه وآله عامل الخير بشيخنا ينجح من الفحل والخير ولا نه شره في كل شر
 فاشبه الفحل والكره لان الحايه تدعو اليه المساقاة عليه كالفحل ويجوز لكونه في الفحل
 الجوز في المساقاة ولا اثر له فيما يجز في الفحل انما ينفاه واما العلة فانه في
البحث الثاني في الصيغة ولا بد في المساقاة من الصيغة الدالة

بغير

على الرضى لان ذلك من الامور الخفية الباطنة فلا بد من دلالة تكشف عنه وتظهر ليس
 ذلك الا لا اقلها ان يعبر بها عن المعاني الباطنة ولا يكون في النية والمطابقة كما قلنا
 انه لا يكون في البيع وبعض الشافعية الذين جردوا ذلك في البيع جردوه عن المعاني
 لا بد من عقود يشق على ايجاب وقبوله واظهر بيع الايجاب سابقا على هذه الخيل او
 عقدت معك عقدا مساقاة او عاملك او سلمك ذلك وما اشبهه وبالمجمل على لفظ
 يؤد عليه هذا الخبر قوله قد يخلو بكذا او اصل في كذا وعمل للفظ الصريح المساقاة
 والباقي كتابات لم يجمع صريح اقبال فان قلنا بالاول يجوزنا مثل هذه العهود كتابا
 ونظير ذلك ان صريح الحق في صورة **مسألة** ولا بد من الصيغة لفظا
 لان عقد المساقاة عقد لازم من الطرفين فاشبهت الاجازة ولا يجري فيها القول بالضرورة
 الغرض والوكالة ولو قلنا هذا باللفظ الاجازة بان قال العامل اجرتك فبقي مائة كذا
 للقد يخلو ذلك بالثالث من الفز او النصف وشبهه او قال المالك اشترى منك
 لشهد يخلو كتابا من ثمارها الصريح لان المساقاة والاجازة معينان مختلفان لا يجمع
 عن الآخر كما ان البيع والاجازة مختلفان ولو قصد الاجازة بطل الجملة العز والمسا
 قولان جاريان في الاجازة بلفظ المساقاة اذ احدهما الصيغة بل من الصيغة المشابهة
 واحتمال كل واحد من اللفظين يشبه الآخر فيكونها عند منع لفظ الاجازة
 مخرج في غير المساقاة فان امكن تنقيده في موضع قد فيه ولا هو اجازة فاسكن في الفحل
 بينهم راجح بل ان الاعتبار باللفظ او المعنى ولو لمالك اشترى منك الفحل في
 هذه الحايه حتى يخل مخرج بنصف ثمنه لبيع لما تقدم ولا فاقية والمقابل في
 سبقا **مسألة** لو قال ساقيتك على هذا الفحل كذا يكون ذلك
 اجزا مثل يجمع العقد اما بطلان كونه مساقاة فلان موضوعها ان يكون الثمر يجمعها
 مشاعة واما بطلان كونه اجازة فبها العوض وان كان ما عقد عليه هو الربح
 عند الاطلاق ولو لم يفسد الشافعية يجوز لفظ المساقاة هذا اذا قصد بلفظ
 الاجازة المساقاة واما اذا قصد الاجازة نفسها فنظر ان يخرج الثمر لغيره لا لرب
 ان يكون الاجز في الذمة او موجود معلومة وان خرجت بهذا الصالح فيها جاز سوا
 شرط ثم يخلو مائة او جزا شافعيان لم يرد فيها الصالح فان شرط له ثم يخلو بعينه

جان شرط الظلم وكذا لو شرط كل الثمن وله فان شرط جزأ الشئ لم يجز وان شرط القطع لا يجز
 في البيع والخيار عند ما قد ساء ولو ساء على ان لك الشئ لغيرك عليك او على غيرك
 فالأقرب الجواز لان الذي شرط له هو عين عمله **مسئلة** اذا عقد بائع
 المسافة لم ينجح الى تفصيل الاموال اليه تعينه باعقدا المسافة قبل محله فلو كان بائع على
 عرفها الغالب وهو الشافعية والشافعية والشافعية في بيعها لان العرف كما في
 ولا ينعبط هذا اذا عرف المتعاقدان العرف المحل عليه المتعاقدان الناس على خلاف
 فان جهله او احدهما وجب التفصيل لا محالة يستعملها **البعض الثالث**
 في شرط الاجزاء وهو **الاول** ان يكون المساقى عليه شرا بائعا وبينه وبين
 ماله ساق وهو محض بيع ذلك بالعرف للشافعية قال الله تعالى في الحج والعمرة ان
 قيل في التيسير لهم فالتيسير له من البات والبيع ماله ساق فلو ساء لا اصل في
 شرا لانها المسافة عليه كالبيع والعقار وقب السكر والباذخان والبقول التي
 لا تبيح فالارض ولا يجر الاخر فلا يفيق المسافة عليه اجزاء اما ما ثبت في الارض
 ومعين بعد اخذ فكذلك اذا لم يسم تجزأ لان المسافة تجزأ ثمرة على خلاف
 القياس فلا يتعدى الى غير ضروردها وهو ما في الشافعية والشافعية في بيع المسافة
 عليه **مسئلة** لا من ان يكون الاجزاء ثمانية فلا تصح المسافة على ودي
 بكم المال وقد بدلت الباء وهذا القيل على ان يعرفه في الشافعية فلا بد
 وهذا عرف فلا يجزأ لان المسافة انما يكون على أصل ثابت ولهذا فانما ليس للعامل
 ثابت لا يبيع المسافة عليه كالارض والبقول فاذا وقع اليه الارض والبقول قبل ان يبيع
 وساقا على ان يعرفه ويحل عليه حتى يحل ويكون للعامل جزأ الثمن متعلقه لم ينجح وكذا
 لو وقع اليه الارض وساقا على غير يعرفه يعارضه حتى يحل ويكون له جزأ ثمنه وكذا لو
 تصح هذه المسافة لتحديث غير في الارض والحل لكل بشرط ان يكون الغرض من ساق
 الارض كما يشترط في المزارعة ان يكون المذخر لصاحب الارض فان كان من العامل فلو
 احدهما البطلان **مسئلة** ولو ساقا على ودي متعلق يعرفه ويكون
 الخبير بينهما ما عقد باطل وبه في الشافعية لان المسافة موصوفة على ان يكون الشرط
 بين العامل والمالك في الثمن والتماء لا يغير في شرط العامل ساقا في الأصول فلهذا

شرط ما يتألف من متصفاتها فمستند وقال الساجد في المزارعة اذا وقع المالك في الارض
 ليسد بها العامل اما بين يده او بين يدي المالك ويكون الثمن بينهما وهذا نظير
 ممنوع للفرق بين المزارعة والمساقاة ونوع هذا فان احد سلم انه لو دفعها على اليك
 والخبير بينهما فان المعاملة تكون فاسدة وهو قول باقية الغفلة لانه شرط اشراكها
 في الأصل فمستند كالشرط في المزارعة كون الارض والارض بينهما فظهر من هذا
 انه لو ساقا على غير يعرفه ويحل عليه حتى يحل ويكون للعامل جزأ الثمن متعلقه
 فاحدا وان شرط ان يكون له مع الحصة من الثمن حصة من الثمن ينجح على احد الوجهين
 وان شرط ان يكون له مع الحصة من الثمن حصة من الارض لا ينجح فلو اشركا في الكل
 عندنا باطل **مسئلة** قد عرفت من هذا ان المقارنة باطله وهي
 ان تدفع ارضا للمالك وحل لغيره على ان الغرض بينهما اوان الارض والغرض بينهما فان
 غرض العامل فان كان الغرض من المالك كان للعامل اجزأ الثمن مدة عمله على
 المالك لانه دخل في هذه المعاملة على ان تسلم له الحصة فلا يكون مبرعا بعلمه
 يسلم له ساقا فيكون له اجزأ الثمن والغرض لصاحب الارض لو كان الغرض للعامل
 كان لصاحب الارض انما لله وله الاجزأ على العامل لغوات ما حصل الاذن فيسببه
 وعليه ارض النقصان بالذم ولو دفع الثمنه ليكون الغرض للعامل لا ينجح وكذا
 لو دفع الغرض لاجزأ الخبير صاحب الارض في الشافعية وقال بعض العامة تجزأ
 المالك للارض من ان يكلف الغرض ثلثها ويغير له ارض ثلثها وبطلانها في
 ارضه ويدفع اليه ثلثها كالمشترى اذا غرض في الارض الى اخرها ثم جاء الشفيع
 فاختارها وان اختار العامل فله ذلك فله سوا بدل له مالك الارض المبيعة او لا
 ملكه فلم ينجح من تجزئها ولو اشترى على ابقاها الغرض ودفع اجزأ الارض بغير ذلك ولا
 الشافعية اذا عمل العامل في هذا العقد انفسا استخارج المثل ان كانا ثلثا من
 في ذلك المدة والاقول ان له وجهين وهو بيع المسافة انما كان الوعد متعلقا
 وساقا على ان يعرفه ويتمه له مدة عمله فيها ويكون الثمن بينهما كما لو كان الوعد
 مبرورا وساقا عليه لانه للعلانية تدعى اليه في المسافة وله ان يبيعه كذا يعرفه
 هو صاحب المسافة اذا شرط بعض الخبير للعامل **مسئلة** اذا كان الوعد

وتساقط عليه فان قدما مدة العقد بقصد لا يجرى فيها المادة لوضع المساقاة نحوها عن
 العوض كالمساقاة على الاستحسان لا في غيرها واذ كان العمل على استحقاق المساقاة
 قولان ما تضاف هذا اذا كان عالميا بما لا يترتب فان كان كماله استحقاقا فاعلموا
 في المدة انقلبا لم يستحق ما حصل له فكان له اجرة المثل ايضا لان العقد وقع فاستند
 في استحقاقه بما شرط له وان شرط مدة بعد ان الودي يحملها بحكم المادة فذلك صحيح
 لان اكثر ما ينفذ ان يكون العمل كبيرا والصيب قليلا وذلك بما ذكره في الشرط لنفسه جبرا
 من الاجرة فمن نظر فان عمل احد نصيبه وان لم يحمل فلا تحمله لان العقد صحيح فلا يستحق
 شيئا الا يحصل له المدة وكذا لو ساقاه على غرض من غرضه ليرفع الحبل تلك المدة ليركن له شيء
 على سلب الحبل **مسئلة** ولو ساقاه على الودي لم يجرى عليه مدة فاعلم

انه لا يحمل في المادة كالمساقاة على ان يراعيه ويتمه مدة سنة فمما حصل
 من المدة كان بينهما او سنتين لوضع المساقاة ليعا فاذ اقل فيها فذلك اخيه في
 استحقاقه وان المثل قولان والوجه عندنا الاستحقاق مع العمل لا مع العلم ولو ساقاه
 عليه وجرى مدة بمثل ان يكون له مدة وان لا يكون لوضع المساقاة لما فيها من المصلحة
 لعدم حصول العمل على عرض وللتأخير وجب ان احدهما انه يجوز المساقاة لان العمل
 يجوز وانما يجوز ان لا يحمل مع المساقاة شيئا فيه فكذا السبيل الذي يجوز ان يحمل في
 مدة المساقاة ان يعمل في السنة لا يجرى له غيره ولا يجرى له العقد مع غيره كما لو شرط العمل
 لنفسه فخطه بعينها فانه لا يجوز ان لا يعمل تلك بعينها بخلاف العمل فان الظاهر في
 فيه العمل فاستوفى الغرض او اقلنا فصح المساقاة فان لم يحمل لم يجب للعامل شيء وان ظن المساقاة
 فاسدة فان للعامل اجرا المثل سواء حمل او لم يحمل لانه لم يجرى غيره عجز فكان له المدة من حيث
 واحد ولو ساقاه مدة بمثل فمما غالبا صح العقد كما علم وقد سبق ولا يوجب العمل الذي
 من المدة مثل ان يباينه عشرين سنة والحق لا يقع الا في العاشرة ويكون السنين بمثابة الايام
 من السنة الواحدة ثم انفق انما لم يجرى المستحق العمل شيئا كالوقت فانه علم في **مسئلة**
 لو ساقاه على العمل المدة فلم يجرى ان قد جرد لا يحملها غالبا كغيره من غير ان في اول السنة
 لوضع وكان الحكم فيه كالمساقاة على غيره من غير مدة لا يحمل فيها غالبا وان كانت المدة محتمل ان
 تفرقها ويحتمل ان لا تفرقها لوجه البطلان لما تقدم وللتأخير وجب ان احدهما ما قلنا من

عقد على غيره من غير مدة ولا غالبا لوجود قاضيه السلم في مدهود ولو وقت محتمل ان يجرى
 فيه ويحتمل ان لا يجرى والمسا لا يجرى ويكون الاجتهاد في رجاء المدة فيقطع منها ان اعترض
 استحقاقه الا في السنة وعل الاول يستحق اجرة المثل لانه عمل طائفا **تدبير**
 لو دفع اليه وديا لغيره في ارض لغارس على ان يكون الغراس للمدفع والعامر بينهما ان يترك
 وللعامل عليه اجرة تحمله وارضه ولو دفع اليه اجرة ليعرضها بوي في نفسه على ان يكون
 الثمر بينهما فمما ينفذ ايضا ولصاحب الارض اجرة ما يحل له **السطح الثاني** ان يكون
 الاستحسان ما يصح ان يكون شتر في المادة في تلك المدة ولا يكون الثمار موجودة وقت
 الفصل وقت العقد وقد سكت كونها ما يصح ان يكون شتر في تلك المدة واما الحكم
 في ذلك العقد فانه لا يقع المساقاة على مرقعة فذلك حديث ويدا صلاحها واستند في السنة
 ورسول العمل العامل فيها مستر لها لانها والحال من كون قد ملكها ربها ليس ان
 ولم يحصل المساقاة زيادة الثمار والغرض بها تحصيل الثمار وجرى اياها فانما حصل
 الغرض فكذا العقد من الغاية فيكون باطلا وانما ان كانت الثمار قد ظهرت ولم يجرى
 فان بقول العامل ما فيه مستر له المدة كالناية والحق والاصل المرفق جازت المساقاة في جرد
 للثبات القاطنة لان العقد والحال من ابيد عن الغرض على سبيل الغرض عنها الموقوف
 يا الثمار لان المساقاة اذا جازت قبل ظهور المدة بعد ظهورها اولى لانها صادرة بغير
 معلومة وهو قول الشافعية امام واحد الروايتين من احمد وفيه قال مالك وابو
 يعقوب وابو ثور وقال الشافعية في الغرض لا يجوز فيها الرواية الثانية على ان لا يصح
 الله عليه واله عامل اهل خير على الشرط ما يخرج من مرقعة وزرع لان المدة او اجرة قد
 حصل المقصود قصار بمزلة ان يقار منه على المال بعد ظهور المدة وكان يقول ما لشرط المدة
 له شيئا من الحق من المالك قد ملكها وقد ظهرت فاشبهت الحفل فكل مقصود المساقاة ان يخرج
 الثمار بعينه والمعا على المدة وتمت من السنة على الله عليه واله لا يجرى لا بد على المخرج
 لانها قاضية لاجرها وانما حصول كمال المقصود لان المقصود حصول زيادة العمل العامل وجرى
 يخرج الجواب عن الثاني انما اذا كانت المساقاة في المدة او في الفصيل ايضا فعلى ان لا يجرى في المدة
 تقع استراة المدة بغيره اياها كانت المساقاة عليها الا فلا كما لو لم يجرى في المدة او في الفصيل
 بمعنى لانه المنع وليس بجديد واعلم ان الشافعي قد اختلف قوله على الوجه الذي تقدمنا و

أما عن قولك انه قال لا يصح ان يكون النصف ثلاثة في الكل ولا يصح ان يكون النصف
 ولو كان بيتا فافاء عليها صفة واحدة صح سواء تساوى بينهما او تفاوتت مع النصفين
 بان يقول ساكنك على هذا البيت من نصف من هذا وثلث من ذلك لانها صفة
 واحدة جمعت عرضين فصارت كالواحدة بعينك ما يرى ما بين هذين بالبيت ومن ياتيه
 ولو قال بالنصف من احداهما والثلث من الاخر لم يصح لانهم لا يسمون الا بغيره والثلث
 يستحقه ولا يسمون بغيره ولو قال على بيتان واحد نصفه بالنصف والنصف
 بالثلث صح سواء اطلقوا او عيّن ان قصدا لاشاعة ولو قصدا للعين وجب تفسيره
 فيقول على هذا النصف بالنصف وعلى هذا النصف بالثلث ولو اجمعتهم بطل
 كالبيتين سواء **مسألة** لو كان البيتان لاشين والعامل واحد
 فقال لاشا بيتا كل ان لك النصف من خيرة فلان والنصف من حصة فلان صح
 وكذا لو قال لاشين ان لك النصف من ثمن البيع سواء تساوى الشريكان في الحصة
 تفاوتتا ولو قال لاشين ان لك من حصة فلان النصف من حصة فلان المثلث جان
 لان العقد مع الاثنين كالعقدين ولا شك انه لو افترقا كل منهما العقد كان له ان
 يشترط ما انفع عليه كذا هنا وكذا باق العقر فاخترت هذا فافترقا لاشا رجل
 بشرطين احدهما ان يعين حصة من كل واحد من الشريكين والثاني ان يعلم قدر نصيب
 واحد منهما فاذا حمله فلا يجوز لانه لا يعلم قدر نصيبه فانه قد يكون نصيب من شرط
 الظليل اكثر من نصيب الاخر فيصعق خطه وقد يكون اقل فيصعق خطه ولو شرط للشيء
 واحدا من مالها جان وان لم يعلم قدره ما له كل واحد منهما لانه لا جملة فيه كالوفا
 لا بعناك هذه الدار بالبيت ولم يعلم نصيب كل واحد منهما كره لانه ان نصيب كان قد
 علم عرضه وقد علم جملة البيع فصيح كذا هنا على الاول فانه منزلة ما اذا باع المكون
 دارا فافاء لاشا الدار نصيب هذا بكذا نصيب هذا بكذا ولم يعلم قدر نصيب
 واحد من الاثنين كره ولم يجعل جملة المثلث في مقابلة جملة الدار **مدخل**
 لو كان المالك واجبا للعامل اثنين صح ويجوز ان يشترط لهما الشاوي في النصيب كذا
 مع النصفين لانه بمنزلة العقدين ولا فرق بين ان يكون العقد واجبا او اثنين
مسألة يجوز للمالك في المساقاة على اكثر من سنة ولو لم يكن

والمساواة المكيين في الحسن عن الصادق عليه السلام قال قال العباس ان تاف
 الارض الخربة فقبلها من اهلها عشر سنة او اقل من ذلك او اكثر يعرفها ويؤتيها
 طريح عليها قال لا بأس وهو يوم المساقاة والمداومة وفي الصحيح عن يعقوب بن شبيب
 عن الصادق عليه السلام قال سئل عن الرجل يعطي الرجل امرئ فيها الرمان والحل
 والفاكهة فيقول استر هذا من الماء واخرج ذلك نصف ما اخرج قال لا بأس قال
 وسئل عن الرجل يعطي الرجل الارض فيقول امرؤها ووليك ثلث سنين او خمس سنين
 او سبعا عشرة قال لا بأس وبالحيلة فالمدة مقبولة باختيارهما من غير حصر ولا يحد
 النصفين اذا عرفت هذا فيجوز ان يساو في المصعوبان بقره ساكنك على هذا البيت
 ثلث سنين مثلاً او اكثر غير ان لك في ثمن كل سنة النصف والثلث ويجوز ان يقياد
 بينهما بشرط معين نصيب كل سنة فيقول على ان لك في السنة الاولى النصف وفي
 الثانية الثلث وفي الثالثة الربع وفي الرابعة الخمس وهكذا وان يساوى بشرطين
 ثلث وبقاوت فالباقي وقال بغير اشارة لا يجوز لانه عقد على سنين مختلفة
 تجري مجرى من اسلم في غير جنط وقصر شجرة عن عقد واحد والحكمة في اسلم من
مسألة لو كان البيتان لاشين بالسوية فساوا لهما المهر
 له زيادة على ما كان يستحقه بالملك مثل ان يشترط له المثلثين من ثمن البيتان صح العقد
 وكان قد شرط له من خيرة ثلثها وقوله المثلثين وهو يدل لاصل فيكون العامل قد
 استنفذ وسدس المهر بما في مقابلة العمل في نصيب شريكه ولو لم يشترط له زيادة على
 ساقاه على ان يكون له المهر من ثمن اثنين وعلى ان يكون للعامل اقل من الثلث مثلاً فسد
 المساقاة لانه لم يثبت له عوضا بالمساقاة اذا النصف مستحق له بالملك بل شرط عليه في
 الصورة الثانية ان يترك بعض ثمنه ايضا فله شرط له في مقابلة عمله نصيبا بل شرط في
 ساقاه اقل ان ياخذ من العامل من نصيب العامل لانه يستعمله بغير عرف فلا يصح
 تحميله العسر من الاقرب انه لا عرف له لانه يبيع بالهوا ولو شرط له في مقابلة عمله
 اجرة من متطوع فلا يصح عرضه كالوعد بالمساقاة وعمل به قال الحسين بن الشافعية
 قال ابو العباس بن صالح رحمه الله يستحق اجرة المثل لان لفظ المساقاة يستحق ان يكون
 في مقابلة العمل فيجب له ان لا يشترط كذا فافاء كذا ويملك بالاجرة ويملك بالاجرة

جميع الاربعون اربعة وعشرين تقسم في عدد الشكاه وهرسته تبلغ ثمانمائة اربعة
 واربعين لكل منهم اربعة وعشرين بلغوا العاشر من طوله الصفا في عشرة
 المائتين ومن المائتين مائة وعشرين من المائتين مائة وعشرين من المائتين
 اربعة وخمسة وعشرين من المائتين مائة وعشرين من المائتين مائة وعشرين
الحث على الحامس في العمل **مسألة** كل عمل صالح
 اليه الفرض اما لزيادة او لصلواتها او لغير ذلك فانه يجب على العاقل كسب
 الشجر والحصاد ما يتبعه من صلاح طريقه للموت الا ما يجزى له في نفسه في الماء فيقول
 الخلل والشجر وتبني الامار والامار من الحماة ويحرمها واستقاء الماء وادارة الدواب
 وتجهيز الناس في سد ما عند الفرج من السعي على ما يقتضيه الحال فيجب عليه
 التمر شيان احدهما ان يكون على المالك ان عليه اصل المهر وثق المهر والواجب
 على من شرط عليه من المالك والعاقل ان لو ذكرها فقد انعقدت الشفعة فيكون
 الرجوع ويجب على العاقل ان يصارح الارض بالمساج وفيها هاتين الشريكتين
 بالبيع عينا العادة وعليه الفرض في الحرث والاعمال لان الحرث لا يتم الا بالعمل
 الحثيث المضرب للخل والشجر والشرك في دار الكثرة وتعليقه وقطع ما يتبعه من قطع
 من الغنم ان يابست المصنع بالشجرة وتصرع الجوز يذوقه ما يضر تركه سواء
 كان قابلا لغيره او قد عجزا عن بيعه العاقبة وقسم ما العاقبة يدبها فيصيرها
 الشجر ليسير قطعا عند الاموال في تفرق الكور حيث تجوز عاده ووضع الحثيث
 فروع العاقبة صورا لها عن الشجر عند الحلية والميل الفحل وتعدله ولقطا الفرج
 بجوز العادة اذا بدا صلاحيها وان كان مما يوقد صرا قطعا اذا اخلت بها الماشق
 فان كان مما يوقد صرا اخذ وقت بياسه وما يوجد من الخبز اذا انتهت حلاته
 الحزيرة لك والحق بحدته فان كان مما يشترى بعد قطعه فعليه اجتناب موضع
 التمشير عليه الجداد في الفحل المهر وعليه حفظه في غلبه وبدن وهو جدوى
 الشفعة كان على العاقل ان يهاجر به حفظ المال فان لم يحفظ بنفسه فعليه
 مؤنة من يحفظها فيصيرها انه على المالك والعاقل ان يحاسب استلزامه في
 الفرج لان الذي يجب على العاقل ان يعلم ان استراة المزارعين بها يجرى الريان في

حفظ الثمار عن الطيور والزنا بربان يجعل كل غنم وفي الارض وكل عذرة في حزين
 تباركه ذلك عند جريان العادة والقوة في العلاقات على المالك وفي جناد الماشق
 للشفعة وبها ان احصوا الرجوع على العاقل لان الاصلاح به يحصل للمالك فيجب
 على العاقل ان يوقر به بعد كمال المارة وكذا الريان في تحصيل المارة والظاهر فيجب
 على العاقل ان يوقر المارة فيجب عليه تهيئة موضع الخفيف فيسبح البيد والجن و
 التمر اليه وتعليقه في الشمس من جهة اليمين **مسألة** ويجب على
 المالك القيام بكل ما لا يتكرر كمنية لان اجابه على العاقل ان يحافظ ولا يترك له
 يتقرب وتبنيته بعد دفع المساقا فيجب على المالك القيام بكل ما يقصد به حفظ
 الاموال كغير الامار والابار الجديدة في المارة وادارة الدواب وتبني الامار
 والامانة للدواب وحمايته وحفر بين الدواب ورم السمنة اليسيرة والشفعة
 في عدم السمنة اليسيرة في قصص الجدران وتبني الامار ووضع العنق في السلك
 على اسر الجدران والالاف التي توفى بها المراكم الفاس والمفلول والحقل والمسحاة
 والبرن والقدان في الزراعة والمواد التي يدور الدواب وبها ان احصوا الماشق
 المالك والشا في ما على من شرط عليه فلا يجوز ان يكون حيا وفي الكثر ان كان
 الفرج انه على المالك ان لا يترك من العمل في المارة في تدير الدواب للعامة فلو ان
 انما على المالك ان لا يترك من العمل في المارة في تدير الدواب للعامة فلو ان
 تدير الدواب في المارة في تدير الدواب في المارة في تدير الدواب في المارة
 وان اقل على سبعة فكل من الاعمال وحال بعض الشفعة ما يتعلق به صلاح
 الفرج والاعمال على المالك في المارة في تدير الدواب في المارة في تدير الدواب
 على احدهما بطول المساقاة وما تشبهه لا يترتب له ان احتل به فشرط ذلك ان
 نفسه من المارة على ريب المالك ان لا يترك من العمل في المارة في تدير الدواب
 في المارة على العاقل ان يهاجر به حفظ المال فان لم يحفظ بنفسه فعليه
 مؤنة من يحفظها فيصيرها انه على المالك والعاقل ان يحاسب استلزامه في
 الفرج لان الذي يجب على العاقل ان يعلم ان استراة المزارعين بها يجرى الريان في

والخيار فيكون بشرط ان يكون ما لم يرد كماله بعد من قبله معلوما ان يكون بشرط ان يكون
 بشرط ان لا يكون على مال الا ان العامل يستحق بعلمه فاما ان يكون على مال الا ان
 وجوه كعدمه فلا يستحق شيئا الا في سبب سقوط اعتبار هذا الشرط بل لو شرط الا ان يكون
 المالك حيا فمرد ولو لم يرد للمعامل سوى الحفظ فالأقرب جواز العقد بلفظ الا ان يكون
 تعين الوقت وقال الشافعي ان شرط على مال شيئا ما يلزم العامل ان شرط على المال
 شيئا ما يلزم المالك بلفظ الا ان يكون بشرط ما لا ينفك عنه العقد فاحسن كما ان شرط ان
 شرط العاقلها على قرب المال وليس يجب لانه شرط ما لا ينفك عنه الا في العقد اما في العقد
 عدده نعم لو شرط العامل على المالك جميع الثمن فسد الشافعي ولو شرط المالك على
 العامل ان يبيع على المالك جاز ولو شرطه العامل فمردن المالك لم يستحق شيئا ولو
 اذن فيه ففعله ما استحق الاجرة **مسألة** قد ذكرنا ان اختصاص
 الزرع جلاء المخرج والاعمال على العامل وهو المستحق قال الشافعي في العقد
 وفي المخرج ان الميراث والعلم انما لا بشرط على احد منهما لانه يكون بعد تكميل الميراث وانفسا
 المعاملة فاستثنته نفسه للميراث فان شرط في العقد ان على المالك فهو عليه وان شرط على
 على العامل فهو عليه وانما على ففعله كل واحد منهما يتصور ما يصير اليه واجبا بشرط على العا
 وهو قوله بعض الشافعية وقال بعض الحسن نفسا لانه بشرط على العامل لانه
 شرط يقع على العقد ما ذكره ليس بعد ويستحق الميراث ويؤاخذ الميراث في الميراث
 فان يكون بعد الميراث والاعمال فيكون على الله عليه وآله فمردن الميراث هو على ان
 يعملها من املاطه ولو شرط المالك على العامل جلاء ليس من غير عمل المتأخر اذا لم
 بانف العقد لم يستلزم الجلاء وهو لا الشافعي لا يجوز بشرط **مسألة**
 لا بشرط تفرد العامل باليد في البستان فلو شرط كون البستان في يد المالك فمردن الميراث
 للعامل في البستان عند ذلك اصل قوله الشافعي بشرط تفرد العامل باليد في البستان
 يتصور من العمل في شاة فلو شرط كون البستان في يد المالك او شاة فمردن الميراث
 ولو سلم المتأخر اليه وشرط المالك له العمل ففعله وجها اصحها عندنا انه لا يبرح
 الاستعمال ولا يكون من العمل الشافعي لا يجوز لانه اذا دخل كان البستان في يده وقد يتصور
 بغيره من العمل ليس بشرط **مسألة** قد بينا انه يجوز ان يشترط المالك

على المالك اكثر اعماله بشرط ان يكون من قبله معلوما ان يكون بشرط ان يكون
 المختص من لفائدة الشافعي ان يكون الشرط معلوما وكذا يجوز ان يشترط المالك
 على العامل شيئا ما يلزمه بالشرط ان يكون من قبله معلوما وكذا يجوز ان يشترط المالك
 خلافا للشافعية فلو شرط ان يشترط المالك في العمل بلفظ عدمه وقد بينا ان هذا
 المردى وما يطل لانه عانة اعانة جارية لانه جارية بجره فيصير عمل العامل بجره
 بذلك اعنه من ان عمل العامل بجره وان انفرجه به الجيب بان عمله وان كان بجره لانه
 فيه ليعمل معلوم وهو الخلف فان شرط العمل بعد كان عمله على بعضه فمردن الميراث
 من كل وجه وهو من **مسألة** لو شرط العامل ان يعمل مدة على المالك
 جاز عندنا بعد قال المالك والشافعي وجب الحسن والحسن في الحد في الميراث
 ولقوله عليه السلام الموصون عند شروطهم وهو شرط لا ينفك عن الكتاب والستة
 جازا كثيرة من الشروط السابقة لان العبد سأل لرب الخلف كما قد قسم ماله الى اربعة
 كما يجوز ان يفرق ان يدفع له العامل بجره بجره على الرواية الثانية من احد المتبعين
 وبما قال بعض الشافعية لانه يجوز لهما الشرط ان يعمل معه المالك فانه لا يجوز لهما
 لان العبد كيد سيده وعمله كعمله ولهذا لو وكل الميراث عبدان فمردن الميراث
 لم يجر لان يد كيد سيده والعرف ظاهر لان عمل العبد يجوز ان يكون تابع العمل للعامل
 فلا يجوز ان يكون على مال ما تابع العمل على ان يمنع العبد في الاصل فاما قد بينا جاز ان
 ان يشترط على المالك ان يكون العمل با علم ان الشافعي قد فرض على الجواز واختلافه عليه
 طريقين احدهما انه على وجهين احدهما الجواز في الشافعي قوله هذا العمل على ما اذا شرط
 العامل ان يعمل مدة علم المالك ما يجب على المالك من الاعمال كسوا لانه وبقية الاعمال
 وبقية الحيطان وليس يجب لان ما على ربا المال لا يمنع الشافعي لانه لا يمنع على علمه
 لا ينفك عن العمل في سلم عبده ليعمل معه ويكونا شركين في العمل عند الشافعي لا فانقول الميراث
 بالعمل لا يمنع منه وهذا العمل ان يقع بتما العمل لانه ان شرط في العمل ويجوز
 بينه المتابع ما لا يجوز منع الا انفسا كما لم يرد على الاصل في الخلف فمردن الميراث
 على الوافر وقد كانه لا ينفك عن العمل في الميراث عندنا ان يشترط العامل ان يعمل معه
 علم المالك لانه لا ينفك عن العمل في الميراث عندنا ان يشترط العامل ان يعمل معه

يؤيد أصله بخازان بشرط فيه عمل غلامه وفي الفراض لا عمل على المالك وله ما يستحق
 ذلك أصلاً فلا يجوز شرط عمل غلامه إذا عرفت هذا فافرق عندنا في الجواز بين أن
 يكون العبد عاملاً بالشيعة أو بالمشرك في العمل للشافعية قالوا لا يجوز فيها إذا كان
 الشرط أن يماونه ولا يكون تحت تدبيره وأما إذا شرط أن يكون المندرج على الغلام
 في عمل المالك برأيه وان يعمل ما أفتى به عليه لم يجز بل خلاف بينهم إذا ثبت هذا
 فلا بد من معرفة الغلام بالمشاهدة أو الوصف لا مشاهدته لأعمال باختلافه لا لاختلاف مجزئه
 بشرط عمل الغلام معه فثبت ما تفرق عليه سيده وقبحه للرسول وفيه لا يجوز ولا يجوز
مسألة نفقة الغلام أن شرط على العايل جاز في ظاهره وفي الشافعية
 وفيه لا يحد ويحد من الحسن لأن العلية المسافة على العايل فلا سعدان بل من
 من يعمل سنده ويماونه وهو كما استحبنا من يعمل سنده والمأني أنه لا يجزى ما يدين من نفقة
 المالك عن العايل لا استيعاؤه في الشرط إذا ثبت هذا فإن شرط المندرج على المالك
 جازاً لعلنا أن أطلق العقد ولربما يعين النفقة على من شرطنا على المالك أي أن يدين له كذا كذا
 ولا يجوز له يموله على ذلك فكانت نفقته عليه عند الإطلاق كما لو جاز ولا في النفقة عليه
 بجزم المالك وفيه لا يملك نفسه على العايل ولا يدين أن يشترطها على غيره المالك لأن
 العقد على العامل فثبت عليه كونه غلاماً أنه إذا عرفت هذا فإن النفقة إذا شرطت على
 العامل قبل يجب تقديرها في الشافعية لا يشترط بل يعمل عليها لوسط المقدار لأنه
 يتباح مثل ذلك في المعاملات وذلك إفتية وجه أنه بشرط تقديرها بقدر العمل
 في الحسن لأنه اشتراط عليه ما لا يدينه فيجب أن يكون معلوماً ككتاب الشرط وليس كذلك
 لو جاز تقديرها لوجب ذكر مقدارها في الشافعية فكذا المندرج ويجب بعض النفقة
 ذلك وأنه ثبت ما يدفع إليه كل يوم من الخبز أو الأدم ولو شرط نفقة الغلام من الخبز
 فالوجه الجواز على الشرط وفيه لا يملك لا يجوز لأن ما سقو يكون مجزئاً ذلك البائع
 يجوز لأنه قد يكون ذلك من مباح المال وقد شرط بمنه وقد قال أن شرطها من حرام
 معلوم وإن كان شرطاً أن يعمل الغلام على أن يكون ثلث الثمار على المالك لئلا يهاون
 شرطاً على الخبز من غير تقدير جزئاً من المعتد الجواز للأصل لو أطلقنا ذكره كالتفدية
 على أنها نفقة يدينها على المالك تبعاً للمالك وليس الشافعية يدينها لأن أصلها

في الشافعية لا يدينها على المالك تبعاً للمالك وليس الشافعية يدينها لأن أصلها

ممن من الخبز أو الأدم ولو شرط نفقة الغلام من الخبز أو الأدم ولو شرط نفقة الغلام من الخبز أو الأدم
 لأن العامل عليه وليس للعامل استعمال الغلام في عمل غيره إذا فزع من عمل المالك ولو شرط
 للعايل أن يعمل للغلام الخاص للعامل فالأقرب الجواز على الشرط ولأنه إذا جاز أن يعمل في
 المشترك بين العايل ومن لا جاز أن يحتصره فثبت على الشافعية لا يجوز ويطلب
 العقد وليس يشترط ولو كان للمالك غلاماً برسم ذلك المالك أن يعمل فيه لم يطل في
 مطلق المسافة لأنه ربما يريد تفديته لشغل آخر وفيه لا الشافعية وفيه لا يملك
 أنهم يدخلون فيه وليس بجزم ولا بشرط العايل على المالك أن يعمل معه خلافاً
 جازاً لما تقدم ولا فرق بين أن يكون ذلك الغلام من مملوك أو من هذا العامل أو من غيره
 من مملوك أو من غيره لا أصل وفيه لا الشافعية وفيه لا يملك وفيه لا يملك
 لا يجوز إلا الغلام الذي هو من مملوك أو من هذا العامل أو من غيره لا يجوز إلا
 بشرط العايل على المالك استيعاؤه للعامل من يعمل سنده في الشافعية وأما إذا
 وفيه لا الشافعية يطل العقد لأن نصيب المسافة أن يكون الأعمال ومنها على العامل
 ولأنه لا بد من العمل للعامل كمن جاز ولو شرط للمالك أن يعمل ليعرف المالك أن العمل
 وفصل المالك له تعين المالك من الشافعية أنه يصح فإذا امتنع شرط الآخر من المندرج
 أن يمتنع شرطاً أو يما من سائر أموال المالك والوجه عندنا الجواز على الأصل ولا يجوز
 للعامل المضاربة بشرط آخر ما يجزى الجاز من العملين ونحوهم فكذا حاصل المسافة بعد
 الفرق بينهما وفيه لا بعض الشافعية يجوز جزمه ولو شرط على المالك أن يستأجره من على
 العمل جاز لأن فرض للعامل أو الدهن والحد في الاستعمال فإن المالك قد لا يشترط
 إلى الدهن واستعمال العمل لا يدين من يماثل العمل ولا يدين الله عليه **مسألة**
 المسافة عقد لازم من الطرفين ليس بجزم المالك أو غيره من الأبا لتقابل والتأخير متفقاً
 متعاقباً لا كزمنها أو العادة لأنه عقد متعاقب فكان لا يترتبها كالعادة ولعله تعالى
 أو جازاً العقود أو حيل أو أفعال بكل عقد وتفضاه الذي مر ولا يشترط له سوى ذلك ولأنه
 لو كان جازاً جازاً لرب المالك فله إذا أدرك الثمرة فخطو على العامل فيستحق في العمل
 في أحد الطرفين أنه عقد جاز غير لازم لكل واحد من المالك والعامل فثبت أن يترتب
 أن اليهودي سأل الواسي رسول الله صلى الله عليه وآله أن يترحمهم يخبر عليه أن يعملها ويكون

في الاجارة لما روي ثمانية ايام من ايام كاديت ولا اصل ولا قول له تعالى او بما لا تقود وتو لعل
المؤمنون يتدبرونهم قال الثاني للشافعي لا يجوز الثاني باكثر من سنة واحدة
كقوله في الاجارة والشافعي لا يجوز اكثر من ثلثي سنة كالاجارة وكذا ذلك عند
حكم وقويت من غير دليل من غير دليل واجماع او قيار قد تلخص من قولنا للشافعي قولان ايجل
سنة لا يزيد ولا اقل من ذلك وفي المسألة وجها واحدا لا يجوز ان يكون
سنة والشافعي قد روي عن المعين المستاجر ولو كان ثمانية سنة والمستأجر كالاجارة
في ذلك انما اقامتهم واما اقل المدة فيشترط عدة نظرا للمنفعة فيها ان المقصود ان
يشترط كافي المنفعة وهل يشترط تقدير عدة بكل فيها المنفعة له بعض العامة نعم فلو
شترط اقل من ثمانية ايام على اقل ما شرطناه قد ثبت المسافة فان عمل فيها لم ينظم
عندنا او لم يكن عدد بعض العامة فلو اجتمع مثله ولهم وجه اخر انه لا يشترط
بالعمل فيه بعض فلو لم ينفع فليس بحيد لا بد له من العمل بها ابل معوض وهو غير المنفعة
وذلك موجود غير ان لا يمكن تسليمه اليه فلما تعدد دفع المعين للمنفعة بقا عليه ان له
اجرة مثله كآية الاجارة الفاسدة بخلاف المنفعة فانه مريض به بغيره وعلى قوله لو لم
تظهر الحق فلو عليه على اجمع الوجهين عند من كانه رخصا ليعمل فيه غير الوجه ما قلناه
ولو ساقا الى مدة يعمل فيها المنفعة غالبا فلم يخل تلك السنة فلا يخل العامل لانه عقد صحيح
لم تظهر فيه التمام الذي اشترط جزم له فاشبهه بالمسافة اذا لم يربح فيها وان ظهرت المنفعة
ولو لم يكن له نصيب منها او على اتمام العمل فيها كما لو انقضت قبل كمالها ولو ساقا الى مدة
ان يكون للشجرة ثمر ويحتمل ان لا يكون لمقتضى المسافة والشافعي وجها واحدا في ذلك
يحيتم ان يخل والشافعي لا يبيع كالسليم مثل ذلك ولانه غير ممكن الجزع عند العقد منية
كالشرط ثم تخلد بينهما بخلاف ما اذا شرط عدة فخل على العمل فيها لان الغاية
العمل واجتال ان لا يتجمل اذ لا يمكن الجزع منه اذا عرفت هذا كل موضع قلنا العقد صحيح قلنا
حتم من حيث كان ليعمل في شيء له وكل موضع قلنا ان العقد فيه فأيضا كان للعامل اجرة
العمل ليعمل لولا العمل لانه لم يربح من مريض ولو لم يربح له العوض واما لو لم يربح
مسألة لو شرط لاقية المسافة باكثر من سنة لم يخل في العمل بها فلو لم يربح
خلف السنين وهو قول كل من جزم ان شرط الاكثر من سنة لا يجب لتسليم عقد كالمسافة

بيان بل كلفان يقول سافق ذلك مدة عشر سنين على النصف لاستحقاق النصف في كل
سنة ورواه قولنا للشافعي الباقي ان يوجب كالاجارة لان الاختلاف في العمل كغيره
المنافع بطل وقطع بعض المشافعي بالشافعي ولو ساقا الى مدة المشروط في السنين
بعض وهذا ظهر بغير الشافعي ولهم وجه اخر المنفعة كالواسط في جيلين والاجال ولو ساقا
سنين وشرط له مدة سنة وبينها والاشجار بحيث تترك كل سنة لربح لانها باكثر
تلك السنة فلا يكون للعامل شيء او يحتمل ان لا يخل تلك السنة فلا يكون له شيء
شي بخلاف ما لو ساقا على روي عشر سنين والشرط لا يربح الا في العاشر لم يكن هو منها
لانه شرط له سبعة ايام من جميع الثمرة ولو انه اقل من ستة اشترط ولم يستحق العامل منها شيئا
مسألة عقد المسافة لانه على ما قلناه ولا يثبت فيه خيال الجلسان
خيا والجلسان عندنا من المشافعي وبعض العامة وجها هذا الحديث والاشجار
لانه عقد لازم يقصد به المالك شيئا يبيع ولا يثبت فيه خيال والشرط عند بعض العامة
لا يمان ان كانت ثمانية اشترطت عن الخيار وان كانت اربعة وجها واحدا لا يثبت
لا يمان عندنا لا يشترط فيه فعل العرض فلا يثبت فيه خيال والشرط والوجه الجواز امر قوله
عليه السلام المؤمن عند شروطه بما زادته صلاحا بخلافه كان بمنزلة ما لو انفق على
الفضح وقد عرفت حكمه او كما يقول من يذهب الى انها من العقود البائنة **مسألة**
لا يبيع بيع الثمرة قبل ظهورها مستفردة على ما قلناه وقصدا لبيع فان اربح ذلك فربح
اليه بعقد المسافة وان الاجارة تفجر من المصلحة بين الفعل مدة تلك المدة ثم يربحها
بالثمن الذي يريد ان يدفعه ثمة اعلى الثمن ثم يبيع على الخلل والجزع من الثمن ما ساقا
او ان يخل ما يشترطان عليه ان هما ساهما الله تعالى في ذلك من الثمن والافاضة
تكون لساحب الخلل جزء من الجزع او من يربح من يربح ما يربح من ارباحه عليه والاشجار
للعامل ويشترط عليه سمية واحدة في وقت معين او يربح على ما يشترط عليه فان اخل
العامل بالاجال او يربح منه بخلاف المالك يربح المصافة والبقا عليها فان اربحها كالمسافة
له والتمن لا يربح الا من هذا اذا لم يجعل المسافة والاجارة في عقد واحد وكذا
الاجارة مشروطة بالمسافة فان كان له مال كالمسافة ففسخ المالك المسافة كالمسافة
فسخ الاجارة وعليه من الاجرة بنسبة ما يربح من المدة الجلسان الفضح والافاضة

الْبَيْتُ كَسَائِرُ فِي الْأَحْكَامِ مَسْئَلَةٌ
 العا مل ملك نصيبه فالمسافة بينهما بقدر ما ينفصل بينهما من الأرض
 ولما نصيبه طريقان أحدهما لقطع ما بينهما من الأرض بالخط المستقيم
 صحيح فيثبت منصفاه كسائر المسافات الصحيحة ومنصفاه كون المسافة بينهما على كل حال
 لأنه لو لم يكن ما قبل المسافة لما وجبت المسافة ولا سلكها بها كالأمول والساكنات
 فلو لم يكن أحدهما هكذا لكانت المسافة بينهما من الأرض لا بعد المسافة كما لو كان
 الغرض من ذلك حصة من الأرض بالخط المستقيم والآخر منقطع والآخر منقطع
 فإن الرمح في الغرض وقاية للول للمال فلا يملك العامل شيئا حتى يسلم إلى المال
 فالتمس ليس وتمايز للشيء ولهذا لو لم تكن المسافة بينهما كانت المسافة بينهما إذا قدر هذا
 فانه إذا بلغ نصيب كل واحد منهما نصيبا وجبت الزكاة عليهما وإن بلغ نصيب أحدهما
 خاصة وهذا الآخر يكون من بلغ نصيبه النصاب وجبت عليه الزكاة ومن لم يبلغ نصيبه
 الزكاة لم يجب عليه ولو لم يبلغ نصيب أحدهما الزكاة لم يجب على واحد منهما شيئا
 بلغ المجرى النصاب إن لا ولما نصيبه فلو كان أحدهما إن الزكاة تجب على المال كالمسألة
 وهذا العامل والباقي أنه على كل واحد منهما فإذا قلنا على ربه المال وبلغ خمسة أضعاف
 عليه الزكاة ومن لم يبلغ خمسة أضعاف لم يجب عليه شيء وإن كان فيهما نصيبا وإذا قلنا
 تجب عليهما فكل واحد كان نصيبا لآخر كل واحد منهما نصيبا وجبت الزكاة وإن لم يبلغ
 نصيب كل واحد منهما نصيبا بل بلغ المقتضى نصيبا فكل واحد الزكاة على كل واحد وإن كان
 لا يخطئ في غير المسألة فلو لم يكن وإن كان المجرى المخطئ في غير المسألة وجبت الزكاة
مَسْئَلَةٌ قد بينا أن المزارعة عقد صحيح خلافا للشافعي فإنه منع إذا كان
 الأرض موقفا لا تخل فيها فإن كان فيها خل أو تجرله في أرض غيره فله أن يأخذ ما كان
 قبليه من ثمنها عينا أو نقدا أو بغيره من ثمنها أو بغيره من ثمنها أو بغيره من ثمنها
 فلو لم يكن نصيبا لغيره فله أن يأخذ ما كان قبليه من ثمنها أو بغيره من ثمنها أو بغيره من ثمنها
 بزعمنا إن النبي صلى الله عليه وآله قاله عامل على أرضه على الأرض ما رواه العاتية عن
 بن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قاله عامل على أرضه على الأرض ما رواه العاتية عن
 بن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قاله عامل على أرضه على الأرض ما رواه العاتية عن
 قاله النبي صلى الله عليه وآله قاله عامل على أرضه على الأرض ما رواه العاتية عن

يع

على ذلك فلما كان حين نصر الفحل بين المير عبد الله بن ربيعة فخر عليهما الفحل
 فقال في كذا وكذا فالأكثر من عليتا يابن ربيعة فقال فاما المير عبد الله فالحل علىكم
 نصف الذي قلت قال هذا هو الحق وبه تقوم السماء والأرض قد بينا أن يأتى
 بالذي قلت وقال سائر الزعم منعت بما يقر به ابن ربيعة أربعين ألف وسبعمائة
 إن اليهود لما خبرهم ابن ربيعة أخذوا النصف عليه أربعين ألف وسبعمائة
 ما رواه ابن عمر عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وآله قاله عامل على أرضه
 رسول الله صلى الله عليه وآله قاله أعطى الخيل النصف أو ثلثها فلو كان المير عبد الله
 عبد الله بن ربيعة تقوم عليه قيمة وقال إيمان تأخذون وتصلون نصف المير وأما
 إن اعطيتكم نصف المير واخذتكم فقال بهذا قامت السموات والأرض وإن هذا إذا
 كان في ثقتنا عينا لخل شرب مشربا لخل ولأن الحاجة تشر له نفس الأثر فيكون
 على ثلث المسافة من الأرض فيبقى الثلث من الأرض فانه من الأرض فيبقى الثلث من الأرض
 لموضع الحاجة ثم اعترض عليهم بأنه قد كان يمكن أن يراعى الأرض فيقول هذه الحيلة
 وأما حجاب اصطفاه بغير أحدهما أن الأجر فيه غير له أنه قد لا يحصل منه فائدة
 ويجب عليه الأجر وهذا ليس بشيء لأنه يلزم عليه الأرض المنزوعة لأن هذا المير عبد الله
 فيها ومع هذا لا يجزى المير عبد الله فيها لأن ذلك انما كان ثمة الفحل وقد يجوز شيئا
 ما لا يجرى مع المير قبل يدو المصاحح مع الأصل مطلقا ولا يجوز أن يجرى ما لم يجرى
 هذا بأنه لو كانت ثمة لخلت في لفظ المسافة على الفحل كالغرض والبناء فيقول
 سبع الأرض قلنا لا يلزم مما بينة في غير المير لا يسع أن يدخل في لفظه كالمير مع الأمول
 ولأن لفظ المير غير لفظ المسافة ولهذا لم يدخل في الإطلاق وأيضا إذا دعت
 الحان يعتقد على البيان مع الفحل لا يحصل ذلك بعقد المير لأنه إن عقد المير مع
 المسافة لم يجرى لأجره عقدان ولا يجوز أن يشترط عقد في عقد وان أراد أحدهما التحصيل
 الغرض لأنه قد يتنوع أحدهما عن الآخر فيرى عليه عقد واحد وهذا كله عندنا لا ضرورة
 إليه لا فائدة من عقد المير مع عقد المسافة سواء العقد المعتد أو قدره على ثقتنا ونقول
 المشافهة إذا قال سائر المير على الفحل وزاد ثقتك على الأرض بالنصف جاز وإن قال
 كما ذلك على الفحل والأرض جاز بالنصف جاز لأن لفظ المعاملة يشملها ويجوز أن يقول

تأثيرك على النصف وزايرتك على الثلث كما يجوز ان يقول ساقول على الثلث عيدين ان يكون
 كذا النصف من النصف الفارغ والمثلث من النصف الفارغ فاما اذا قال ساقول على الثلث
 والارض بالنصف المربع فالارض لان المسافة لا يتناو لها وضع في الثلث فان ازيد من ذلك
 الارض بالربعة مع عندنا وللشافية وجهان احدهما المنع لان المزارعة عنده اقل من
 الثلث فلو افرد بها المزارع اقل من الثلث قبل ان يذوق الصالح والماضي انه يجوز له انما يجوز
 المزارعة بحاجته اليها كونهما في نصيب الثلث وهذه الحجة فاما ما ثبت هذا وان
 جواز المزارعة عليه فانه يجب ان يكون المزارع من قبل المال ويكون من المزارع
 الشافعي حتى يكون منه العمل في الثلث والارض فيكون العقد على العاشية ونحوه
 انه يجوز ان يكون المزارع من المزارع فاما اذا كان من الارض من مزارع على الثلث
 بالسق فانه لا يجوز المزارعة عليه عند الشافعي ولو كان المزارع من قبل المزارع
 لانه لا حاجة اليه وعندنا يجوز المزارعة ايضا واما اذا كان المزارع من قبل المزارع
 وكان المزارع من المزارع عندنا مع المسافة فانه لا يجوز له في المزارعة
 على المزارع مع المسافة على الثلث وجهان احدهما لا يجوز ان الثلث اذا كان قليلا والارض
 كثير لا يمكن ان يحصل الكثير شيئا للقليل وانما يتبع العليل الكثير والشافعي لا يفرق
 بين المزارعة على العليل من الارض بوضع العلية وكونه شبه يسهل الثلث وذلك
 في الكثير فيجب ان يجوز ان قلنا لا يجوز فانه يجوز الارض فيساقى على الثلث
 شرط الشافعي ان يجوز المزارعة والمسافة هنا اتحاد العاقل فلا يجوز ان يساقى واحدا
 وزاير آخر لان غرض الاستفاد لا يحصل وقد افرد الثلث بالسق فلو ان المزارع في المزارعة
 لا مقام الثلث بسقيه وتقليبه فان احسب الارض لم تجز المزارعة على المزارع فلا سيما
 غير شرط عندنا ثم اختلفت المسافة في اعتبارها وهو ان اول اتحاد النصف فلفظ
 المعاملة يشمل المسافة والمزارعة كما قلنا فاذ قال ساقول على الثلث والارض
 بينهما بالنصف صح ولا يضر لفظ المسافة من المزارعة ولا لفظ المزارعة من المسافة بل
 يساقى على الثلث وزاير على الارض فان قدر المسافة كل ما على الاتصال فالسقة واحدة
 وتقتضي الشرط وان فصلت فوجه لغير المزارعة من الثلث فاحسب الارض على الثلث
 لا يتابع ولا يجوز افرادها كالمزارع مع غير جليل المسافة وان قدر المزارعة فنكتف
 عندهم

لان التابع لا يتقدم على المشوع كما لو باع بشرط ان لا يجرى بغيره لفظ الرهن على البيع فيه
 وجه آخر لهم انما اشهدوا بوقوعه ان ساءه بعد ما على الخيل فلهما والارض كذا
 عندنا لا يجرى به يجوز المزارعة مطلقا الشافعي لو شرط للعامل من الثلث المثلث والارض
 المربع مع عندنا واما الشافية فاحسب الارض عندنا ان لا يجرى بشرط تساوي المزارع
 لان الفصل يطل البعثة الا انما لو باع بغيره فلهما من قبله بصلحهما واما ما ثبت
 الشجرة والارض يد يد المزارع لا بشرط القطع واجها عندهم الجواز وهو مدعي بالارض
 تجوز اطلاقه وعندهم وان جاز شيئا لهما فاحسب الارض عندنا ان لا يجرى بشرط تساوي المزارع
 المقتدر وجهان وان عشرين لهما وحدهما الثلث لان الاكثر لا يتبع الاقل واجها الجواز لان
 العلية لا تختلف ثم المقتدر في العكس قليلا واية المزارعة الارتفاع او الى تسعة
 البياض وتسعة مزارع من المزارع وتورد الشافية في الرابع لي شرط كون المزارع
 من المزارع عندنا وعندهم وجهان احدهما الجواز وكان المزارع شيئا للمزارعة
 كالمزارعة ولا تجزى احدهم لان الجواز في المزارعة وهو اشد بالمسافة
 لانه لا يشترط فيها على العامل الا العمل وان شرط ان يكون المزارع من المزارع
 من المزارع وبالعكس فيجب ان لا يجرى عند المزارع اذا كان المزارع من المزارع
 على المالك لانه الاصل وكانه اكثر في الارض ونحوه قالوا فاحسب الارض بالجزء فما اذا
 شرط المزارع على المالك والمزارع على العامل فسطر ان شرط الحب والذين بينهما
 وكذا لو شرط الحب بينهما والذين احدهما لا سائر كراهية المقتدر وان شرط الذين
 لصاحب المزارع والمالك والحب لا يجوز عندنا ولا يجرى عندنا قالوا المالك
 هو الاصل فلا يجوز المقتدر فلان المزارع لا يجرى على المزارع الاكثر وهو يتفرق في الحصة
 فان شرط المزارع لصاحب المزارع المزارع فاحسب الارض عندنا ان لا يجرى بشرط
 الحب لاحدهما والذين لا يجرى لانه شريك في الانعام فاشبه ما اذا اشافا به
 الكرم والاشجار بشرط انما الكرم لاحدهما واما الاشجار فاحسب الارض عندنا الجواز
 فاحسب الارض الشجر والكرم فاحسب الارض لهما لانهما لهما والحب فاحسب الارض لهما
مسئلة قد بينا بطلان المزارعة والمطوق الشافية القول في المزارعة
 بوجود اجرة المثل للارض وذلك بعضهم لو دفع امره الى رجل ليعمل في بطن

او يبيع فيه من غنمه على ان يكون بينهما حيلة الخسف فالحاصل للعامل وفيما يلزمه
من اجرة الأرض وبعثا ان احدهما ان الوجه نصف الاجر لان نصف الغراس كان يترسبه
لرب الأرض باذنه فكانه رشي بطلان نصف نفعه ومن الأرض والصحها وجوب الجميع
لانه لو رشي بطلان النفع فلا يحصل له نصف الغراس اذا لم يحصل وانصرف في النفع
لله العامل استحق كلا الاجرت وهذا الاجز هو الاصح عندنا ثم العامل يكون نفعه النبا
والغراس ان لم ينصرف قيمتها وان نفعه لم ينفذ على ما في الملاذ ان لا يبيع بطلان الحصاد
لو ربح عامل المساقاة البياض من الخبز من غير عقود الا ان قلعه ربحه مما في كماله
الشافعي لقوله عليه السلام ليس لرجل ظلم الحق وقال ما الذي ان كانك دونك
البت ان كان باقيا وقد بينا انه يجوز له المساقاة على شجره ثم ولا شافعي قوله ان تعد
احدهما ان لا يغير لاصل الخبز والكرم غنمه ومن نفع المساقاة على غيرهما مما فيها
كالزراعة وجب ان عند هـ **مسئلة** لو استأجر المالك ليعمل على الخبز
يجز من الزرع فان كانت لم تنقل بعد لم يجز لان عين الاجارة بشرط فيه ما يشترط في
البيع فلا يجوز على المعدوم ولا الجبيل بخلاف المساقاة فانها يجوز للمعدوم والفقير
مقتضى العمل عليها ولو با وان يكون عوضا لاجارة الجاز ان يكون عوضا في العكس
غيرها وان كانت الزرع موزعة فان كان قبل يبيع مسكنا جاز ان يكون جميعا عوضا
بشرط القطع ولا يجوز مطلقا ولا بشرط الشقة عند بعض علماءنا وهو المأثور من بيع
الزرع قبل بيع الصلاح بشرط الشقة منقودة وهو قول الشافعي ايضا على ما سرقنا
البيع سوغا الاجارة وان كان العوض نفعها جاز ومنع منه الشافعي لان الشقة
تمنع من شرط الفلح فيه وهو ممنوع مع منع الاصل ايضا وان كان بعد بدلا لاجرة جاز
ان يكون عوضا من غير شرط القطع كما يجوز غيرها وكذا يجوز ان يكون بعضا عوضا اذا
اطوف فان شرط القطع جاز عندنا ومنع منه الشافعي لان الامانة تقتضي منع
مسئلة اذا اهرى العامل قبل تمام العمل لم ينفذ المساقاة لانه لا يملك
فهيما بقوله فلا ينفذ من يهره ثم ان يبيع المالك او غيره بالعمارة بمنزله فمستحقا
العامل بجهاله والاربع الاصل الحاك وتثبت عنده المساقاة ليقدر الحاك في طلبه
فان وجد اجير على العمل وان لم يجد وتجد له سكا كذا كثرى منه من يملك في الخبز ان

العمل استحق عليه وان لم يجد له ما لا يقبل على الخبز من مال قريب عليه فان لم يكن
في بيت المال او كان هناك ما هوها منهم استحق عليه الحاكم فان لم يجد من يترس
طلب ذلك من رب الخبز فان اقرضه استحق عنه عليه وانفق عليه وان لم يقرضه
وتوجد من بيت الجير للعلل باجره موبغة عليه وفيه يدرك فيه الزرع وان لم يجد فقلنا ان
يكن ظهره من الزرع قلنا ان يفسخ المساقاة وقال بعض الشافعية لا يفسخ لكن يطل الحاك
من قبالة عزا العامل فيه فربما فضل للعامل فيه فضله وليس يصح لان المساقاة انما تكون
بين صاحب الأرض والعامل فاما بين عامل وعامل اخر فلا لانه قد تعد واستيقضا
المعتود عليه فاشبه ما اذا اقرض العبد قبل التبعين وان كانت المدة ظاهرة فان كان
قد بدا صلاحتها عند من شرطه او لم يبد عندنا باع من نصيب العامل في قبض اليه
الاجرة مائة من العمل واستاجر من يهره ذلك وان اشترى الى مع نصيب العامل باجره
باجره وان لم يبد صلاحتها عند من شرطه بدل الصلاح لا يمكن بيع نصيب العامل بشرط
الشركة لان البيع فيها لا يجوز الا بشرط القطع ولا يمكن في البيع الا شاعه فان شرطه
في مال يبيع الصلاح بعد وحفظ نصيب المساق الحاك عليه وان استرى رب الخبز
نصيب العامل او بعثه ان احتج له ببيع المبعوث فللشافعية وجان لانه صاحب الأرض
فان استنعى على الشراء قلنا الحكم لك عندنا فانصرف هذا اذا فسخ الحاك وما اذا لم
يرفعه الى الحاكم لكان ينفذ عليه من ماله فان كان قادرا على الحاكم فقد قطع بما فعل ولا يجز
به وان لم يكن حاك فان لم يثبت على الاتفاق او شهد ولم يثبت الرجوع لم يرجع به وان
اشهد على الاتفاق وشرط الرجوع به فاصح وجبى الشافعية انه يرجع لانه مضطرب
ذلك قصدا كما لو قصد الى الحاكم وقصد الحاكم ولو تعدد الاشهاد فبطل الرجوع وتصح
والا فرب قوله قوله مع اليقين لان الاصل ان الانسان لا يبيع ببيع حصل غير عار عن
الغير وكذا التفصيل ان عمل المالك بنفسه في نصيب العامل وللشافعية في الرجوع
تعدد الاشهاد وجها ولهم وجه اخر انه يرجع مطلقا سواء تعدد الاشهاد او الحاك
او امكنا ولو اشهد فاصح الرجوع عندهم انه يرجع للصحة وان لم يكن الاشهاد او قربان
من الرجوع فيما اذا شهد للمعجز عن الحاكم للعذر والضروة لكن الذي رجعه جميعا هو ان
اذا لم يثبت الرجوع من غير فرق بين الامكان وعدم الامكان لعدم امكان الشهود

تأويل لا يعتبره وإذا اشهد فبغيره يشهد على العمل الاستحسان وتبذل الاجرة
 بشرط الرجوع فاما الاشهاد على العمل الاستحسان من غير الغرض للرجوع فانه كمن لم
 الاشهاد عند بعض الشافعية **مسئلة** يجوز ان يولي الحاكم المالك لا
 عن العامل فيما يتلج الاستحسان اليه من الشق والرفق وجميع ما يوجب على العامل
 كان يامر بالانفاق ليرجع كما يجوز ان يولي غيره وهو احد قول الشافعية والظاهر
 المتع لانه منقسم في حق نفسه بل يسلم المالك المال الذي ينقذ عن العامل اليه
 الحاكم ليرجع بالانفاق وليس فيه لان الحق قد توجد في الغير كما توجد في المالك
 ومناط الجواز في الاذن للاحتج والمالك النقص بالمادون له فيه ولو استاجر
 لبقا للعامل عنده وهو احد وجه الشافعية كما يجوز استحسان الغير في ان لا يجرى
 على ما لو اجاز وان ثم كذا احسن المصنف **مسئلة** اذا هرب العامل
 قبل ظهور الشرع ونسخ المالك لشدة الاستحسان على العامل كان للعامل اجرة مثل
 ما علم لا توضع القواعد **مسئلة** جميع العتاقان الثار لبيت معلومة عند العقدة
 حتى ينقضي العقد التورع فيها ولو جاء اجرة قال المالك لا يصح لاعماله لئلا يترد عن
 العامل قال بعض الشافعية لم يلزم المالك الاجابة لانه قد لا يفتنه ولا يرضى به
 ملكه نعم لو عمل بناية عن العامل من غير شعور المالك حتى حصلت الثار لم للعامل عليه
 ومنها وكان الاجنبى متبرعا عليه والوجه انه ليس للمالك الفسخ مع وجود المتبرع لانه بمنزلة
 ما لو وجد العامل مال يتاخر منه في العمل ووجد من يقرضه لا يجرى له الفسخ هناك
 كما لا يخفى له هناك **قوله** دليل لو عمل العامل عن العمل بغيره وشبهه مرجع غير
 فعلا لو هرب ولحكم فيما واحد **مسئلة** الموت لا يبطا المسافاة شيوا على الميت
 المالك او العامل وبما عدلنا عندنا لا يجرى الاجارة والبيع فان مات المالك قال العامل
 بالمثل المشروط عليه واستمر على شعليه وبقا سائر الورثة فباخذ نصيبه من الميراث
 مات العامل فلا يعمل او ان يكون المسافاة وابرة على ابن العامل او فادله مقتضاها
 واردة على العين النصف موزة كما تنفع الاجابة بموت الميراث لانه كان في الميراث
 لم تنفع كما لا تنفع الاجابة لامتسا لها للبقاء والاستصحاب وهو صحيح والشافعية
 ولهم وجها اخر انفسح لان المالك ربما لا يرجع بغيره وتعرف الاجرة المسافاة فان

فان اثبت ما قلناه من انما لا ينفسخ فان الوارث ان يقوم مقام العامل في العمل مكانه
 وليس له ذلك منعه عنه ولا ايجاز عليه لو امتنع الوارث من العمل فصار وجه الشافعية لانه
 الجرة وقال بعضهم وهو يحكي عن مالك انه يجزى ان الوارث يقوم مقام مورثه
 وهو خطاه لان الوارث لا يلزمه حق من الميراث الا ما كان يمكنه دفعه من ماله وهذا
 العمل ليس على الميراث فلا يجب على الوارث الا ان يرى الحق في عينه من مال نفسه وان
 منافع الوارث خالص حقه وانما يجبر على توفيقه ما عدا الميراث من تركه فان خلفت العامل
 تركه ثم الوارث العمل بان يستاجر منها من يولي الا فلا فان اتم العمل فبها ادوات اجرت
 مال نفقت من ثم العاقبة على المالك يمكنه اذا كان امسا عارفا بحال المسافاة
 ويسلم له المشروط ولو امتنع الوارث من الاستحسان من الوارث بن العمل فبها ادوات
 العاكر فان لم يظف تركه لم يستمر من الجاهل على الميت بخلاف ما ادعى لانه لا دونه
 لبيت وبما لم يتم العمل فلو انفسخ بموت الفسخ وقا الشركة ونفس الامر فلو انفسخ العمل
 كما فله وبالنظر في ذلك الى الحاكم كما كان هناك **قوله** في بيع بعض المشافعين
 المتافاة الواردة على العين لان فيه تشبيها وليس في بيع لانه يحسب في الاجابة مشقة
 جوازها **مسئلة** لو ارسل الميراث او تملكه لثا كاهما بجماعة او غصب
 وجب على العامل تمام العاوان تشريه به كما ان عامل الغرض يملك انفساخ مال في
 ظهر الخسران ولو وصل اليه شيء من الثعب وفيه اسكال للفقهاء ان المباشر للبيوع
 الشا في الغرض العامل فكان عليه انفساخ المال بخلاف العامل في المسافاة فيقول انفساخ
 العقد ولو تملك الثمار او رخصه او تملكها بعد تمام العمل وتكامل الثمار وجب تمام
 قطعها ولو هلك بعض الميراث وجب على العامل تمام العمل واخذ النصيب من الميراث على ذلك
 وقا بعض الشافعية يجوز للعامل ان يفسخ العقد كاشي له وبني ان يجرى في العمل
 ويأخذ نصيبه مما بقى والوجه الاول **مسئلة** العامل ايسر في القول قوله
 وما يدعيه من هلاكه وما يدعيه من خيانه لان رتب المال لا يعتد بوقع ماله اليه
 فهو كالمصاب فان اتم جعلت العامل لاساله الجرا فان اتم المالك عليه خيانه او قرض
 في الثمار او الشفعة والاعضاء او الثلث وفرط بثلث لم يبيع وعرا حيزه بها فاذكرها
 وبين قدر ما كان فيه وانكر العامل وجب على المالك العمل الميند فان لم يكرهه بيده القول

في المظنة والاعمال اجبر على ان يحد يمينه وعلى الاول ليوثف جميع المخرج يميزه كان
 ضامنا اذا ثبت هذا فان قلنا بعض النصف وهو قول بعض على اننا نخرج المستحق على
 الغاصب بالنصف ونسحب العامل عليه باجره مثله دون ما غرمه لانه غرمه بالثمن
 فان قلنا يرجع عليه بالكل فخرج كان للعامل ان يرجع على الغاصب بنصف الثمن
 الخلفا وباجر مثله هذا اذا كان العامل جاهلا وان كان عالما لم يكن له الرجوع
 الا بما اخذ الغاصب منه وضمنه للمالك ولو لم يفرج من ثمنه الا بخلافه فغيره ان كان
 واذا قلنا بان العامل شرط ان ينجس الغاصب فاذا غرمه فيه يرجع على الغاصب
 الخلفا لم يفرج منه رجوع المودع وانما هو ان يخرج **مسألة** اذا اشترى
 الخليل في يد العامل واشتراه في الجزء المشروط للعامل فقال المالك شرطت لك
 الثلث وقال العامل شرطت لي النصف قال قول المالك صحيح وعنده المينة
 عند عليا وبه قال احمد لان المخرج للمالك لانها غدا اصله وانما يثبت للعامل
 بالشرط فاذا ارعى شرطه فعليه المينة فاذا عدها فليط المالك اليين وقال انك فخرج
 شيئا فان اجماعا الخلفا في الذي شرطه فخرج ان شيئا انما لا يبيع قبل القبض
 والمشافاة قبل العمل والاصل يمنع عندنا بل انقل قول المالك مطلقا وما يرجع
 فقد بينا المحكم فيه بانه وقال مالك اذا اشترى بعد العمل لقول قول العامل
 اذ لم يبع بما نسيه لان العامل اقرب سبيبا بفساد الخطا والعمل فيه كما قاله في المنة
 اذا اشترى بعد القبض كان القول قول المشتري والاصل يمنع اذا ثبت هذا القول
 قول المالك عندنا سواء قيل بغير المخرج او بعد ما وكذا اذا اشترى قبل القبض
 المشافاة من الخليل قال قول المالك مع عينة عندنا وقالنا لاشافية شيئا فان
 وليس بعيد فان كل احد ما حلف اخر وثبت ما قاله ولو اقام احد ما بينه بكم بها اجماعا
 ولو اقاما بينتين حكم عندنا بعينة العامل لانه المذموم في ذلك اقرار بهما اجماعا
 وفيها ولا يحد احد ما يستطاع ويكون كانه لو كان احد منهما بينة والى يستطاع
 وفي الاستعمال ثلاثة اقوال احدها يقسم بينهما والى توقف الامر على نصيبها
 والى لا يفرق ولا يوقف هنا ولا يقسم لان العقد لا يدخله التمسك لانه لا يفرق
 فلم يبق الا المنة فمن خرجت قرعته قدعنا بينة **مسألة** قد بينا ان القول

قول المالك مع اليين وعدم المينة وعنده لاشافية شيئا فان
 كان قبل العمل فلا شيء للعامل لان العقد قد بطل ولم يعمل العامل شيئا وان كان بعد
 قبل العمل اخرج مثل عمله وقد بينا انهما اذا اقاما بينتين حكم بعينة العامل
 وعنده لاشافية شيئا وضمان وقرع ولا ينافي التمسك عندهم لان العقد لا يثبت
 والخلاف فيه وقال بعضهم يقسم في العقد والمختلف فيه ولو اقاما الشريكان في المنة
 ثم قال العامل شرطت لي نصف الثمن فصدقه احد ما وقال الآخر شرطت الثلث
 المصدق مقسور بينه وبين العامل وفي نصيب المسك بالحكم بالخالف عند اقراره
 وعنده القول قول المالك وعنده مالك القول قول العامل ولو شهد المصدق للكتاب
 او للعامل لم يقبل شيئا منه لانه لا يملك لهما ولا يقبل شيئا منه لشرطه لشرطه
 الشافية يقبل شيئا منه لانه لا يفرج منه نفع ولا يدفع ضررا ولو اختلفا في رد شيء من
 المالك او ملكه فالأقرب تقدير قول المالك في الاول والعامل في الثاني
مسألة يخرج من ثمنه المالك على الاشارة عندنا بالخرص والتمريض كما
 في اصاح المخرج المخرج فان تخرج المالك با مائة العامل اقام ما يده الى وقت لا يملك
 فيعتصم حبيبه وبه قال الشافعيان يجوز واخرى المخرج على الشئ او يبيع على
 نصيبه من الشاف او يسمان من ثمنه وان لم يشر به واذا وقع فيه الجزا والرجحان
 لان الخرص عندنا جائز لما رواه محمد بن مسلم عن ابي ابي القاسم عابدا السلام قال
 سألته عن رجل يبيع بغير علمه في الخلفا قال نعم قلت ارايت ان كان افضل مما عرض
 الخارص لم يخرجه ذلك قال نعم والشافعية يرون على ان الخرص هل هو غير النصفين
 ان جعلناه تقديرنا فالاصح جواز كل في الزكك وقد روي عن النبي صلى الله عليه
 وآله انه عرض على اهل خيبر ليعرضوا لبيع المطب بالقرع من الخيبر
 العوصين ويخالفون الزكك لانها بينة على المشاحة وكذا اقراره خير لانه لا يبيع
 في معاملة الكفار بما لا يتسامح فيه فها يخرج الخلفا فيا اورد العامل اقراره
 المالك بالخرص اذ عرفت هذا فانه يشترط في الخرص المسلك من الاقوال الساتية
 والاشافية **مسألة** اذا انقطع ثمن البتة وامكن رد وجهه
 المالك رد وجهه والشافعية لان العامل لا يمكن من اكمال العمل

الارض لا تحل كلها باطله **تدقيق** الخلع على الخلق الذي في الارض الخليفة على
 المالك دون العاجل لانه يجب على الاصل سوا الثمر اوله شر ولو شرطه المالك
 عليه او عليهما معلما **المقصود** لتاسع في السير والرياء وفيه
فصل الاول في السير وفيه مباحث **اول** في تسوية **مسئلة**
 عقد السير في الحر في شرع للاستعداد للقتال وجماعة النصارى لدعاء المصلحة
 في جماعها لعدد و قد ثبت جوازها بالنصر والجماع لما النصر والكتاب والنية قاله
 الله تعالى يا ابا ناس انا في ههنا خبير فاحذر الله تعالى بذلك ولم يعبه بانما في
 على مشروعه عندنا وقال تعالى واعدا لهم ما استطعتم من نعم ومن يرطر
 الخيل وروى عقبه بن عامر ان النبي صلى الله عليه واله قال الا ان الفرس
 قاله ملاكجه الاستدلال ان الله تعالى امرنا باعدا الرعي وباطل الخيل للحرب
 والقاما للعدو لا اعدا لذلك انا يحسبنا العمل والنهاية في العلم المتابعة بذلك
 ليكمل واحد نفسه في بلوغ النهاية والهدى في واما السنة فادوى عن النبي صلى الله
 عليه واله انه قال لا سبق الا في نصيب او خيف او عاف او التصل بشيئ من المشرك في
 اللهم والسم وهو العرب والمزاريق في الروميات والرياح والسير في كذا ذلك
 من النصارى واليه صادق على الجميع والاطف والابل والعيلة واما العاف فمباح
 والمبطل والمخير سلا في ذلك هل كسر تراهن على عبد رسول الله صلى الله عليه
 واله فقال نعم وان رسول الله صلى الله عليه واله على امر لم يفتقر في ذلك ولا غيره
 وروى ان النبي صلى الله عليه واله سابق بن الخيل المصير في ذلك فامرت من الحبيبا
 في ذلك من الخراج وجماعته اميا لادسته الحبيب وتمد وتصر و سابق بن الخيل في
 لم يصر من النصارى في مسجد في زهر بوق وجماعته اميل بالمصير بتكثير المشادة وتغيب
 اليم هو المشورة في الخبر وروى في الصلدة وقد يد الميم وروى انه كان رسول الله
 صلى الله عليه واله ناهي قال لها العتيا را وانا فيت سيق فجاء امر ليعمل كره
 فسبها فاشد ذلك على المسلمين واخر ذلك فيل يار رسول الله سيقنا العتيا
 فقال عليه السلام حق على الله ان لا يرفع شيئا في الارض او يضعه وفيه بعضا الا
 ورفع شيئا في الناس الا وضعه وقال عليه السلام بهان الخيل طلوسه جلال

ومن رسول الله صلى الله عليه واله يقول من اذنت اربابا من فقال رسول الله صلى
 الله عليه واله انا مع الحزب الذي فيما بين الاربع فامسك الحزب الاخر وقالوا القريب
 حزب فيه رسول الله صلى الله عليه واله فقال اربوا فافهمي معكم في كل احد
 بهنهم شقا فليسب بعضهم بعضا ثم روى ابو ايوب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 يسب بعضهم بعضا وعن سليمان بن الاكوع قال خرج رسول الله صلى الله عليه واله
 على قوم من اسلم بيننا صلوات بالشيوخ فقال اربوا ليعتدوا اباكم اربوا ومن
 طريق الخاصة قوله عليه السلام ان المديك لشفر عند الرهان وتلعن صاحبها
 تحل الحافرة والحف والفرق والنسل واما الاجماع فاجل في الامم في جوان على
 الجملته وان اختلفوا في تناسيله **مسئلة** في جواز بيع المال في عتق
 والرمي معا عند علي بن ابي ربيعة قال الشافعي لما روى عن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال رمان الخيل طلوسه جلال وقيل لقمان هل كسر تراهن على عبد رسول
 الله صلى الله عليه واله قال نعم وقاله عليه السلام لا سبق الا في نصيب او
 او عاف او لا يفت في الروايات السيرة في بيع الية هو المال الذي يدفع اليه الماشرك
 وروى عن النبي صلى الله عليه واله وهو صديق فسوق ولان الحاجة تدعو اليه لان هذا
 العمل من مطلق للشارع لما فيه من فائدة الاستعداد للقتال في جماع اعداء
 الله تعالى الذي من اعظم اركان الاسلام وشط المال فيه من زيادة الرغبة
 والشوق اليه كان سابقا لا نفعا الحلي يصح بدل المال عليها كما فعل الجباله
 والاحارة لية قد لا يندب الشارع اليها فسبق عن ذلك يكون اولى وقاله ابو حنيفة في جواز
 المال في المشاققة ولا المراماة لانه قمار وعنه روى في اخرى والدليل في **الاجماع**
 في تفسيره انما يستعمل في هذا الباب السابق في الآيات العرفية هو الخطر والندب والرجح
 والفتح والوجوب يقال سبق تشديد الباء والفتح السابق الذي هو المال والافاد
 واحد ايضا ومن ساء الامتداد واما السبق فيكون الباء فهو المصدر فيضله
 سبق في السابق هو المقدور بالفتح والكتف وقيل لا وزن وهو الخطر والكدر هو الكمال
 وهو لما يابن اسلم العتق والظهر وهو من الخيل كان السنام من البقرة ومن الكفر
 والهادي هو العتق والخط هو الماني لا ينجاز في راسه صلى الله عليه واله وان تهما

الظلمان الثابتان عن عين الذئب وشماله والساكنان الثالث والبارع هو الرابع
والزناح هو الخامس والحق هو السادس والمعاظم هو السابع والمجمل هو الثامن والظالم هو التاسع
والسكيت العاشر وليس لا بعد العاشر اسم الا الذي يحل في الجمل كما انه يقال له العكس
والعكس هو الحشر بعد العاشر والمجمل هو الذي يدخل بين المتلذين ان سبوا فيهم
الغاية تدعى الساب والمناصاة المسابقة والمراعاة **المسابقة**
فما بين المسابقة عليه ... اما تصح المسابقة على ما هو مودة للشال
او لمعنا فكل لقين هو الاستعداد للجناد وهو من الحيوان كل ما له خف كالقنبرة
او له خاف كالفرس والجمار والبقل والخل في المسابقة على الخيل الصدق الحار
عليها ولقوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله ولقوله تعالى من رباط الخيل
وكاب والاحكام والعلية ويطرها اهل الجواز المسابقة عليها لقوله عليه السلام
لا سبوا الا على نصيب او خاف او ايضا العرب بقا عليها الشد القتال والخل
فيما يشاء لان ما يتجه الخيل من الانطاف واللائلة وسرع الاقدام وشارها الاكيد
فيما كثر في الخيل في غاية في القتال فالتقوا **مسئلة** ويجوز عندنا
على القيلة ايضا ان يطرها تحت اسم الحف وهو مع قولنا الشافعة لان لما خافا وقا
عليها كالا بل لان القيل في القتال من غير ما في الشافعة المنع وبقا في
حبيل وحكمه مسلح الحرة من له حنيفة للغير لانه لا يحصل بها الكثرة والقلة في المسابقة
عليها والخيل هي التي لا ان لها خفاق وهو من الخيل فهو لا يجوز المسابقة عليها من الخيل
مسئلة ويدخل تحت الحاف الخيل والبقا والحق في المسابقة عليها ايج
عند علمنا وهو الذي هو عليه الشافعة لم تحت اسم الحاف وعنه قوله عز وجل لا
تجوز المسابقة عليها لانها بطران للذكور والذكور لا تقا عليها ما لا يجرى للغير
الشافعة نقل من الشافعي لقطع الجوانبها وبعضهم نقل لقطع بالمنع والمشهور ان
فيما قولين **مسئلة** ولا يجوز المسابقة على الاقدام الى موضع خيل وغيره لا يجرى
ولا يجرى لانه عليه السلام نهى عن السبق لافا الاشياء ما لا بد **مسئلة** ولا يجرى استواء الله
يستعان بما في الحرب والشافعي فصل فقال ان كان بغير جواز وبه قال ابو حنيفة
لما روى عن عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه واله في غزاة ففعلوا

تفويضا

فقد روى فقال صلى الله عليه واله اما قبلك فسا بقية من جمل فبقية فلما كان في غزاة
اخرى قال صلى الله عليه واله ففعلوا فقال صلى الله عليه واله اما قبلك فسا بقية
وكنت قد خيفت فقال يا عائشة هذي بثلث وكنت بديت وعن عائشة قالت
رسول الله صلى الله عليه واله من بين فبقية في الاول ففعلوا بدت سبقتي وذا
بثلث وان كان بعرض فجهان احدهما يجوز به في اهل العراق لان الرجل يحل
لجذبه في ذلك في الحرب كما يحتاج الدار الى عدو **مسئلة** وهو من المصروف للشافعي
قال احمد انه لا يجوز لقوله صلى الله عليه واله لا يجرى الا في نصيب او خاف او خاف
تحتاج الخيل لافا الله بخلاف الرجل والحق عندنا المنع بان كان بعرض ولا يجرى
للزناح المشورة وحديث عائشة ضعيف عندنا فان مصيبا لغير اهل ما اشكل
الحديث عليه فاقى نصيبا عظم من هذا الذي سبقت عليه النبي صلى الله عليه واله
وهو كل اثم اصل **مسئلة** لا يجوز المسابقة على سائر الجوار باليد
والخفاق في المسابقة سواء كان بعرض ولا يجرى عندنا لان ذلك ليس من آلات
الحرب ولغيره لما على المنع من المسابقة في غير الملاكمة وللشافعي قولان أحدهما الجواز
مطلقا لانها كالسهم والما في الجوانب ان يكون عرض والمنع ان كان هناك عرض وكذا
لا يجوز المسابقة على سائر الجوار باليد لانها لا تنفع في الحرب وقولنا كثر الشافعي
بعضهم بالجواز وما مدحا بالاجاز وهو ان يترجم كل واحد الى صاحبه فلا يجوز
عندهما قول الشافعي كما لا يجوز ان يرمى كل واحد السهم الى صاحبه وكذا لا يجوز ان يرمى
على ان يدعى جارا او يدفعه من مكانه لانه ليس كان له عرف بالاشد لا بعض ولا يجرى
لانه لا يقا لها **مسئلة** تجوز المسابقة بالسيف والرمح على من يرمى
بهما وهو مع قول الشافعي لقوله عليه السلام او نصيب ولا يجرى الا في نصيب او خاف
فاستعملها يحتاج الى قطع وتحديث ويجوز السبق على غيره فترتيب فيه فكان جارا
والقول الثاني للشافعية المنع وبه قال احمد لان الشافعي لا يجرى على سائر الجوار
فانما عندنا **مسئلة** فدينا انه لا يجوز المسابقة على الاقدام في جواز المسابقة
على الساحة على هذا القول وجهان عندهم والمزاد ان الله يجرى في الساحة والارض
لا يجرى في الساحة من المشرك عندهم المنع واعلم ان المسابقة بالاقدام وظهر ان

والوجه الاول ولو من غايته وتعالى ان افتر السبع عند هذا ان لا يقتضيا لها
 الى غاية اخرى انفق عليها فالاقرب الجواب يحصل العلم وكون كل واحد من المتبعين
 سبقا الى غاية متعينة وهو احد قولنا لثانوية لان في الامور لا يجوز الجزم بالمعقود عليه
قوله لا يستقيم بغير غاية ليطرأ بها يفتر ذلك لغيره لا يفتر **مسألة**
 يشترط تساوي المتتابعين في مبداء السباق الذي يتبعان بالجرى منه وفي
 الغاية لئلا يجرى ان اليها لما تقدم من الجهر وهو ان النبي صلى الله عليه وآله سابق
 الخيل المضرة من الخيل لئلا تنه الوادع فلشروط تقدمه وقف احدهما او تقدمته
 لغيره لانه متناهي للغير من المقصود من المتابعة معرفة فروقها القار من غير توسع
 الغرض وانما يعرف ذلك مع تساوي المبدأ والمخرج فما اذع المتناهي لا يعرف ذلك
 لا يقال ان يكون السبق حينئذ لغير المتناهي لا يحد في القار ولا في الفراهة الغرض
الشرط الرابع تعيين الخطر وهو المال الذي تساوي عليه جسا وقد لا ينعين
 عن فعله على شرط في العلم لا لاجارة فلو شرطنا ان لا يفرغ او لا يفرغ او لا يفرغ
 عليه او على ما يحكم به زيد على العقد لما يفتر من الغرض ولا يفتره لئلا يتنازع ومنه
 حكمه المتنازع وليس المال بشرط في عقد المتابعة بل تعيينه لوطيطة ولو تساوى على
 ما قسما بقرع زيد وعمر فان علمه حاله العقد صحيح ولا يبطل ويجوز ان يكون المال ثا
 وعبا لانه كعوض المبيع والمساخر وكذا يصح ان يكون العوض جالا وموجلا كما يصح في الغرض
 واما الاجارة وعقد جاز لا يرضى ذلك واذا شرط الاجارة من تعيينه تجوز ان يكون
 المتعقبة **مسألة** اذا تضمن عقد المتابعة ما اذا ما ان يجزى المتتابعين
 معا او يلحقهما اذا اختلف غيرهما لاقسام ثلاثة **الاول** ان يخرج المال غير المتساويين
 الغير اما ان يكون هو الامام او غيره فان كان هو الامام تجاوزا عما سبق كان من اهل البيت
 المال لان النبي صلى الله عليه وآله سابق من الخيل ويخلفها سبعا وان ذلك ينعين
 حقا على تعلم الجهاد والعرف سبعا واعداد اسباب القتال وفيه مصلحة للمسلمين وطاعة
 وقرينة فكان تاليا وان كان غير الامام جازا ايضا عند عليا ويزيد في الشافعي لا يرد
 سالي طاعة وقرينة وطريقه مصلحة للمسلمين فكان تجاوزا وشاب عليه اذ يردى كال
 فذلك لا يجوز ان يخرج المال غير المتساويين ثالثا غير الامام لان ذلك مما يخرج اليه في

الجهاد فاختص الامام لا لاختصاصه في لغيره الجهاد به وهو غلط لما سبق من شتم الله عليه
 بقوله المال في طريقه صلى الله عليه وسلم المسلمين فكان تجاوزا كما لو اشترى لغيره ولا سيما
 وقد ثبت ان ما فيه من غير على الجهاد يجوز ان يفعله غيره لامام كما ربطا الخيل
 واعداد الاسلحة ولان تاليا فان يخرج الامام من بيت مال المسلمين بما وان يطرح
 لصلحيه ايا سبقت فله عشرة ان سبقنا ذلك فلك عشرة وان سبقنا فلك عشرة
 وهو جاز عند عليا ويزيد في الشافعي لان النبي صلى الله عليه وآله سابق عليه واليه مرجع بين
 الانصار يتناصرون وقد سبقوا لغيره من بيت مال النبي صلى الله عليه وآله انا مع
 الحرب الذي شرط في الادع فافتر على ذلك ولا يملك الجوان ولا شفاء المانع منه
 فانه لا مانع من ان يخرج احدا للمتتابعين المال دون الآخر بشرط ان سبق بخرج المال
 احدهما مال نفسه ولا يجر على المبوق وان سبق الآخر لغيره من الخراج لانه يصير المخرج
 منها محلا لا يخرج به عن تلك القار وقالنا لا يجوز لانه قد اخرج فاطم لان القار
 لا يجوز كل واحد منهم ان يعظم او يفرق فهو مرد بينهما وهذا لا يخطئ احدهما ولا يلحق
 مردوا بين ان يعظم او يفرق اما المخرج فانه متى قدم بين ان يعظم او يفرق واما
 الاخر فمرد بين ان يعظم وبين ان لا يعظم ولا يفرق **الثالث** ان يخرج
 السبق المتساويين معا بل يخرج كل واحد منهما مثلاً عشرة وياخذ المال بين متا
 السابق بينهما وهو جاز مطلقا عندنا للاصل وقال الشافعي لا يجوز الا بالحلل
 معناه ان يكون معهما ثالث في السباق ان سبقوا لغير المتتابعين معا وان سبقوا لغير
 لما رواه العاصم عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من دخل فرسا بين فرسين وقد
 امر ان يسبق فهو قمار وان لم يامر ان يسبق فليس قمار وجه الدلالة انه اذا علم ان
 الثالث لا يسبق فهو قمار فاذا لم يكن معهما ثالث فهو اولى بان يكون قمارا والدلالة
 من اول الخبر وهو انها المتساويان واخذوا بينهما ثانيا لئلا يبين ان يستلصق في
 دفعه الاخرين فهو قمار لانه قد علم وعرف انه لا يستلصق الا بالخشب فاذا لم يجر هذا
 ثالث فلا يبين ان يستلصق في ان لا يجوز ان يكون معهما ثالث محال اولى لانه عليه السلام
 قد جعله قمارا اذا ايسر ان يستلصق لانه لا يخلو كل واحد منهما ان يعظم او يفرق فاذا لم يكن
 معهما ثالث كان اولى بذلك فاذا كانا يدعيا محلا وهو ان يكون معهما ثالث ان

سبب اخذ السبب وان سبق له من جاز وبه لا الشافعي والاصل فيه ان المصلحة
 المستقيمة يخرج عن معنى القار والقرار الذي لا يخلو الداخل فيه من ان يكون
 خائفا ان اخذوا ما ان اعطوا فاذا لم يخل منهما لم يخل كانت هذه حالهما وكان
 قاروا فاذا دخل بينهما لم يخل يخرج ما كان سبب ولا يعطيان سبب خرج عن معنى القار
 قمل وقال مالك لا يخرج لانه كان وهو لم يكن بينهما لم يخل وليس بعيد لان فيه
 من يفسد تارة ويغير اخرى فخرج كالو لو كان بينهما لم يخل وليس بعيد لان فيه
 يفسد ولا يغير فاشبه اذا خرج احدهما السبب وهذا الداخل سبب لانه كان العقد
 صحيحه فصار حالا لا الوجه ما قلناه ونفع كونه قارا بدون الجمل **تليسه**
 اذا بدل العرض لم يكلف لها ولا اليداية بتسليمه بخلاف المخرج بسلبه الى المخرج
 بالعقد المطلق لان المصلحة في المسألة متى على الخطر فيقيد فيه بالحل **الشرط الثاني**
 تعيين ما يشترط عليه بالمشاهدة لان المقصود من المشاهدة امتحان الغير ليرى
 سبب وتغير الجمل وتغيرها على العدو وكل المدينين يفتقر جمل الغير
 فان الحضر لا يفرس وعقد العقد على اعيانها جازما وان لم يجز في وصفه **العقد**
 على الوصف ثم احضرت فالاقرب المنع لان المولى في المشاهدة على اعيان الجمل ولا
 الوصف وهو احد وجوه الشافعية والاصل في الجمل لان الوصف والاختصاص بعد بقاء
 مقام القدين في العقد والسلام وفي حقهما الربا فكذا هنا والفرق ظاهر لان القار
 هنا متعلق بالبيع سلم بوجه بالكلية فزاد **قديك** اذا عين القار
 في العقد لم يجز اذ لا يخلو من شرط **الشرط الثالث** في قوله لا
 في الجمل ولا يخرج من المشاهدة بين الجمل والقبال ولا بين الابل والبقلة ولا بين الابل
 والجمل وهو احد وجوه الشافعية لانه من شرط من استخدام قوة الفرع فترتبها على
 السابق مع جملها والاقرب علم اشراط تساويها مستأففة في المشاهدة في الجمل بين
 القريته والبر دون وفي الابل بين الجمل والقرية في الجمل بين الجمل والقرية
 تباعد الصنفان كالغنيمة والجمل بين الجمل والقرية في الجمل بين الجمل والقرية
 وذلك بعضهم اذا تباعدت الجمل والقرية وهو بعيد **الشرط السابع**
 تساوي الدائنين في اجتماع السبب فلو كان احدهما ضعيفا فاعلم فصرح عن الجمل لم يكن

الغرض الاستعانة باقاصح مع الجهل لاستحالة تحصيل الجمل فمع العلم يكون الفعل
 عينا فوجب ان يشترط في المشاهدة كون كل واحد من الغرضين بحيث يميزان **الشرط**
 فلو كان احدهما ضعيفا يعلم تحفظه او ناله ما ينقطع بتقدمه ليرجى وكذا في الجمل يجب
 ان يشترط فيه ذلك ان ادخل الجمل فلو كان معهما فريسان عربان جرادان ومعه
 بر دون لا يصحهما ليرجى وكان قارا وان كان فري الجمل معا في الغرضين ما كان
الشرط الثامن ارسال الدائنين دفعة فلو ارسل احدهما دابة قبل الاخر لم يخل
 بدركه الاخرام لا يميز لانه متعلق للغرض من العقد **التاسع** جعل العرض او
 اكتمل لثابت منهما او منهما ومن الجمل بل جعل العرض لغيرها لانه متعلق للغرض
 من العقد المشاهدة اذا عرض الجمل في طلبه لغيره وخشية المنع ويجوز بيعه فاما
 ان يشترط احدهما في العقد اطعام المال لغيره **العاشر** ان يستقيم على الدائنين
 بالركوب فلو شرط ارسال الدواب لغيره بنقها فالعقد باطل لانها شافيا بالركوب
 ولا قصد لغاية بخلاف الطيور ان جوزها المشاهدة عليها لان لها هذا بطلان قصده
 الغاية **الحادي عشر** ان يجعل المشاهدة بحيث يحتمل لغرضان قطعا ولا ينقطعان
 دونها فان كانت بحيث لا ينجيان الى غاية الا بالاطعام وتعين بطلان العقد
الثاني عشر عدم تغير العقد شرطا فاشبهه فلو كان سبب في
 من العشر ولا امر به بعد هذا اذ لا انا ذلك الذي يطل العقد لانه شرط
 تركه فترتب فيها ففقدوا هذا العقد **الحادي عشر** في الحكم
مسئلة اخلف **الفقهاء** في هذا عقدا لما قبله والماله هل كان مرة
 كالاجارة وبيع الجمل فقال بعضهم بالاول وهو لا يرى لغيره قوله تعالى ادعوا
 مقتضاها الامر بالبيع بالاول والعقد والاصل الامر بالقبول وهو يشرى للزوم لانه عقد
 يشترط فيه ان يكون المعقود عليه معلوما بمر الجاهل فكان لا يجرى كاجارة وهو
 قول الشافعي والثاني انه جاز من الطرفين وبه لا يوجب فيه وهو الذي هو الشافعي
 فوجه انه لا يوجب فيه اذ العرض على الاخر في بيعه ولا يوجب فيه على تسليمه
 فكان جازا جازا لانه كاجارة وروايت في اخلاف الصحابة الشافعي في جعل الغولين
 فقال بعضهم ان اخرج المال اخذ المشاهدة بغيرها او غيرها فهو جاز وان اخرجها معا

ففيه الغولان والظاهر عند طرد الغولان في جميع العودينوا اخرجوا مفا واحدا
او غيرهما ونقل الجري طردا لهما ان الغولان يجران الزهر المال كما لا يجر شيئا
وقد غنمنا لاعتدنا بتر في حقهم بلا خلاف بينهم لانه لا يستحق عليه شيء ويكون
العقد جائزا من احدا لطرفين دون الاخر كما في الرهن والكتابة عند بعضهم والثاني
طرد الغولان يجران لغير شيئا كان باذل المال اذ ان يستفيد من عمل صاحبه في
الركن والربح فهو كما استاجر فسلحبه كالاجر له **مسئلة**
ان قلنا ان العقد لا يجران لكون لهما فاضل العقد الا بال مقابل بينهما فمما ان
العوضين المعين شيئا بشئ الغنم وليس لهما ان يجران في الرهن والمال ان
كان سبوقا وكذا ان كان فاضلا واحدا لئلا ان يدركه الاخر ويستبدد الا فله
الغنم لانه يتركه في نفسه وان قلنا انه جائز فكل منهما فاضل العقد وان يجران
العمل قبل الشروع فيه فكل واحد بعد الشروع ان لكون لهما فاضل على الآخر وان
كان لاحدهما فضل فالأقرب انه ليس له ذلك الا بجره فسلحبه والا لزم ان لا يستحق
احدا احدا وان يعرض عن العمل اذ الحصر عليه فسلحبه له ولا خلاف في بطلان العقد
على تقديره على الزهر والجواز جواز الجري والقرص ولا يبطل بمرور الغنم ان كان الزهر
بالتمام على الحال **مسئلة** ان قلنا بجواز العقد جازا لزيادة الغنم
في العمل في المال لا لغيره وان قلنا بلزومه لكون لاحدهما الزهر في العمل في المال
ولا نقصان الا ان بعض العقد الاول ويستقر العقد الآخر لان العقد قد وثق
بالإيجاب والقبول فلا يطرر له الزيادة في احد العودين ولا النقصان منه
كما لعقد الزهري **مسئلة** ان قلنا لا يجران في الرهن لان الرهن لا يجران في الرهن
او عينا فان كان عينا مثل ان يتركه لباذل سبوقه هذا العنصر المعينة ان يستحق
في ذلك ليربح الرهن عليه ولا النقصان به لان العنصر لا يستحق من جري ولا النقصان
فلم يصح فيها ومن ولا النقصان وان كان في الدمة لا يصح النقصان ولا الرهن عليه قبل
تمام العمل ان قلنا بانه عقد جائز كالحقالة فلذلك فاعية خلاف هذا الخلاف بينهم
في ضمان الجعل في الحسالة والرهن به قبل تمام العمل وقد رتب بعضهم الرهن على النقصان
فقال ان لا يصح النقصان لرهن الرهن وان جاز النقصان في الرهن ويجوز ان لا النقصان

اوسع بايا من الرهن ولذلك يجوز له ذلك ولا يجران الرهن به ويخرج من هذا الترتيب
جندهم ثلاثة اربعة ثلثها ان يجران من رهن به هذا ان قلنا انه عقد جائز
وان قلنا بانه لانهم جاز ضمان المال والرهن عليه قبل العمل هو قول اكثر الشافعية
الغفال منهم ان وجوب كبدية بتسليم العمل على ان المال لا يستحق الا العمل
يكون ضمانه ضمان تاما لربح وجوبه كبدية لكونه ضمانا هذا اية رتب ضمان
لفظة الغنم فان الظاهر استعمال المصطلح والطاعة وسبق من شرط لما سبق
وقال بعضهم الاستحقاق موقوف على ما استحقوا الاستحقاق بالعقد
يجوز ضمان السبق للعقد ويجوز ضمان السبق بعد العمل من العمل والرهن على العمل
سواء قلنا انه جائز ولازم **مسئلة** اذا كان العرض في المسألة عينا
وجعل السبق تسليمه عليه السابق بعد العمل فان امتنع اجره الحاكم وان اقره
على ذلك لانه خوفه عليه دفعه الحاكم فيفسد على متعه ولو تلفت العين
في يد بعد المطالبة والتقصير منه لزمه النقصان ولو تلفت في يد قبل العمل
الفسخ العقد للعقد العرض ولو عارضه وشبهه لم يطل العقد بل ينظر
في قوله ولو كان العرض بنا وكمل العمل وجب على باذله دفعه اليه السابق فان
امتنع من دفعه مع تمكنه من جبره على ذلك ولو كان معينا انظر الى اليسار
مسئلة لو اشترى منه ثوبا وعاقد عقدا سبق بعضه فان قلنا العقد
المستأنف بعد الرهن لا يصح بين بيع واجارة وهو جائز عندنا وللشافعية قولان وان احتجنا بها
بجائز فالأقوى عندنا الجواز لاصالة العنصر واشفاء المانع من الجواز وذلك ان
لا يجوز ان الجمع بين بيعه والامره في شيء من رهنه في صفقة واحدة لا يمكن ومنع
لان هذا العقد في الحقيقة قد شتمل على معاملةين احدهما جائز والاخرى
والاشارة بينهما ولا يخرج كل واحد منهما عن مقتضاه باعتبار انهما الاخر لية
على كل واحد منهما باق عليه حكمه الثابت له عالة الانقراض ويقتطع العودين
على مثل المثل وسبق المثل **مسئلة** لو تدد عقد المسألة والرهن
المشتركان على قسما ورضا سبق الذي لصاحب المسألة بانه لا يستحق السبق المشروط
قال الشيخ رحمه الله لا يستحق شيئا باذل المال لانه لم يعمل له شيئا وقايدته عليه

يرجع اليه بخلاف ما اذا قيل في الاجارة ان المجهالة الفاسدية فانه يرجع العامل
 الى اجرة المثل لان قايده العمل يرجع الى المستاجر والمجاول وللشافعية قولان احدهما
 انه لا يستحق المناصفة لان له ارفق عليه ولا عاد فنع ما فعله اليه وذلك
 اكثرهم ترجيح لاجرة مثله لان كل عقد استحق المصلحة في صحته فاذا وجد المصنف عليه
 في الشا فترد وجب عطف المثل كالاجارة والعمالة في القراض ولا ينفع به المالك
 ومع ذلك يكون مصححا في هذا ان كان الشا والمجاول في المثل كعقد عتق لاجرة
 يكون خيرا او خيرا او محمولا فالرجوع الى اجرة المثل لا غير ولا ينفع في العقد
 الذي سبق به بل في جميع تركه لانه سبق بغيره عليه لا بد لك القدر وان كانت
 لا يستعذر قوله بان كان مضمونا او كان الشا والمصنف في غير السابق كقفا والمضغ
 والغاية فله طريقتان احدهما ان في قولين الرجوع الى فيه السابق والمضى الرجوع الى
 اجرة المثل بخلاف من القاضين في الصلح وبذل المظن اذ في هذا فاحصا من يرجع الى القيمة
 وفي الثاني الرجوع الى المثل وفيه الشا ان السابق ليس له صفات الاعراض فان نظم
 فائدة العمل للعامل كان الصلح وبذل المظن ليسا على صفات الاعراض والطريق الثاني
 المظن بالرجوع الى اجرة المثل والفرق ان الصلح والمظن لا يفسدان بفساد العوض
 الشا فوضي قوله الرجوع الى قيمة المذكور اولى والمساوية لنفسه بفساد العوض وكون
 مستوفاة على الشا في تعيين الرجوع الى اجرة المثل فانظر عندهم الرجوع الى اجرة المثل
 وفي كيفية اعتبار اجرة المثل لان اعمده ان ينظر الى الزمان الذي استعمل الرمي وانه كونه
 فيعطي اجرة المثل بناء على ان الحار اذا غصب على نفسه يستحق اجرة مثل تلك المدة والثاني
 انه يجب بما جرى المشا بقدر عتله وفي مثل ذلك المسافر في عرف لنا رعايا وهذا وان
 كان اقرب لكن يكمل بانتهاء العرف فيدبر في التاخير **مسئلة** قد بينا ان
 لا يشترط في عقد المشا اقبه المجلد خلافا للشافعية في انه شرطه والحق العقدية
 شرط **الاول** ان يكون فرسه كفا القوس بها او كفا منتهى الايمان ان سبقه فاني
 فرسه او من فرسها او بما يامنان ان يسيقها لفرس لفرس عليه السائر من قبل
 فرسها في فرسها وهو لا يرمي ان يسيق على يده ومن ادخل فرسا بين فرسين ومن
 يرمي ان يسيق فان ذلك هو الفار لان دخله مع العلم انه لا يسيق غيره موثقة

الشافعية **الساق** ان يكون المجلد غير مبيع لشي وان قل فان المبيع شي يخرج عن كونه المجلد
 فحكم المبيع **الساق** ان يخلو ساق فان شرط ان لا يخلو لرجوع **الرجوع** ان يكون فرسه
 مبيعا عند العقد لدخوله فيه كاي فرس معين من المستبشرين فان لم يكن مبيعا لم يخل اذا
 ثبت هذا فذهب الشافعية الى ان المثل يدخل المجلد العقد ويخلو المثل المثل ان ساقه
 به ان سبق وقال ابو علي بن جبريل من الشافعية ان المجلد يدخل المجلد العقد ويخلو المثل
 به وليس يجب لان المثل المثل المثل المستوفى باستيفان الخيل ومنعطاء القوسية غير موجبة
 اذا لم ينفذ السابق في فريضة ما فاسبق السابق وانما المثل انما باعنا عليه **مسئلة**
 ويخرج كل واحد من المثل يفرق ما فرضا عليه ان كان السابق وما ينعانه على يدي حار
 شيما او ينفذه ولحقه العقد بينهما اربعة شرايط **الاول** ان يكون العرض الذي يملكه
 معلوما اما مبيعا او مضمونا او قد سلفت فان كان محمولا للرجوع لان الاعراض
 في العقد لا يقع الامتناع **الثاني** ان يتساويا في جنسية ونوعه وقد قدنا فاختلنا فيه
 او تفاضلا للرجوع لانها لما تساوى في العقد وجب ان يتساويا في يده له وعندى
 اشراط هذا اشكال **الثاني** ان يكون ترك كل واحد منهما مبيعا فان اتم ولو من قبل
 ان يكون مدي سبهما معلوما والعلامة قد يكون باحد وجهين اما بغير اشارة
 والاشارة فيصير معلوما بالاشارة دون المتأخر كالاجارة المعينة واما بغير اشارة
 عليها منذ وجه بدراج مشهور كالاجارة المعينة فانها تقع على موضع من الاعراض
 منها تلك المشا فترد في ابتداءها واشارة فان اخذت وكل الارض نظر فان
 كانت الارض المثل عقد فيها السابق كل اجراء الخيل فيها فهي لخاص الموضع بالسبق وان لم
 يكن اجراء الخيل فيها لزمها ولجوارها فاقرب الموضع اليها من الارض **المسئلة**
مسئلة اذا اخرج المالك للسايق ان انفذ على تركه في ايديها وتوكل كل
 واحد منهما صاحبها على تركه ذلك ولا يلزم اخرج مال السابق من ايديها الا بعد
 ان يصير سبها فترد منه باستحقاقه وان انفذ على ايدي غيره اذ مال السابق
 منها فترد عليه ويترك كل واحد منهما على حدة ولا يخلط فان سبق احد ما سلك الا
 اليه ماله ومال السابق وان سبق المجلد ساقا ليه مال السابقين فليس للمجلد
 على السابقين لان السابقين كاسم الشرط ولو كانت له اجرة في عرف المشا فترد

حل الامتناع على العرف فيه ووجوبه المثل كما لو استلحقا أو قصدا بغير شرط
وهو احد وجهي المشقة ويكون الاجماع على المستيقين ولا يخص بها التامين
لا سيما ان على حفظ الماوي وان اختلفا فان كان اختلفا فيما كان اختيارا لا يمين على التامين
على اخرجها من ايديها فحقا لهما كما لهما امينا يقطع تنازعا وعلما ان يكون اختيارا مقصودا
على من زعمه ان يكون على العصور في التامين كمن لم يحتمل ان يكون مقصودا
على اختيار الامينين اللذين وقع الشك فيهما لان شرط المستيقين من اختيار
غيرهما وان يكون عاملا في اختيار من تاء من جميع الامتناع ان تمانعها فذلك حكم
اختيارها وان كان لاختلافها في اخرجها من ايديها فقول احد ما يكون مالا كمالا
به وقوله لا يمين يكون من غير شرط يامين فان كان تامل السبق في الذمة فقول
من طلب قران في يد لان العقد على الذمة ولا يجوز ان يستحقا وان كان امينا
قدرة قوله طالب اليمين السبعين يجوز فيه وان لا يوصل اليه من غير اعرف هذا
فلا اجماع للامين الا اذا قضت اعادة الاجماع فيه **مسئلة** اذا تعلق
بها شي من غير قسم بين فرعي المستيقين لانه ما دخل بهما التاميل فذلك بينهما
في الجري ولا يباخر السبق فان فصل بينهما لقطع تنازعا فان لم يرضهما عدل
اليه عين وشال جاز وان استاوبقعه اذا لم يرض بهما التامان وان لم يرض احدهما
فرسه بينهما من العدل عن توسطه اليه يعني او تامل لانه تبع لهما كان امينا
عليه ليقض فان رضى احدهما بعد ذلك عن الوصل ولم يرض به الاخر فذلك اختيار شرط
دون الاختلاف لانه عدل بينهما وامنع من تنازعا ولو رضى باخره عن الشرط بينهما
ودعا احدهما اليه ان يكون متامنا ودعا الاخر اليه ان يكون متامنا لو لم يرض
منهما ويجعل وسيطا بينهما لانه العدل والمعارف فاما من وقع الجدل واما المتنازعا
فان انفقا على التامين منها او التامين على اثنائهما وان اختلفا في اخرج بينهما
واكمل واحد منهما في موضع قرعته من غير ان يما **مسئلة** لو تعلق
ولخرج اثنان منهم فضا على اثنان المتنازعا لانه يتوله ما لواخر لهما المستيقين
دون تعلقه وكذا لو اخرج اثنان فضا على اثنان من غير ان يما **مسئلة** لو تعلق
اخرجه ومن سبق من غيرهم لخذ ما اخرجهم المحزون جاز وبذلك **مسئلة**

اذا تضمن عقد المتساقطة المال لم يخل ما ان يكون العقد بين اثنين او يزيد فان كان
بين اثنين فان شرط المال للتامين منها صح وان شرطه للسبق او بينهما بالسبق
او الاكثر من سبق لم يصح العقد قطعا لان الغرض من المال البحث على السابق
الاجتماع في الغرض سمي وشرط المال او اكثر او تصقه للسبق نيا فذلك لان
كل واحد منهما يملك لرجلته وتركه عنه ومن قرينه ولو شرط الاكثر لكانا لا يملك
للاخر فالأمر يلجوا لان كل واحد منهما يستحق ويجهل في تحصيل الاكثر ولان
المتنازعت لم يجعل شرطها جازا جازا فذلك ان الوصل لم يغير وهو امر المشقة
السايق المتع لانه اذا كان يحصل على شيء فقد ركب سلسا ويغير فيه فيغير مقصود
العقد وهذا الوجه يجيد ان كان المال من اقل لث بدل لهما اما اذا كان منها قدار
وان كان العقد بين ثلاثة فما زاد وشرط بالمال للتامين صح لهما وان شرط
المصل او شرط المصل الاكثر مما شرط للتامين فالأمر قرب المتع لان السبق هو الغرض
في عقد المتساقطة لكل واحد منهما وهو امر المشقة والسايق الجواز
من شرط الطرفين فشدته عند لفظة مقام المصلين يحتاج الجدق ومعه ولو شرط
المصلين مثل ما شرط الاول فالأمر الجواز لان كل واحد من الثلاثة لهما الجواز
ان يكون سابقا ومثليا فيحصل الغرض من عقد المتساقطة وهو امر المشقة
في السابق المتع كما لو كانا اثنين وشرط لهما فصل ما شرط الاول وان شرط المصلين يكون
له دون ما شرط الاول فالأمر الجواز ولذا دقة وجهان وقد خرج للشافعية
من هذه الامتيازات وجهان ثلاثة احدهما ان يجوز ان شرط جميع المال للمصلين
لا يجوز ان يشترط له شيء والثاني ان يجوز ان يشترط له شيء بشرط ان يفضل السابق
وجه تارة هو قواها وهو انه يجوز ان يشترط له شيء بشرط ان لا يفضل عليه السابق ولما
الفسك فلا يجوز ان يشترط لجميع المال لان يخصم بفضل ولا ان يفسد به من
قبيله وهو يجوز ان يشترط له دون ما شرط لمن قبله في الجواز السابق وان يعل
هذا القياس كما ان المتعقبات اكثر من ثلاثة فلو كانوا عشرة وشرط لكل واحد منهم
سوى الفسك مثل الشرط لمن قبله يجوز على الاخرى لكل الاول ان يكون شرط
لكل واحد منهم دون ما شرط للفرد قبله وفي شرطه الفسك كل الجواز والامتناع

بعضهم بان جعل للقول عشرة وثلث تسعة والرابع ثمانية واسمى لما قبل الجواز
 مقام الثالث مقام الثاني والرابع مقام الثالث ويتقدم كان الثاني ولكن في المنع
 من الثالث والرابع بعضان من قبلها وهو غير جائز بلما فيه من تفصيل المسبق
 السابق وهو لا يفي ولا يفيلا المشروط في حق بعضهم في بطلانه في حق من بعده
 للمساوية فيهما وهذا ان الوجهان والوجهان في سورة حال البعض يتبين على ان من
 المسبق في حقهم هل يستحق على الاول اجرة المثل فان قلنا لا يطل العقد في حق من
 قبله بفضل من سبقه وان قلنا نعم لم يطل في حق من بعده ولا يضر كون المشروط
 له نافية على اجرة المثل لان المنع ان يفضل المسبق والمساوية مستحقة بالعقد
 واجرة المثل ليست مستحقة بالعقد وهذه الصور المذكورة وسنقرها فيما اذا كان
 باذ لا لا غير المتساوية في حق من قبلها او في حق من بعدها اذا كان بدله من جديد
 المتساوية في حق من قبلها او في حق من بعدها اذا كان بدله من جديد
 منه كذا وان سبق الاجرة من قبله في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 واذا خلا الجليل واخرها المال وما لا من سبقه في المال باجمعه له فالاخر لا يستحق
 ان ينه والى القاية على سواه لا يبعد منه احد غير ذلك في حق من بعده او في حق من بعده
 من المتساوية في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
ب ان سبق الخبزان فيصلا معا على سواه ويتاخر الجليل في حق من بعده او في حق من بعده
 سبق نفسه لا سبق باقية الشيوخ لاجل الجليل لا في مسبق ان سبق الجليل في حق من بعده او في حق من بعده
 بعده على سواه او تفاصل في حق الجليل سبق الخبزان سبقه لها وهذا الكلام لا خلاف
 ان سبق احد الخبزين ثم ياتي بعده الجليل والخبز الاخر على سواه في حق من بعده او في حق من بعده
 وما سبق المسبق في حق من بعده خلاف قال الشافعي انه يكون السابق السابق وهو الجليل
 عليه السلام من ادخل في سابقين فليس وقدا من ان سبقه فاما وان لم يامن ان يفسر
 بقران ولا في الجليل عند الشافعي للجليل لا يذهب في ان كان سابقا في حق من بعده
 ان كان مسبقا وقد حصل سبق الخبز في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 وقال ابو علي بن جرير ان السابق يذهب في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 اذا اخذ سبق مساحبه كان كل واحد منهما يعطى او غير مبرور في ذلك فاما ومن عداه ان يذهب

الجل لا يخذ ولا يوقد به فيكون سبق المتأخر من الخبزين معا عليه لا يستحقه السابق
 من الخبزين لانه يعطى ولا يخذ ولا يستحقه الجليل لانه لم يبرر وهو غلط لان من
 يعطى ولا يخذ مخرج من ذلك من ان يكون قمارا اما سبق الجليل واحد الخبزين انما
 الى القاية على سواه ويتاخر الخبز الاخر في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 ما لا يخرج المسبق بين الخبز السابق والجليل المتساوية في سبب الاستحقاق
 وهو المسبق في ذلك الشافعي وعلى قوله ان يبرر ان يكون سبق المسبق للجليل
 ولا في السابق الخبز في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 فكان سبقه له خاصة ان سبق احد المسبقين للجليل والاخر يكون الجليل متساوية
 والخبز الاخر لغيره فلهما قلنا وفيه قال الشافعي يكون ماله المسبق والخبز الاول
 لسبقه اياها ويجوز مال نفسه وعلى قوله بن جرير ان يكون ماله المسبق للجليل لانه
 سبق المتأخر من السابقين ويجوز السابق ماله نفسه خاصة ان ان سبق واحد المسبقين
 الجليل والاخر يكون الخبز الاخر متساوية والجليل انما في حق من بعده او في حق من بعده
 الشافعي وعلى قوله ان يبرر ان السابق سبق نفسه والمسبق السابق في حق من بعده او في حق من بعده
 لانه لا يخرجها وليس السابق في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 ويكون سبق المسبق في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 مع ان كل واحد منهما عهده ان سبق في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده او في حق من بعده
 فقال من سبق فله كذا لبقاء اثنان فصاعدا دفعة ويتاخر الباقران فالمشروط للواحد والآخر
 ولا في ذلك غير ولو كان من سبق فله دينار ومن سبق فله نصف دينار فسبق واحد
 ثلاثة ثم جاء الباقران فلهما دينار وللصديق الثلاثة نصف دينار بينهما بالسوية
 ولو سبق واحد وجاء الباقران معا فلهما دينار وللصديقين نصف دينار وللواحد الجميع
 معا فلا شيء لهم ليسوا بسايقين ولا مصلين ولو قال الكل من سبق فله دينار
 فسبق ثلاثة فالأخريان لكل واحد دينار فسبق في قوله من سبق فله دينار وذلك ان
 سبق من سبق لا يستحق كل واحد دينار فاما لو قال من سبق فله دينار عشرة ومن سبق فله خمسة
 فسبق خمسة ومن سبق فله عشرة او لكل واحد على الاقل والشافعي خمسة لكل
 واحد ويحمل البطلان على الاول لانه ان سبق فله يكون لكل واحد من السابقين

والصلب خمسة ولو قال لاثنين أي كما سبق فله عشرة وأبداً فله عشرة ولو
قال ومن مثل فله خمسة صحيح ولو قال لثلاثة من سبق فله عشرة ومن مثل فله عشرة
مسألة أو أبدل السبق بغيره ولم يبدله بغيره مثل أن يبدل الأول
شيئاً ولا يبدل شيئاً فإن فاضل بين السبقين في السابقين الأولين الذي هو المحل
عشرة وللثاني الذي هو المصل سبعة والثالث الذي هو الباقي خمسة والرابع الذي هو
الباقع أربعة والخامس الذي هو المتراج ثلاثة ولم يجعل من بعده شيئاً زائداً لأنه
قد منع السبقين وفاضل بين السابقين يحصل الفرق في طلب الفاضل وخيبة
المنع فلا يعمل السابق عشرة وللصلب خمسة ولم يجعل من بعده شيئاً وكان السابق
والصلب فاضلاً فثبت العشر بين الحقة السابقين لكل واحد منهما وللصلب الفاضل
وإن صادفها الفضل من كذا بيقين لأنه أخذ الزيادة باعتبار كثره وقصده لا باعتبار
حصول الفاضل المتأخر ولا يأخذ لتفصيل أهل البيت وقد كان يجوز أن يشاركون غيره
في قصده فيقبل همه ولو سوى بين سابق وسبق مثل أن يعمل للثاني عشرة وللصلب
عشرة وفاضل بين بقية الحقة يعمل لذلك ثمانية وللأربع خمسة وللأستثنى ثلاثة
مقتضى الفرق بين فاضل بين السابق والسبق ففاضلاً ففاضلاً مقتضوه فالجواب
وكان السبق في محل العمل الذي سوى بيقينه وبين سابقه باطلاً وفوق من تأهلهما
بناءً على اختلاف الوجهين في الفاضل بين السبقين في حقه على استحقاقه الباقي من مثله
أم لا وجهان أحدهما عدم الاستحقاق على الباقي لأن سبقه عائد عليه لأعلى المأزول
فيحذف الباقي السبق من بعده باطلاً لأنه لا يجوز أن يفضل على من سبقه في الثاني
والسابق بيقين استحقاقه على الباقي الأول المثل لأن من استحق السبق في العقد
أجرة المثل في القاسد فاضل هذا يكون السبق في حق من بعده بيقين وكل واحد منهما
له وإن كان أكثر من المثل في فضل السبق في حقه لأنه لا يجوز أن يفضلوا عليه إذا كان
مستحقاً بالعقد وهذا يستحق الفرق فيبين على هذا ما إذا جعل للثاني عشرة وللجمل
لثاني شيء ويعمل لذلك خمسة وللأربع ثلاثة وللجمل من بعده شيئاً فالسابق خارج
من السبق بخبره من قبله وفراجه من بعده مقام وجهان أحدهما تقويم الباقي
الثاني وتقويم الرابع مقام الثالث لأنه لا يصير وجوده بالخروج من السبق كعدمه فاضل

يعمل السبق فيها بالسبق لها بعد الأول والوجه الثاني أنهم يترتبون في القسمة ولا يكون
خروج الثاني منهم بالحكم يخرج له مثل ذلك فعلاً عندنا يكون السبق فيها باطلاً
لنفسها على الثاني لها وهل يكون لها أجرة مثلاً أم لا وجهان وإن بدل العشر
بجائزهم ولم يجعل أحداً من عرض نظر فإن سوى بينهم بين سابق وسبق في بطلان
في السابقين السابقين في السبق في فصل كذا سابق على مسبق في حقه يحصل متأخره فاضل
سماجاً وعندنا وللثاني فغير وجهان أحدهما الجواز اعتباراً بالفاضل في السبق في
هذا كل واحد منهم ما سوي له كالوجه الثاني أن السبق باطل لأنه قد كان في
الاستحقاق ففاضل في حقه فاضل هذا هل يكون باطلاً في حق الآخر وحده أم في حق
لثاني فغير وجهان أحدهما في حق الآخر وحده لأن بالتسوية لفسد السبق الثاني
أنه يكون باطلاً في حقوقهما معاً لأن أول العقد مرتبط باخر وهل يصح على كل
منهم أجر مثله أم لا وجهان **تذييل** ينبغي أن يكون في الموضوع الذي ينشأ عنه
السبق محكم قبل العمل وهو غاية المدي فبعضه قد غلبت في الأجر فسمى بها العرب
فبعض السبق لغيرها السابقين فلهما أجره فلهما أجره فلهما أجره فلهما أجره فلهما أجره
به الاختلاف وربما رجع بما يستقبل بها المسبقين إذا كان مفصلاً في السبقين
في الفردية **مسألة** قد بينا أنه لا يشترط المحلل عندنا فلو
تساوى ما به أو ازدد من غير محلل الجواز والمشافق وجب دخول المحلل لكن لا يشترط
أن يكون مع كثر المشا بيقين لأن كثر المشا بيقين لا موجب كثر المحللين لأن دخول
المحلل ليكون فيهم من يأخذ ولا يعطى بغيره خارجاً من حكم الفاعل وهذا موجود في
دخول المحلل للموعد من مأزك لكل الأول عند هوان يكن المحللون إذا كثر المشا بيقين
ليكون من الفاعل بعدد على هذا لو فصل بين الاثنين محللان ففاضلاً إذا عقد المحلل
على شرط فأبداً وجب سقوط المسبق فيهم سبق الجهد نظر فإن كان السابق المحلل
استحق أجرة مثله غير المشا بيقين عليه فاضل فيسوي فيهم بقدر مشا
أقار وبقدر ما وجهاً وأجداً لأنه معهما كالأجور سابقاً المحللين فلا في المحلل
وهل يستحق السابق على المتأخر أجرة مثله لثاني فغير وجهان أحدهما **مسألة**
لو شرط أن المحلل يحقن بالاستحقاق أن سبق الاثنين وكل واحد منهما لا يأخذ إلا ما

اخرج جازاها وان اخرجها واحدة ما اخرجها الاخر مع عندنا الشافعية قولنا ولا يخرج
عندنا الشافعية لغيره لان التساقط بحري بين المسك فحين المتقاربتين ولا يكاد يفسح
احد ما بان يخرج المال دون ان يخرج الثاني لكل واحد من المسك كالمسك المعامل على
صورة الفار عندهم فلو لم يخرج في ذلك بعد دخول الحبل كانت مقتضوا العقد والشاق
المنع كما هو مذهب غيرنا لان كل واحد من المستقين قد يفسد وقد يفسد وذلك
قارن وهو يمنع وحلها الحظارة الشافعية لو كان المتسايقون نهاية وليس ففسد لا
يصل واحد شرط ان ياخذ جميع ما اخرج من سيق لا يغير شيئا ان سيق واحد واحد
من المسقين ان سيق عندهم وان سيق عندهم العقد والشرط **مسئلة**
اذا اطلق شرط المال للتساقط على السابق المطلق لا على المصداق الذي يستحق
غيره وان كان مسبوقا وهو اظهر قوله الشافعية لا يفسد الاطلاق الميراثا فلو فسد
اشان ويحل فان سبق الحبل لم يفسد احد المتسايقين ولا الثاني فالمال بالجمعة
الحبل على الاطلاق وذلك الشافعية ياخذ الحبل بالجمعة المصلح لغيره في وقتها
اخرجه التمسك بالشرط اظهرها انه ياخذ الحبل ايضا لان التساقط المطلق الثاني
انه الحبل والمصلح حيثما بينهما سواء والمالك وهو اشبهها انه للمصلح وحده ويحل
للمسكول كان الحبل سابقا للمصلح ولو تساقط اشان ولا يفسد الحبلين وسبق الحبلين
وصل احد المسقين ثم جاء الحبل الثاني ثم المسبق الثاني فما اخرج المسبق الاول للحبل
واثما ما اخرجها الثاني ففسد للشافعية وجهان اظهرهما انه الحبل الاول ايضا لان التساقط
المطلق والشافعية للحبلين والسبق الاول لانهم جميعا سبقوا الثاني وقاس الوحد الضعيف
للتساقط الحبل الثاني وقاس قوله ان يخرج ان يقال انه الحبل الاول ولهذا الوجهين
والحليلين في الثاني ولو جاء احد المسقين او لا جاء احد الحبلين ثم المسبق الثاني ثم
الحبل الثاني ففسد المسبق الاول واساما اخرجها الثاني ففسد الحبلين للشافعية
فالوجه اظهر ان يفسد المسبق الاول ايضا وفي وجهه قوله والحبل الاول والحبل الثاني
من الحبل الاول وحل قوله ان يخرج من الحبل الاول لا يخرج **مسئلة** لو تز
احدا للمتسايقين في وسط الميدان والاخر في اخره فالتساقط الثاني لان الاعتناء
انما هو بالغاية فمن سبق اليها هو السابق وكذا لو سبق احدهما عند الغاية ثم جازا

بعد الغاية مقدم المسبق بعد ما على السابق بها ديه او كذبه او قدماه كان المسبق
سبق عند المتسايقين دون من سبق بعد ما لان تساقط اول الغاية غير الحبل في العقد فلم
يعتبر ولو عدا احد الغرضين او ساحت قواهم في الاثنين فقدم لاحد من الاثنين ساعيا
لان العشر اخره وكذا لو وقف بعد تساقط المسبق وشبهه ولو وقف بالاحد ففسد
ولو وقف قبل ان يخرج لم يكن مسبوقا سوا وقف لمرضى وغيره ولو كان التساقط في الميدان
كان الاحتساب بسبقه اول لانه اذا سبق مع العشر كان مع عددها سبقا فالتساقط
على ان من سبق منهما الاخر باقدا معلوم فله المسبق جازا وهو قوله بعض الشافعية
لانها يتحققان ما تساقطوا فيه ويحل المسبق لمن تقدم بالشرط المشروط فهو شرط
الحاطة في النضال وقال بعضهم بالمنع ولا رجة له **مسئلة**
تدنيها ان يشترط في مال المتسايقين العلم بسبقه كان دينا او عينا او بالشرط
كان الدين ترجحا او بالمال لكن ان كان متوجلا وجب العلم بالجيل ولا يجوز ان يكون العوض
مجموعا على شرط ما لا يجمع ولا يان ذلك اعطيت ما كانت ناشت او ماشاء فلان او شرط دينا
وقبلا ولم يفسد للثوب او دينا او الاخر باطلا العتق وكذا لو شرط دينا او الاخر
الا ان يزيد قدرا لدرهم وعرفا قيمته من الدين ولو قال ان سيقني فذلك ففسد العشر
وتروا ان صاعا من طعام احتل الجواز ان قصرت قيمة الصاع عن العشر والابطال
الشافعية يطل من غير ان يفسد الا ان شرطه على التساقط وهو خلاف ما يروى
العقد ولو تساقط على قرض فالذمة في حمان مبدان على جواز الاعاش عنه قبل قبض
والوجه الجواز واذا اخرج المال غير المتسايقين جاز ان يشترط لاحدهما ان يفسد شرطه
للاخر ولو اخرجاه جازا ان يخرج احدهما ان يفسد الاخر ولو شرط على التساقط ان يطعم
السبق لاحتجابه ففسد العقد عند الشافعية لانه تملك بشرط يمنع كمال النصف ففسد
كما لو ابعده بشرط ان لا يبعده وذلك لبعضهم انه يفسد العقد وقبوله الاطعام
ان شاء وفيها والامان وان نفع هذا السبق لا يفسد على الشارط ففسد وجوبه كذا
وكذا لو جففة واحدا **مسئلة** لو سبق جازا احدهما ان يكون مسبقا
بالقادر مشروطا بان يفسد لهما كذا لو شرط ان يكون السبق بعشر اقله ففسد الا ان سبق
الايها فان سبق احدهما بتسعة افسد لهما كذا لو سبقا في سحفا في ليدل ان كان

عنا بقاى الهادى لنا الوشيط ان يكون السبق بعشر ذراع ونحوها من المذارى والهادى
 ان يكون مطلقا بعشر ذراع ويكون شاربيا بطول وكثيرا لا عقا له ليجرى ذكها
 في كلامه العنقا لا اعتبارا بالسبق بل ان الكند وهو الكاهل وهو مجمع الكتبين
 العنق والظفر لا اقدار وفيه الغلام والهادى وهو العنق **مسئلة**
 السبق يحصل بالافدام والفرسين تعديت يداه عند الفاية فهو السابق لان السبق
 يحصل بها والجري عليها وفيه الشا فوالا السبق ان يسبق الهادى او الكند فان
 الكند فايها سبق كنده فهو السابق سواء في الطول والقصر او لعلها وكان
 بالهادى فقولنا ان الفرس لما ان يتساوي في قدرتهما في الطول والقصر فيلحقا
 فان تساوى في الطول والقصر حتى يسبق احدهما الاخر فينتبه او يعقبه فقد سبقه لان
 ذلك كان لسببه وان لعلها في طول العنق وقصره فان سبقه الفرس فينتبه
 او يعقبه فقد سبقه وان سبقه الطويل العنق جميع عنقه او ياكث ما بينهما في
 طول العنق فقد سبقه وان كان باق من قدر الزيادة فالقصر هو السابق لان
 سبقه بما عليه ولا اعتبارا بسبقه بعنقه حينئذ لان سبقه بعدد افاك الطول
 لان زيادة جريه وقد اعترض على الشا فواله اذا كان السبق لا يكتفى بمسألة
 الغلظة فلم اعتبر بالعتق الذي يخلط بجله بالخال في الخلطة والحيث بان السبق لا يكتفى
 بتحققه الغريب دون البعيد والسبق بالعنق يتأهل الغريب والبعيد في بادئ
 اليد ليشاهد شهودا سبقهم ووايل السابق لان السبق هو الذي يستوفون عند
 ليترددوا السابق على المسبق وقالوا في السبق حتى يوافقوا فاذ سبقوا
 باذنه كان سابقا لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال بعثنا ابا السباع
 كعب بن جهمان وكاد احدهما ان يسبق الاخر باذنه ولا حجة فيه لان القصد من الفرس
 المثل وليس عجز السبق الممان وقد يكون ذلك مع الشا بديهة العنق وقد شاربيا
 وقد يقع المثل بالايكاد ويوجد قال عليه السلام من ناسجه ولو كحش قطا بنا
 الله له بيتا في الجنة نعم امتناع بما سجد كذلك بل الاصل في اعتبار السبق من غير
 العند وقد يكون احدهما اسرع واذا ان الاخر سبق فاني رفع السبق لانه فليلا لا
 يد عنقه فلهذا لم يعتبر بالاذن وكان لا يوافق المثل السابق لانه ليس عجزه لان

نماذج

الخيل ما يرخى اذنه وراسه فيطول ومنها ما يرفع فيقص فيطول واحد منهما على
 المقدم وقال بعض المشافعية السبق في الابل يعتبر الكند في الخيل والهادى
 والفرق ان الابل ترفع اذنها عند العدو ولا يحسن اعتبارا بالسبق في الخيل عند
 اصنافها وقال اخرون ان عند اختلاف خلقة العنق بالطول والقصر في الخيل ايضا
 الكند وقال بعضهم ان عند اختلاف خلقة اذ سيق الطول عنقا يمين عنقه وكذا
 سواء بعد ذلك سبق لان تقدير عناق الخيل وضبطها عبيدها لاجزون انه كان
 في جنس الخيل ما يرفع الراس عند العدو فيعين فيه الكند كافي الابل وقال بعضهم ان
 القدر ما يحصل فحق السبق فينبغي لو تقدم احدهما بالعتق والاخر الكند لم يفتن
 سبق وقال اخرون لا يعتبر هذا لانه لا يكتفى بفتح عناق الشارب ما يفتن في السبق
 وقال بعضهم المشربا شرط من اعتبار الكند والهادى **مسئلة**
 قد بينا انه لو تساوى ابا عجلان من سبق منهما الاخر باقدا معلوم فلا سبق ان كان
 ذلك لا يصرح بها اذا لم يكن غايه فقد بينا انها اذا شرطوا السبق سبقت من غير ان
 غايه لم يصرح ولا في بين هذه الصورة وفي ان يشترط السبق تقدمه او تأخره
 ولكن الصورة ما اذا شرطوا السبق ان تقدم او تأخر معلوم لم يصرح كذا في الصورة
 في الحقيقة نهية الاذمار المشروطة من ذلك الموضوع كند شرط في الاستحقاق
 تختلف لاجزائها بالعدد المذكور **الفصل الثاني في الزبي** وفيه مقدمة
 ومطلبان اما المقدمة في تفسير النماذج فتستل في هذا الباب الرشد في الراء
 الرى يقال رشقت رشقا اي زمت رميا ويقال قوس رشقة اي خفيفة والكبر
 عدوه الذي يفتنان عليه واهل اللغة يقولون هو عبادة عما بين العشر والثلثين
 ويشي ايضا الوجه والباقي اسم يشتمل على السابقة بالخيل حقيقة وعلم المشافعية
 بالرى محاذ او كل واحد منهما اسم خاص يخص الخيل بالرهان ويحصل الرى بالنقا
 واغراق السهم هو ان يزد في مد القوس افضل قوته حتى يستقر في السهم فيخرج من
 جانب القوس المعهود الى الجانب الاخر كان من الجاس الفرجي اليها ما يكون يخرج السهم
 عن يمين الرى كما يلاحظ بها به فيكون اذ افترق السهم باستيفاء المد الى اليسار
 تجازيا على يساره ومنها ما يكون مخدبة بالمد على يسار الرى كما يلاحظ بها به فيكون

أخاف أن يقع على يديه جازيا على إيمانه فإذا افرق الشهم لم يكونا كرامة من قبل الله
عند الشافعي إذا ما هو لغايب فلا يجيب عليه أن الخطأ به وليس عليه كرامة إذا لم يكن
يقدر الحاجة من زاده فافرق أو غفر ففقد كان الشهم في غير قول الشافعي إذا
أخطأ بالشهم المفقود لم يجيب عليه ولو أصاب به لم يجيب له لأن الأصا يشترط الخلل
أول على الهدى من الأصا مع الاستفاضة وأعلم أن الشهم يوصف بأوصاف **الحا**
وقد اختلف فيه قليل أن الأصا لا يقع فيه وهم من حيث جعل الجواب سعة من قبل
الشهم وثمة جواب به بالثبات لبقاء وفهم بأعما السهم الواقع دون الهدف ثم جيبوا
اليه حتى يصل اليه ما من غير من العيون مخرج من الشهم المزدلف فيكون في الأصا
لأن المزدلف أحد الجاهل متعطف ويستويان في الحكم وكذا في قوله إن الجواب يستلزم
البيان مخرج من الشهم فإذا انزلنا الشهم ثلاثة الحاطة والباردة والجواب وهو الجيب
بالأصا في الشن والهدف فيسقط الأصا من الشن ما هو بعد من الشن المزدلف
إن الجاهل ما وقع بين يدي الغرض ثم وثب اليه فاصابه وهو المزدلف **العارف**
وهو ما تقدم العرض ووقع بين يديه وكان الكسبي من رياء العرب يخرج ذات ليلة
فرأى طيئا فرمى فافتقد وخرج الشهم منه فاصاب حجر ففقد منه نارا فأرسله
في طلقة الليل فقال له مثل عطل فكسر قوسه وأخرج حجره وقطع إيمانه فلما أصبح ولما
الظهور ليليا قد فقد فيه الشهم نعم ففريق به العرب لمثل ذلك كما عرفت
تدبرمت نكاسة الكسبي لما تراءت عينا ما سمعت يداه **الحا** الحاضر هو الأصا
جلبضا الغرض منه الحاصرة لأنه في حاضره لا يمان وجهد حواشي ليس إيمانا
ويقال الجاهل بالشهم إذا سقط وراء الهدف ووقع في وراء الهدف كان محسوبا من
خطأه لأنه منسوب إليه سوء فهمه وليس منسوب إليه عارضا به بدنه واليه كماله
أبر حيفا الشهم أصا يزن يقع في الهدف فزاد به الشن فيقل هذا أن كمال الأصا
في الشن كان الجاهل بخطأه وأن كمال الأصا به مشروط بالهدف كان الجاهل بمصيبته
الطامع يقال سهم طامع وله تأويلان أحدهما أن الطامع هو الذي تارة لا يمان به
ولم يصب ويكون خطيا والمأثرا فانه الواقع بين الشن والهدف فيكون خطيا أن
شرط الأصا في الشن مصيبته أن شطك فالهدف **العايد** يقال سهم عايد

وهو الواقع من أحد الجانبين فيكون كالجاهل على أحد الجانبين **الطائر** وهو الشهم
الذي لا يعرف مكان وقوعه ولا يمان به شوب عليه فالخطأ كالجاهل **العارف**
الشهم المصيب الذي لا يعرف تراسيه ولا يجيب به لو اخطأ من المصيب للجمل به **الطامع**
وهو المزدلف في الهواء يحفظ نارا فان أخطأ به كان محسوبا عليه لأنه من شوبه
أن أصاب به ففقد الأصا له من الأصا بكون نارا لري في ارتفاع السهم فاما
سقوطه فليقله قصا لمصيبا بغير فعله فيقل هذا على الجيب من خطأه وجهان أحدهما
يجيب به من الخطأ لأنه إذا كان غير مصيب كان محسوبا والمأثرا لا يجيب به من
لأنه ما أخطأ وأساءه الله أن لم يكن مصيبا أن لا يكون محسوبا والأقوى أن يقال
أن قولنا الشهم بعد ارتفاعه فالحال لا ينقطع من الأصا حجب عليه ما طبع
فإن نزل في بنيه جديا ثانيا في قطع من الأصا حجب له ثانيا لأن الشهم بالفتور
منقطع والهدف مستدفع **ط** الحاصل وهو المصيب للعرض كيف كان وهو بطور
العارض وهو ما أصاب الشن ولم يزد في فعل الحادق وهو ما أثر فيه ولربث في
الحاسق وهو ما ثقب الشن وثبت فيه **المارق** وهو ما ثقب الغرض ووقع من رياء
الحا الحامد وهو الذي يرمي ما شئت فالغرض ما يقصد ما يته وهو الرصد الحاق من
قطار أولي أو وليا أو شوب أو غير فالهدف ما يجعل في الغرض من رياء أو غير
والبارد في أن يبادر أحد الجانبين الأصا به مع الشا وحده الرشق والحاطة فوقها
تماما وبما يمد من الأصا **المطلب الأول** **الاول** والمرايط هو
فما يتباحث الأول اتفاق الحلق **مسألة** **الاول** اتفاق الحلق باختلاف
استكان البشر للهدف قوف بهام وللجسم قوف بهام وقيل أن أول من صنع القوس العربية
أبرهم الخليل عليه السلام وأول من صنع القوس الفارسية الفرس وكان من قبل الله
سأل الله عليه فالعجب القوس العربية وبكر الفارسية ونحوهما وليه **الاول**
فأرسيا فقال لعلون حالها عليك كوالقوس العربية وسماها فانه سيفع عليك بها وهذا
غير مجهول منه عليه السلام على الخبر على الكرامة ولنا وليه ثلاثة أو بعد أحدها يحفظ
بها آثار العرب ولا يقلد الناس منها رغبة في غير ما فعل هذا يكون الندب أو نصير الأمر
العربية ثانيا **الثاني** الأمر بها يكون شعرا الخليلين عينا لا يشجب

بأهل الحرب من المشركين فيقتلوا فبذلك يكون الرد على تعصبا ما مر فكذا لا يفتقر
 في حارة المسلمين فالأشياء لعن من قائل المسلمين بها فبذلك يكون رد ذلك إلى
 تفصيل العريضة عليها ويكون تيسار من قائل المسلمين بها وبغيرها وحصل المعنى أنها ما كانت
 الجماع قائلين من غيرها ما القوي لدواعيه وهي القوي لاجلها غير المهم فيهم
 ومنها قول الرجل وإن كان أغلبا قول المبدع وهو يثبت له وكان ابن عبد بن جبر في
 دودان قبيلة من بني أسيد إذا عرف هذا فقد ذكره صاحب المصالح أن الفصل فصل
 المسهم والمكسر والسيف والرجل والراية والراية كالمزج في ذلك الفصل جبر في
 به كما لهما مع المزارق والجراب فلهذا كان السك واللفظية وجهان كما لهما في
 المسابقة على الإبل والغرس وعن الصمد أول ما يجوز أن التعبد في المسابقة على القوم
 وهو يجوز يمددوا باختاروا والقول في الجبر على الرأي ولا عقل للالة ولا اختيارا
 وما الاختلاف في النوع والسمام فانه لا يصح ذلك كالقولي العربية مع الفارسية في
 الدواعيه مع الهندية وكما قيل في العربية مع الفارسية مع الفارسية
 عن القوم الفارسية ومن أنواع الفرس الحسان وهو قوس جميع سهامها الصغار فضيرة
 ويرى بها فينفر في النار فيعظم أثرها ويكافئها لانا قد ذكرنا أن اختلاف نوع
 الإبل والغرس لا يغير في المسابقة في الالة أولى وذلك بعض المشافعية لا يجوز
 المناضلة على النبل والنشاب لانها بين لأن منزلة الخيل والبغال ولا يجوز المناضلة
 أهل النشاب أصحاب الملاهي باختلاف الصنعة فيها وأنه ليس الجديق بأحد ما
 بالآخر **مسألة** المشافعة أمانا أن يعين على عقد النقال البيع وشما
 واجدا من الطرفين ومن أحد الطرفين فإن عينا الرمي عن قوس معينة لم يجرها العقد
 الا بجره صلاحه الآخر فإن عينا الرمي عن القوم العربية فليس لأحد ما أن يعبد في
 الفارسية على النشاب فإن انفصال العقد عن العربية لاجلها الفارسية جاز كان
 مبرها لشرط أن يلزمه كل واحد منهما في متوابعه ما لم يرض بما عطا حقه ولو
 شرط الرمي عن القوم الفارسية لم يكن لأحد ما العقد لاجلها العربية فإن انفصال
 العقد بجان ولو شرط أن يجره أحد ما عن القوم العربية ويرى في آخر من الفارسية
 كان وإن اختلفت قوسا كما لا يفتقر الرمي حذق الجبر والالة شرط بخلاف القوم

الستران فيا بوسعهما على قوس ولا اخر على غير جاز عند شاذ ولو جبر عند لا كذا
 المقصود في السابق المركبان والركبان تبع فلهذا تساوى فيه ولم يلزم التساوى في
 الالة الرمي على هذا ليس لوجدهما أن يعدل عن الشرط في قوسه وأن تساوى فيها
 لاجل شرطه فإن راضا به فلهذا لا يجوز شرط أن يجره كل واحد منهما عايشا من قوس
 عربية أو فارسية جاز لكل واحد منهما أن يجره عن أي القوسين شاء قبل الشرح
 في الرمي وبعدة فإذا أراد واحد ما منع صاحبه من خياره لم يجره بجانها الاختلاف
 وإن اختلفا العقد من غير شرط فإن كان للالة عريضة أحد القومين سما عليه جبر
 الطرف في العقد لطلب جبره الشرط في العقد المتبدل وإن لم يكن للالة في عرف بعض
 فبما بالخيار فيها اتفاقا عليه من أحد القومين إذا كانا فيها متساويين لأن طلب
 العقد يوجب التكا فإما أن اختلفا ليرفع بينهما لأنه أصل في العقد وقيل لهما أن
 اتفقا ولا يفتح العقد بينهما **مسألة** لو عينا فوعا من القوم
 يجوز العدول عن النوع المعين إلى ما هو جبر منه ويجوز أن يكون كالوعينا الفارسية
 جازا يداها بالعريضة لأنه اشتد من الجبر لما هو جبره وليس في الجفاف وهو الجبر
 المشافعية والأظهر عنده المنع الأجنبي الشرط لأنه كما كان استعما له كجبر
 القومين أكثر ورعيه به لوجده **مسألة** لا يدين المسهم ولا القومين
 فإن عينا بالشرط فلو عينا شخصا من نوع من القوم والمسهم لم يدين بجان بدله
 من ذلك النوع سواء جبره وفيه خلل يمنع من استعما له أو لم يجبر بخلاف القوم فإنها
 معين لوعينا شخصها بل المعين الشخص في الأثر شرط في صحة العقد ولا يجوز
 بغيره ولو شرط في القوم المسهم شخصا معيا لم يلزم بخلاف الإبدال وبفسد
 لأنه قد يمرض للمطل الخفية توجهه إلى الإبدال وفي منعه منه تعصبا لا يدين فيه
 فكان بمنزلة ما لو عين المكسر في السلم وهو ظهره في المشافعية والمافا انفسح
 الشرط لا مكان تعاقب الغرض بذلك المعين وقضاوت القوم الشديدة والنية
 قوبل من قضاوت القوم العربية والعجينة وعلى تقدير قضاوت هذا الشرط في
 بطلان العقد بفساده للشافعية وجهان أحدهما أنه لا يفسد ويكون كمن
 لغوا السابق وهو الأخرى عن بطلان العقد ويظهر الوجهان في كل ما لا يفتح

منه لا يستقل العقد باطلا فاما لو طرح لم يستقل العقد باطلا فاما
 قد قسما العقد قطعا كما اذا لم يتركه المتأبقة الغاية المعينة على تقدير
 التوليد الشرطي لوفاء به كما لم يتركه الميعين فاذا انكسر جازا لا بد من التفرقة
 ولو شرط عدم الابدال مع الانكسار لم يكن له ان يبدله وقال الشافعية فيفسد
 العقد لان من سبب الغاية لا يمكن لغيرها **مسألة** لو اطلق
 المتأبقة ولم يشرعها النوع القوي والشهيرة لا عينها فدا من نوع فان كان غاية
 البطلان لمصلحة نوع معين حمل الاطلاق عليه كما حمل الاطلاق في التزويج
 السببية الاجازة على عرفنا كسج ذلك البلد ولشافعية وجهان احدهما
 البطلان سلبا لاختلاف الاعراض في الاصابة بالانواع والما في العدة لئلا يلازم
 فاما المتأبقة على الرأي وعلى القول العدة مطلقا فلا يشرعها على شيء فاذا انكسر
 فبقيت في شيء مما على نوع واحد لان العقد منى على التساوي ولو تباين على نوع
 حاجب ونوع اخر من الحاجب الاخر جاز ولو اختلفا فلفظا ارجحهما بقرينة الاختلاف
 غير وانما عليه نوع العقدان فلما لا يلازم ان قلنا انهما كانا وجهين في وجه واحد
 ان قلنا بغير وجه واحد فلفظ العقد وان قلنا انه لا يركب بعسا او الاطلاق لا يقتضي
 الشائع وتعدا الفصل اذا عرفت هنا قضية القول بانهم يوجبون انقضاء العقد بالانقضاء
 وقضية القول بالفسخ بقاء مع الشائع عليه ان يفسخ الخرج من هذا وجهان للشافعية
 اذا قرنا على الصحة وتنازعنا في اليقين واعلم ان بعضهم في الاختلاف في القول بان
 العقد نوع القوي كاختلاف نوع القوي كاختلاف من ان لا يفسد اهل التنازع في الجمل
البحث الثاني في شرط الاعلام **مسألة** بشرط
 المتأبقة العلم بامور متعلقة بالعرض لاختلافها لما ل الذي عند المتأبقة عليه يجب
 العلم بقدر كغيره من الاعراض فان اعتذر كرا لغيره كان باطلا وفي استصحابه كرا
 مثله قولان وقد تقدم مثله في المتأبقة **مسألة** بشرط العلم
 صحة العقد عند الاصابة بخبر اصابة من يشرع فيه لان الاستحقاق بالاصابة
 فيها يبين حد القول به وجرده عليه ولان صفة الاصابة من الغرض والفرق المفسر
 وفيها صبغة عليه لا يمكن خصها بحدوثه لان معرفة المتأبقة من المتقول انما يحصل

به واكثر ما يجرى في شرطه من الاصابة تا نفس من عذبة الرشق المشروط بشيء وانما
 ليكون فلا ما للخطاء الذي يتعدا من سلم منه المتأبقة ولو ادعى الرماة في
 العرف من اصاب من العشرة تسعة فلو شرط اصابة تسعة من عشرة فالاولى الجواز
 لبقاء تسعة للخطاء وهو لحد وجعل التسعة والما لا يجوز لان اصابها نادرة فاما قوله
 تا بشرط من الاصابة لم يحصل به التماثل وهو ما زاد على الواحد ولو شرط ان يكون
 الاصابة صفة من تسعة وعذبة الرشق عيشة تطل ولو عدا على ان يكون التماثل
 منها الصك ما اصابه فنيه للشافعية وجهان احدهما البطلان كما تطل ذلك
 في عقد السابقة بالخيل اذا عدا على السابق غير غاية لان من لم يما من كان
 اصابته في الابتداء وقيل في الاصابة وسهم من هو العدة من ذلك فبطل
 كذا في سابق الخيل والتا في الصحة للاختلاف والفرق ظاهر بين النكاح والساق
 لان اجراء الخيل الى غير غاية مفضي الى انقطاعها وكذا الاصابة غير مفضي الى انقطاعها
 الرماة **مسألة** بشرط الاعلام بقصد الرمي يجب ان يكون عذبة
 معلوما لانه العمل المقصود المعقود عليه ليكون غاية تهيأ فيه معلومة متناهية
 اليه وعرف الرماة في الرمي ان يكون من عشرة تطل ثلاثين فان عدا على اقل منها
 او اكثر من **مسألة** ولا بشرط الاعلام بصفاة الاصابة من الرمي كونه
 والخسوف وغيرها وهو قول بعض الشافعية وعنده اكثر منهم انه بشرط الاخر
 والمرق فانهم لم يشرطوا العرض لهما والوجه عند هؤلاء وهو عدم الاشتراط
 كما لا يشرط في الخمر والمرق واجبا بل على العرض واسفله اذا اطلقت العقد
 على العرض وهو مجرد الاصابة لانه المعارف ولانه المطلق معناه يحمل المطلق انقطاعا
 عليه **مسألة** بشرط الاعلام المتأبقة في رميان بها وهو ما يشرع
 الرمي والهدف وانما يجب ان يكون معلومة لان الاصابة يمكن منعها فاما في رميان
 ما يحصل ان يصاب وان لا يصاب وانما وجب الاعلام بالمتأبقة لان الاخرى تختلف
 باختلاف المتأبقة في الطول والقصر والاعلام بوجه التزويج وكذا في الحال ويجعل الامر
 بمرق المتأبقة وذكر المتعان ولشافعية قولان هذا احدهما والما في انه لا يجب
 اعلام المتأبقة ونزل الاطلاق على عادة الغالب للرماة في ذلك الموضع كما

المعاليقة استنساخا للبيرو وموضع المزاج على المعتاد والقلوب مبنية على انما
 لم يكن مثلك عادة غالبية محيل الاعلام وان كان هناك عادة معروفة بين الرماة
 على الإطلاق عليه محال بغيره المحال كانه غير من النظائر ولو ذكرنا غير لا يبعد بها
 السهم بطل المعتد ولو كانت الامتياز فيها نادرة فلذلك انى قولان كالتولين في
 المشروط النادرة وقد جعل بعض العلماء المسألة في تعريف من الامتياز ومنها
 عاينين وتبين ذلك وقد دعي عن بعض اصحابنا النبي صلى الله عليه وآله انه قيل
 له كيف كنتم تعلمون العدد فقال اذا كانا نوليدنا نين وتبين ذراعا فالتام
 بالليل واذا كانا نوليدنا نين فالتام من ذلك فالتام من ذلك فالتام من ذلك فالتام
 بالرياح واذا كانا نوليدنا نين فالتام من ذلك فالتام من ذلك فالتام من ذلك فالتام
 عليه وآله حكما هل الحرب وقد دعي المسألة في تعريف الامتياز بما ذكره لا غاية
 وخمين وروى عن الرماة الامتياز في تعريفه من عام الحرف وقال بعض الشافعية
 الزيادة على ثلثه وزاد ولو كانت في ان يكون السبق لا بعد ما يثابره فيعدا حركا
 فالأقرب الجواز لان الامتياز وان كانت مقصودة في الضال فكذا البعد في الزيادة
 مطلوب فيها ايضا وهو ان يجرى في تعريفه والما في المنع لظهور الجملة في تعريفه
 المقصود بالذات وهو الامتياز وهو غلط فانا قد بينا ان الزيادة في البعد من تعريف
 مقصودة في مقابلته من بعد من البعد وفي ايقاع السهام في القلاع ليرفع
 ويعرف به شدة التساعد وضعف قوتها فيجب تساوي الفرس في الشدة
 خفة السهم وزادته فان لمسا ما بينا عطفها في القرب والبعد
مسألة
 الهدف تليق بجميع اصحابه حتى ينصب فيه العزيم والعزيم هو الجبل وثن وهو الجبل
 الباني او قراطس وهو عليه شنين وقيل بان يثبت في الهدف يقال له الرطاب
 سوان من كاعيد وغيره وما نزل في الهواء فكل العزيم والرطاب عظم ونحوه في
 العزيم قد جعل في الشن نفس كالحلال يقال له الدائرة وفي وسطها نفس يقال له
 انعام وحده الدائرة هي الغاية في المقصود من حد الرماة فاعرف هذا فيجب ان
 يرتب موضع الامتياز هو الهدف والعزيم المنسوب الى الهدف والشن في القرب والدائرة
 في الشن وانعام في الدائرة وقد يقال له الحلقه والرقعة وفي شرط الامتياز ما تقدم

من الخلاف في شرط الامتيازات النادرة وقد جعل العرب مكان الهدف ثريا ويعان
 فيه الشن فان كان هذا فانه يجب ان يكون العزيم من الهدف معلوما لانه المقصود بالامتياز
 والعلم يحصل بامور ثلاثة مومعة من الهدف في ارتفاعه وانخفاضه لان الامتياز
 في الهدف كمن يها في المرتفع فالساق قدرا العزيم في شقيقه وسعته لان الامتياز
 في الواسع اكثر منها في العنق والوسع الاعراض في عرف الرماة ذراع والهدف اصابع
 والشن كقدرا الدائرة من العزيم ان شرط الامتياز فيها ويجب ان يكون حمل الامتياز
 معلوما هل في الهدف وفي العزيم وفي الدائرة لان الامتياز في الهدف واسع وفي
 العزيم وسط وفي الدائرة متوطن اهمل ذلك ان كان جميع العزيم يحمل الامتياز لان
 ما دونه تخصيص فان كان الشرط اصابة الهدف سقط اعتبار العزيم والفرق بين
 الهدف في قوله وعزيمه **مسألة** يجب لاعلام بعدد الارشاق
 وهو جميع ريش ذي النوبة من الرماة يجرى بين الرماة في تمامتها او خمسة عشرة
 عشرة او ثمانية عشر عليه ويجب ان يتفق على ان يجرى في احد ما جميع العدد
 الا ان يجرى الجميع او يجرى عد من العدد ثم يجرى في الآخر مثل ذلك المدة ثم الاول
 كمال العدد او بعضه ثم الثاني فان اطلقا حمل على ريشه ثم شجره والمطاط في
 ان يشترط الاستحقاق في كل واحد من الامتياز عدد معلوم بعد مقابلته اصابات احدا
 باصابات الآخر وطرح ما يشتركان فيه فاذا شربا عشر ريشا وظهر خمس اصابات او ثانيا
 عشر ريشا فلهما عشر ريشا والآخر خمسة فالاول هو الشاوي وان اصاب كل واحد منهما
 خمسة او عشرة فلا سوية والمبادر في ان يشربا الاستحقاق لمن بدل الى الشاوي
 خمسة من عشرين فاذا شربا عشرين اصابة لهما والآخر اربعة فالاول ناضل ولغيره
 احدها عشرين اصابة خمسة فربما الآخر عشرة فاصاب اربعة لركل الاول والآخر
 حتى يجرى الشاوي فاما ان اصاب فكذا استويا والامكان ناضلا وهذا يظهر ان الاستحقاق
 غير موطئ بحد المبادر الى العدد المذكور فاعرف حكما فالأقرب انه يشربا في عدد
 المسابقة العزيم للمبادر والمطاط لان حكم كل واحد منهما على الحكم الآخر فان اهل
 بطل العقد للثاوي والآخر ان من الرماة من يكثر اصابته في الزيادة ويقبل في
 الامتياز فيستأنس من ريشه على ذلك وهو احد وجهي الشافعية في الاصح عندكم ان لا

اصاب عليه ان الخطا كان باذر بذلك من غير ان يوجب استتابته ولا خطا منه
 ويريحنا عن ادعاءه التي تترتب اليه الثالث اذا ثبت التقدم لاحد مما بالفرقة او
 باطلح المال فاداد بعد استحقاق التقدم ان ياتر لم يمتح لان التقدم هو الذي
 يترتب عليه
مسئلة تبين الرضا
 فقيل للمطهرين لان العقد عليهما والمقصود به حقهما وانما يعرف حقهما اذا اتفقا
 ولان التعويل في المناقشة على اليك كما ان التعويل في المناقشة على الموكب في شرط
 تعيين الرضا هنا كما يشترط تعيين الموكب هناك ولا يجوز ابداءه على التبعة
 يجوز ان لا يمتنع من بين كايوم من شخصين لما روي ان النبي صلى الله عليه واله
 يجرى من الاضار يتنازلون فقال ان اتبع الحرب الذي فيهم ابن ابي حنيفة فاشرك
 القبر فيهم وقالوا يا رسول الله من كنت معه غلب فقال امروا وانا معكم كلكم
 فدل على انهم كانوا من ذرية ذلك الشافعي وهو صاحب الامام ابي حنيفة
 فانه قال لا يصح ان يتنازل الحزبان لان كل واحد ياخذ بفعله غير وهو غلط لانهما اذا
 اشتراكا في فعل جميعهم واحدا فاشتركا في موجه الاستحسان ففعله ولا المقصود
 من التنازل ان يرضى عن الاستعداد للجهاد وهو في الاخر لا يشترط ان يكون اتفقا
 اذا عرف هذا فالمراد من تنازل الحزبان هو ان يتنازلا في كل واحد
 منهما بما جاز في نفسه من غير واحد منهم في عقد النكاح على جميعهم ويكون كل حزب
 فيما يفتقر له من الاستتابة والخطا كما اشترط الواحد وليك كل واحد من الحزبان جميع
 تعيين اتفقا به فاقترنا بواحد في العقد **مسئلة** يشترط
 في عقد النكاح من الحزبان امورا ان يتفقا في الرضا فلا يجوز ان يكون رضى
 واحدا بل يجب ان يكون رضى كل واحد من الحزبان غير رضى الآخر ليعلم ان
 في العقد عليه رضى الحزبان الاخر فان كان رضى الحزبان واحدا لم يصح ان يكون
 الموكب في البيع باقيا ومشتراكا ان يبين رضاء كل حزب منهما قبل العقد اتفقا
 واما رضاء فيعبر عن كل واحد منهما من رضى مئة ان يكون شاهدا له او غايبا عنه
 فان عقد النكاحان عليه لغيره على من يكون في كل حزب ليعلم كما اذا كان الحزبان
 ثلاثة فيقول الرضايمان يقرم عليه فمن حيث قرعته عليه كان هو من حيث

قرعته عليه كان رضى لا يصح لانهم اصل في عقد فلم يصح عقده على الفرقة كما يتبع
 احد العبدتين بالفرقة ولانه ربما اخرجت الفرقة الحدائق لاحد الحزبان والضعف
 للفرقة لا يخرج عن مقصود التعويل في المناقشة فان عدلوا بين الحزبان في
 الحدائق والضعف قبل العقد على ان يقرع الزعيم: جاهل واحد من الحزبان في عقد
 العقد لم يصح باعتبار التعليل الاول من كونهم متساوية العقد دون التعليل الثاني
 من اجتماع الحدائق في احد الحزبان فاذا ثبت تعيينه قبل العقد بغير قرعة فبينوا فيه
 اما بالاشارة اليها والاعتداء وان لم يقرعوا ما ياتى بها واعرفا ان تنازعا عند
 الاختيار قبل العقد تعدد للملكية الفرقة في المقدم بالاختيار جاز لانها قرعة في
 الاختيار وليت قرعته في العقد فاذا فرغ احد الرضايمان اختياره من الستة واحدا
 ثم اختار الزعيم الثاني ثانيا ثم عاد الاول فاخارا ثانيا واحدا لآخر لما لباقي
 لم يجر ان يختار الاول الثاني في حالة واحدة لانه لا يختار الا احد في كل الحزبان
 في حزب والضعفاء في حزب فيعبر بمقصور المناقشة من الحزبان لا يجوز ان
 يعقد العقد التنازل قبل تعيين الاعوان وطريقا للمعين الاستعداد والمزايعة
 زعيم واحدا وان زعيم الاخر في مقابلته واحدا ثم الاول فاحدا ثم الاخر واحدا وهكذا
 الى ان يستقر الرضا ولولا ذلك لكان احد الرضايمان اختار الحدائق واعطى السواج
 الخنا والضعفاء واخذ السبق لم يجرح بشرط تساوي الحزبان في العقد وبقا
 بعض الشافعية لان المقصود معرفة حد المنازعين فاذا اختلف عدد حكام
 الاكثر عددا لم يلزم ان يكون الفوز للحدائق وجودة الرضى بل يجوز ان يكون ذلك
 لكثير العدد واما بعض الشافعية لا يكتفون بتساوي الحزبان في عددا لا اختيار
 بل في عددا لزم وعدا لاختيارا فيجب ان يكون احد الحزبان ثلاثة والاخر اربعة
 والارضا في رضى ياتى على كل حزب فله رضى رجل ورجلين وثلاثة لغيره في كل
 ويرى كل واحد منهما واجتاهاز وعلى الاول بشرط ان يكون عددا لا رضاء فيجب
 ينقسم صحاحا على الاحزاب فان كان ثلاثة احزاب فليكن للارضا في كل رضى فان
 كان اربعة فليكن للارضا في رضى **مسئلة** يشترط ان يكون العقد باذ لهم فان لم ياذ
 احد كل حزب فيه لم يصح لانه عقد معاوضة يتردد بين الاجازة والحجاء لكل

واحد من هذين لا يصح الا باذن واختياره فان عقد عليهما من امرين لا يمكن
 ان يعين كل من الطرفين على قبول العقد يكون فيه مستنداً عليهم وانما
 ظهر فان لم يعينوا على واحد منهم لم يصح العقد عليهم لانه لو قيل فليعبر
 بغيره فان يكون كل واحد من الطرفين حريصاً على العقد لانه لو كان صفته
 العرف ان يكون مستنداً في الصلح شرطاً على احدى اجزائه فان لم يصر في
 في الاتباع جاز وان لم يصدق منهم في الربح والربط في الاضرار لم يضر لان
 لا يشترط ان يكون مستنداً في الصلح شرطاً على احدى اجزائه فان لم يصر في
 الحزب لم يضر لان المستند في الربح والربط في الاضرار لم يضر لان
 المال لا يضر لان المستند في الربح والربط في الاضرار لم يضر لان
 ان يخرجه احد الحزبين دون الآخر وهو صحيح سواء اتفق زعيم الحزب باخره او
 اشتركا فيه ويكون الحزب المستند ان كان مستقلاً وغير اخصان كان تأخره
 ويكون الحزب الاخر اخصان كان تأخره غير معتبر ان كان مستقلاً وهو المستند
 المحلل لانه محلل الثاثل ان يكون الحزبان محزبين ويخلص اخصان المال من الحزبان
 وهو صحيح ويقتضي عن المحلل ان يستل المحلل لياخذ ولا يعطى ويحال كل حزب يستند
 ولا يعطون فاذا فضل احد الحزبين اخذ من غيرهم مال نفسه وقسم مال الحزبان
 المستندين بين اخصائيه وان كان الرجم زائماً منهم شاركهم في مال السبق وان لم
 يترجمهم فلا حرج فيه لان مال الفضل لا يجوز ان يتكلمه غير الناضل ومالكهم
 كالامين والشاهد فان وصل له سهمه منه نظيره انفسهم جاز وكان شرطاً
 وان شرط عليهما ان يخرجهما بطل شرطه ولم يضر به العقد لانه ليس بيمين
 وبين ان يحكمه عقد بطل بفساده وانما العقد بين الحزبين وليس لها في الشرط
 ثاثر الرابع ان يخرجه المال ويشتريه اهل كل حزب فالحزبان وهذا يصح عندنا وان لم
 يكن محلاً ومن شرط المحلل ان لا يخرجه من يخرجه من الحزبين حريصاً ان يكون
 محلاً لكلية كل حزب في التفرع والربح باخذ ولا يعطى كما يغير في اخصان المال
 ان يدخل منها محلاً باليك باخذ ولا يعطى وهذا على الرجم في شرط المحلل ما عدا
 فلا **مسألة** المال المخرج من كل حزب ان لم يشره اقطر كل واحد

من حقه اشتراكه في الزامه بالسوية على عددهم من غير ان يشر فيه لا سواهم
 في الزامه فان كان زعيمهم زائماً منهم فكل في الزامه كاحدهم كانه يدخل
 في اذنتهم وان لم يكن زائماً لم يضرهم كالاخذ منهم وان سواهم كل
 واحد منهم في الزامه مال السبق فان تساوى في الشبهة مع لواضعه حكم الاصل
 وان تفاضلوا فيه فالأقرب للجوان لانه شرط تابع لاختيارهم صادر عن اتفاق
 يرضون به فيما بينهم عقد فاعتبر بهما التراضي وهو احدى شرائعهم والاولا
 لتساويهم في العقد فوجب ان يتساوى في الزامهم وهو صحيح ولو شرط
 ان يكون المال مقسماً بينهم على طيب كل واحد منهم وخطابه لم يضر لانه كل
 مستقبل يجهل غير معلوم فبطل ولا يؤثر بطلانه في العقد لانه ليس فيما
 بينهم عقد وكذا فيما بينهم **مسألة** اذا استقر المال اخذ
 الحزبان قسم بين جميعهم فان شرطوا قسمته بينهم على قدر اصابا بهم جاز وكذا
 لو شرطوا قسمته بين الحزبان المتنازل على عدل الوص وان اطلقوا العقد اقبل
 قسمته على قدر الامتيازات لانهم بالامانة قد استحقوا فلا تساوى بين كيش
 الامانة وقيلما يتلافى الزام المتنازلين حيث تساوى وانهم منع لثقل في
 الخطاء لان الزام قبل المرفوع لم يعتد بالخطا والاستحقاق بعد المرفوع
 معتد بالاصواب وحينئذ للخطا من اهل الحرب المتنازل واحد في جميع سهامه لم
 يستحق شيئا وقسم على من عداه ويحمل قسمته على عدد الرد من السوية مع انفسهم
 في الامانة لاستكمالهم في العقد الذي اوجب تساويهم فيه فصاروا بذلك كغيرهم
 الواحد فالناضلون ياخذون بالسوية كان المتنازلين يعطون بالسوية ويجوز للخطا
 واحد من الحزبان المتنازلين في جميع سهامه استحقاقاً مساوياً لغيره المتنازلين
 يقابل هذا ان يكون في الحرب المتنازلين اخصان جميع سهامه فيخرجه من الرجم
 المال ويخرجه احد الحزبان من الزامه ان قبل ربح الخطا من استحقاقه والثاني
 لا يخرج من الاصل ويكون فيه اسع من الخطا اذا قبل بدخل الخطا في الاستحقاق
 وانه في اسع من اصاب **مسألة** ينبغي ان يكون عدد الرجم
 على قدر اذ لا يخرج من جميعهم فان كان هناك حزبان كل حزب اثنان وجب ان يكون

الغنية لكل الشاقي صريح تجوز فيكون لنا من اهل بيتان لا يعرف واحد منهما الآخر
 حل العقد على المحقة فان تبين ان احدهما لا يحسن الرمي بهذا العقد فكذلك ان ظهر لها
 ما لا يجب ان الرمي وان ظهر ان احدهما ضعيف لا يقاوم الاخر في بطلان العقد
 مما قد مر من الخلاف فيها اذا عاهد فاضل ضعيفا **مسئلة** اذا اخرج ماء
 الخبز من الخبز واتي به كل واحد من الجهتين فقال احدهما للآخر انا اخرج ماء الخبز
 على ان اخذنا الخبز به من شاء او يكون اننا المخرج على ان نخذ الخبز بك من شاء لم يخرج
 هذا الشرط فاستدل ان لا واحد من الخبز المالة فيمن الخبز لا يصح الاخر انما لم يخرج
 ان يكون احدهما مشروطا للاخر غير مبيح عن الاختيار بل لا التزام وكذا لو لم يكن
 فلان مع قول السوطي ان كان معك قال السوطي ليس **مسئلة** **مسئلة** **مسئلة**
 في امكان الاصابة **مسئلة** يشترط في عقد المناضلة اشتراط اصاب
 ممكنه توفيق خصوصها ولا يكون منعقة فلو شرط اصابة لا يكون خصوصها مجردا لعدة
 فسد العقد لانه غير مفيد في المقصود فان مقصود كل واحد من المناضلين من بطل
 المال الحاصل على المناضلة طوعا في حصول المال كما يتاخر ذلك في المصنوع لان
 المانع لا يفي في تحصيله والمانع عادة كالمانع لئلا يفي بطلان العقد باطل
 وله اسباب منها سرق الغرض جبا بحيث لا يمكن اصابته ومنها بعد المسافر الموقوف
 في الغرض في الغاية ومنها كثرة الاصابة كما لو شرط اصابة ثمانية رطل على الثوب في
 الشافية ان يبيع اثنا عشر اصابة عشرة من عشرة رطل ثمانية رطل الكثير من الاكل كسيرة
 من عشرة رطل **مسئلة** ولا يجوز ان يشترط في الاصابة ما لا يجب ضرورة
 بالعادة لانه منافي للغرض من الحد في الرمي كالشئ في سائر المناضلات فلو شرط
 اصابة واحد من ثمانية على هبة الهابل لم يصح لان هذه المعاملة ينبغي ان يكون مشتملة
 على الخط ليس المعاملة في الرمي وعلية وجه الشافية ولو كان المشروط
 قد مر من قوله لكنه نادى بالان بجهة العقد عملا بالشرط كما كان يحصل المقصود
 لان فضل الرمي فله احد وجهي الشافية في الثاني وهو انه عند المانع لان
 الشارع انما نسخ هذه المعاملة وبطل المال فيها غيرا على الرمي والاحتياط في
 كان المشروط بعيدا يحصل بروت الغرض فيها ويجري هذا الخلاف في كل صورة

تدبر فيها الاصابة المشروطة كاللناضلة الى مسافة بعيدة شذوذها الاصابة
 في المناضلة الى المائلة المظلمة وان كان الغرض قد يظفر بها ويقرض هذا
 الخلاف فيها اذا قيل لامة في مقابلة بيت هو موضع قاتله بصير مقيما وكذا
 المناضلة ان ينجح ان يكونا شفا من بحيث يجهل ان يكون كل واحد منهما ناجحا
 ونحو الامان قنا وان كان احدهما مهيما في اكثر ما يرمى ويكون الاخر مهيما
 في اكثر مرميه فوجهان للنفا فبيد احدهما المانع لان حدث الفاضل معلوم وهو يقال
 فاعده الحال لا خذ به فاضل وكذا الجليل الذي يدخله المناضلة بينهما يفي
 ان يكون مما يتوقع اصابته وقصور فان علم انه مقصود يصح ان يكون محظورا
 وكان وجوده كعدمه وان كان يعلم انه يفرق فالوجهان **مسئلة** **مسئلة** **مسئلة**
 في تعيين الرقعة **مسئلة** يشترط تعيين موقف الرماة وتساوي
 المناضلين فيه فلو شرط ان يكون موقف احدهما اقرب للرمي كما في المناضلة
 نفس مجرى لاحدهما ان يقدم احد مرميه عند الرمي لان عادة الرماة قلت وليس
 لاحدهما ان يقدم بخطو او يركب بل لا يخطو ولا يركب سوا كانت عادة الرماة
 فيه متفقة او يختلفه مانع الاستلان بان كانوا يتعاونون رماة ويسقط ان يرمي
 فظاهرا لعدم الضبط والافتاء الى الشارع فيجب به غاية التسمية وانما على الاصابة
 فلا يها مكا في ان العقد فلم يجز ان يحدد احدهما في الثاني انه يعتبر في ذلك فيهما
 لان العرف في العقود معتبر كالمطل في الايمان فلو فعل هذا الوجه وهو اعتبار الاعاء
 ان لم يختلف العادة في عقد الاقدام بان كانت عادة القدم بخطوتين مشاة
 اعتبر هذا العقد وحمل على العرف في العقد ليكون الغريب بالافدام في مقابلتين
 النفس القدم وان اختلفت فكانت عادة تقرر في العقد بخطوتين وثالثة
 ثلاث او اربعة اعتبر في العرف دون الاكل **تدنيب** **تدنيب** **تدنيب**
 على الاخر بما لا يستحق لم يحجب له بصلابه بوجاهة استناد الاصابة الى القدم كالمال
 الصدف واحسب عليه خطان لانه بلغ من الاصابة **مسئلة** **مسئلة** **مسئلة**
 تحلف على وجهين كلاهما يترجمهم من ترجم بين هدفين متقابلين فيقف احد
 الخبز في هدف يرمى منه الى احد في الاخر ويقف الخبز الاخر في الهدف

يتم منه الى الهدف الاخر وهو حسن التوجهين لغزله عليه السلام بن الهدف وقوله
من راح الى الجنة ولا نه الطبع للشفا فدا قبل الغيب فان راح الى هذين كان للثاني
بالرعي ان يقف عليه الهدفين شاء وتزعم الى الاخر ويقف الثاني في الهدف
ويصير في ذلك يستمر بينهما الى اخرتهما ولا يترك لهما ان يذوق الاخر من هدفي
ومنهم من يزعم ان هدفي واحد فاذا كان كذلك وقف لميتدى في هدفي مستقيماً
منهما بل هو ويقف الثاني حيث شاء من بين الاول او الثاني فان لم يزل الاخير
الاول فربما ان احدهما انه يقف ويقف ليسا وير فيه والى الثاني ليس له ذلك لان الاول
اذا اذن عن موقفه في حين مستقيماً **مسألة** اذا وقف اربعة
شعاعاً في الوسط قريب الى الغرض من غير العين واليسار كانا لهما في الخطا فاما
على الوسط ما زال الى الغرض قائماً عليه ثم اخبرنا خطيبتين احدهما من احد طرفي نصف الم
الغرض والثاني من الطرف الاخر من النصف الى الغرض فان الخط الاوسط يكون اقرب
زاوية واحدة وكل واحد من الخطين الخارجين من الطرفين يوتر زاوية واحدة ووتر الزاوية
اطول من وتر الزاوية واذا ثبت ان اقرب الى الغرض كان اقرب الى النفاذ فثبت
جداً يحصل بالاتفاق ولذا يثبت احدهما ويبقى لهما على الموقف بحيث اذا في ذلك
موقف فارحوا مكانه غير المالى القيام والغرض من المشقة ولو انافسوا في الموقف
في وسط النصف فان لم يتعوضا في العقد بطل العقد ويحتمل اتباع العبادة
ويحتمل الغرض ولذا فيه ثلاثة اشياء اوجه كالاتي لان ولهم وجه في كل واحد والاشياء
في موضع الموقف فالاشياء التي له البدل هي المستحق ما بالشرط او غير متبادر
الكان فيوقف في المناظرة او متبادراً او متبادراً كيف شاء واذا وقف وقف الاخر
اماعل العين او على اليسار فان لم يزل الا ان يقف عند الرعي فيوقف الاول ويجعل
ان يكون له ان الاول من موقفه والعدم ولذا يقف ويتجهان واذا كانا في مكان بين
غرضين فاذا اتجه الى الغرض الثاني فالثاني كالاول يقف حيث شاء فان كانا في
يقع بين الغرضين عند الغرض الثاني فيخرج حيث كان الغرض يقف حيث يشاء واذا كان
الى الغرض الاول بقا الثالث فيخرج فيوقف حيث يشاء **مسألة**
لرعي بعد المقد يقدر واحد فان كان يتقدم بقدر رعيه فلا بأس ان مثل ذلك يقف

اذا وقف احداهما وكان اكثر منه لريه لانه مخالفت لوضع المقد وشارع غيرهما
لو شرط الاستحقاق لواجب يتبع اصابا بالباقيين ويشترط لواجب رعي الاخرين
فالوجه الجواز لا يضر نفسه ويريد المساواة وهو واحد ويحتمل انما في الغرض الثاني
لهم وهو الاصل عند عدم المنع لانه اذا انا كان الاخر من مستغدين **قوله** او
تساوى احياء على المقد او الاخر او قيس على الارشاق بالزيادة او النقصا
فان قلنا ان المتابعة والمناصفة عقدان جازان جازان قلنا انهما لا يريان
لرعي الثاني لانه لا احد لهما من قبل مستقبل الشمس في رعيها وفي الاخر فثبت
لحجبتا لبا لا يستدبران الشاع اذا استقبله الرعي افضل عليه رعيه الثالث
لو شرط في العقد استقبال الشمس لعل عليه عدداً بشرط كان مطلق العقد
فيبقى الرعي بالتمام كما اذا شرط الرعي لئلا حلا عليه اثنان من الرعي او شعاعاً
تأماً **مسألة** لا بشرط الجبل في المناصفة عند علمنا
غلطاً للعلماء علمنا بالصفة العكبر وقد سلفت في باب المتابعة ذلك والمال في
المناصفة اما ان يخرج من غير المتساويين مثلاً ان يقول اماما ولجبلنا اثنان من
عشرة اشواق من اصاب منها كذا فلهذا كذا او يخرج احدهما بان يقول احدهما رعي كذا
فان اصاب منها كذا فلهذا كذا على كذا وان اصابها فلهذا كذا او يخرج كذا
بان بشرط كل واحد منهما المالى على الاخر ان اصاب ولا خلاف في عدم الاحتياج
الى الجبل في التسوية الاولى وانما الخلاف في الثاني فخذنا الاحتياج وعند
يحتاج الى الجبل قد سبق **قوله** قد عرفت انه كما يجوز المناصفة بين
مجموعتين من المال فيخرج المال من الجبلين او احدهما دون الآخر بماز من دون الجبل
وان اخبره الجبلان معاً فلا بد من الجبلين ومن حزب محتلين عندهم ولو اخرج الجبلان
المال وشرطوا الواحد من الجبلين ان اذا كان الغرض يخرج كذا وكذا في اخذ المال
الغرض الجبلين لا يضر فلاش على ذلك الواحد وانما يخرج احتجابه جاز عندنا وهو واحد ويحتمل
ويكفي ذلك الشخص مجلداً واحتجابه عندهم المنع لان الجبل هو الذي اذا فاز استبد بالمال
وهنا لا يستبدل بوزع المال عليه وعلى احتجابه لو فاز واشتغل كحزب على الجبلين فثبت
فجهان مرتبان وهذا الصورة اقرب لاشتمال كل حزب على الجبل المطلوب المال

في المتكامل **مسئلة** اذا اثنان اختلفا في شطرا مطلق الاصابة لم يشترط
 الفاعل بصفات الاصابة من الخسوف والحرق وغيرهما وكذا في الاصابة بالمطقة
 لانها الشوط فلا يعتبر ان اصابته ان ذكر اصابة العرض حسب ما اصاب بالحدود
 وهذا لا يراعى على الشئ والعرف وهو ليس بالخطا المشدود به الشئ على اصل
 الحدية وكل ذلك من العرض اما ما يتعلق به العرض فانه ليس من العرض وهو لا يشهد من
 قولنا لثا فية وان ذكر اصابة الشئ لم يجب اصابة الحدية والعرف وان ذكر اصابة
 الصاعقة وهي عين العرض وليسان لم يجب اصابة غيرها ولا فرق بين اصابة
 مطلق الاصابة بالعرض لانه يثبت عن مطلق الاصابة ويجب بكل انواع الاصابات
 من قاع وغاري وناسي لان جميعها موجب وكذا لو اصابته زيادة على
 الاصابة وكذلك لو اصابها بالحق لم يجب **مسئلة**
 لصلح سهم طرفان احدهما يوضع فيه الرمش والآخر يوضع في الخندق فيقع السهم
 خشبة الموشة واختلف فيها في موضعها فقال بعضهم هو اسم لجميع الخشب وقال
 اخرون هو اسم جنس يوضع في الرمش والآخر يوضع في الخندق فيقع السهم وهو الخراج الذي يثبت فيه
 الوتر واما الفصل فهو الطرف الاخر من السهم والخلف فيما ليس منه فصلا فقال
 بعضهم هو اسم للحدود المستقيمة فيكون اسم لبعضها اسم الطرف الخشبة الذي يوضع
 فيه الرمش من الحدود والاصابة فانما يكون بالثقل لا بالفتح فاذا اصاب بالثقل لا
 بالفتح فقد اصاب وان اصاب بفتح الثقل لم يجب به مهيبة ولا يضر فيها اصابة
 من السهم فان اصاب بعرض السهم اجب به مخطا لا بمنسوب الى عرض السهم
 فان اصاب بفتح السهم في الاصابة به مخطا للشا فية وان اصاب في ذلك
 لما تقدم من انشا به الى غير ذلك **مسئلة** لو رمية السهم فصد
 السهم جدا او شجر اصاب العرض فالوجه ان نقول ان اجعل اسناد الاصابة الى
 الصدفة لا للمجرد الرمي لم يجب له وان لم يجز ذلك فالحال وللشافعية ان
 احدهما ان هذه الاصابة بمنسوب كالعرض الرمي المينة السهم فاصاب بها الرمي
 السهم في رمية حيا ما عاها فاصاب بالثقل لان الاصابة بخصا بالصدفة
 لا بمنسوبة الرمية وهو جيد ان كانت الشجرة قائمة على قباله العرض ثم رمية الصدفة

تمثل من العرض فان كانت على السهم فالاصدام بها كالا تصدام بالارض ولو اخرج من بين
 السهم والهدف طائر من سميه او انسان فان اثناع به السهم من وصوله الى الهدف
 لم يجب في صواب ولا خطاء وان نفذ في الحيا حتى رقى منه اصابة الهدف فهو
 موجب ولو نفذ في الحيا لم يستهم حتى عدل بالعرض على الهدف لم يجب به مهيبة
 لانه انما اصاب بالثقل لا بالرمي **مسئلة** لو اصاب السهم بالارض
 ثم وثب منها اصابة العرض فهو المزدلف وقد اختلفت الفقهاء في هل يعد اصابة
 ام لا فقال بعضهم انه يعد اصابة ويجب له الحد الاصابة بالسهم والاصد
 بالارض لا يورثا فريد على شئ الرمي وانما في السهم نهاية الحد في الرمي
 اذا رمية الى انسان سمها فاصابة من ذلك ويجب عليه الفصا لان رمية الحجر
 بالخاصة اذا وقعت كذلك اجزأت وهو الحد في الشا فية والاشي انه لا يجب
 اصابة لان السهم اذا اصاب بالارض لم يثبت به فيكون الاصابة بها وبها الارض
 وربما انقطع اثر الرمية في هذا لان الارض من رمية حجر ويجري العارض هو
 غلط لان الارض لو رمية مجرى العارض لم تعد على الخطا والوجه الفصل هو
 ان ينظر في اصابة الارض فان اصابته الصدفة وانما رمية في جهة مرمون فلا
 يجب له ولا عليه وان منعته اصابة فليس ذلك خرب له ولو اصاب بغيره
 يجب له نظما ويجب عليه لان ذلك من رمية الرمية وقرن بعضهم بين
 رمية الحصاة والسهم ان العرض فهو الحجر في الرمية بفعله وهذا بالحد
مسئلة للرمح تاثير في تعيين السهم عن حربه وصادق الرماة في
 مخرج السهم عن القوس هل هو موجب او مخطا فاذا رمية السهم فغير الرمي فهو على
 قسمين الاول ان يخرج مفاد الشئ فيعدل الرمي الى الشئ فيصيب او يكون فصل
 عن الهدف فمينة الرمي يخرج فيصيب فيخرج الرمي فيعد على المشق وان
 كان الرمي توبة فلنظر ان كان موجودا عند رمية السهم كان محسوبا في الاصابة
 لانه قد اجهت في الرمي من ما يثر الرمي بغير سهم فاصاب بجهاد ورميه وان
 حدث له رمية بعد ارسال السهم ففي الاصابة له اسكال وللشافعية وجان
 من اختلاف قول الشافعية في المزدلف هل يجب اصابة ام لا احد ما يجب به مهيبة

اذا اختلف باسباب المزدلف والمألف لا يحتجب بمصيبا ولا غنطيا اذا احتجب
 باسباب المزدلف الشافعي يخرج السهم وفقا للهدف فنعدل به المخرج يخرج
 عن الهدف فيجب حال المخرج فان كانت طارئة بعد خروج السهم عن القول السهم
 ولم يحتجب به من الخطأ لعدم امكن القول من المخرج فلم يثبت الزيادة
 كانت المخرج موجودة عند خروج السهم فان كانت مخرجة لم يحتجب به من الخطأ لانه
 اعطاء في اجتماعه الذي يخرج من المخرج ولم يخط من مخرجه وان كان المخرج
 متبعية في الاحتجاب بعد الخطأ وبما ان احداهما يكون خطأ لانا على اثنين من
 ما يخرج من المخرج في شك من تأثير المخرج والمألف لا يكون محسوبا في الخطأ لان المخرج
 قصد صنع الحسن وان قلت كما قصد اذا كانت **مسئلة** اكا
 حيث المخرج كانا الماشي من مخرجه الى غيره فاما ان يقع السهم في غير الشق في
 غير موضعها الذي كان فيه فيجب محسوبا لانه وقع في غير محل الاصابة قبل المخرج
 وبعد ما دام ان يقع في الموضع الذي كان فيه الشق من الهدف فيجب مصيبا
 لوقوعه في محل الاصابة فاما ان يقع في الشق بعد زواله عن موضعه فاما ان
 يزول الشق عن موضعه بعد خروج السهم فيجب من الخطأ لوقوعه في محل
 الاصابة عند خروج السهم فاما ان يخرج السهم بعد زوال الشق عن موضعه
 فعلم الذي يزول فخطا في الموضع الذي صار فيه فان كان خارجا من الهدف لم يحتجب
 مصيبا ولا غنطيا لخرجه عن محل الصواب والخطأ وان كان مائلا لم يحتجب
 من الهدف فاحتجب به مصيبا لانه قد صار محلا للاصابة **مسئلة**
 لو شرط المراساة فاحتجاب السهم الغرض وثقبته وتعلل بالنسب لم يثبت فهو
 غاشق فان سقط الى الارض بعد ما ثبت لم يثبت ذلك في الغرض لان السهم لم يثبت
 الغرض فصار كالموزع غيره وان حدثت ولم تثبت عليه غايته وان ثقبته ولم يثبت
 فيه لم يسقط بعد ثقبه الى الارض فليس غايته لم تثبت في الغرض لانه بعد ثقبه في القالب
 ولم يثبت في القالب المسحوق في ذلك فظهر قول الشافعي والمألف انه يكون حاسقا
 لانه ثقب وتوجد ما يصل لثبوت السهم فيه في السقوط فيحصل ان يكون السهم في
 اذا قل السهم او غيره مما لو ثقب وزرق فالأقرب انه حاسق لان المخرج لم يثبت

ومروءة بعد خرقه بدل المخرجه والمألف والمألف الغرض من ذلك الثبوت في نقرة
 معينة وانما الغرض ان يثبوت المخرجه بحيث يثاب منها الثبوت ومن الرأفة من
 لا يجبه حاسقا وللشافعية طريقان احدهما ان فيه قولين احدهما انه ليس حاسقا
 لانه لم يثبت والثبوت فيظهر في ضبط وحديث فاذا مرق دل على تصور مخرجه
 فالشافعي انه حاسق والطريق الثانية القطع بان حاسق لان الشافعي يخرج بان
 حاسق عند **مسئلة** لو شرط المراساة فاحتجب السهم فاما
 طريق الغرض وثبت هناك فالأقرب انه حاسق وهو ظاهر قول الشافعية لا يخرج
 بالنسب لم يثبت والشافعي انه ليس حاسقا لان الحسب اعمها الغرض والوسط وهذا
 لا يثبت بقاء المخرجه للغرض اذا فاهو في الطريقة ويقال لهذا السهم حاسق
 وفي موضع القولين للشافعية طريقان اولهما ان الخلاف فيما اذا كان بعض جرحه في
 خارجا واما اذا اخل الغرض جرحه بالنسب يابن فتحصل الحسب لتماما وهو بين
 الثاني ان يقر من قولين المشن لم يخط بدار السهم فهو حاسق وان لم يخط في المخرج
 شيئا من حاشية الشن وتصل ما يخرج من دار السهم فهو حاسق وان لم يخط في المخرج
 شيئا من حاشية الشن وتصل ما يخرج من دار السهم مكسوبا فلا يخط واما ان يكون
 موضع السهم غير خارج من دار الشن وحاشيته وانما سقط حاشية الشن
 لضعفه فهذا يحتجب به حاشيقا وان خرمه لان خرمه لضعف الشن لانه ضاع
 السهم والمألف ان يكون خرمه لوقوع السهم في الحاشية ويذهب لضعف الشن والسهم
 الشن ويخرج بعض دار من الشن لضعفه لاعتدائه وحاشيقا لان احدهما لا يعد حاشيقا
 لان احتضانه باسم المخرجه اذا لم يثبت الحسب لان الحسب ما احاط بالخرق والاشارة
 الاسماء فيقول الحكم ولا ان السهم قد صار بعضه وتعلق الشن ببعضه خارجا
 من الشن والمألف انه يعد حاسقا لان المخرجه لم يثبت الحسب لان حاشية الشن حاسق
 وليس كل حاسق حاد ما ولا ان مقصود الحسب من الثقب الشن موجود في المراكب
 انه كان بعضه خارجا لم يكن حاسقا بل خلاف ويصل القولين ما اذا ثبت عليه في
 الواحد من المخرجه وحيد فيحصل بالنسب الى المخرجه اذا ايمان من الطرف قطعوا لوجهها
 لكان الغرض محسوبا بالنسب لم يثبت في قولنا لاجل القولين فيما اذا لم يخط في المخرجه

هذا الوجه الثاني انما اذا حذر الطرف لم يكن خاسقا بل خلافا وانما الخلاف فيما اذا لم
 شيئا من الوسط وثبت مكانه وهو ان يند ما و قد يفتهم لو كان بين الفصل بين
 الطرف ثم لم يندشش ولغيره ليس به كانت في الشئ او غيرهما فيش وقيل لو
 شرط مطلق الاصابة فاصاب الطرف ففي الاحتساب به وجهان احدهما الاحتساب
 لصدق المسى والما في عدمه لان جميع الفصل لم يصب الغرض انما اصابة بعضه
مسئلة لو شرط الخلق في فعل المهر فوقع في ثقبه قد ثبت وثبت في
 ان يقول ان عرف قعر الشهر حيث في احتساب خاسقا ولا فلا ولا فية وجهان
 احدهما لا يحتب خاسقا لان النصل ما وفي الحب ولم يفرق شيئا والمشروط
 الحق والاحتساب لا يحتب خاسقا لان السهم في قعر حيث في الاحتساب ويصفا
 صحيحا وما ذكرناه من الفصل ان في خطه ما فلا ولا لو اسلك الحال لم يند عا شقا
 وقد ذكرنا في ان السهم لو اصاب من منع خرق في الغرض وثبت في الهدف كانت
 خاسقا والوجه ذلك ان كان الهدف من حيث لا يفرق بين امر شيئا والآخر في
 الصلة او يكون اسلوب وان كان من حيث امر شيئا او يكون اسلوبا ولا يعلم
 هل ثبت لو اصابه شيئا صحيحا او لا في بعضه انه لا يند خاسقا وان كان في
 صلا في الغرض واصلي منه **مسئلة** لو شرط الخلق في النصل
 موضع الاصابة وخرجه حيث ثبت في مثل هذا السهم لصدق جميع لفظ الغرض
 خاسقا او فية طلشا فغيره لان احدهما ليس خاسقا والآخر لا يثبت والوجه الفصل
 والذي قلنا فيه المسئلة السابقة والظاهر عندنا ان فية ان يثبت فانه في الغرض
 شبيه المرجع فان قلنا لا يحتب له لم يحتب له كما في باقي العوارض المانعة من الاحتساب
 له وعليه **مسئلة** اسهل الخلق في الشئ دون الهدف قد ثبت
 ان الشئ هو الذي يثبت في الهدف فدا طرا في اذ او في خرق في الشئ او في شئ من
 الهدف وما كان معلقا على الهدف وقد بان ان يند منه شئ او يند ما وفي
 ما يثبت ونسب الشئ اذا كان بعيدا من الهدف ونسب منه اذا كان معلقا به فاما اذا
 في الشئ من الهدف فاصاب الشئ فوسط الاصابة خاسقا في المرجع انما
 ولو غلط في الهدف من حسنة او فية فخرج وهو ما يند في عدم صلاحه انه انما في قطع

ولم يند في الاحوال ثلاثة الاول ان يعرف صدق الرامي بان يعرف موضع خسة في الرمي
 من ورايه فالقول قوله بغير عين الشاهد الحال بصدقه الشا فان يعلم صدق
 اما بان لا يرى في الشئ خسقا واما بان لا يرى في الهدف غلطا فيقدم قوله بغير عين
 لان الحال يشهد بصدقه الشا لان يحتمل صدق كل واحد بان يكون في الشئ
 وخروق ولم يعرف موضع الاصابة وفي الهدف غلط واشكل الاصابة هل كانت في
 مقابلة الغلط لان فان هناك بينه فالغرض هلما ولا فية قوله المتكسر منه
 الاصابة عدم الخلق ولا يحتب مصيبا وواحتسابه مصطفا وجهان احدهما يحتب
 به مصطفا للزود الرمي بين الصليب والخطاء وقد اسفل الصليب فيبت الخطا
 والثاني لا يحتب مصطفا لان الاصابة لا يحتب الا مع اليقين فكذا الخطاء وان نكل
 المتكسر من اليقين احذر الرمي المصيب فاذ الخطا تحت اصابته وكذا الحكم لو جعل الرمي
 متوقفا على ذلك هذا الحق فيحصل بسمي انكروا صلبه **تذييل** لو
 السهم وثبت في الهدف على النصل قطعة من الغرض فقال الرمي هذه القطعة
 اياها سمي بقوته وذو ص ما ولا لا في كان القطعة بارية من قبل فاعلمت بالتم
 فالقول قوله الاخر لان اصله ان لا يند هذا اذا لم يجعل الثبوت في الهدف كالشئ
 في الغرض فان اتمناه مقامه فلا يصير لهذا الاختلاف **مسئلة** اذا
 شرط المبادرة وعقد المناخلة وتقبل المال للمصيب اصابة عشرة من مائة
 فيكون الرقوبة والاصابة المشروط منها عشرة فايها بدلا في اصابة من في المبادرة
 فند نصل صاحبه وسقط عليه الرقوبة وان نكل فاية الاصابة من مائة ومبادرة
 سخطا لانه وليس بينهما شافل فلما سخطا في كل واحد منهما احتسب فاصلا لهما
 عشرة فاصابة الاخر عشرة او لاصيب شيئا فالاول ما نصل قطعا في المال والآخر
 ان لا يفرجه اتمام العمل وهو الظاهر وجب الشا فية لانه قد تم العمل الذي تعلق به الاجابة
 فلا يصح رعيه لا زام على بعد ذلك والما في يلزم لينتفع بصلبه بشاهد حية
 في يعلم منه ولو شرط المال للمصيب لاصابة خمسة من عشر في فري لهما عشرة
 فاصاب خمسة في فري لهما عشرة فاصاب ثلاثة فالاول ناصل وفي لهما فقام
 العمل الوجهان **مسئلة** لو نكلت في شرط المحاذرة وشرط المال للمصيب

خلفه عشر من مائة في كل واحد من اثنين كما صاب احداهما في خمسة عشر في اخره في
 خمسة فخذ خاص الاول عشر فلا يستحق الاول المال قبل ان تمام العمل لان الاستحقاق
 مشروط بخلو عشر من مائة وقد يصيب المال الاخر فيها بقدر ما يمنع على العشر
 من المائة فلا يتغير شرط المائة فان الاصابة من بعد لا ترفع ابتداء الاول
 ذلك العدد وهذا صحيح في النشأة فنية والى ان لا يتوقف استحقاق المال على
 ان تمام العمل بل يستحق من سبق اليه اصابة العشر لانها استوفيت الارشاق والخلوص
 المحاطة بخلو اصابا العشر وشرط في المبادىء وكما ثبت الاستحقاق هناك
 قبل استكمال العمل ثبت هنا وقد بينا الفرق فان قلنا لا يستحق المال لم يكمل العمل
 فلا بد من تمامها وان قلنا بالاستحقاق قلنا لا يحط بعد خلو العشر من شرط
 لان ان يكلف ان تمام العمل غير الوجهان المذكوران في المبادىء **مسئلة**
 لو شرط المحاطة في بعض العدد فاصاب احداهما القدر المشروط دون صاحبه
 قال المتأول اكمل العمل فاصاب في القادة اما بان يرجع عليه او يتأخر
 او يقع الاول من الفرد بالاصابة او يتعذر من استيفاء عدد الاصابات بان يتعذر
 تمام العمل عن عدد الاصابات ولا يجاب عن عدم الفائدة فلو شرط ما غرض من اصاب
 من عشرين فيصير كل واحد منهما خمسة عشر فاصاب احدهما في عشرة والاخر في ثلثه فانها
 واكلا العدد قد تصيب لهما في خمسة المائة باجمعهما ولا يصيب الاول في ثلثيها
 ولا يعلم له عشر اما لو اصاب احدهما عشرة من خمسة عشر تصيب لهما في ثلثيها فلا يرجع
 الثاني في مائة الاول ولا يتعذر من القدر بالاصابة لانها لو اكملت الارشاق واخطأ الاول
 في جميع الباقي فاصاب لهما في جميع حصل الاول عشرة والثاني خمسة فيحتاجا الى عشرة
 خمسة ويحق الاول خمسة عاشر فيكون الاصابة فلا يلزم تمام الارشاق وفعل الاخر
 من ثلثيها الشافعية والعلية ان يجاب الى ان تمام العمل في المبادىء **مسئلة**
 لو تبا مائة دري وشرط الماله من خلفه عشر من مائة في كل واحد من اثنين فاصاب
 عشر ودرى الاخر تسعة واربعين فاصاب تسعة لكن الاول ما ضل بل يصيب كل واحد
 منهما اخر فان اصاب فقد تساوى ولا يثبت الاول استحقاق المال ولو اصاب الاول
 من عشرين في عشرة واصاب الثاني من تسعة واربعين في ثمانية فالاول ناضل لان

الثاني لو اصابا الرمية الباقية لم يسلوا الاول وقد ظهر باننا الصواب ان استحقاق
 المال لا يحصل بمجرد المبادىء بل العدة المذكورة تعتبر مع المبادىء متساوية في عدم
 الاصابة او غير الثاني من المتساوية في الاصابة وان تساوى لهما في عدد الاصابة
 فيكونا في شرط المحاطة وقد اصابا عشرة من عشرين كما صاب احدهما العشر من
 العشرين ودرى الاخر تسعة واربعين ولم يصيب في ثلثيها فلان في ثلثيها تسعة
 الاخر لا تدرى اصاب في يحتاجا في التسعة الذي اصاباه ويتعلق الاول تسعة
 فيطلو عشرين لاصابات **مسئلة** اذا قلنا لدارم خمسة عشر في عشرة
 عن نفسك فان اصاب في نفسك او كان الصواب في نفسك اكن ذلك كما اكد له
 ارم عشر واحد في نفسه وكونه عنك الى اخر العشرة فان كانت اصابك فيهما فيك
 اكن ذلك كذا لم يجز في الماشافعية في الام لان يكون متاخر لنفسه في النضال
 لا يكون الا بين اثنين واكثر ويشتبه في الشخص مع نفسه لا يرجع في الصواب في
 نفسه ويضمن في حق صاحبه لان المناضلة عقد على العتق فلا يجزى الا بين اثنين
 كالبيع وشبهه ولا يضمن على خطا به لصوابه بقوله ان كان صوابك اكن خطا بك
 والخطا لا يضمن عليه ولا به ولو قال لدارم عشر فان كان صوابك اكن ذلك
 كذا فان قصد الخطا لم يجز وان قصد مناضلة نفسه لم يجز لان العتق من الجوز ولا
 بذل العوض في مقابلة يجوز لان الاكل لا يتعبط واختلفت الشافعية في بعضه
 منع مطلقا لان ما نضل نفسه وبعضهم جوزه مطلقا لانه بذل الماله على غيره
 وله فيه عرض طاهر وهو تحريمه على الرمي ومثاله من يبيع وقالوا انه ليس بضال
 وانما هو بخلافه ويؤثر المال انما هو في مقابلة الصواب ولا يضمن متبوعه وهو
 زيادة وليس **مسئلة** لو تبا مائة في عشرة باق لدارم كذا اذا
 اخطأ بالصواب فان كان الصواب اكن ذلك كذا وفيه ناضل نفسك فان كان
 صوابك اكن ذلك كذا وفيه لدارم كذا فان كان صوابك اكن فقد نضلت لرجح
 قوله واجد لان النضال لا يجزى الا بين اثنين واعلم ان المذنب في فعله عن الشافعية انه
 اذا قلنا لدارم عشر لربها في فان كان صوابك اكن ذلك كذا لم يجز ان يضمن نفسه
 ولا يضمن لغيره في صورة هذه المسئلة على وجهين احدهما ان المذنب في حذوف ثلثيها

فما ذكره المشافعي في كتابه لا م فقال فيه لو قال ما حصل نفسك وارر عشر اشياق
 فان كان متوا يشارك من خطايك فذلك كذا لم يجر لانه ما حصل نفسه فحذف ما ذكره
 قوله ما حصل نفسك فارد باقي كلامه ويحكم على هذا القول باطل بانفا في الاشياء
 لا يحصل في قليله فقال بعضهم وهل انما هو من قليل الاشياء فيرجع له في المسئلة
 لنفسه واما لـ بعضهم انه ما حصل على خطايه بقوله او لغيره انما في المسئلة
 انما مقصود على ما ذكره المزي في ذلك كونه فقال نفسه فيكون في وجهه وجهان من
 الاشياء العينية لهما ان يجر ويخصر فيحصل له للتبديل الاول لا يجر الى
 على عمل لغيره ما في نفسه والاشياء باطل للتبديل الثاني انما حصل على خطايه
 بقوله ويضع على ما بين المسائل مسئلة ما لم يتركها فيها باسما يلحق وهو ان يقول
 ما حصل عشرين اشياق فان كان متوا يشارك كذا في ذلك كذا متوا في المسئلة الاولى
 قوله ما حصل عشرين اشياق في حذف قوله نفسك فقال بعضهم انما في المسئلة
 الاولى في التبديل لقوله ما حصل وانما يكون النضال بين اثنين فاشية قوله ما حصل
 نفسك والاشياء في حكم المسئلة الثانية في حل جميعها على وجهين من الخصال
 العينية لانه اذا سقط قوله نفسك صار قوله ما حصل عشرين اشياق والنضال
 المال قصار كالاشياء بقوله ارم عشر اشياق **مسئلة** اذا قال ارم
 واما من العيوب بالخطا فان كان الضارب كذا في ذلك كذا ارم عشر فان كان الضارب
 كذا فقد فعلت في العزم فان قلنا بالجوهرية في ستة واما بما اجمع فقد فعلت في
 وحل الاشياء ان يحذف اسكال العشرة يحصل العدد لان الاستحقاق قد حصل فلا
 تأني في الاكمال والشبوت لانه على الاستحقاق في عشرة اشياء كذا في العزم
 ارم عشر فمما اصاب منها خمسة فله كذا جاز ولو قال ارم عشر لغيري عشر فله اصب
 كرمية فذلك على كذا وان اصب فله على كذا جاز ولو قال ارم عشر فله اصب
 كذا فالوجه الجواز مطلقا ومنه في الاشياء **مسئلة** او اعطى اخاه
 على اشياء معلومة من رطب معلوم كاشرا لهما اصابة عشر من عشرين فيشرعان في
 فيصيب كل واحد منهما بعض اصابته اما على اصابتهما او على اصابته من قليل وكثير
 ثم يستقلان انما الرطب فيقول احدهما لصاحبه هذا الرطب هذا السهم قال اصب

به فقد

به فقد فعلت وان اخطأت به فقد فعلت في وهو اهل لا يصير به ما اذا ان اصاب
 ولا منقول ان اخطا لانه قبل الاصابة الواحدة فانه مقام اصابته فبطل ولا
 يقول ان يصير من قبل اصابته فاصلا ومن كثرة اصابته متعلقا بالاشياء
 عقدها ثم ما لاصحاب الصلابة او لعين ارم منهمك هذا فان اصب به فذلك ورم
 جاز واستحقاق الدرهم ان اصاب لانه قد جازا به لانه ما سأل في الرطب ما يذلل ولا يجر
 في طاعة الرطب ليدل عليها كالمناضلة وفي الحقيقة انه بذل مال على عمل ليس بخصال
 لان النضال لا يكون الا بين اثنين واكثر ولو قال ارم ستمائة فان اصب فذلك
 كذا وان اخطأت فذلك كذا في الاشياء فانه قد جازا به لانه ما سأل في الرطب ما يذلل ولا يجر
مسئلة لو كان فينا ضالون فمما اصابنا من فقال لمن اصبحت في الرطب
 وهم على ان يري ان اصب هذا السهم فذلك ويناوفا صاب في ذلك السهم فذلك
 تحصى لجماله ويكون تلك الاصابة تحصى من المعاملة في حرمها ولو كانت في
 الشان والمشرط عشرين فله اصب احد ما انما حصل بها الرطب في الرطب في الرطب
 حتى اذا كان بها كان اصابا لهم جميعا فيكون الشافعية وهو دليل على انقطاع هذا
 المعاملة من مصاهاة الاجان لانهما لو كانت عشرين لهما السهم لهما السهم في الرطب
 وتبعية استحقاق المال فيها الشرط لا يرجع العمل في الشرط فحينئذ انما
 ان لا يجزى المثل عند النضال لان العاقل لا يعمل لغيره **مسئلة**
 اذا ما حصل اثنان على اصابة عشرة من عشرين بعشر درهم ففعل ذلك فقال لغيري انا
 شريك في العزم والعزم فان فعلت فلي نصف العزم وان فعلت فلي نصف
 العزم كان باطلا وكذا لو قال لغيري انا شريك في العزم والعزم فله
 لانه لم يدخل في عقد ما فلم يجز ان يكون شريكا لغيره لانه لم يدخل في العقد
 من غير دليل وكذا البحث لو قال انا وكذا لغيري المال بينهما حصل فقال لغيري انا
 انا شريك في العزم والعزم لغيري لان العزم والعزم في المناضلة مبدان على الرطب
 وهذا الاجنبى لا يري **مسئلة** قد بينا الخلاف في تفسير الجواب في بعضها
 نفس بانها الذي وقع بين يدك لغيري ثم رجعت اليه فيصيبه من رطب مما في
 اذا اخطأ في الرطب على اسم او يخطئ وهو كالمزول لان النضال صفت من رطب منه

هو الذي يصيب الهدف من الغرض وقيل هو القرب من الهدف كأن ضلعيه بها ولا
يريد منه اقترابه الهدف وبما عده من الغنم لم يجعل الجاني في صفته لتمام وكذا لو
الزوي ثلاثة اقسام المبادرة والمخالطة والمخاري وهي ان يرتبط ان يسقط الاقرب
والاشد ابعدا واعرف هذا فلو شرط احكام القرب من الغرض نظر ان ذكر احد
القرب من دونه او اقل او اكثر جاز وصار لهذا الضيق كما لغرض في الشئ في وسطه
كما لم يدره وان لم يذكر واحدا القرب فان كان للرسالة عادة مظهر في محل القطر
على القدر المقاد عند من كمال الدوم عند الاطراف على المقاد وان لم يكن عادة في
قربها ان احدهما عند مرقد القدر لهما لانه وان قلنا بان الثاني قربها من الدوم انزل
على ان الاقرب يسقط ابعد كيف كان والثاني ان ينزل على قرب البعيد والآخر
للابعد كما اذا لم يجر من شرطه ان يسقط الاقرب ابعد من شرطه في الخمسة
هذه من وجوب الشرط لازم والاشارة فيه خلل لكل لا يستعملها فلنا
لا بد من الرجوع من المقاد بين الرماة وهو قريب في الجاهل فان تساوت السهام قربا
وبعدا فاما مثل ولا منقول وكذا الوقاية في القرب احدهما احدا الرايين
والآخر الاخرى كانت سائر السهام ابعد فيسقط قريب كل واحد منها ابعدا من
تساويان فاذا كان بين سهم احدهما وبين الغرض قد يبرر وبين سهم الاخر وبين
شبهه اصعب فيسقط الثاني الاول فان سجد الاول بعد ذلك فوقع اقرب السقط ما
زما **مسألة** قد بينا ان الخواص قد يضربان بجانب الاساية في
الشئ والهدف فيسقط الاقرب الى الشئ فاما ما بعد من الشئ فان اساقب احدهما الهدف
على غير من الشئ فاحسب واسقط اساية الشئ لا انما ابعد ولو اساقب احدهما خارج
الشئ فاحسب به واساقب الاخر الدائر في الشئ فاحسب به واسقط اساية الشئ
ولو اساقب احدهما الدائر في الشئ فاحسب به واساقب الاخر العظم الذي في دائر
الشئ فاحسب به واسقط اساية الدائر في الشئ ويكون كل قريب سقط لما هو ابعد منه وهذا
نوع من السهم قد خلطت الغنم في جوانب الاصح الجوانب لانه في شئ من الرجوع في شئ
المخالطة والمبادرة ولانه انما على الحد في موضع منه بعضهم فليس قد وكن مظهر
يسقط الاساية بعدا بها فاذا ثبت الجوانب فلو كان قدما على اصابع من غير

والاحوال ثلاثة الاول ان يقصر كل واحد منهما عن قدر الاساية فيصيب الغرض
فترفع حكم القدر بفقان الاساية عن القدر المشروط من الجاني يكون فيها ما مثل
منقول ولا اعتبارا القرب ولا بعد من نقصان القدر الثاني ان قسما مع
قدر الاساية فيصيب كل واحد منهما خمسة قصاصا فيصيب فينبغي ان القرب والغنم
فانما لا يجاوز فيها من ربحه اقترابه اجمالا ان يكون الاساية في الهدف وقد
تساوت في القرب من الشئ وليس بينهما اقربا ليه من بعض فقد تجاوزا وليس بينهما
ما مثل ولا منقول وكذا لو قدم لكل واحد منهما سهم كان اقرب الى الشئ من السهم
تساويه وتساوي السهمان المقدمان في القرب من الشئ كما تساوى لانا مثل فيها
وكذا منقول وان تقدم احدهما سهم ولا آخرهما وتساوت السهام الثلاثة
في قربها من الشئ فوجبان احدهما ان المقرب سهم من السهمين فيصيب لغيره
في القدر والثاني بها سواء لانا مثل فيها ولا منقول لان نقصا الجوانب فيكون
على القرب دون زيادة العدد والقسم الثاني ان يكون سهم احدهما اقرب الى الشئ
من سهم الآخر فاقربهما الى الشئ هو النازل لا بعدهما منه هو المنقول وكذا لو
لاحد ما سهم واحد وكان اقرب الى الشئ من جميع سهام الاخر اسقطه ساقبه
ولم يقتل به سهم نفسه وكان هو النازل بسهمه والاقرب **القسم الثالث**
ان يكون سهام احدهما الهدف وسهام الاخر في الشئ فيكون المصيب في الشئ هو
النازل ولا الهدف منقول وكذا لو كان احدهما سهم واحد في الشئ وسهام الاخر
جميعا فاحسبه على الشئ كان المصيب في الشئ هو النازل بسهمه الواحد وقد اسقط
به سهام ساقبه **القسم الرابع** ان يكون سهمهما جميعا ضاربة في الشئ لكن
سهام احدهما او بعضهما في الدائر وسهام الاخر خارجة الدائر وان كان جميعها
في الشئ فيه وجبان احدهما وسهام الاخر في بعض الدائر ان المصيب في
الدائر في الشئ والمصيب خارج الدائر منقول لانه فضل الاساية في الدائر انما
بجوانب وليس بينهما نازل ولا منقول لان جميع الشئ محل للاصابة واختار الثاني
الحال ان يستني احداهما اساية الحسن فيقتل الاخر فيقتل على غير بين احدهما ان
المستوفي لاساية الحسن اقرب بها الى الشئ وتساويا لاصاحبه يكونا نازلين

والقصر من غير ان يكون المقيمت في اصابة الخس اربب منها من المسبب
 فيها اصل ولا منقول لان المستوفى قد سقطت سهامه بعد حاد والمصر قد سقطت
 ساهمه بنقلها **مسئلة** لو وقع سهم احدنا قريبا من الغرض وفي
 الاخر خمسة اسهم فوقع بعد من ذلك السهم فعد الاول فرى منها فوط بعد
 من الخمسة سقط ذلك السهم والخمسة وسقطت الخمسة الاول ولو رجا احدنا خمسة
 فوقع قريبا من الغرض وبعتها اربب من بعض وسببه الثاني فوقع بعد من
 الاول سقطت خمسة الثاني خمسة الاول ولا يسقط بعد نفسه وهو لو وقع في
 الثاني انه يسقط بعد نفسه كما يسقط بعد غيره وهو عادة الرماة ولو وقع سهم
 احدنا قريبا من الغرض واصاب سهم الاخر الغرض الثاني يسقط الاول كما يسقط
 الاقرب البعد وهو المنقول عن كثر الشافعية وقال بعضهم من غير ان ينظر الى
 لفظ الشرط في بعضا كان الشرط اسقاطا او اشدا ولا يوجب غيره فعدا فوط كما
 ان كان الشرط اسقاطا الاقرب الى الغرض البعد عنه فيبقى ان يتساوى لان الموضع
 بانه اقرب الى الغرض او بعد عنه ينبغي ان يكون خارجا عنه وما يجيء في الغرض اذا
 اصاب احدنا الرمية في وسط الغرض والاخر الغرض خارج الرمية واصابا خارج
 الرمية واحدهما اقرب لهما في بعض الرماة ان الذي اصاب الرمية وهو اقرب الرمية
 يسقط الاخر وقال بعض الفقهاء انها يتساوى وانما يسقط الاقرب البعيدا وان كانا
 خارجين من السن في الثاني ومن الرماة من يقول الاقرب الذي يسقط البعد
 هو الثاني وهو السهم الذي يقع بين يدي الغرض فالعائد وهو الذي يقع في
 جانب العين واليسار دون الحاج وهو الذي يجاوز ويقع في طرفه السن القياس
 عندي انه لا فرق لوقوع اسم القريب على الجميع ولا الجري اذا شرطوا اجتناب القرب
 من الغرض فلا اعتبار بوضع ثوب السهم واستظلاله الى الموضع لو وقع في
 من الغرض وتوقع بعد رماته لم يجز الا اذا شرطوا اجتناب الرماة ولو شرطوا اسقاط
 مركز الغرض لم يجز الا بما يجزى الجواز للاصل ولان فيه الغرض على الحدق والمنع لان
 وسط الغرض لم يرد قصد وقد يسيبه الاخر في الثاني **مسئلة**
 اذا وقع سهم يتبع احد الغرض يتبعها من على اسنح قصوره عن الغرض وتبع

بجاء ربه عنه نظر فان كان ذلك لسوء الرمي فمحسوب على الرمي ولا يلزم
 اليه لرميه من اخرى وان كان لكثرة عرضت او دخل في الرمي من غير تغيير
 من الرمي فذلك السهم غير محسوب عليه ويوجه صورته وان شاء الله تعالى
 منها اذا عرض في مود السهم انسان او جمعة فلم يبلغ السهم او حدث في
 يده عليه او رجع خلف بالرمي لم يحسب عليه تلك الرمية بل بعد عما لان عقد
 الاصابة للملكة العارضة لا لتسوية الرمي فيعد من انقطاع الموت وانكار
 السهم والفرس ان وقع ذلك من تقصير وسوء رمية محسب لرمية عليه ليعلم
 وان كانت بسبب منع لالة او بسبب غير ذلك لا بسبب تقصير وان شاء الله تعالى
 لو عرضت دابة او نحوها فلا تحسب الرمية عليه وكذا لو حدث في يده عليا او رجع
 خلف بالرمي وقيل ان وقع السهم عند احدى جذع الحمار من قريبا من الغرض حسبت
 الرمية عليه لانه وقع في حيزه غير بعيد من الاصابة وكان الكثرة لقوتها وحصر
 اكثر الشافعية هذا الوجه بما اذا وقع السهم بجوار الغرض وحملوا الجواز
 مشعر بان الذم كونه لقوت سبب الجواز اسماء الرمي والجواز عند ان
 الاخلال برفقته لا تقصير بانه فالاشراف اخرى فان قلنا بالاحساب عليه فلا
 شك انه لو اصاب بحسب السهم له وان قلنا لا يحسب عليه فلو اصاب بحسب له
 وهو صحيح وحيثما شافعية لان الاصابة مع الملكة تدل على جوده الرمي وقربه قالوا
 لا يحسب له كما لا يحسب عليه ولان الاصابة مع انكار الاله قد بعدا فاقية وكذا
 بعضهم ان الاسقاط والاكسا وانما يرد عند ما قبل خروج السهم من الغرض ولما
 بعد فلا اثر له **مسئلة** لو انكر السهم نصفين من غير تغيير من
 الرمي فاصاب احد النصفين الغرض لاصابته بذلك فان قلنا الاصابة مع العكس
 يحسب وهو الاقرب عندنا فاقى النصفين يعتد الاقرب ان الاعتداد بالنصف الذي
 فيه النور فاذا اصاب بمقطوع حسب له ولا غير بالنصف الذي فيه النور لانه لم يبق
 فيه كامل النور واصحابه المخرج فالنور اذا ما النصف الذي فيه النور وهو لو حدث في
 الشافعية والماضي الاعتداد بالنصف الذي فيه النور فان اصاب بالنصف الذي فيه
 لان اشتداد مع انكار اريد على جوده الرمي وعابره الحدق فيه والنصف الذي

محدث فان كنت فالا استبدل به غير من رخصه لما خلان فان اختلفا اختلفا كما
 لماسرقتا وكذا لو كان الكلام من احد المتنازعين مدحا لنفسه بالامانة و
 لصاحبه بالخطاء كلف ومنع فان اقام عليه ولم يلق عنه غير ذلك لم يثبت له
 في العقد الذي لا يقر غير فيه مقامه وبالحيلة اذا طول احد المتنازعين الكلام بالخط
 والافطار اذا اصاب او بالتعريف لصاحبه والخطا منع منه ولو كان احدهما انسان
 قيل له اجب بغير با وسطا ولا طول ولا غير المتروكة **مسئلة**
 ينبغي ان يكون الراميان على اخصار في التثبت من غير طار ولا افعال فان طول احد
 بعد ان تقدم ترسيه صاحبه على الاخصار وتعلل بعد ما ترسيه صاحبه بمسح الترس
 والور وكذا التل بعد التل والنظر في كل ادم لا يستحق ولا سبطا لانه قد
 يجعل خطا له وقد يثبت صاحبه في غير لزوم او ينسج الصرب فان طول احد
 صاحبه في السهم الذي يترجمه فيتمتع متعده ان اصاب فلا يستحق لصريه او الخطا
 فلا يتدل عن سبه في خطابه فان اصاب صاحبه عن اشتقاق ترك هذا الخطا
 على ما له وان اصاب وشكا في الاصل على ان لا يثبت خطا له في الاطباء كما لا يثبت
 ان يثبت في الاجمال وعند عليه القصد في تثبتك غير باطن لا مخرج فان كان
 عادي لا اقدر على فراغها قط فان كان ذلك معروفا منه قبل لصاحبه لا يسيل اليه
 تكليفه غير عادية وهو جيب فيه انشا لاجله بالخيار بين مناهلته او تصدق وان
 كان معروفا بخلاف ما ادعاه لم يقبل دعواه واخذ بالاعتدال في قصد جبر ما
 انما على تقدير **مسئلة** لو شرط احداهما على صاحبه انه اذا اخطا اعطيه
 السهم ولو يجب به في الخطا ويجعل كل خطا من خطا واحدا بطل العقد وكذا لو
 شرط انه اذا اصاب عتد سواه ولحق به اصابين على ان هذا العقد
 على ان يادى وعدمه المتماثل بشرط تفاضلها فيما فيه قسار بها يكون شرط المان
 مقتضى العقد فيكون باطلا ولان مقصود هذا العقد معرفة احداهما ان شاء
 رجا ولا يعلم مع مناخلة التفاضل حتى الجاذب **مسئلة**
 الزمان اخذ التل بزاياهم ومن اخذها اكثر كان مهيمه اضمع في شرط ان يكون
 في واحد من التل اكثر من غيره لا في اخر لانه متساوية في المعاملة التي متساوا

على المتساوي وكذا لا يجوز ان يجب خاسر احد المتنازعين ولو كان الشرط المصلحة
 فشرط ان يجب خاسر خاسر جابيين جاز وهذا قد قولنا لانه المتنازعين يتخير
 بالاصابة والتثبت بخلاف ان يجعل ذلك الزيادة قايمة مقام عاب ولو لم يربا ويخرج
 فقال احدهما للاخر ارم فان اصابك فقد فصلتني او كما لادم فان اصابك هكذا
 الواحدة فقد فصلت لك لم يرب لان الناحل يتساوى في صاحبه في عتد الارشاق
 ومفضله في الاصابة ولا يجوز ذلك في الاصابة الواحدة **مسئلة**
 انما وقع عتد المتنازعة والمتنازعة في العتد ودفع المال في مرض الموت فهو من المال
 ان عتدنا واحدا وان عتدنا جميعا لانه من الموت يخرج من الموت في جميع
 وجهان ولو وقع العقد في المرض لاحت احدهما به من الموت والتفصيل فان عتدنا جميعا
 فكذلك فالاشق الاصل واعلم ان العتد في مال الصبي على غرض الشايع
 والمتنازعة لشمع لاشتماله على اضاة المال اذا اصاب لغيره فلهما وفيه نظير
مسئلة لا تصح صلاة عندنا في كل طهر بشرط تيمم التذكرة وان يكون
 تناول اللحم والشايع بشرط الطهارة اما بان يكون من ذكرا او من مئنته او لا
 يוכל اذا ذبحا اذا ثبت هذا فالخصم اذا اصاب يمينه وتشددا لراه او يقطع الميم ويحرق
 الراء وهذا لا يوجب جلد بلية الرمي في يده اليسرى بقولها ما اذبح في السهم على
 برميته ويسرى القارينة المستعان واما الامتناع بتجليه الرامي في ايمانه
 وسبابة من ين الحيلد الوتر وتوقى السهم ويشترط في الصلاة فيها ما يشترط
 في غيرها من الطهارة وكوفها من كوك اللحم عتدنا وما عتد الشايع فلا يشترط
 سوى الطهارة الا انه يجوز لغير الاصابع عتد الصلاة وفي جواز ليس الجزية في الصلاة
 قولان لان بطون الاصابع لا يلزم وشايع الارض يمانية المجد وفي لزوم وشايع
 الارض باطن كعم في المجد قولان اذا قيل بوجوب الجرد على الدين **مسئلة**
 يجوز ان يصلى في الجنة ليجتمع الثواب اذا كانت طاهرة وكذا البطل مع العرس
 لان الله تعالى باع العترة في السام وقد روى لامة عن سلمة بن الاكوع في ذلك
 يا رسول الله اصل دخل النور والفرق فقال عليه السلام المرجا الفرق وصل في النور
 والفرق بغيره لانه من الجنة فان كانت تعلى في جنة وان كانت مكسرة في جنة

قرب والى عندنا في كراهة الاتع الحاشية يكون فهي تحريم وانما كان مكرها لا
 يتحقق عند الركوب والجور باصطكاك اليها ثم يقطع عن الخشخ في الصلاة
مسئلة اذا قسما بين الفارسين لم يوجبهما ومن الجليل ان يصير هذا القول
 في عذبة ولكن كذا ان تجريك الجارم والاستحاش بالشرط لان العادة تدعو عن
 التبرع على اقله عليه والى اشارة من اجنب على الجليل يوم الزمان فليس منا ويرى لا
 يجب ولا جنة فيجب الجب انهم كذا فيجبون الفريضة اذا طاربا الامم جروا الى الجنة
 الذي قد كذا الركوب الى الجنة **مسئلة** يعني اذا قسما بين الفارسين في الفريضة
 ان لا يترتب احدهما الا اذا كان من صلجه وليس كذلك لان ابتداء لاحدهما بالركوب
 بمقتضى حركته ولا يفسد لثاوية لا بد من استيدانه لان عادة الرماة ذلك
 فلا يترتب احدهم حتى اذا كان من صلجه فان تيمم من غير استيدانه لا يوجب له ان يمسك
 ولا عليه ان يخطا في حركته وهو متحقق **مسئلة** لا يجوز ان يمسك
 على ان يكون احدهما قسما واصابة الاخره مستلزمة كما في الاصابة وقعا في
 كان المقصود بالقدم من قسما كما في الامم كذا في الجنبين ان يكون احدهما
 خمسة من عشرين واصابة الاخره من عشرين لا في من الغاضل الذي لا يعلم به
 الحادي من عشرين واصابة الاخره من عشرين ان يوجب نجاسة كل واحد منهما
 قارعتين ويقتضيهما اثباتين كما فيهما فيه ليكون تبادوا الصفة مقابلة لزيادة العدة
 فيعلم هذا لو شرط اصابة عشرين من عشرين على هذا الحكم كما في ثمانية قسما في اصابة
 الاخره عشرين ولو رتبة خواتم فدل على ان الاصابة لا بد من استكمال صلته بالركوب
 الا بركبة مع الدارين اصابة عشرين وتقتضي ان يمسك باصايرة واجبة سارها منقضى لا
 ويجوز ان يتناحك على سرة والشهم ولا يجوز ان يتناحك على الفرد لانه لا بد من سرة
 من فذل الربيع وان دلالة من اثار الارض فيعلم هذا الاحتساب بمخطيا اذا لم يمسك به
 مضيقا وجهان احتسابه مخطيا لانه من سرة الربيع فان لا يكون مخطيا اما اصايرة
 الاعتدالية مخطيا ولا يجوز ان يتناحك على احداهما من غير غرض في الغرض
 منه بل في غرض واحد وحده وان مقتضى العقد للتساوي فيه فان وقع الغاضل
 فيه احده ومن الغاضل الغرض في الغرض والبعيد **مسئلة** لا

يجوز

لا يجوز ان يتناحك على احداهما غاصا رابعا ليرى به يجب له مع خواتمه ولا
 على ان لا حد ما غاصا رابعا ليرى به يطرح من خواتمه غاصا لان من يجب له
 بخاتم ليرى به يصير مفضلا به على صلجه فان فضل فلنفضله لا الحسن منعته
 ومن اسقط له خاتم فغاصا به يصير مفضلا ان فضل محيطا بصلته لا يجوز منعته
 فيطال العقد فيها غاصا لغيره للتساوي بين لثا حليلين ولو شرط ان يمسك احدهما
 بقوس غرضه يصيب بانه ذراع وقبول الاخره رتبة يصيب من لم يمسك فذراع خطا
 هذا الغاضل لا يفسد من الفريضة فان شرط الحياتي في كل واحد من الفريضة جاز لان
 هذا الغاضل لكل واحد منهما ان يتساوى صلجه فيه اذا عدل الى قوسه وان شرط
 ان احدهما يمسك بالركبة ولا يعدل عنها ويرى في الاخره الفريضة ولا يعدل عنها
 ليرى لانه لا يقتضي كل واحد منهما ان يتساوى صلجه فيه ومن الغاضل المانع
 العقدان يكون ان يقع الشئ في حركتهما معا واما لو كانا في حركتهما
 فيسقط به العقد لان الارتفاع الشئ وانخفاضه ناسخ في الاصايرة وكذا لا يجوز
 ان يكون اصايرة احدهما في الشئ واصايرة الاخره في الدارين الى الشئ **مسئلة**
 لو اراد احدا لثنا حليلين ان يجلس فاما ان يريد به تاخير الربيع عن وقتها ويريد
 العقد فان كان الاول فان كان لغيره جرحا لم يجز على الجرح ان يمسك بالركبة
 او يجوز ان يمسك لانه ليس باو كذا من فضل الجنب على الجنبين ان يمسك بالركبة
 كان غرضه في تاخير الربيع ما اثر في نفسه من مخرج وشدة حره وقطره واثر في
 اهله من موت خيل واحاد وثقل الاثر في ناله من حاجته طرفة او خرقه
 وان لم يكن لغيره في التأخير العقد عليه وقب آخر فان قلنا انما لا يمسك بالركبة
 جاز والافلا ولا شائخ قولان واذا ما يجوز في العقد فان كان متعذرا في
 الفسخ جاز واذا كان الفسخ خيرا وعطفا من اعدا التأخير وهو ما اختلفت فيه
 من العيب لما نفعه من حركته وعلى ما ان لا يمسك بالركبة كذا في قوله لا يمسك
 فافسخ واقعد بدو هذا المانع ولا حاجة الى فسخه بالقول اما ان يمسك بالركبة
 كمن يمسك بالركبة من حركته او حبه ولا يفسخ العقد بدو هذا المانع بخلافه
 لا كذا الربيع بامكانه والى يكون الفسخ بالقول وذلك معبر به حال صاحبه

فان طلب تعجيل الرمي فله الفسخ انعقد النجس عليه ويكون استحقاق هذا الفسخ متوقفا
 بينه وبين صاحبه ويكفر منها فسخ العقد وان اجاب صاحبه لمصلحة الانظار بالرمي الى
 زوال المرض فهل يكون عذرا في الفسخ باثباته على وجهين احدهما ان يكون باثباته استحقاق
 الفسخ فلا يكون ومنه من يفتي بالعقد والاشارة ان عذرا الفسخ قد زال بالانظار والى
 النظر ان يرجع في هذا الانظار وان كان له ان يرجع بالانظار فيكون له ان لا يرجع
 ويخبره فخرج من هذا الانظار بالاعتبار وان لم يكن له ان يرجع الى الفسخ عذرا في الفسخ
 قيل بل يرد به كالحجاة لم يكن له الفسخ ولقد به جبر فان امتنع منه جبر عليه كما
 يجوز في الحقوق اذا امتنع منها فان طال له الجبر على امتناعه عن الرجوع
 وان قيل بمرارة كل طلبة فله الفسخ قبل الرمي وبعد الشروع فيه وقيل بظهور الغائبة
 فان ظهرت الغلبة لاحدهما فادركت لطالب الفسخ فله الفسخ وان كانت الغلبة في
 استحقاق الفسخ فلا ان للشا فواجب الاستحقاق لغرض الاغراض المشروطة بعد
 ظهورها والاشارة الى الفسخ لا يندفع بكونه له الفضل فيحصل في تذكرون على الفضل
مسألة في معرفة ان الهدف هو بناء ينصب فيه الغرض والغرض
 محل الامتابة فيشترط على شئ فيجوز في عرفه ومقتضى الشئ من الجهد والجدوى
 المحيطة بالشئ فيسقط في كل من الغرض والاما الغرض في كل من الشئ والاما الغرض
 في كل من الشئ فيشترط على الشئ في كل من الشئ في كل من الشئ في كل من الشئ في كل من الشئ
 الدارة هلال هذا ضيق بينهما وفي الهلال خاتم فاضرب منه فاخذوا الرما من شرط
 احاطة الخاتم فلا يجب له باصا به الهلال وما زاد ثم يليه من يشترط احاطة
 الهلال فلا يجب له باصا به الدارة وما زاد ثم يليه من يشترط احاطة الدارة فلا
 يجب له باصا به الشئ وما زاد ثم يليه من يشترط احاطة الشئ فلا يجب له باصا به
 الغرض وما زاد ثم يليه من يشترط احاطة الغرض فلا يجب له باصا به الشئ والشئ
 الغرض وهو يجب له باصا به لما ليقا شكل انشاء من شأنه للرجوع فيجب
 ومن شأنه الملازمة فلا يجب له بالاشارة في قولان واعلم ان الرما في كل الغرض
 من الهدف ما دلت على فسخه من بعده ويحيى به جليله وبه فسخه من بعده
 ويحيى به جليله وبه فسخه من بعده ويحيى به جليله وبه فسخه من بعده

المرافق هو مقام الرمي في استبدال الهدف به من مسافة مقدرة قبل الاصابة
 بعينها وتكون بقربها وحاجتها الى الغرض للنية في الاعراض المشروطة
 البعيدة الى الغرض الشديدة حتى يصل اليه **مسألة** في بيان
 كون مسافة الموقف مقدرة بالشرط في العقد فان اشترط ان لا يخلو عرف الزمان
 فيه ولا يخلو عرف لان العرف مع عدم الشرط فيكون في العقد مقام الشرط وهو الجهد
 فكل وجهي المشافهة والمأخذ لا يخلو عرف العرف بل يخلو الانشراح الاعراض في ان
 الغرض في البعد عريضا والضعف في القرب عريضا واذا عينا ولو كان لاحدهما ان يزيل
 او يفسد كذا ينبغي ان يستأخذ في العقد ارتجاع عرف الهدف وانحطاضه ولو سلم
 فان سببا في العقد على سبب او لم يكن لاحدهما ان يرفعه اذا كان مخصصا ولا
 ان يخصصه اذا كان من تمامه على الشرط ولو لم يكن ذلك لم يخلو العقد باجماله
 كانه من قواعده متفردة ثم يقال لهما ان انقضاء عليه بعد العقد خلفا في كل
 ولو لم يكن لواحد سببا بعد الاتفاق ان يرفعه او يخصصه او ان يخلو فيه خلفا على
 العرف لان ارتفاع الغرض يمكن للطول والركاب وانما ضدها يمكن للشئ والنساز
 ولولا ذلك لعرف وتعدد الاما في رعي فيها وسط الاعراض **مسألة**
 حد المسافة بالفرق بين المسافة في ذراع والنادر بالفرق ثلاثا ثم ذراع فادع
 القتال على كل المسافة المشادة وهي ما يتأخر راع حتى اذا كان مثل المزا ليس
 منها وان كان مثلها لا يصيب منها الرجوع وان عمدا على كل المسافة النادرة وهي
 ذراع وكان مثلها لا يصيب منها الرجوع العقد وان كان مثلها قد يصيب منها
 في جهنم في الصخرة والبطان من حيث امكان احاطتها بالمسافة المعتادة ومن ان
 النادر غير والفرق في العقود مرفود بالعمى عند ولو شرط مسافة معينة فمرفود
 في المرتبة فطليانها الزيادة في المسافة مثل ان يلحق على ما شرطه وهو ما يشاء
 ذراع مثلا فزيادة حجب فامتنع الآخر من اجابة كان له ذلك ان قيل بل هو العقد
 بطليانها لا يجازيها وان اتفقا على الزيادة فان قلنا بالزوم الرجوع الا ان العقد
 الاول ويجوز ثانيا وان قلنا بوجوب الرجوع وكان ذلك قطعاً لا عامه فطلب من كل
 بينهما على قول الزوم والجواز ان منع اللزوم من طليانها في الصخرة وفي استئناف عقد

عند جعله سواء ولكن لو لم اذرت العلة فلا يصح تفرقه الا انما لا بد من كون كل
 شرط مسببا لآخر وشروط اخرى مستلزمات لباشر الا لا بد من كونها
 المنفعة عينها كقول الحيوان المالك وتوحيق الثياب وكل الطعام والاشراق المتاع او منفعة
 كسكنى الدار وكسب الدابة وسواء كان ذلك عسبا لم يكن بالحكمة كل منفعة عينها
 بالمباشرة فانه من جهة ما يحاسب عليه فمما لها ان يكون من ذوات الاشكال وان كان من
 ذوات الغنم يجب عليه القيمة لقوله ثم من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم وكل من ثبت بينه وبين غيره ولا يثبت له في مسأله كان المال بالقرين عليه
 على الكمال لاختلاف القول التي هي على اليد ما اخذت حتى تفرقه لان المال متعلق باليد
 وباليه لا ينفك الا في اربعة احوال لغت وجوب رقة ما يقوم مقامها لانها منفعة في الامور
 وجوب رقة ما يقوم مقامها في المال كقول سول الله صلى الله عليه وسلم ما ائتمركم من النعم ما اؤتمركم
 لا تها من استغنى اليه فليزها النعم **الشئ** الشئ مستلزم من المنفعة ما لا ينفك
 على وجه الشئ وجب عليه من ذلك كسكنى غيره في كل حال عدوان في رقة فيها انما
 لو جاز ان كانا من المنفعة على الخاف وكذا لو طرح المعاشرة في المسالك كمن وضع حجر في طريق
 المسلمين فقتله الانسان فوقع ثباته او جاز في نفسه طاعة ولو لم اذرت غيره على ما لا مال
 انسان كانت الحرمة انما على الكفر لان الاكراه ما يوجب تخصيص الاملاك ولا خلاف
 في ذلك كانه مستلزم لوجوب المباشرة والشئ طاعة العلة انما على المباشرة لا مع ضعف
 المباشرة فطاعة الله على الشئ من غير رقة في كل عدوان من انسان غيره فيها فافضل
 على الرقة لان المباشرة الرقي للمنافع والافضل هنا على الطاعة وما مع ضعف المباشرة فكذلك اذا
 اذرت انسان غيره على منافع ما لا تفلح انما انما هناك على الكفر على ما عدمه لا على المباشرة
 لضعف المباشرة في الاكراه فكان الشئ أقوى ولو فقدت الشئ فافضل ان على المنفعة من متهم ان
 تتركها او يحرق نفسه بغير رقة عدوان ووضع حجر في رقة عدوان انسان بالحجر فوقع في اليأس
 فافضل ان على وضع الحجر لان الشئ للموذي بسبب الامانة فكان أولى بالافضل لان الشئ
 يجب مع حصوله في موضع الحجر وجب الرقة انما انما في الترتيب فافضل ان على ما لا
 حفر ووضع الحجر فافضل ان على المباشرة الشئ قد يكون حقيقة وهو ما ذكرناه من
 يتلقى الجاهل على غيره ما ذكرناه لا يتلقى بالافضل انما يقال بالافضل انما بسبب سعة فلا فيه

الظالم وهذا لا يرجح الفاضل عندنا بل الضمان يتعلق من اخذ المال وهو الظالم لا من اخذ
 الشايع من المال بل عليه الا انما خاصية الضمان يتعلق بالفاصل وكذا الامر بالقتل يتعلق
 القاتل لكن يحسن الامر بعد اتفاق موت مستلزم من الاشياء الموجبة للضمان والوجه
 ان من رقت دون او وقع دس قره او زاب فاندفع ما فيه فان كان ما يضافه كان مضر ومعا على
 الارض فانه في ما فيه بالحق من النسيب فيه والذي فيه لا اختيار له فكان النسيب
 مستمرا الى الجمل لا غير وان كان الرق مستمرا لاجب ما فيه بالحق لو كان كذلك لكان مستقطقا
 فان كان السقوط بعد ذلك اذ كان نكاحا لو كره عدا حتى اضيق لما السقوط من اجله فصح
 راسه واسقطه كذا يحسن ما يقدر بتخصيله بفعله كما لو وقع راسه فاحد ما فيه في انما
 شيئا فحق حتى اقبل اسفله فسطحان السقوط بالميلان الناشئ من الاشكال الناشئ من الظاهر
 الناشئ من الفتح وهو ما يقدر بتخصيله بالحق وكذا لو نزل احد ما به فم لم يزل به قبل ان يزل
 حتى سقط وخرج ما فيه فانه من ذلك السقوط فلهذا لا يخرج حيا فافضل انما
 الرقة منها انما لو لم يزل الجمل ويحيى حاله ثم سقط بعد ذلك فحق في الانسان لقول الله تعالى
 الانسان الحر لعله لا كالمباشرة والافضل انما كالمباشرة على الاول ان السقوط حصل بفعله
 لغيره وانما ان من جهة سبب غير على فلهذا يتعلق به الضمان ولو سقط امر جاز من الرق له
 هو بغير رقة في كل رقة في سقوط حجر في الضمان انما ان من فعله سبب تلفه ولم يزل
 بينهما ما يمكن احواله الحكم عليه فوجب عليه الضمان كما لو خرج عقيب ضده او ما اقبل لا عليه
 كما لو خرج انسانا او اسدا او حمارا او غنما فافضل انما ان من فعله سبب تلفه لم يزل
 بفعله ولا ضده مما يقدر بتخصيله بذلك العارض وفعله غير على والمحق بالحادث سبب تلفه فلم
 يتعلق الضمان بفعله كما لو وقع انسان ويخرج فيه من المرفق من مال كسب الضمان لان
 الحق لما ضاع فلهذا السقوط وقال صاحب الشايع الضمان لان الضمان لا يتعدى جرح الرق
 ضربه المذنب فلهذا لو وقع الحجر في رقة غير اوله سبب فافضل انما ان من فعله سبب تلفه لم يزل
 في المخرج ثم بالنزول كسب مستحق الضمان الخارج بعد الكسب على الثاني فافضل انما ان من فعله سبب تلفه لم يزل
 اخر وهو ما يوجب في الشايع وهو الثاني ان الخارج بعد الكسب عليها كالحمار ومن يبيع هذا اذا كان
 ما في الرق ما يوافقه ان كان جامدا ثم يودع في رقة فافضل انما ان من فعله سبب تلفه لم يزل
 الرقمان وتأثير حماره في الرق فافضل انما ان من فعله سبب تلفه لم يزل

[illegible]

مستول عليها فلم يفتنيها كما لو دخلها بلذنه فودخل بغيره وانما انزع المالك علمه بوجوه الدخول
فحقه الغصب انما يكون اذا علم الدخول فغصب المالك لكن قد يشوبه البيع الا لا يضر في
قبض العاقب وحده والاشرف فيه وانما الغلبة العكس من التصرف والقيمة وقد سلم المصالح اليه
وان كان حصول العكس يفتكها بالبيع فحق الغصب ان يكون حصوله بالاشهاد واخذ المصالح
فلم يغصبها واراد بوجوه الدخول ومن ان العرف فانه ان الغصب فحقه ان الغصب فحقه ان الغصب فحقه
الاستيلاء يحصل بالمشهور عند الشافعية الثاني لانهم يوجبون الا لئلا يوضع للمالك
عنه ولو لم يبيع للمالك ولكنه دخل واستولى مع المالك كان غصبه بالغصب الثاني لا يوجبها
واستلزامها عليه فمهم لكن الدخول حقيقة للمالك في الاجراء مثله مستول عليه لم يكن
غالبه الشيء من الدار واخص بقصد المالك من بغيره فانه ان لم يكن مالك العقار فحقه
على قصد الاستيلاء فهو غاصب وان يكن الداخل غصبيا وصاحب الدار فحقه ان الاستيلاء
في الحال والاشرف في المالك مستولية اذ انتهى ولا يترفع عن يد فحقه ان يكون غصبه مستول
يكن يعلم ما هو عليه في المالك انتزاعها عنه ولو لم يجره وهو احد وجهي الشافعية والثاني ان لا يكون
خاصا بالاستيلاء مثله في العرف حرم من الاستيلاء في الدخول فحقه ان الاستيلاء فحقه ان الاستيلاء
او يفتد مثاله لم يكن غاصبا لكن لو نهى ذلك الحالة ففي الشافعية ان ذلك لا يفسد حاصل
التمتع به فحقه ان يكون مستوليا كما هو بينه في ذلك كالمستول على صلح له في شتره ولو لم يفتد فحقه
في تلك الحالة فحقه ومن الفرق بينه وبين المستول بان اليد على الدخول حقيقة فلا يباح
في اوقات حكمه التي فيه واليد على العقار كجدة فلا يجره فحقه ان الاستيلاء فحقه ان الاستيلاء
والشافعية ومجان كذا في الاحتياط وانما احتجها عنهم الثاني ان ذلك لا يفسد حاصل
غصب العقار فانه لو كان المالك غاصبا واستولى بالدخول او بالات الذي صار غاصبا
لان ما يباح من امواله استولى مع المالك صار غاصبا للغصب وان ما يباح له لغصبه بالاشيلاء
حتى لو اقطع خلد ارضه بالاشيلاء لانه وفي عليها ما يباح لها فحقه ان الاستيلاء فحقه ان الاستيلاء
كل من يترتب على يد الغاصب حق ويضمن حتى يكون المالك الحائز في المطالبة لمشاقتها
فان شاها الى الغاصب عند التفتق وانما مطالبه بغيره فحقه ان الاستيلاء فحقه ان الاستيلاء
يكن الثاني علما الغصب اولى بطريق ثبوت الشافعية عليه فلا يشترط على المالك الغرض
اذا لم يحصل الميراث قط الشافعية ثم الثاني ان كان على الغاصب فهو كالمالك من الغاصب

فما لم يطالب به بكل ما يطالب به الغاصب فان كانت المصروفات من ثمنه فاستقر الثمن عليه
 فلو غره المالك لم يرجع على الغاصب الاكثر من ثمنه لان ثمنه لم يملكه مال الغير من مع ثمنه ما له
 قد حصل الثمن فحين ولو غرم الاقل لم يرجع عليه هذا اذا لم يتخلل قبضه او يرد بها لو كانت
 في يد الثاني اكثر لو كانت في يد الاول اكثر لم يكن للمالك مطالبة الثاني بالزيادة لانها كانت في يد
 الاول قبل الوصول اليه واما مطالب بها الاول او غيره ويستقر الثمن عليه وليس له الرجوع على الثاني
 به ولو يرجع للمالك عليه بالاصل والزيادة كان الرجوع على الثاني بالاصل فلو كانت في يد الثاني ولو كان
 الثاني الغصب فان كان اليد في موضعها بغيرها كانا معاوية مطلقا عند العامة وفي صور الثمن عندنا
 والمخوف في النجوم والشرائح هو قول قاسم في الثمن على الثاني وان كانت في يد امانة كان له الرجوع
 والعاري في غير صور الثمن والاحاق والرهن والوكالة يستقر الثمن على الغاصب ومنه حكم كثير
 الشافعية على ما قلناه وليس وجه اخر فيها فان كانت في يد امانة كان للغاصب خاتمة لا يكون
 ضمانا فانه لا يستقر الثمن عليه وليس وجه اخر فيها فان كانت في يد امانة كان له الرجوع والاحاق في يد
 فانه ثبت في قول الثمن في كل حال ولا يخلو ولا يفتقر معه من اذن الثمن ولو ذهب المصوب من امانة
 فثبت في يد ثمن الثمن على الغاصب والشافعية قولان لان يد الامانة ليست بيد الثمن ولا هي
 عند ضمانه على المشتري لان الثمن للثمن ولو خرج الحاقه في الرجوع فثبت عندنا الرجوع فلو انما
 الرجوع بالقيمة والشافعية على ان ثمنه كان في يد المصوب ومنه من قطع الاطلاق لان كون الرجوع
 في حال الرجوع لم يكن للمالك شيء مما سلبه فثبت حكم قول الثمن عندنا
 المصوب في يد ثمنه ثبت في يد يد الغاصب اذا انما المدة فان قرر الثمن على المشتري فثبت له
 لان الاطلاق في ثمنه من اوقات اليد المدة فان رجع للمالك على الغاصب رجع الغاصب على المشتري
 وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب ولو لم يستقر الاطلاق بل شاركه في غير صور الثمن
 عليه ما كان يرجع للمالك على كل واحد منهما بالثمن ولا يرجع لهما على الاكثر من ثمنه ولو استقر
 وامنهما بالثمن اليد عليه في غير صور الثمن لم يرجع في الرجوع فلو كان للمالك ان يرجع على كل واحد
 بالثمن وان شأنا يرجع على من شأنا بهما جميعا وعلى من شأنا بهما جميعا يرجع على صاحب الثمن
 الذي اؤثر الاطلاق في ذلك خلافا لمذهبنا لو غصب طعاما فباعه بغيره فباعا فاما ان
 يبيع بغيره صاحبه او يبيع صاحبه فان ابعده بغيره صاحبه فان هذا الاقل يرجع على صاحبه
 لانه تلفت ماله بغيره حتى ولا اذن صاحبه ولا يقضه من يملكه بغيره وانما يملكه فثبت عليه

ضمانه للمالك والمخالفية الرجوع على من شأنا من الغاصب والاقل فان رجع على الغاصب رجع ثمنه
 اكثر ما كانت من غير الغصب كميزا الثمن لا يتصل في يد الاقل وضمنوا على الغاصب وان رجع
 على الاقل رجع اكثر ما كانت من غير ثمنه له الى غير ذلك لان ما قبل ذلك لم يكن مضموما عليه فان كان
 قيمته قبل ذلك اكثر من رجوع عاير الشافعية على الغاصب اذ ثبت هذا فان رجع المالك على الاقل
 ضمن رجوع الاقل على الغاصب ينظر ان كان الاقل عالما انه مغبوب اما بقول الغاصب او بغيره
 قوله لم يرجع على الغاصب وكان قول الثمن عليه لانه تلفت مال الغير بغير اذنه عالما بغيره
 في كل حال وان كان ياعلم بغيره عالم الغصب فان كان الغاصب عالما بملكه او طعمي يستقر الثمن
 عليه عند اقراره ان الثمن على يده وانما لا يلزم الاكثر منه وهو يرجع على الاقل للشافعية قولان
 احدهما ان يصرح بالرجوع على الاقل لانه غره واستقر الثمن على الغاصب لانه غير حيث قيم
 اليه الطعام واداهما ان لا يقضه عليه وهو قول الشافعية القدر ويصحب كقول الثمن في قول
 الرجوع على الاقل يصرح به المشهور من الجهد في الشافعية وفيه قول يوجب الرجوع على الغاصب
 عندهم ويستقر الثمن على الاقل للمناف عليه عادت مستغف وعلم هذا الاثر لم يرجع على
 الغاصب والغاصب اذا غرم رجوع على الاقل على القول العدلي كما يمكن وكان القولان والمألا
 اذا قدم الغاصب الطعام ضما فثبت الرجوع على الاقل او طعمي ولم يذكر شيئا من احد قولان
 كما قولين فيما اذا لم يعل الغاصب شيئا بل قدم الطعام اذ ثبت الثمن على الاقل وفيه قولان
 والشافعية في الجهد لا تضمن ما تلفت فلم يرجع على احد والثانية ليست مقر الثمن على الغاصب لا
 غير ما طعمه على انه لا يقضه وهو الذي يقضه مذهبنا وفي القولين الاول وهو اذا قدم الطعام
 وبيع امواله ملكه فثبت الرجوع على الاقل لو غرم على الغاصب فيقولان الشافعية ولو غرم الغاصب
 قال المزني يرجع على الاقل وعلمه بالقيمة لان في ضمن قوله انه ملكه اخترافا وان لم يكن كذلك
 وان لم يطلو م باقيا القدر مستغفلا يرجع به على غير الطام فاما اذا ابعده او هبته لم يملكه بغيره
 فخرج بغيره بالقيمة فاخترافا وانما اذا طعمه صاحبه المصوب من ثمنه علم ان طعامه مغبوب
 ويرى منه الغاصب ويرى علم واداه له فثبت جهالة الثمن الغاصب للشافعية فيقولان المصوب
 عندنا يقضه وهو الذي يقضه مذهبنا لانهم يوجبون المصوب الى المالك وانما لم يردوا طعمه
 على مال الا يردوا الى ملكات عليه فالاكثر من الثمن وفيه بكل ما يرد من اخذ وجهه والشافعية
 به فلم يرد الغاصب كمالا حاقه واثب المصوب منه والثاني ان الغاصب يرد الثمن على

العاصم على العبد شيئا زادته فاقبته كالحصاوسل الاسمين وقطع الذكر او قطع الاصبع
 الزاين فانه يحرم عليه دفعه كالقيمة او الجاني يدفع العبد لا ياتي به عليه فاقبته مقدرة فكان
 ضمانا للمالك الجاني كالحكم ولو غلب العاصم بالاصحاب الشجر جرح الله جرحه العبد وجرحه
 لمؤلفه فهو بينه وبين خيل المالك والعبد خلافت ذلك والله يحب عليه ضمان شيئا انه دفع
 العبد الى ولا لا يضمن العبد ولو كان الناقص يقطع العاصم كيد العبد في نفسه فالواجب
 ثلثا قيمته على المضر باو على التدييم معاول الجرح بمعاك افقره لك ايضا انما على التدييم فلا تارة
 فذلك نقصان وانما على الجرح بدخا نصف واجب الجاني والشخص بالذات والعبد ولو كان الناقص
 بشروط اليد فذلك قيمته وجب نصف القيمة عنه وهو لو لم يزل الشاقي وعلى التاثير فذلك
 مسئلة للمدعي والناقص لا يضمن ولو لم يزل الشاقي في الحكم القس في الحاضر والقس في المستقبل
 نصف اضراره او نصفه كايضن القسوه قال الشاقي ولو لم يزل الشاقي في الحكم القس في الحاضر والقس في المستقبل
 الولد الاضن بالعصب لانه لا يضمن العبد لانه لا يضمن العبد لانه لا يضمن العبد لانه لا يضمن العبد
 الجرح وهو غلط لان الضمن بالقيمة هو الضمن بالقيمة جانيه ضمن بالعصب كغيره ولا يضمن العبد
 فاشبهت المدعي بوقاقت المدعي لانه لا يضمن العبد لانه لا يضمن العبد لانه لا يضمن العبد
 على ما يات في نصه فاما هذا الله عز وجل لا يملك من وجهه او اجازتها او يضمن قيمتها او يضمن قيمتها
 المدعي فكل القسار عليها الولد من القسار على العبد مسئلة لو عصب عبدا او يضمن قيمته فذلك
 ضمن القاتل قيمته ما لم يتجاوز في الجرح فقرة اليها ولا يضمن القاتل الزيادة على الجاني ويضمن العبد
 خاصة الزيادة ولو زاد الاثر من الجاني فطالب العاصم بالزيادة فذلك على العبد فذلك على العبد
 في يوم ضمن قيمته على العبد فذلك على العبد فذلك على العبد فذلك على العبد فذلك على العبد
 بضمه فذلك على العبد فذلك على العبد فذلك على العبد فذلك على العبد فذلك على العبد
 بالجاني بما يغفل لاني لم يضمنه والمقتلة والممسوس والمجانبه وليس على الجاني ضمان فذلك على العبد
 العبد فذلك على الجاني بالقيمة القاتل الجاني المملوك غير الاثر في البقرة والغنم والجمل ويضمن
 الجاني انما المملوك في الجاني فذلك على الجاني بالقيمة القاتل الجاني المملوك غير الاثر في البقرة والغنم والجمل ويضمن
 او انما هو شريك في غلبه او لا وجب عليه القيمة لا ضمانا وانما يضمن من اجرائها الا ضرب
 ان الواجب فيه الاثر وهو اضره بضمه فذلك على العبد فذلك على العبد فذلك على العبد
 كان من في الاثر الا على العاصم عذر العاصم او قطع يدها او يضمنها وجب عليه الاثر فذلك على العبد

على الاثر وقد قال الشاقي من غير فرق بين الاثرين وغيره بالانابة جارية على مال الجاني لا قيمة
 له الا الاثر في ضمن الاثر كغيره من الاموال ولان المثل هناك مقدرة فوجب الرجوع فيه الى
 قيمة المثلث والقيمة هو الغنم من المثلث وهو الاثر في المثلث جرحه اذا قطع عجزه في
 كان عليه نصف قيمتها او في العبد جميع القيمة فذلك المثلث في المثلث منه اثنان فذلك
 جميع القيمة فهو لو في الواحد منها قال بوجوه من الاثر والقيمة والغنم والجمل وماله الجرح
 القدر وعاصم في العبد جميع القيمة وفي العبد جميع القيمة فذلك المثلث في المثلث منه اثنان فذلك
 المثلث فذلك على العبد جميع القيمة فذلك المثلث في المثلث منه اثنان فذلك
 الاكامة لهما من الاثر الا الاثر في المثلث جميع القيمة فذلك المثلث في المثلث منه اثنان فذلك
 وذلك في ما يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم
 قال احمد في من الخيل والبغال والحمير يضمن القيمة لان العاصم في العبد ماله الاثر في المثلث
 حصة الاثر من العبد في وقت وجب الاثر فصار على عاصم عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم
 ويضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم
 في الاثر وعلى ماله الجرح خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر
 الاثر من ماله الجرح خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر
 فذلك على العبد او على الشاقي او بوجوه من الاثر والقيمة والغنم والجمل وماله الجرح
 القيمة من احد وانه مسئلة لو قطع ذنب الجاني الشوك لم يضمن عليه سنوى الاثر لا يقطع ذنبه
 فوقه من ماله الجرح خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر
 مظهر الذنب فذلك على العبد او على الشاقي او بوجوه من الاثر والقيمة والغنم والجمل وماله الجرح
 ولا يضمن عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم
 عليه المسفحة المقتلة من السائمة فذلك على العبد او على الشاقي او بوجوه من الاثر والقيمة والغنم والجمل وماله الجرح
 الجاني ولو زاد من ماله الجرح خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر خاصة كالعبد والذئب او على ماله القدر
 لا اعتبار بالقيمة المملوك فذلك على الجاني الا بالقيمة فذلك على الجاني الا بالقيمة فذلك على الجاني
 الاثر في القيمة وانما يضمن على الجاني الا بالقيمة فذلك على الجاني الا بالقيمة فذلك على الجاني
 السائمة وهي ضمان السائمة او غير مملوكة او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم او يضمنه عاصم
 فذلك على العبد او على الشاقي او بوجوه من الاثر والقيمة والغنم والجمل وماله الجرح

شكلا من ان الواحد اكر من ثمن الشكلا لعدد كثر في الكثرة والحد من ان الشكلا
كالعين ورفا العين واجب وان لم يمت في مائة اشعاع فتمت للشاخصة وجان ظهر في العين
فمنها يمكن الفرق بين الشكلا والعين بان مقتضى العين هو الشكلا فلا بد للشكلا من العين
التي هي الشكلا في غير الشكلا فاعصب عن العين من زعم ان الشكلا واجب عليه واما ان
باقية على صفاتها فان كانت عند الغاصب او المقتضى لا الشكلا فحقه عينها الغاصب اكثر
القيم من يوم الغصب يوم التملك وبه قال القاضي لان زيادة القيمة للغصب طالع الزمان
فالزمان يمتد من يوم الغصب الى يوم حقيقته فحقه عينها يوم الغصب لان الزمان لم يحصل فيه الضيق
ايضا فحقه يوم التملك لان زيادة الشوق لا يمتد مع بقا العين فوجب الشكلا يوم التملك
وقول ابو حنيفة مضبوط لان الشكلا لا يمتد مع بقا العين فوجب الشكلا يوم التملك
اعوزت فقد تقدمت في قول الجلالين **مسألة** لو غصب عيني بدينار فقلت للغاصب
خبرك بالبلد واختلفت فيه السبلين كان اكثر القين ولو اشاعت النعمان فلا فرق بين
القيمة من نفع البلدي حصل فيه التملك والظان تفاوتت القيمة فلا يكون له ازيد من نفعه ان كان
العبد لم يمتد حيا وبه يكون ارتفاع الشوق وارتفاع غلظة القيمة ما قبلت ما بين
لم يمتد من ارجاع الشوق الى ما لم يمتد من غلظة القيمة من زمان ما كان ولا يخبر بغير الشوق بعد
التملك ولو كثر ارتفاع الشوق وانما لم يمتد من زمانه فاقا من الاكثر ولو كان من نفعه
من غير غصب فحقه يوم التملك فان حصل التملك بتدريج وسريره واختلفت القين في
ذلك المدة كان الذي على وجهه شاكلي اوسط ما بين ذلك وجهه الشكلا من الزمان ما لا يلائم
تعتبر الاضحية اليد العارية فلا تعتبر في غير الاضحية ولو عدها الشاخص وقال ابو حنيفة
حقه يوم الغصب ما على الزمان ايد بغيره مضبوط لان ايد بغيره يوم التملك لان
التفاهات لا تطرب الاكوار **مسألة** لو غصب عيني بدينار فقلت للغاصب
الغاصب او غصب ثوبا فقلت ان حقيقته القين في حال الجلب له او يوم الغصب او الجلب
باصح القيم من يوم الغصب يوم المطالبة وليس للغاصب ان يقول القيمة لان قيمة الجلب له
ليست حقا فابقى الله حق حقه على قبضه ولا يراعه بل العبد المالك بما لم يجد به حقه الاثر
الشاخص وقول بعضهم انها ممتدة بغيره بخلاف المستقر ثم القيمة الماشقة ومالك المالك كما
يملك عند التملك ويقتضيه فيهما ولا يملك الغاصب المقتضى كالا يملك حقه العبد اذا

قطع احد يديه ونظم فاذ اظهر المقتضى فمالك استمر او يورث القين والغاصب زعم
وستره القين وهما له من المقتضى بثلثي القين قال الشافعي فحقه ثلثي القين الشكلي
في الشكلا لا ستره او القين والاخر عند اظهر المقتضى من بين الشكلي والاخر في المقتضى
الغصب **مسألة** لو غصب عيني بدينار فقلت للغاصب ان حقيقته القين في حال الجلب له او يوم الغصب او الجلب
القيمة فقلت القين لم يملك فقلت ان حقيقته القين في حال الجلب له او يوم الغصب او الجلب
المقتضى فقلت القين عليه ايد بغيره ذلك وجب عليه زعموا قال القاضي لان الغصب ليس
شكلا للمالك بل هو القين لا وجب القين انما لا يمتد من يوم الغصب عليه فحقه يوم التملك لان
كالحق المقتضى من يوم الغصب او يوم حقيقته ان الغاصب عليه العين المقتضى فحقه يوم التملك لان
زعموا لان يكون في حقها قوله مع بقاءه يكون الغصب من نفعه القين واستمرها على
نفعه من حقيقته وما لا يملك الا في حال الجلب له او يوم الغصب او الجلب
ايضا فحقه يوم التملك عليه حقيقته حقا كالمقتضى لان الزمان لم يمتد من يوم الغصب عليه فحقه يوم التملك لان
لان المالك يملك اليد والاشقي ماله على المبدل كالمبيع ولا يتغير فحقه يوم التملك فوجب ان
يملك المالك ذلك ولو اختلفت بين يديه او القين ان الزمان لم يمتد من يوم الغصب عليه فحقه يوم التملك لان
فان لا يكون يمتد من زمانه او حقيقته في حال الجلب له او يوم الغصب او الجلب
العين ولو اورد الغاصب المقتضى اليه في القيمة عليه فلم يحصل معنى المالك الا في حقه ما وجب
على الغاصب في العين وما كان ذلك ذات نفعه الاخر وما القين المقتضى فحقه يوم التملك لان
على ما عند مالك فلا فرق ان يوجب عليه ثوبا على الغاصب يعني الا في حال الجلب له او يوم الغصب او الجلب
بشك الجلب او في حال الجلب له فحقه يوم التملك من العين وقال ابو حنيفة الشاخص وكان يوجب
المالك استمرها وعنده شاكلي وان اختلفا على الجلب له فلا بد من جمع ليعبر المقتضى للغاصب
واذا زادت القين فحقه يوم التملك مستمرة ما مع الزيادة والكل من مقتضاها كالمولد والمهر لم يوجب
زعموا لان حق حقه المالك وان غلبت في حقه ما علم ان الحقيقته واقضا على ما اختلفا من
ان الغاصب لا يملك الغصب المقتضى الذي يوجب الا في حال الجلب له او يوم الغصب او الجلب
القيمة المقتضى بانها اكثر من الجلب له او يوم الغصب او الجلب
واعلم ان مقتضى الغصب ممتد فحقه يوم التملك لان الزمان لم يمتد من يوم الغصب عليه فحقه يوم التملك لان
كل من الذي يوجب الشكلا فحقه يوم التملك لان الزمان لم يمتد من يوم الغصب عليه فحقه يوم التملك لان

الوطية المانية حاصلة لان ما قبله من الشافعية والثلاث المذكورة في ان اغلا
العصير عويها اذا صار خلا وانقص عنه ومن عيته وكذا اذا صار الرطب قرا او العنب
زيتا **مسألة** لو غصب عصير لغيره فاعلاه حرم عندها وصار عينا لا ينفك
الا اذا ذهب ثلثاه بالعليان فلو رده الغاصب قبل ذهاب ثلثه وجب عليه غرامة
والوجه انه ينفك عن ثلثه لانه انما هو على العرفه الى ان يذهب كمال الثلثين لانه معياره في ان ينفك
العرب الشافعية والعرب من جعله كمال الثلثين عليه **مسألة** لو غصب ثلث في بقدر الصلوات
مسئلة الصفات يضمن كباقي الا ان كان كانت متعقبة فلو غصب عصير لغيره
عند الغاصب وجب عليه دفع مثل العصبية للمالك لان المالكية قد كانت تحت يد يدي
يدعونه فكان عليه منها انما كان لو كانت ويجوز ان يأخذها المالك الشافعية حتى يخلل عنده
لا يجوز على قصد الخمر او غفلت في يد الغاصب فالحال للمالك لا يضمن ماله وعلى الغاصب
ارش النقصان ان كانت قيمة الخمر من ثمة العصبية ولو نقص وزه وجب عليه غرم النقص
من العصبية وهو ارفع من شاي الشافعية والثلاث ان الغاصب يضمن مثل العصبية لانه انما كان
وعلى هذا القول يخلل الخمر عندهم ويحجبها انما الغاصب كالمعصية لم يخلل يضمن
الحال للغاصب على وجهه واظهره ان المالك لا يرفع ملكه ويجوز ان يكون الخلل لا يفسد
الشغل الملائم قبل التلف في الثمن العائد على احد الوجهين وجبتهم فرفق وقال الشافعية
غير الاول وهذا العيب والبيد وانما صرت الشفعة فافترق **مسألة** هذا الخلاف وانما
انما غصب بيضة ففترقت عنده لو نوى فزعه عصا او شجر او بئر او فترقت ولو زاد ما
برر فصار عرافا لجمع من شاي الشافعية وهو المعتمد عندنا ان الحاصل للمالك لا يضمن القاذ
شيئا الا ان يكون الحاصل ينقص قيمته مما غصبه لان المعصية قد عاد اليه زائد او اقل
الثاني يضمن المعصية لانه لو كان الحاصل للمالك لانه لو جرد من الغاصب في الاخر به حال
الوجه فيه والفرق في البيضة احدى الرقابتين ولو غصب حياية فبقيت عنده ثم غصب
بيضة اخرى فها هو المالك ولا يضمن عليه عمن غلبها ولو غصب شاة او دابة فحاربها
غلا فلو لد صاحب الشاة والثاني ولا يضمن للغاصب لان الولد من غلامه ولو غصب ثوبا فحارب
على ما قاله صاحب الشاة ولو كان الغاصب لا يمتنع الام عليه ما يرجع القدر من ثمنه على ما
بعض اعانته لم يوجبوا العاقبة لان التمسك به من غصب الخمر والنحو يوجب على من غصب

الكرامته ولو غصب الخمر من النقص انما غصب ثلثه ولو غصب خمر اتممته في يد او جلد
منه فذبحه عنده من يذبحه جلد الميتة بالذباغ فالحال والجلد المعصوب منه لا يرفع ملكه
فالوجه ان يذبحه عنده وهو ارفع من شاي الشافعية وهذا ما ذهبنا في الحال الثاني الجلد فلا ينفك عنه
بالذباغ فوجب الذبح كصده والثاني للشافعية انهما للغاصب يحجبها عندهم مما ليس على
للشافعية في المسئلة طريقتان احران احدهما القطع بان الخلل للمالك ويخصص العيب به من الخلل
لان جلد الميتة هي الخمر التي غصبها لاصارها فان كانت الخمر محرمة كانت جلد الميتة
وانما جعلت الطرية قلت هم المالك او الغاصب او الخلل للمالك والجلد للغاصب او بالعكس
فيه لم يدر نية اوجهه فاذا حكم المالك في ذلك في المالك المالك معصية عن الخمر
الجلد وانما اذا كان قد كان في الخمر التي الشاة الميتة فاصارها العبد للمعصية وتروى الحاصل
فيه وجها لا يخلل اختصاصه بالاذن **مسألة** لو غصب عساف ففترقت يد يدي
النقصان وان ذلت جلد النقصان يذبحه الخمر عا لهما وان كان الزاد من العيب الذي يحصل
فيه النقصان كالمعصية جارية سميت ففترقت عنده ففترقت قيمتها ثم غصب بعد ذلك شاة
وهذا الثاني يجهلها كانت فالوجه انه لا يضمن النقصان بالثاني فبره العيب وغيره الثاني لان
النقصان الثاني ليس الا في الاستحالة عاده للمعصية لان ملك الانسان لا يضمن به لانه الزيادة الشاة
عبر الاول وهي احدى المعصية ففترقت صاحب العيب لها وكانت الزيادة في جرد الخمر او في
مواظبه من شاي الشافعية والثاني ان النقصان يذبحه بالزاد ويغضط الغرم كما اذا ذبح العبد ففترقت
لو يضمن عن فاحست ثم ذل الياض وليس هذا النقصان من جرد الخمر ففترقت ففترقت القاذ
هذه الاثني والياض ثم ما العيب بها لهما حالة البياض وعنده بقا هذا الشافعية الوجهان من شأنين
على الخلاف فيما اذا قطع من كبر ففترقت من جرد الخمر او من كبره او من جرد الخمر ليس يذبح
فبره من شاي الشافعية وهذا الوجهان يجهل بها لان اذا كان الغاصب المعصية صالحة ففترقت
لم يكرها وعلما ويضمن قطع هذا ان النقصان يذبحه الخمر وهو المعتمد ان الفرق ظاهر بين
الثاني وبين تذكر الشفعة لان الشغل الثاني يضمن في الجرد مشاهد وهو غاير بل كان وذكر
الشفعة لاهية الفرق بين الشفعة او بعض الشافعية قطع في الثمن بعدم الاجبار وتقدر الشغل
بالثمن الثاني وتقدره بالاجبار فلو لم يذبح القيمة العائد الى القيمة الاولى ففترقت الشفعة
والجهر ما وانه عاده ويخري الثلاث فيما ذكره الخلل والا للمعصية بين ثم عاده تلك الشفعة غير

ولكن العبد يصفه حتى ياتي السعير في حمة ثم ان المستوع قد غلبه جوده ذلك وحيت عليه حمة
 وقصا في الرثا لئلا يتجاوز العذو لها ولا يتعلم برجع على المستوع ولا ينجي وهو غير مستوع عليه
القسم الثاني الجناية على الغصب مسكر اذا غصب عبداً غصبه فاقبل عذراً وكان الغاصب
 عبداً مثله في القيمة كان المالك الغاصب فاقبل الغاصب من الغاصب لا ان يغصبه
 لا يفرج الغاصب من تفاوت القيمة لا ان يفرج الغاصب من تفاوت القيمة فان كان الغاصب غير
 باراً كان الجاني من فعله الجناية فثبت عليه القتل حتى في هذه الغاصب من المالك الجاني
 ان الجاني الغاصب او الجاني وقدر الضمان على الجاني فان رجع المالك عليه لم يرجع على الغاصب
 المباشر الا ان رجع المالك على الغاصب جمع الغاصب عليه او غير ذلك فثبت عليه القيد
 قبل يوم القتل كذا قضت في هذا الغاصب عليه ما تصحح حكم اليد والرجل الجاني عذراً في اختيار
 فان لم يثبت في يوم الجناية كان الجاني من قبل جناية الغاصب لا في يوم القتل
 الغاصب قد قضت عند قتل القتل ولا في الرجوع لئلا ياتي من الغاصب ما لم يسله من قبل
 ان عذره فان عذره في الارض لئلا ياتي على الغاصب الا على الشئ المذكور فان قلنا ان هذا
 ارث الجاني لوصية الجاني فان كانت في الغصب اكثر من يوم الجناية على الغاصب كما قلنا
 انما المالك لا ياتي على الغاصب الا على القيمة المذكورة ولو اغتار المالك بغير الغاصب استغله
 ذلك واخذ منه جميع قيمته الغصب ثم رجع الغاصب على سيد العبد الجاني بما عزم لا بما طار به
 الغاصب هذا في القتل مسكر اذا غصب عبداً الجاني عليه جناية منقذة في الدنيا فان قلنا ان
 الغصب على الجناية فالواجب ان يرضى الجاني على عذره من غير غصب نفسه الجاني اقل من ذلك
 او اكثر وان قلنا ان الغصب غير جناية الجاني وهو لا يرضى عليه اكثر من يوم الجناية
 فثبت على العبد ولا يرضى على كل واحد من اوجه توجيه اكثر مما هو في الارض من الجناية لولا
 وجودها وانما الجاني انما يرضى على كل واحد من اوجه توجيه اكثر مما هو في الارض من الجناية لولا
 سانه من قبل وانما الواجب ان يرضى من جناية الجاني انما يرضى على الاصل من جناية
 لم يرضى على الاصل من جناية الجاني وانما يرضى على الاصل من جناية الجاني انما يرضى على الاصل من جناية
 شائكة في موصوفه للجاني فان كان الجاني على الجاني مسكر اذا غصب عبداً وكان الجاني
 غير الغاصب وغيره في المقتدر من الجاني وكان انما يرضى اكثر من يوم الجناية فثبت على الغاصب ما لم يرض
 المقتدر من المقتدر اكثر من مقتدر من الجاني فثبت على الغاصب بالزيادة على مقتدر من الجناية

الآخر ذلك وان كان المالك مطالب الغاصب بالزيادة والفرق على الجاني في المقتدر في المقتدر
 يومه انما هو ان لا يرضى ان لا يطالب وهذا الظاهر عند هذا طالب من جناية الجاني في المقتدر
 فثبت على الجاني الا ان يرضى في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 بالاختيار ولو غصب عبداً قطع الطريق على المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 حصل المقتدر من جناية الجاني فثبت عليه القتل حتى في هذه الغاصب من المالك الجاني
 انما يرضى على عذره من جناية الغاصب ما زاد على عذره من جناية الغاصب من المالك الجاني
 ان قلنا ان جناية الغصب على الجاني اولم يغصب اكثر من جناية جناية الغاصب من المالك الجاني
 ان اختار يرضى الغاصب وقلنا ان جناية الغصب على الجاني جناية الغاصب من المالك الجاني
 على الجاني لان المقتدر حصل بفعله فثبت الضمان عليه وان قلنا ان جناية الغصب على الجاني
 العبد فثبت على الجاني الا ان يرضى من جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 جناية الجناية الا ان يرضى من جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 والجناية عليه في هذا الغاصب كما انما قلنا في الغاصب انما يرضى من جناية الغاصب من المالك الجاني
 فلو غصب منه ان يرضى من جناية الغاصب من المالك الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 لان العبد الجاني اذا اهلك ولم يحصل له عجز من جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 عند الغاصب العبد فثبت عليه جناية الغاصب من المالك الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 القتل من جناية الجاني فثبت عليه جناية الغاصب من المالك الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 من جناية الجاني فثبت عليه جناية الغاصب من المالك الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 حكمه فثبت عليه جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 عليه عذره من جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 من جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 الشاؤن في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 العبد من جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 شعير من جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر
 جناية الجاني في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر في المقتدر

وإحاط الحد والحال المستلزم لوعظ عينا فوجب عينا غير مستقر وقصصا
له سيرة ولا يزال الزوال الحلال كالزوال الحظوظ ولكن فيها العنق الساري وتوهم خادوا
عقروا عنه الفقه وأخرجوا من الحظوظ للعنق تهريفا ووعظ غير ما وسوس به من وجوب قراءة
وحناء ووقفا واتقاه منه عجب قال الشيخ رحمه الله جزم العاص الحلال كاشيا والآخر
لأنه لا يعلم قد يصح عمله كالملازمة وعلى التلف والملاك والوجوب أن تعلمه
هالك وهو ظاهر أقوال الشافعي ذكر في الأم وله قول آخر أنه مع إرشاد التفسير لم يوجب له
سوء ذلك بل جاز لأصحاب الشافعي من غير ما يرد أن السد هاتين التقيين وجه الثاني قياس
على الغيب المستقر الذي لا سيرة له والحق القليل القليل من الحلال أو القبيح وجعله كالملاك
وأما إرشاد غيره للمالك فإنه يوجب له عيبا بدعا له من غير ما يوجب له عيبا كالملاك
المتغير الذي لا جوارح يستطعون فكيف يستقر في الإخلاص على وجه القول بحسن الملاك
كالمستطوعين القول بذلك لئلا يوجب الحلال الغش من وجوب زومه مع الأثر وعنه قول
أربعة أنه يجب الغضب من غير عيبه ويوجب من وجوب إرشاد الغضب هذا القول أيضا
تفريفة كالملاك ب زومه إرشاد الغضب ج عيب للمالك في عيب الغضب على
القول الأول لا يضره وجوهان فإن الحظوظ للبلوغ ليس يكون أحد هاتين الملاك المذكورتين
قابلة كالمعصية وهو لا يوجبها أصلا وإن الملاك يمكن أن يوجب الثاني أو يوجب الغضب على الأول
بقتضيه عند الشيخ رحمه الله كما لا يخفى على العبد بل يوجب كالمعصية فلا اعتناء بالملاك في قول المالك
وأما ما يمكن للمالك غير ما سبقه من الفكرة اعتناء أو لا يعتنى به في الأثر مع الزوال فاعلم
عيب ساد وهو أن يراد عيب الوافق وقال بعض الشافعية من يراد الحكم أن سلم العيب له
فصل من أدى سلم إرشاد الغضب الحقيقي إليها إليه ونقص الزوال قال يفتي عيبه وعنه
عصم لأن المعقول من إرشاد العيب الساد هو إرشاد العيب الذي شأنه الشر بزيادة أو نقصان
للتوافقه عنه بقطع الشر عنه أو الكرامة والتشجيع الذي لا يفتقر شره إلى العلم أو نظر إلى
المؤاخذة لا يفتقر لذلك إلى كون إرشاد العيب الساد في العلم فيتم عيبه في القول الأول وقد قضى
بعضهم على صورت الغير فقال إن المالك لا يفتقر إلى أن يعلم لا يفتقر إلى زيادة أو نقصان يحصل من غير
وما تأوله من الغش من حصوله وإن شاء تركه أو لم يحصله بجميعه بل هو العيب عند المالك لا يفتقر
إلا لمراد العيب وإن لم يفتقر للمعصية وحالة الاستعانة ثم إن الحق الغش عند بعض الغضب كذا

[illegible]

التقدم في كماله ما كان كسرت القدر وهو جبر فاما على صاحبها اليقين لان ذلك يقتضيه كماله وما
لو فرض المعاكسة كسرت القدر وهو جبر صاحب العالم مستلزما اذا التفتت العاقلية وكان مقتضى
تصوير صاحبها ما التفتت على كمالها من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
ما اقله لم ينفذ وعبر عنه ما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
والشأن في كماله كماله القدر وهو جبر وهو جبر من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
بما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
تكون ما يرى في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
وهذه هي حجة الشبهة في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
ما اقله لم ينفذ وعبر عنه ما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
قوة الجبروت وهو جبروت من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
وهذا هو كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
وزيادة من كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
الا بدخ الشبهة في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
ان يكون القدر من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
الشأن في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
ما اقله لم ينفذ وعبر عنه ما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
لا اعم من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
فان لم ينفذ وعبر عنه ما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
ان اعم من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
شأن في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
ان كانت حجة القدر من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
لان كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
المالك في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
الا ان مستلزما اذا التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله

مقتضى او مقتضى قوتها كانت جبروتها وان كانت من فعل العاقلية كانت اثر العاقلية
العاقلية من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
النقص في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
ولا التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
من كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
حجة في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
لحجة في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
المقتضى في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
الزيتون في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
لما اقله لم ينفذ وعبر عنه ما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
لم يزل ما كان من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
غير المقتضى من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
فلم يزل ما كان من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
العاقلية من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
نار حجة من كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
هذه الشبهة من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
لحجة في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
عليه لان كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
خاتمة كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
بحسب كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
فان لم ينفذ وعبر عنه ما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
مع كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
وان لم ينفذ وعبر عنه ما التفتت على كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله
سالح في كماله من حيث لا يتصور وان كان مقتضى كماله لا يكون كماله

ينفذ ولو زنا العاصم المعضوب وبه عيب وفاة العصب هكذا قال المالكية لاجتماع
 عندلته لغير الشافعية القول بغير العاصم لان الأصل برأئته وعدمه على الشفاعة
 مسئلة لو كان عاقا فالشارب الذي على العبد قال قول العاصم لان العبد هو عليه وقد اختلفوا
 ولو قال عصبيت حتى ولو ابا كوفه فقال قد عصبيت حارسك في المدينة قال قول المذنب عليه في
 لم عصبيت حارسك الكوفة واقام عصب دار بالمدينة فان واقعة المدعي عليه ثبت ولا ريب ان
 يتكذبه ولو عصب حتى لا يخرج من مملكته عند تهمته المعضوب من مملكته بعد ما سئل
 وقال العاصم باقية ولا يخفى ان قولنا العاصم لان الأصل ببراءته والتجربة والبرهان
 ضام الى الذي عصبه حتى يشاء العاصم ان كان عصبه كذا فلا ريب في كون العاصم شاعرا بقوله
 العاصم فان يكره من العبد خلف المالك فمعه ان يثبت العتق فانه يثبت مسئلة لو اوجع
 من اثنان بخلافه يوجب له ملكه وان كان البايع قد عصب من مملكته ان لم يدعي من العبد على
 المشتري وفي رواية اخرى على البايع ما عصبه في الاقرار وان ادعى العبد على المشتري وعصبه
 العبد منه ولا يرجع له بالقر على البايع المذكور فان كان المدعي عليه عينة اسير في المشتري
 على البايع بالقر وان لم يقر العينة وبطل المشتري وحلف المدعي واحد ولا يرجع على المشتري والقر
 للمضير والقر ان يرضى بائع ومشتري لم يرضى البايع على المشتري وفي البيع عالة لا
 ان يكون اقرض العصب بقره بالخيار فلهذا لا يفسد البيع ثم لو عاد العبد الى البايع بارتوبة
 بحيث ان يرضى له المدعي وان يرضى البايع والمشتري وجب تسليم العبد للمدعي وعلى البايع ردة
 القران المضمون ان يرضى له وانه ان لم يرضى ولو يرضى المدعي بعد ما عصب المشتري العبد ردة البيع
 والمشتري لم يطل العتق ولو رافقه العبد او اقرضها في العتق من حين عصبته وهذا هو الصحيح
 انصب عليه خلافا لغيره في كفايته المشتري ثم انفقوا على عتق المدعي لان الكفاية قبله البيع
 والمشتري تسلم لا يخفى في صحة العبد على البايع ان يفسد بصدقه وعلى المشتري ان يفسد بصدقه
 على من يرضى بها ان يرضى بوجهه وقرض الضمان على المشتري لان يكون القية في البايع اكثرها
 المشتري بالزينة ولو لم يرضى المشتري بوجهه كتبت ما اكل المدعي لان المال لا يفسد من الاقرض وقد
 توافقت على انه لو لم يرضى بخلاف العتق فان يرضى فيه فاقدم في ما فيه من حيث يرضى هكذا
 الشافعية وقال الحنفية انه منزل على الاكتساب لانه يستعمل العبد باعنا الاكتساب الذي يرضى بها
 الى ان يرضى المشتري للمدعي لا يستعمله الا العتق بخلافه لان العتق يفسد الحلال في عتقه

في حال الموت وفيه مقدرة وضو لا الطهارة فبقية مسئلة الموت على الاخر
 الخراج القصد الذي يراه لها ولا يرضى عنها وفيه من حيث هو ما يرضى له والموت والموتان
 عتق للميت وسكون الوارث هو الموت الذي يرضى عنه والميت وسكون الوارث هو على القلب يقال
 ويحكم موت القلب اذا كان على القلب لا يرضى عنه شيئا لو اثار الاخر فان الشرح ومثل ذلك ان الناس
 المعهود عندهم المسمات بينهم كالقبرين يورث في الشرح ومثل ذلك ان الناس المعهود
 فيه الى الاستمالة والذين الثاني وكانا العرب وعظام كثير وكذا الاخر اما فيناظر معناه بين
 الناس في عرفهم غير له عليه ويكون المراد به في نظر الشرع كل واحد احيا او العرب وذلك بخلاف
 ما اختلف ما انفردت عن من الموت وسياق نصيبه لاشافعية **مسئلة** لو اوجع المالك
 كل مقل من الاختصاص ما يرضى بالشر والاعا من العامة عن سعيه من زيد ان يرضى وقال
 من اوجع المالك مقل من الموت والشرع الظاهر حتى قال المروعي انه حديث حسن وهذا ما لا
 يرويه ابو داود في نسخة قال ابن عبد البر ان سئل عن صحيحه وعلق القول عند عتق العبد وغيره
 وعن طائفة قال بنو الله من اوجع المالك احد فيقول حتى يهاجر من حرم ان يرضى الله
 قال ابن ابي اسباط على ان يرضى له ومن يرضى من الموت فلا ريب في ان يرضى له ولو شئتم لم يكن
 ايها المسلمون من يرضى له خيار عتقه فودعوا في ان يرضى له من ان لا يرضى له ولو شئتم لم يكن
 ومن يرضى له فلهذا يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 عمره ما يرضى حتى يهاجر من حرم ويرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 شجرة او حقل او دار او لم يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 عن غيره يرضى له من يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 عن يرضى له من يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 عن البايع واذا لم يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 ان يرضى له من يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 لا يرضى له من يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 فاني رخصها الى الامام من يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 بدون مهرها واحياها فهو يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد
 منها وان يرضى له من يرضى له من يرضى له في الصحيح عن البايع قال ابن ابي اسباط ان اوجع المالك احد

ملكها بالشر يوشع علم تلك الامم اخا ابن عبد البربع العلاء على اربع وعشرون ملكا غير
منقطع النجوم ارحل احد غير ابراهيم ملكها بالاحياء ثم طاح حتى قتل وولد له وارضه من
على اثاره فقال الشاعري ولسن الله لا لا ليخبر لاسد احيا وملكها بالاحياء العوازم يكون الملك
اولون متفرقة عن اصل اجداسه ويخرج مسلم بن جابر بن اوكايا الرمي بعين ملكها فملك ذلك
بالاحياء حتى ملكت في اوطى وطى ولفقه عليه اربع وعشرون ملكا ثم قدم الى ارضه واطاعه من
الرجال الاثني عشر لعين فيهم من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
وولد له وارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
لعهده وارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
ترك على عاتق الملك اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
او يدب الملك اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
ايمن ولا يار من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
ولقول الشاعري ولسن الله لا لا ليخبر لاسد احيا وملكها بالاحياء العوازم يكون الملك
كانت ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
وان كان الملك اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
فوقه اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
وبعد اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
عليه ملك ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
كل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
من ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
اكثر من ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
الاسد على ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه
ان يظهره اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه من اهل ارضه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كالزيادة قبل القبض والمصلحة والثانية منع وهو مذهب أبي حنيفة لأن الزيادة في الموهوب للمالكين
 فماله ولم يمتد له من جهة أبيه فلم يملك الرجوع كالمصلحة وإن امتنع الرجوع فيها امتنع الرجوع
 في الأصل لئلا يفتن المشتري بالمشاهدة ويغترق الزيادة بالعيب من جهة الزيادة المشتري
 وقد بقي من الزيادة من قبض المالك فما إذا باع عينا مع زيادة في الزيادة وهو يشتري الزيادة
 عينا فالباع للبيع شرط مشتركة على الفسخ ببيع العيب فكل الفسخ وجب منه **القول الثاني**
 فيما يحصل الرجوع الرجوع يحصل إذا بالقبول أو الفعل أو القول فلو قيل بعت فله وبعث و
 ارسلت واستردت المال وردت له على ما كان في أصله لم يفسد البيع وما أشبه ذلك من الأفعال
 الدالة على الرجوع والمشاغرة وجهان لأن الرجوع حال هو فسخ وأصل الله لا يفسد البيع لا يكون فسخا
 لأن الزيادة أيضا ملك الوهاب الزيادة المصلحة من الموهوب والمشاغرة لا تكون فسخا إلا إذا كان فسخا
 للبيع وأما لا يفسد الرجوع على ما لا يفسد الرجوع في الأصل فله الأول يعني أن المشتري
 والأصل لا يفسد الرجوع من الموهوب وهو الفسخ للرجوع يحصل الرجوع من الموهوب من جهة
 رجعت وكذا علمه في الأصل فله أصله المصلحة أو إذا فعل فله الرجوع من جهة الوهاب فله الأول
 يفسد له الأولى ملك الموهوب الموهوب وبعثها أو فسخها أو بعبها من الموهوب لا يفسد الرجوع من جهة
 كان هذه المشتريات من الموهوب فسخ البيع وهو من جهة المشتري لا من جهة الموهوب لا يكون فسخا
 لأن الموهوب ملك المشتري فله الرجوع فله الرجوع من جهة الموهوب وهذا هو الوجه في الفسخ
 العيب ففسخه لم يحصل به الفسخ وبما للمشتري في الرجوع فله الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع
 ففسخ الوهاب لأن فعل المسلم الثاني على ظاهره وهو صحة الفسخ لا ينافي في ملك المشتري فله الرجوع
 فسخ القول ونقض المشتريات أن كان حال الوهاب أو بعبها أو فسخها أو بعبها أو فسخها أو بعبها أو فسخها
 كغيره من الرجوع من جهة المشتري مع الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع
 بفسخ صاحب الخيار وهذا لا يكون صحيحا إذا عرفت هذا فإن فسخ الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع
 البيع وحقه وجهان كل في بيع في الرجوع وجهان في حصول الرجوع إذا كان الفسخ من جهة
 أو من جهة الموهوب أو من جهة المشتري أو من جهة الموهوب أو من جهة المشتري أو من جهة الموهوب أو من جهة المشتري
 وجه الاستدلال أن الرجوع على الفسخ عند ماله بالزيادة في الرجوع فله الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع
 من جهة الموهوب أو من جهة المشتري أو من جهة الموهوب أو من جهة المشتري أو من جهة الموهوب أو من جهة المشتري
 بل هو كالمفعول العاصم بذلك **مسألة** كل موضع ثبت فيه الرجوع من غير اشتراط حكم القاضي

عند علمنا أنه قال القاضي واجد الخيار في فسخ العقد لا يفسد الرجوع به إلى قضاء من خيار الرجوع
 وكذا الفسخ غير المشتري والشارع جعل الرجوع باطلا ولم يفت بيمين المالك ولو كان شرط المالك
 وبينة أو لا يفسد الرجوع فيها إلا بيمين المالك لأن ملكه مستند وهو موهوب ولا يكون فسخا
 لما لا يملك القاضي لا يملك عند بائع لا يبيع فمروغ **أ** فبيع ولم يفسد الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع
 المشتري فله الرجوع في المشتري في بيعه فله الرجوع في المشتري في بيعه على حكم القاضي **ب** لو اتفق
 الوهاب والمشتري على فسخ العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 رسل الشبه وقد رجعت في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 المفسد من الجانبين فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 الرجوع فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 الأصل فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 كونه رجوعا لأن المشتري في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 العقد بالمعاطاة الدالة على الرجوع فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 وجه الاستدلال أن الرجوع على الفسخ عند ماله بالزيادة في الرجوع فله الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع
 في الرجوع من جهة الموهوب فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 أو المشتري فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 وجه التبرع فلم يفتن الرجوع كالموتية وجهه المثل من المثل ولا إذا أعلن دار المبرم المستعير
 شو كذا الرجوع الخاف لا خيار للمشتري وقال الشيخ رحمه الله في الخلاف والمبسوط المصلحة على ثلاثة
 أقسام هي مرفوعة مشهورة الرعية للسلطان والفقير للفقير والغلام لاستأده ووجهه للمساوية
 مثل حب الفقير للفقير والفقير للفقير والفقير للفقير ووجهه لمساوية مشهورة السلطان لرعية
 والفقير للفقير والاستدلال أنه وكلما تفتن الرجوع فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع
 أو لغيره الفسخ ولا العرف ولا العادة لا يفسد الرجوع من جهة المشتري وكذلك العادة المثل لا يفسد الرجوع
 والمصلحة في الرجوع من جهة المشتري فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع في العقد فله الرجوع

ولأن مقتضى البيع من التخصيص في الأب وهو خروج العداق بين الأولاد والجدد وقطع الرجوع
ثابت في حق الأم فصار في الحكم وجها الرجوع لو خلت مقتضى قول أحمد وهو منوط بالبقاء
أيضا فلا يلزم ما دخل في قول أبي حنيفة من أن الولد لا يرد في الرجوع من الشبهة الرجوع بغير
الحبة بل أعاصير طرقت في الشبهة إذا لم تكن أعطى الأخت عمل عطية الأول ولا لها الماشاوات الأب
في غيره تفصيل بعض ولدها يبقى أن يساويه في التمكن من الرجوع فيما اختارته به فخلصها من
الأم وأزاله للتفصيل ثم كالأب وفي الزيادة الشهر من عملها لا يخرجها الرجوع من طهرها ما بين
الأب لأن الأب إن أخذ من مال ولد وليس للأم ذلك وقال مالك المأم الرجوع في حقها ولدها إذا
كان أبو حنيفة كان رجسا فلا يرجع لها لأنها لم تلبس به من قبله فكذلك الطهر وهذا كله
سأطرحه لأننا لا نخرج التفصيل في العطية قبل كونه مع شقة لأبوين الأب الرجوع في ما زاد من
الحبة بالاقراض **مسألة** إذا أعطى ولد مال له ولده لم يرجع له الرجوع في عطية الأول
مع شرط الطهر في ذلك قال أحمد يرجع ويسوي بينهم وهو الوجه في قول أحمد إن لم يشرط أن يقسم له
ويرجع على غيره فلو لم يشرط له أنه إذا ولد له ولد يسوي بينهم وعن مالك أنه يرجع بما أعطاهما إذا
كان أبو رجوع في بعض ما أعطى كل واحد منهم ليدفعه هذا الولد الجاهل فيشاور أخيه وإن كان هذا
الولد الجاهل ولده لم يرجع له الرجوع على أخيه لأن العطية أوتيت جارية أبا لأهل رواية
أخرى عنه أن الولد الرجوع وكل ذلك عندنا خطأ **مسألة** ليس للأب أن يأخذ من مال ولد
شقة إلا إذا أوقدته ما يحب له من الشقة عليه إذا امتنع الولد من دفعها أو يردن فلا يجوز وبه
قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لأن الشقة لا يراد بها إلا ما لم يمسلم لأخت طهر نفس منه وقاله أن
وما لم يمسلكم عليهكم جرم بكم هو كمن هذا في شقة هذا في ولدك هذا في ولدك هذا في ولدك
من ولدك وولدك والشافعي يجمعون ولأن مالك لا يرى أن يمسك من نفسه فلم يخرج من تركه لغيره فقلت به
حاجته وقال أحمد لا الأب أن يأخذ من مال ولد ما شاء وبذلك مع حاجة الأخت ما أخذ من وعدهم
شوق كان الولد صغيرا أو كبير بشرط أن لا يشرط له أن لا يرجع الأب ولا يشرط له أن لا يرجع به
حاجته والشافعي أن لا يأخذ من مال ولد وعطية لأخت لا يخرج من نفسه بعض ولد والعطية من مال
نفسه فلا يمنع من نفسه من أخذ من مال ولد ولا يخرج من طهره حاشية قال رسول الله
أطيب ما لكم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم وجاريل للشافعي فقال أن لا يجتمع مال فقال أنت
ومالك لا يبيح وجاريل لرسول الله فقال أن لا يأخذ من مال ولد ولا يأخذ من مال ولد ولا يأخذ

مالي فقال النبي من أنت وما لك لا يبيح ولا أن الله سمع الولد وهو لا يبيح فقال وهو ما لا يبيح
ويجوز وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك لا يبيح من ولدك ولا يبيح من ولدك الذي
وهب على الكبر استعيل والشافعي وما كان موهوبا له أخيه له كهدية والشافعي ليس له أن يبيح
بل يعطيه الأب ويحكم على ابنه وقاض الأثر له **مسألة** إذا ثبت للولد من على والد كان
مطلية به مع ضمان ولا يحل للأب منعه منه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا بد من ثبوت ثمارت
للمطالبة كغيره وقال أحمد ليس للولد المطالبة بدين له على أبيه لأن رجلا لا يبيح ما يبيح بنفسه
وربما عطية فقال أنت وما لك لا يبيح وقد بينا أن المرد به التقطع والطاعة من الولد له بحيث لا يقر
الولد على حق والد مات لأن كان له المطالبة به عند خلافة لأبيه بحيث يمنع لأن موته ثم
ليس له المطالبة ثم في ما بيننا من جوان المطالبة ولو مات الأب رجوع الابن في كونه بدينه وبه
قال أحمد لا بد من علمه بغيره عن الأب وقال الشافعي المطالبة وعن أحمد رواية أخرى أنه إذا مات
الأب طهر من الابن على الأب **مسألة** لو شتر الأخت مال الابن قبل فلكه لم يرجع وبه
أحمد فلا يخرج عن الأب لغيره بدينه ما لم يمسك ولا يخرج من ماله ولا يبيح له ولا يبيح له ذلك
الابن علم على مال نفسه بغيره ويحل ويحل له ولو كان الملك مشتركا لم يمسك له الوفاق لا يجوز له
وطول الجارية المشتركة وهذا عندنا على جرد وطول الجارية الزمارة وهو قوله ما أنت مما لك لا يبيح على مالك
بغيره قال أحمد ولو كان الابن صغيرا لم يرجع الابن من نفسه ما له لا فلك التوفيق والخط الصغير
فيه وليس من الخط أصلا مدونه ولا يخرج من ماله ولو وطى الأب جارية ابنه قبل أن يملكها
فصل من ماله لم يملكها لغيره وله وطىها قبل الاستبراء كما لا يبيح ما لم يمسك من جارية ابنه ما لم يمسك
لغيره ولا يبيح من الاستبراء في جارية ابنه قبل فلكهم وطى مالك الأول لها وهذا ان حصل الوفاق من
من قبل أن لم يحصل حدث من غير استبراء قال الشافعي لا يجوز وطى غير ابنه إلا أن يقول هو وجب
ذلك كمنح مع كون المالك امرأه من غير استبراء أو كان الولد قد وطىها لم يحصل على الأب
لأنه حصل له حليله لا يبيح لغيره من جارية ابنه قبل فلكهم وطى مالك الأول لها وهذا ان حصل الوفاق من
الخط الصغير ما لا يبيح له إلا أن قال أنت وما لك لا يبيح وقد بينا أن المرد به التقطع والطاعة من الولد له بحيث لا يقر
ولد أن يشرط خلافا لغيره في حاجته قال الشافعي لم يبيح له ولا يبيح له الجارية لا يمنع من وطى استغنى عنه الخط
للمطالبة قبل وليس للأب المطالبة بالأخت من قبلها ولا يبيح له ولا يبيح له الجارية لا يمنع من وطى استغنى عنه الخط
استغنى عنه الجارية لا يمنع من وطى غيرها ما لا يبيح له ولا يبيح له الجارية لا يمنع من وطى استغنى عنه الخط

على سبيل الله المحمدين وقال اخرون اذا وقف في سبيل الله اضرب الى ما يكون وصلة الى الثواب
 كالغزاة والفتح والعزيم وبنى القلعة والسكينة وكذا لو قال في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير
 كان وليها ولا يخفى فيه الغايات الثلاثة وهو الوجه لا المقصود من سبيل الله ذلك وقال الشافعي في
 على سبيل الله فانه يكون المعنى الذي يفرضون اذا مضوا وبنى القلعة والذين هم الموقرون للغزاة وسكنوا
 اجماعا قال الشيخ من سبيل الله الحديث اجماعا معناه ان الله ان اراد ان يجعل جوارحه في
 سبيل الله والحق الشافعي بان المطلق من كلام الاميرين محمول على المعهود في الشرع وقد ثبت ان سبيل
 من الصلوات ينصرف الى الغزاة فكذلك الوقت المطلق هو محمول على ان يكون في كلام الواقف
 كلامها الذي هو كونه ما دل على قصد سبيل الخير والثواب فاذا احتل في ذلك لم يعد له عما ذكره
 عرف الشرع **مسألة** اذا وقف على سبيل الله لم يلزم له الثواب كان قاله وقت على سبيل الله يصح
 في كل مرة الى الله تعالى القلعة والفتح والسكينة والمشاهدة واثابة الحاج والزميرين وكل من الموقوفين
 وغير ذلك من الثواب واما الشافعي فيسبيل الله المعين في الاوقات في الجوارح من سبيل الله
 وعلى سبيل الله والخير الثواب جوده في الاوقات فانهم قد اقرروا في الاوقات وفي بعض الشافعية
 الموقوفين على سبيل الله يجوز في الجوارح صلاح السليم من اهل الحق والصلاح القلعة وسبيل الله
 وفي الحق وغيره او فرق بعضهم فقال اذا وقف على جهة الصبر صرنا له مصاراة لا يكون به مسدد
 ولا يابطوا اذا وقف على جهة الثواب صرنا له ان يروى في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير
 فالوصف في القلعة الى الغزاة والفتح الى القلعة والسكينة الى الثواب والظاهر ان سبيل الله في
 الثواب **المطلب الرابع** الموقوف **مسألة** يشترط في العين الموقوفة امور خمسة **أولها**
 ان يكون عينها من مملوكة ينفق بها استغناء عما يحتاج اليها من حاجاتها فلا يصح وقفه على
 صيرها الى غير موقوف كان الا وهو لا يشترط ان يكون الموقوف موقفا او معتبرا وكذا لا يصح وقفه على
 صيرها الى اعيان كالموقوفين جدا اطلاق الودار كذلك او موقفا على شيء فذلك ولا يصح وقفه
 لغير مملوكة من الاعيان كالموقوفين لا يثبت وكذا لا يشترط ان يكون الموقوف موقفا او معتبرا
 التي لا يقع عليها الملك ولا يصح وقفه لغير مملوكة لان وقتها مملوكة وان قد اذن مساهمة مطلقه بالاحوال
 لان الوقت يستحق له الخصص يستوفى الموقوف عليه منقذ على امر الزمان ويصح وقفه على الكل يعلم
 وكلها باليد والمال فيكون المستوفى من الاوقات على الاقوى والشافعي في وقفه على
 الموقوفين بانها اوقاف منهم على الاوقات واما ما ذكره الشافعي من ان الوقت يربط

ملك الزمان ولا يربطه بالوقت لان الله قد ثبت حقته على الشافعي وما فيها مستقيمة فبان
 ان سبيل الله كيف سائر فلا يخرج عنه المانع وقطع به جزمهم مع القول بغيره لان وقتها غير
 مملوكة وقد ظهر الشافعي على المنع من وقفه على الاوقات لا يربطه ولا يربطه بكونه مملوكة للواقف ولو
 وقف ما لم يربطه لم يصح وان كان غير مملوكة في وقتها فبطلت خاصة ولو ابا ان الملك قبل البيع لا يكون وقت
 المستأنف ولا يصح وقفه ما لا يقع به الا الاوقات كالموقوفات والمشتريات والفتوح وشبهها
 لان منصفها في اعيانها لا يكون موقوف فانه يسهل بيعه الفساد وانما سوغ الوقت يكون صدقة
 محلة جارية على من يربطه من ربه قال الشافعي يمكن الشافعية من ذلك ولا يربطه الا على ان لا يكون
 وقف الطعام ولم يثبت له حبس الملك وليس يجمع له الا لا يكون وقفه وهو تحصيل الاصل في سبيل
 الثمن وما لا يقع به الا الاوقات لا يصح فيه ذلك فلا يصح وقفه ولا يصح وقفه لان الملك لا يربط
 القدر على الاوقات صيرها الى اعيان غير مملوكة من الاوقات التي تحرم منصفها وان كانت مملوكة ولا يصح
 ما لا يمكن التمسك بها بعد الاوقات ولا يكون موقوف على الاوقات وهو شرط في الوقت عند **مسألة** يحرم
 وقف العقار ولا يصح بيعه ولا يستقل ولا يجوز فراجع الشروط السابقة اجماعا فانها لا يتقبل ويجوز
 فراجع الشروط السابقة فبطلت في وقتها ما قاله الشافعي وفيه الشافعي في هذا الكتاب في المدة
 والالتزام بالثواب والخصص والكتب وانما ذلك لان الشيء قد ابا ان لا يباع فانه لا يصح اوجده
 في سبيل الله وجازم معقول المانع فقلت وارسل الله ان الموقوف لا يصح وقفه في سبيل الله ولا يربط
 البيع اركبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبيل الله ولا معنى للوقت فيوقف فيه ويؤخر
 الاصل في سبيل الله من وقفه بعد ان اقامت في الاوقات لا بد من وقفه في الجوارح في وقتها
 الكتب وعينها ان الموقوف مطلقا لا يجوز وقفه وقال ابو يوسف لا يجوز وقفه في الجوارح ولا في الرقيق ولا
 العروس ولا الكرام والساج والطلال والفتن والغربان الا في الموقوفين بها لان هذا جازم
 لا قاله عليه فلو وقفه في الاوقات من وعن مالك في السلاج والكرام في الجوارح اجماعا
 حاصل على وقفه الموقوف في الاوقات في جميع الاقسام **مسألة** يجمع وقف المشاع عند
 على اجمع الا يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام
 واحد او يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام
 يجوز بيعها لغيره لغيره لان الوقت يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام
 نحو ما في الموقوفين في الاوقات يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام يجمع وقفه على اقسام

لا يجمع الوقت عليهم ولا يخرجهم فاذ اقبلت حق من لا يجمع الوقت عليه خرج من جميع الوقت عليه لانه
لا يجمع على اطلاله ولا ما يقع منه ولا شاعبه من منقطع الاول لاختلاف قول فقهاء في موضع الوقت
جميعه باطل وقال في موضع قولين احدهما ان اطل والفا في الجمع فيما يجوز فيه دون ابتداء الحال احدهما
هذا القولان صديان على تفرق الصفقة اذ اجمع ما يملك وما لا يملك (بعضهم فيه طريقا ان اصحاب
الله على القولين من منقطع الاخرين بعضهم وعلم صديان على ان البطل الثاني من يتلقون ان يتلقوا
البطل الاخر لم يجمع لان الاول لم يثبت له شيء استحال التعلق منه وان قلنا من الواجب فهو على الحالة
في تفرق الصفقة والثاني انقطع بالبطلان والتفرق بينهما وبين منقطع الاخرين منقطع الاول وجب
مستحقا وابتداء صحيحا على الاخر عليه بخلاف العكس وهذا يقال في منقطع الاول قولان متربان
على القولين في منقطع الاخر وهو اولي بالبخلاف لان وضع الوقت على ان يجمع وليس في منقطع
الاول لان مصر في منقطع وقتي فيقال في التمسك او لم يثبتوا في الظاهر عندهم البطلان وهو
منصوص في الشافعي والثاني يقال ان يخرج من منقطع الاخر ويقال ان منصوص ما يثبت في الاخر عند البطلان
والاخر صحة الوقت مع استقامه وقت عليه او وقوع الوقت المعاني على شرط وصفه او عدمه جريان
الوقت على جنب ما شرطه الوقت والاذن باقيا باطل وهو ظاهر وبيان الشرطية بما قلناه
الوقت اما ان يكون هناك موثوق عليه او لا والثاني احد الاقسام والاول انما ان يحكم باله وقت على
من لا يجمع الوقت عليه وهو باطل والاجماع لو علم من يقع الوقت عليه فاما ان يحكم بالوقت عليه من
حين العدم في ذلك الحال فليس له الوقت لانه لما جعله وقتا على البطل الثاني حال انقراض العدم
او بعد انقراض العدم وهو قول صحة الوقت المعاني على الشرط **مسئلة** اذا اقبلت اطلان
الوقت المنقطع في الابتداء كما اختاره فالاصل ان يكون باقيا على ملكه المرافضة وان قلنا بصحة
كله اختيار الشيخ رحمه الله فهل شرط منعه او قدس من مخرج في حكمه في الحال ام لا قال الشيخ
في المبسوط بنظر فان كان الذي يطل الوقت في حقه لا يجمع انقراضه مثل ان يفتى او على محمول في
فانه يكون في الحال من جميع الوقت في حكمه ويكون الاول بمنزلة العدم الذي لا يكون في الوقت لان
وجود المحمول كعدمه لانه اذا صححنا الوقت مع ذكره فقد انقضى وان كان الموقوف عليه ولا يمكن
اعتبار انقراضه كالعدم بل بعضهم جوزوا فيهم في الحال لا يستحق غيره وهو الصحيح ومنهم من قل
لا يصرف فيهم في الحال لانه اذا جعل منقطع الوقت لم يشرط انقراض من خالفهم والشرط لم يوجد
فصرف في انقراضه والمسالك من مدق بقا الموقوف عليه او لا ثم اذا انقضى رجعت اليهم وقت لا يفتى

على تقدير القول بصحة الوقت بنظر فان كان الموقوف عليه لا يجمع اعتبارا بقرينه ولا يمكن
النظر ما ذكره مثل ان يوقفه او على محمول او ميت او على ولد ولا ولد ثم على الفتره فانه
يكون في البطل الثاني لان وجود المحمول كعدمه لانه اذا صححنا الوقت مع ذكره فقد انقضى وانما
الركن من يمكن النظر ما ذكره انما انقضاء يمكن اعتبار انقراضه كان ولا ثم على الفتره او است
حصوله لا على وقت على من سئل على ان يكون قبله الوقت قبل انقراضه وقبل الولاة فيه
ثلاثة اوجه احدها ان يرجع الى الواقع لولا وان قد تم البطل الثاني لانه لا يمكن ان يكون الثاني
لانه جعله لم يعد له بل الاول ولا يكون الاول لانهم يجمع لغيره يكون اولى من الواقع وعلى هذا
على ثبوت الوقت وجها واحدا فليس له غيره لكن ما تراه لاحصاف والثاني لا يثبت بل هو ملك
وسيله سبل المعاني فتوقف على منعه والوجه الثاني انه يكون للبطل الثاني في الحال لان البطل الاول
لم يجمع الوقت عليه فيسقط ذكره فان كان الموقوف عليه لولا هو لولا الثالث ان يرجع الى قرينة
الوقت كما قلنا في منقطع الاخرين او هل يفتى فيه الفتره قولان ومقدم الاخرين فالاخرى على ما مضى
وطم ويجه رايه انه يكون الحشا في العامة والاولى بعد عندهم لانه اذا جعله وقتا وجب عليه
لواقع فقد جعله له ان يفتى على نفسه وان عاد اليه فله ان يفتى في ان يفتى في نفسه ويقال في
الثاني فقد جعلنا ابتداء الوقت متعلقا بشرط وهذا كالمعنى في الاول لا يفتى هو الثالث وكذا
يحكم بالوقت على من لم يفتى على الفتره وذلك المعنى فانصت منقطع لا يفتى **مسئلة** الوقت
الذي لا خلاف في صحته ما كان معلوما لا يفتى في انقضاءه غير مستقطع فيها ولا في الوسيط مثل ان يفتى
الفتره انما يكون او على ما لا يجمع في حكم العامة ان يفتى فيهم فان كان غير معلوم لانها مثل ان يفتى
على فتره يجوز ان يفتى فيهم بحكم العامة ولم يجعل الشرط المسالكين والاجرة غير منقطعة فان الوقت صحيح عند
جميعهم ومنهم من يفتى على ما تقدم من الخلاف وان كان معلوما لانها غير معلوم لا يفتى في انقضاءه فقدم كلان
فيه لهذا انما كان منقطع لا يفتى في انقضاءه على ما لا يفتى في وقت عليه كفتى او لم يفتى او يفتى
او يفتى او يفتى في انقضاءه لا يفتى في انقضاءه الوقت عليه فالوقت باطل وكذا ان يجعل ما لا يفتى في
الوقت عليه لانه لا يفتى في انقضاءه فليس له الوقت فليس له الوقت فليس له الوقت فليس له الوقت فليس له الوقت
عليه مثل ان يفتى على عتد ثم على المسالكين فقولان قد انما كان الوقت صحيحا فتره منقطع الوقت
مثل ان يفتى على ولد ثم على عتدهم ثم على المسالكين يخرج في صحة الوقت وجها كما قطع الاكثر ان يفتى
فمن يفتى الوقت عليه فان يمكن اعتبار انقراضه الفتره اذا قلنا ان صحة وان يمكن اعتبار انقراضه

بداخله الشرط كقولنا هذا وقت على فلان فان مات فعلى فلان واذا صح دخول الشرط فيه صح
 هذا الشرط ثم احترض فقال فلان قبل ان يعلو النجد قد خالت فجاد كقولنا وقد كان لا يجوز ان
 ان يشرط لنفسه بعبء له على وجه من الوجوه وكذلك نحن هو وقت الله انه لا يجوز ان يبيعهم
 اجاب بان لا اعتبار بقول النجد وقد تقدم اجماع الطائفة وتأخر ايضا واما عول ذلك على
 طعن وحسنات واخيرا فانه لا يلتزم الا شطرا واحدا وليس من علمنا عدد من شرطه صحة
 الوقت ولا يدخله خيار الوقت في الرجوع فيه **مسألة** لو شرط في الوقت اخراج من
 سريه من ارباب الوقت على الوقت ولو شرط ادخال من سريه مع الوقت على ان يشرى
 وقت على ايام او على غيرهم وقال الشافعي لو وقت بشرط نفسيه فانهم من شرطه
 شاء او يقدم او يؤخر ففي صحة شرطه وجهان اصحهما المنع لان موضع الوقت على المزمع وان كان
 لموقوف عليه معجزا للشرط فلا يلزم والثاني ان يخرج كالموشرط صرف الربع مع ذلك وهذا
 مدح المبدأ وموضع الوجوه من اذا ذكر الشرط في مقرر العقد اذا اذ اطلق ثم اذا انقضى ما ذكر
 اما باخراج او ادخال مستحق اخر وصديقه مؤخر او اخر مقدم لم يكره ذلك قالوا لو قلنا اصحها
 شرطه الغير فوجهان اصحهما القضاء وان كان قد فسخ هذا الوقت به خالف مني على ان الوقت
 كالعقار ام لا فظاهر عندهم بطلان الوقت والشرط في ذلك كله وقد جزمهم في ذلك على ثلاث مرات
 ١ ان يقول وقت بشرط ان ارجع متوشت او ارجع المستحق واحول الحق له غير متوشت فهو
 فامش **ب** ان يقول بشرط ان يغبر مقادير الاستحقاق فيحكم المصلحة هو **ج** ان يقول على
 اصل الوقت او غير مصله فوجهان **مسألة** كلما شرط في الوقت وقصده من الشرط السابوقه
 في نظر الشارع ولا ينافي الوقت يلزم متابعته بقول العسكري في الوقت على حسب ما يوقتها الصلوا
 انما يلزم الشرط اذا ذكر في مقرر العقد فالشرط بعد العقد وقبالة العقد وانفسا للشرط قبل
 العقد كان لخوا اذا عرفت هذا فالشرط الوقت ان لا يؤخر الوقت في الوقت والشرط على الاقل
 الشايع فهو لما في مقرر العقد وهو واحد وجوب الشافعية كسائر الشرائع لما فيه من وجوب المصلحة
 والثاني المنع لانه يمنع من جعل مستحق المنفعة والثالث الفرق بين ان يمنع مطلقا فلا يمنع او لا ينافي
 على سبب مصلح لا ينافي بمصلحة الوقت وهذا يتفرع عن ان مدح الاجارة في الوقت لا ينافي مدح اجارة
 الملك على اصح القولين عندهم وهذا العقد الشرط الغرض من انهم فساد الوقت به لان جزمهم في ذلك
 انما شرط ان لا يؤخر اكثر من شرطه بخالف وفيه وجه اخر انه كان الصلاح في الزيادة زيد وهذا

باعتية مع فساد الشرط **مسألة** او جعل وارثا من سريه مقبر او بنى مدينة او موطئا
 فلان عدل بصلح وجهه من سريه مقبر او بنى مدينة المقبر ويمكن للشرط بشرط الاهلية وقدر الزمان
 والقرينة من الوقت ونحوه ولو شرط في الوقت اخضاع من سريه باعها للعباد او الرأى او
 معلوم فلا ينافي لكونه على مقتضى الشرط وهو واحد وجوب الشافعية للمقري به عندهم على الشرط
 الوقت وخطا للشرع في القارة التعاريف والالتزام لان الشرط لان جعل العقد مبيعا كالتعريف فلا
 معنى للاختصاص بهما في هذا الوقت فيقتضي وقتا للشرط ثم هذا الخلاف بينهم فماذا الوقت
 وار على ان يصل في احوال التعريف هذا التعريف افعلى عامة المسلمين انما الذي لا يفرق بين
 فدية وتعديه ولو شرط في المدينة والزمان في صلب العقد لا ينافي من اربع شطوط ولو شرط في
 المقبر لا ينافي من اربعها من جهة جزمهم في انهم لا يفرق بين المقبر والمدينة والثاني عندهم انهم لا يفرق
 ان فدية تعبر عن المقبر والى الاخرجهان لزم تعاريف المقبر والمدينة والثاني عندهم انهم لا يفرق
 المقابر والاهلية كما في المسألة **باب في بيان المصروف** **مسألة** لا ينافي
 عقد الوقت من بيان المصروف فلو قلنا وقت هذا ولم يذكر على من او قلنا فدية هذا فدية
 عرفت لم ينعى الوقت عند العقد وهو اسود فلو كان الوقت فدية لم يكن له وجه ولا للاحيان والمنافع
 او لنافع فلا ينافي من ذلك الربح والدية فانه لو كانت داري كذا او هبتا ولم يذكر المصروف بطلا
 ولا لو وقت على محمول مثل ان يقول وقت على جماعة بطل فاذ اطلق كان اولى ان حلة البطلان بنية
 بجعل الوقت على المحمول وهو الحق مع عدم تكريره ومع زيادة سبب البطلان والثاني صحح لا يفرق
 في الوقت فدية والفرق بين مطلق المصروف وكذا اقول وسيتبين في المطلق مع ذلك المصروف
 والمشاكين كذا كما قالوا في عقد على ان يصدق بكذا او بعدد وهذا ولم يبين المصروف ومنع كون
 مطلق القرية هو الفدية في الوقت والقرينة لا يجوز ان يكون خصصت القرية بالمصروف او غيرها في
 الوقت لم يمنع من ذلك في الوقت وهو وجوب حق من المصروف انما هو وقت عام او محدد ونحوه في الوقت
 العاقلين بعد ذلك في ان الاطلاق لا ينافي في وجهه وعلى القول بفساد الوقت ففي صفة الحلال فذلك
 في منقطع الاخر في اصحها وقال جزمهم في وقت المصروف من وجوب ذلك كالحق والحق والحق
 وسوا القولين في حق المصروف **مسألة** اذا وقت على شخصين ثم على اقرار فمات احد
 فالأخر صرف نصيبه الى الحق فاذ لم يمت الاخر صرف الجميع الى الحق لان شرط الاستقلال للمساكين
 انما هو ما جزمه ولم يوجد وإذا امتنع العشرة بينهم فالتفت الى من ذكر في الوقت اولى به ويحصل

ان لا يصر في صاحبه ولا الى الساكن ويكون الوقت في ضيق الميت منقطع الوسط والساكنية و
 وجان كل من ذلك وهو ان يكون ضيق الميت للمعقر انما في ضيقها اذا انزعجت اول وقت
 على شخصين وسكن عن المصروف اليه بعد ما فان قلنا سلطان الوقت فلا يجت وان قلنا ان وقت
 المنقطع الآخر لو مات احدهما فمضيه للآخر هو واحد وهو الضيق الثاني وان قلنا انه لا يكون حكمه
 اذا ماتا مسليلا او وقت على طين متعدد ومتعاقبة من البطن الثاني وقلنا انه لا يكون حكمه
 يكون وقتا منقطع الوسط وفيه ما تقدم من الاشياء والواقع ان الضيق لا يتخلل بين غير وسط البطنين
 الثالث ويقتضي البطن الثاني معدوم **الحكم الثاني** في الاستحسان وفيه مطلبان **فصل** في
 يتعلق بالافعال **مسئلة** قد بينا ان شرط الوفاة التي فيها في عمر العدة معتبر لا يجوز
 تغييرها وتبدلها او يقتضي الوقت بحسب ما يقتضيه ذلك اللفظ ان لم يكن سائفا للتعديج ولا يقتضي
 الوقت لما روي من وقت ما يتزوج وقت حمل الميت عليهم التسليم ووقت ما تم الطهارة ووقت من
 عمر الخطاب انه وقت وشروط الاستباح على من وليها ان يكون ميتا معروفا وان كان ميتا محصيا
 في حياته فاذ كانت هذه الارزاق من اهلها او وقت فاعلم عليها التسليم انما رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هاشم بن عبد المطلب ومن غير ذلك فاعلموا من غير ذلك الله عز وجل قد اقره الله تعالى في قوله
 بانه لا بد منه في شيء يعقوب فكتب لهم الله الرحمن الرحيم هذا ما صدق به على بن اوطاب وهو على
 سوى صدق يدان التوبة في رزق صدقة لا شاع ولا توجب حتى يرتفع الذي مرش السموات
 والارض واستكر هذه الفتنة خلا ما عثر وغاش بغيرهم فلما انزلوا في هذه الحلة لم يظن
 وبعول العسكري على الوقت على حب ما يقتضيه العطاء وهو ضيق الباب اذا ثبت هذا فحب
 من عاديد على لفظ الوقت فيما يقتضي الجمع او الترتيب او ما يقتضيه العقل واذا قل وقت
 على اولادى فلا ترتيب هنا لعدم ما يدل عليه لان الوفاة المطلقة من غير ترتيب ويستحق البطن
 الاول والثاني ومن بعدهم في الاستحسان في كل من علة من البطنين في ان ذلك من مسئلة اذا كان
 موجودا لا فرق بين ان يقول اساسا او يعاقب او يطينا بعد طين او لا يقول ذلك ويحمل على الترتيب
 في الجميع وهو الاشهر من قبل الشافعية وقال بعضهم ان قوله طيننا بعد طين يقتضي الترتيب ولو
 انى فابدل على الترتيب كالتفادى ثم كان بالترتيب مثل ان يقول وقت هذا على اولادى ثم على اولاد
 اولادى ثم على اولاد اولادى ما عاقبوا وناسا او يطينا بعد طين او وقت على اولادى واولاد اولادى
 اولادى وهكذا ولا يغير من البطن الثاني ولا البطن الثالث شيء مع وجود واحد من البطن الاول

فان المتقدم الاول اجمعوا على ان وقت البطن الثاني لا يشترط ان يكون واحد من البطن الثالث ولو بقي
 واحد من البطن الثاني بل انما يقتضي البطن الثاني باسرها احسن البطن الثالث وهكذا هذا هو الحق
 بين الشافعية لكن بعضهم قالوا انما مات واحد من البطن الاول انما يفت في ضيقه كالمات في البطن
 فيما اذا وقت على شخصين او جماعة ثم على الساكنين فمات واحد من من صنف ضيقه وهو جان
 كالصغير هناك لكنه قال ان احد الصنفين ان يضيف الميت لصاحبه والثاني انه لا قرب الناس
 الى الوفاة مسالة لولا ان وقت على اولادى واولاد اولادى لا يخلو الا على اولادى ولا قرب
 اولادى فلا يخلو من الترتيب ولو قال على اولادى واولاد اولادى على ان يربط الا على انهم او على البطن
 بطن وهناك من فرقه فهو للترتيب ايضا ولو قال في المراتب من اولادى في ضيقه لولد اتبع شطبه ولو
 قال على اولادى ثم على اولادى واولاد اولادى ولا يجمع فيه الترتيب بين البطن الاول والبطن
 الثاني والجمع بين البطن الثاني والبطن الثالث فلا يخلو من الترتيب مع وجود واحد من البطن
 الاول فبشرية للترتيب بينهما فاذا انقضت البطن الاول كان للثاني وان كان واحد من البطن الثاني
 شاعركم وكذا لو كانوا جماعة لا يفضل الثاني على الثالث فبشرية للترتيب بينهما ولا يشترط انما
 البطن الاول المسألة انما البطن الثاني المرجوح بالنسبة الى البطن الاول فيكون مستأويا للمرجوح به
 قال على اولادى واولاد اولادى ثم على اولاد اولادى فقد جمع بين البطن الاول والثاني وشارك بينهما
 بالحق فافلا ينفذ في البطن الاول شيء مع وجود البطن الثاني بل يشترط ان يكون بالتسوية فواذا اوجد
 البطن الثاني حصل ما يخلو من البطن الاول والترتيب بين البطن الثاني والثالث فلا يخلو
 من البطن الثالث مع وجود واحد من البطن الثاني والاول البطن الاول شيئا قطعاً وكذا في كل علة
 وشبه ذلك مثل ان يقول وقت على زيد ثم على عمرو ويخالفه يقول وقت على زيد ثم عمرو ثم
 ولولا ان وقت على زيد ثم عمرو ثم على خالد ويكرهه فيكون بين البطن الاول والثاني وبين البطن
 الثالث والراجع فبشرية للاول والثاني ولا يشترط انما الثالث ولا الرجح فافلا ينفذ في زيد وعمرو معاً
 اشترط خالد ويكرهه لولا ان وقت على زيد وعمرو معاً ثم على خالد ثم على جعفر فبشرية للثالث
 الاول وترتيب عليهم الرجح وترتيب بين الرجح والخمس وعلى هذا القياس ولو قال على اولادى واولاد
 اولادى ومن مات منهم فمضيه لاولاد فافلا مات واحد من الضيق لاولاد فمضيه لاولاد فافلا
 مما عاقبوا ضيقهم ولا يشترط انما في ضيقهم جميعهم لو قال وقت على اولادى واولاد اولادى
 وهكذا لا يخلو من البطن الاول وسدت بطون متعددة فافلا لا يخلو من فمضيه في نفس الاصل

وان قال على اولادى واولاد اولادى من انتم فيلن هكذا ولو وقت على اولاده ولا ولد له
 وله اولاد اولاد من انتم فيلن لان عندنا بعد الحقة يجب على الخان ان لا يولد له اولاد
 العاقل والاصل حسنة عن الاغنا ولو وقت على اولاده واولاد اولاده فحق دخول اولاد اولاد
 الخلفين وكذا ذكر ثلاث بطون فحق دخول الرابع الخلف **مسألة** اذا وقت على اولاده
 فيه البنون والبنات والخان في الشكلون ولو وقت على البنين لم يدخل البنات ولا الخان في ولد
 على البنات لم يدخل البنون ولا الخان في ولد يدخل اولاد البنين واولاد البنات فيه ما قدم من
 الخلفات ومن الشا فيه من جعل الخلفات في دخول اولاد البنين في الوقت على اولاد وجعهم
 اولاد البنات وهو حكم من ولد البنه ولو وقت على البنات فحق دخول بنات اولاد وجعهم ولد
 وقت على البنين والبنات فحق دخول الخان في مع انهم سلوا انه لو وقت على البنين
 لم يدخل الخان في ولو وقت على البنات لم يدخل الخان في واخيرا لا يخرج عن الصنفين والثاني المانع
 لا لا يبعد من هؤلاء ولا من هؤلاء ولو وقت على بنته فحق عندنا للشا فيه فحق صنفه تدخل
 البنات منهم كما يدخل البنون لانه عبره عن القبيلة وهو بعد وجه الشا فيه والثاني لا يبعد
 كما لو وقت على بنته زيد **مسألة** لو وقت على اولاده واولاد غير ان وقت الى الموصية
 منهم دون الحال الذم لم ينقل فلا يوقت له شيء من اهل البيت الا انما يستحق شيئا في الوقت قبل
 انقضاء الاله لا لم يثبت له احكام الدنيا قبل انقضائه ولا يستحق ان يكون حلالا يثبت له حكم الاله
 قبل انقضائه وبه قال جده وهو صحيح وجه الشا فيه لا يثبت له قبل انقضاء الابي ولذا الثاني المستحق
 قبل انقضائه ويستحق العلة مدة الحمل وتوقف له الى ان يولد في الميراث واما علة ما وجد له
 فانه يستحق ما وكذا الاولاد الحوادث على وقت بعد الوقت يستحقون اذا انقضوا او المنفق في اللعان
 لا يستحقون لقطع نسبة وخرجه عن ان يكون ولدا وهو قول اكثر الشا فيه وقال بعضهم يستحق
 وابر اللعان مقصور على الملا من ما لو قال وقت على ذريتي او على عقبى او على نسلي بخلافه اولاده
 البنين والبنات قريتهم وبعيدهم وبه قال الشا فيه لقوله نعم ومن زنته داود وسليمان الى ذكر
 عيسى ع وهو ولد البنت وقال مالك واجد لا يدخل اولاد البنات في ذلك وليس شيئا او حدثه
 حلق الاقرب دخوله وبوقت قصية لانه من نسله وعقبه لا محاله وبه قال بعض الشا فيه **مسألة**
 لو كان له ثلاث بنين فقال وقت على ولدى فلان وعلى ولدى فلان وعلى ولدى فلان فليقتل الله
 شي اهدم اربعة في السجين ولا سنا فامرين الوقت على اولاد اولاده ووجوه ان الولد وقال احمد بن

الثالث ايضا وقال ايضا في حال وقت هذه القصيدة على ولدى فلان وعلى ولدى فلان
 وله ولده من غير هؤلاء انهم فيلن في الوقت لان قوله ولدى يستحق جميع النجب وقوله
 فلان وفلان تأكيد بعضهم فلا يوجب اخراج الباقي لقوله نعم من كان عدوا لله وملائكته ورسله
 وجبريلا وميكائيل وليس محمد لانه ايدى بعض الولد من اللفظ المتناول للجميع فاختص بالبعد ليل
 كما لو قال على ولدى فلان فلان بدل البعض بوجوب اختصاص الحكم به كقوله نعم على الناس جميع
 ايدى من استطاع اليه منبلا لما اختص المستطيع بالذكر اختص الوجوب به ولو قال خير من زيد
 راسه او ابيته ن داود وجده اختص الضرب بالكراس والمروية والوجوب لاجتماع الخاتمة وبه قوله نعم
 ويجعل المحدث بعضه على بعض وقوله الغاير جرت الدائم بعضها فحق بعض فان المروية محض
 البعض مع عموم اللفظ الاول كذا بعض اختلاف العطف فان عطف الخاص على العام يقتضي تاخير
 لاختصاصه **مسألة** اذا وقت على ولد وهما ثلاثة على ان من مات من فلان وفلان واياهما
 عن ولد قصية لولده وان مات فلان قصية لاهل الوقت اربع ما شرطه وكذا لو كان له بنين
 وبنات واوقف عليهم وقايلهم وقته من مات من الذكور قصية لولده ومن مات من البنات
 قصية لاهل الوقت فينزل على ما قال ولو قال هو وقت على اولادى على ان يولد الى البنات عنه
 الف والباقي للبنين لم يستحق البنون شيئا حتى تستوفى البنات لانه جعل للبنات الحصة
 وجعل للبنين الفاضل عنه وكان الحكم فيه على ما قال فيجعل البنات كذوى الفروض الذين يحل الله
 لهم من ثلث او جعل البنين كالنساء الذين لا يستحقون الا ما فضل عن ذوى الفروض ولو قال وقت
 على اولادى على اولادى على ان من مات من اولادى من ولد قصية لولده او قصية لاحق
 او لولده او لولده لاهله ولا خواتمه او لولده لاهله لا يوجب على ما شرط ولو قال من مات منهم عن
 ولد قصية لولده ومن مات منهم عن غير ولد قصية لاهل الوقت وكان له ثلاث بنين مات
 واحد منهم عن بنين استقل قصية اليه ما مات الثاني عن غير ولد قصية لاهله والى اخيه بالسوي
 لانهم اهل الوقت ثم مات احد بنى الابن عن غير ولد استقل قصية الى اخيه وعملها اهل الوقت
 واومات احد البنين الثلاثة عن غير ولد دخلت اخوه وابنى اخه قصية لاهله وبنو اخيه
 لانهم اهل الوقت مادام ابوهم حيا فاذا مات ابوهم صار قصية لاهله اذ مات الثالث كما قصية
 لاهله لانه لا يورثه من خلف ولذا وان خلفا بنيا واسدا فله قصية ابيه وهو انتمد وبه
 على نصف اكل واحد الربع ولو قال من مات منهم عن غير ولد كان ما كان جازا عليه جازا على من

هو في وجهه فان كان الوقت مريضا جازيا لم يكن كالتصديق المتيقن عن غير واحد لاهل البطن الذي
هو منه وان كان مستركا بين الطرفين كما احتمل ان يكون فحينئذ يكون اهل الوقت كلهم لا يتم في استحقاق
الوقت سواء كان في وجهه من هذه الجهة ولا في الوجه فحينئذ يذهب الى بعضهم حتى لا يتفصيل بعضهم
على بعض والشريك يتحقق النسبة فحينئذ يكون وجود هذا الشرط كونه لا يستلزم ان يكون
الحكم فيه كذلك ويحتمل ان يكون فحينئذ لا يكون اهل البطن الذي هو منه لانهم في وجهه في القرب الى
الحد الذي يجمعهم ويستوي في ذلك اخوة ونوعون ونوعون فحينئذ لا يتم استوي في القرب فلا يكون
بين اهل الوقت حكم في نصيبه لم يكن لهذا الشرط فحينئذ لا يظهر فيه نصيبا مفيدا فحينئذ ان
لم يكن في وجهه ما يصدق به هذا الشرط كان الحكم فيه كالمولود وان كان الوقت على الجمل لا يصدق
على ان من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من
ورثه فيه للعدالة فلا بد ان يكون نصيبه من اهل الوقت كلهم يتساوون فيه متى
كان من بطن واحد لا يكون من نسبيات متساوية وانما هو ما خلفت مما قدمه والظاهر ان يكون
حظه متى كان من اهل الوقت ولم يكن من اهل البطن الاول فلا بد ان مات احد من اهل
مات القريب عن اثنين فمات احد الاثنين وولد له واحد من غيرهما كان نصيبه نصيبه
واحد من الاثنين ان يكون اهل بطنه من اهل الوقت فيكون على هذا الاخير وانما من غير ذلك
ان كان من نسبيات متساوية من اهل البطن فحينئذ لا يكون له نصيب من اهل الوقت على ما
منهم على هذا الوجه المذكور وانما في اربع فمات احد الثلاثة عن غير ولد لم يكن المراجع في ذلك
من اهل الاستحقاق فحينئذ ان مات منهم **مسألة** قد بينا انه يجب اتباع ما شرطه الواقف في
وقته اذ لم يتأخر مقتضى الشرع ولا مقتضى الوقت فلو قال وقت على الولد فاذا انقضى اولاده
اولاد اولاده حصل الفخر وهو وقت منقطع الوصل لم يجعل الاولاد لاهل البطن او اعاد جعله لاهل
شرطه واستحقاق الفخر وهو قول اكثر علماء الفقه والظاهر ان اولاد الام لا يستحقون
بعد انقضاء اولاد الصلب لان الشرط انما انهم يتبعوا اهل البطن لا يستحقون لهم وليس في ذلك وقت
على يمينه لانه لا يرد شرطان من مات منهم وله عقب فحينئذ لا يكون له نصيب
لما اراد باب الوقت ثم مات احد من اهل البطن عن اثنين وانما من غير عقب فحينئذ لا يكون له نصيب
الثالث بين الزوجين وانما الاول والثاني بالسوية ولو قال وقت على ابني تحت وعلى من يولد
على افضله ثم فضل وقال صيغة كذا لاني فلان وحصة كذا فلان الى ان يذكر الحصة ثم قال ولما

من ينسب له نصيبه ان من مات من تحتة ولا عقب له صرف حصة اليه فمات واحد ولا
عقب له ولما اوقت ولما صرف اليه نصيب من مات من غير عقب وليس له ان يطلعي شيئا
اخر قبله او لا وقت على غيره على من يولد له فان التفصيل اخيرا بين ما عمله ولا يستلزم
لو شرط في الوقت تفصيل بعضهم على بعض او يقتضيه او المساواة بينهم جازوا تتبع شرطه ولا يعلم فيه
خلافا فلو قال وقت على الولد والاولاد وهذا على ان المذكورين والاولاد في شيء ما اقول
المذكور مثل حظ الاثنين او على حسب ميراثهم او على كتاب الله فان كان المذكورين لا يولد
الاكابر وقت ارضه فحينئذ لا يكون له نصيب من اهل البطن من تزويج من النساء فاحاطها
في هذه الصفة حتى ترجع غير زوج وقدوت فاطمة عليها السلام في وقتها امير المؤمنين
ثم لم يجز ثم لم يجز على السلم ثم الاكابر من ولدها ولو شرط في وقتها تفصيل الاخير على الذكر او
مساواة له في وجهه والحجة بحسب ما عدا شرط الوقت في قدره ما اكمل واحد وفي صفات المستحقين
وفي زمان الاستحقاق ولو وقت على العلم لم يحط غيرهم ولو شرط ان يكونوا على يدك او شرط
الفقر او الغربة او الشفعة لم يرد ذلك كله ولم يرد الظاهر لما شرطه ولو وقت على اربعة الفقراء
على زمان الاول في استغنى منهم او تزوج منهم من خرج من الاستحقاق فلو عاده من اولادهم او طلقها
عاد الاستحقاق ولو وقت على اربعة الاولاد الا من تزوج منهم من خرج من استحقاق واحد من حيث هو
الاستحقاق ولو طلقتم بعد الاستحقاق والفرق بينهما وبين ما تقدمه من جهة اللزوم فانه
ثبت الاستحقاق لانه اذا كان اربعة الاولاد طلقتم حصل الفقه وهذا ثبت الاستحقاق لها لان
تزوجهم وهذا وان طلقتم صدق عليها انها تزوجت وانما من جهة المعنى فان غير الواقف هذا في
لها مات الاولاد لا تخلف عليهم غير من تزوج منهم لم يكن واخيه طلق او لم تطلق **مسألة**
لو وقت على اولاد وشرطان يكون غلة السنة الاولى لم يولد واحد وغلة السنة الثانية الى اخر ذلك
الى الثالث وهكذا ما يقوله اذا انقضى لاهل البطن اصر غلة السنة الاولى من غير انتقال العلم اليه
وغلة السنة الثانية الى الثالث اصر الغلة لغلة السنة الثانية الى الفقه اصر الغلة وهكذا ما يقوله في
لا يتابع ولو وقت على قريب من قبل ابيه وعلى قريب من قبل ابيه نصيبه وشرطان يخرج منها مقدار
معيون الى الجميع في ذلك ولم يكن بغيره حتى يمتد في صاحبه ليعلم ان جعفر بن محمد
سال الصادق ع عن رجل وقت غلة على قريب من ابيه وقريب من ابيه واوصى رجل لعقبه من ذلك الغلة
ليس منه وبينه وبينه غلة ثلثي السنة ويقيم الباقي على قريب من ابيه ومن ابيه قالوا لا يولد ولا يوصى

الوطى واستقرت في هذا القيد من المولى ولا يلزم وطو العبد الحانية التي ملكها السيد لا يثبت
 بحسن عتدا وعلى قول القاضي القليل لان الملك فيه غير ناقص وانما التنازل للمالك فهو كناية
 للموقوف بطاوعها ولا يثبت فيها التصفية وكذا ليس للموقوف عليه ان يملكها اذ انما لم يثبت
 الملك له قطاها وانما اذا ثبتت ملكا تاما لم يثبت غصنا به يولى سابق فلا يثبت حصول
 الوطى كما قلنا في الوقت **مسئلة** اذا وطئت الحانية للموقوف فان كان الوطى حنينا فان
 لم يكن هنالك شبهه وجب عليه الحد ويكون الولد زنيا وهل يكون زنيا او طلقا سبق فيه
 وجان كافي نتائج الهيئة ثم ان كانت مكرهة وجب على الوطى للمولى ان يتركها بكر او يصفه
 ان كانت شيئا وان كانت طاعة عالة لمحال فقولان باين فيما بعد ان شاء الله وان كان هناك شبهة
 فالجواب للمنفقة قوبل للموقوف عليه لان من كسبها او ولد من لا يجزى به وعلى الوطى قوبله وان كان
 ملكا للموقوف عليه وان كان الوطى للموقوف عليه وان لم يكن شبهة فالجواب عليه انما عتدا فانه
 ملكه وانما من غط ملكه عنه فلا شبهة الملك فيه ثابتة ومنه المشافهة الاصل انه متى علم
 اقوال الملك ان جعله اولاد فاجوز ولا يخلو الجهد ولا يغير تلك المنفعة كما لو وطئ الموصى المنفعة
 الحانية والولد ملك او يوقف فيه الوطى عندهم والوصية عندهم لا تدرى انما تصادف ووطئ
 للمالك وان وطئ وشبهه فالجواب والولد من لا يغير عليه ان ملكه ولد للموقوف وعلى الحد قوله **الوقت**
 انه وقت تروى بها عبادا خروفت وقصر الحانية ثم ولدان ان الملك للموقوف عليه فترى
 وتوقف قيمتها من تركه ثم هي من تغفل الوقت اليه جرد ملكا او يترى بها جارية وتوقف خلا
 ملكه بقيمة العبد للموقوف اذا قتل ولا يملك للموقوف عليه عالة فهو وجب له وادى الوطى
 فان قلنا ان الملك لا يستقل الميم قدام ولدوا فقلنا يستقل اليه صارت له ولدا لا تعلق مستعبر
 في ملكه وادى امانت عتف ووجبت قيمتها في تركه قولا واجدا لانه انما علم على من يبيع من الوطى
 بخلاف الوقت اذا التفت في حياته فانه الله على نفسه وكان فيه قولان وهل يترى في القيمة له ملكه
 وهذا او تدفع الى من يبيع من وطئ الوقت على الطريقين وان كان الوطى الواقت فان لم يكن الولد
 شبهة تدفع على الخلاصة الملك فان يبيع ملكه عليه الجهد والولد في وقت في كونه ملكا او يفتا
 الوطى وان كان الحانية ام ولد وان جعلنا الملك له فالجواب في بقول الاستيلاء ان اولادها الحان
 في استيلاء الزهر لاسبق من الموقوف عليه بها وهذا اول ما علمه وان غطت شبهة فالجواب والولد
 بر الشبهة هو عليه قيمته اما للموقوف عليه او يترى به عتدا وكما وقف وقصر الحانية ثم ولد له

ان ملكه اصدق بموته وتوقف قيمتها من تركه وبما يصفى بها الخلاف **مسئلة** يحسن تدبير
 الحانية للموقوف لا عقد على منعة فانه الوقت كالحان وان فيه خصيا لها وهل عليه
 زهر الشافعية والظاهر المنع لما فيه من فصل الفرج ونقص المنفعة لانها اذا حلت منعت عن العمل بها
 ماتت في الخلق وتقدر به لربا الوقت وعلى القول بالمنع لا يجب وعلى القول بالحان قال الشيخان
 فلا يملك الملك للموقوف عليه وهو الصحيح كالصفاة على الموقوف عليه ولا تستغنى احد الاكفا
 ومن جاز ينفق للملك زوجة هي نفسها لانها ماله فضاهاه من الخلف بزوجها الحاكم هذا الخبر
 خلاصة رحمة من المالك فضاهاه من جها الحاكم على القول بان ملك الالة تفر وهو الوجه عندى
 لانهم لا يستثنى الموقوف عليه لان الجرد من افضاله وكذا ان قلنا انه لو وقف من جها اذن
 الموقوف عليه فلا اذن يجب كان للموقوف عليه ان يتركها وان است تولد له الشئ عتدا فان كان
 الولد يترى بها عتدا او يترى بها من جها اذن يجب من جها اذن يترى بها عتدا فان كان
 باعنه وان كان يترى بها عتدا جها اذن يترى بها عتدا فان كان يترى بها عتدا فان كان
 او يترى بها عتدا جها اذن يترى بها عتدا فان كان يترى بها عتدا فان كان يترى بها عتدا
 حكمها انما للموقوف عن تاركه لانه لم يولد عندهم ولا يملكه ولا يملكه فان قلنا ان يملكه
 للموقوف عليه وان قلنا انه يملكه فانه يملكه فان قلنا ان يملكه فان قلنا ان يملكه فان قلنا
 كذلك انما اذ عتدت انما يملكه للموقوف عليه والولد ما ذكرنا في ولد الفرج ولو وقف لا يملكه
 بحدوث حان وقت عملها فحكمه وقت ما لم يولد في وقت هو الوقت عند تروى بها عتدا فان قلنا
 ان قلنا الوقت حكم كان الولد وقتا وان قلنا لا يملك له فاذ اوقفه كان الولد انما يبيع **تدبير**
 للموقوف عليه ان يترى بها عتدا لانها ملكه واما الشافعية فلم يفرق هذا السددها
 والشافعية يحسن ان قلنا انما البت ملكه والظاهر عندهم على القول بان ملكا ايضا المنع لاسيما
 وعلى هذا الوقت عليه زوجة وانفق الفكاك **مسئلة** حق التولية للواقت في الاصل
 لان اصل قربة الوقت منه لم يبق ان يقيم امضاها او يترى بها عتدا فان قلنا فانما اوقف
 فلا يملكه فان قلنا ان التولية للوقت او يترى بها عتدا ولا يترك شيئا فان شرطها لنفسه فحق ولزم
 لان لا يملكه غيره من الاصل في حصول الكفاية من الطرية الاخرى في وقتها لدراسةه واستيه
 لم يملكه فان قلنا ان يملكه من الاصل مع الباقي فان قلنا ان يملكه من الاصل مع الباقي فان قلنا
 فان قلنا ان يملكه من الاصل مع الباقي فان قلنا ان يملكه من الاصل مع الباقي فان قلنا

ويكون الجارية من العبد الموقوف كذكرها من ام الولد **تدريج** لو مات العبد الموقوف قبل
 الوقت لموت محله ولو كان له كسبان للوجوبين مسئلة لو وقف شجرة غقت الشجر او
 قلها الزرع او انكسرت الشجرة الوقت الحق بل ان الوقت فيها كما لو مات العبد لموت الهم
 من شافها لان الوقت منوط باسم الشجرة والباقي جرد او حطب ليس بشجر وهو احد وجوه
 الشافعية في نقل الخطب ملكا للوقت عندهم وعندنا ان يكون الموقوف عليه وجميع الوجوه
 عندهم المانع من جلال الوقت وهو الاقوى عندنا في غير منفعته الى الجلب انما بان وجوه
 التسقيف او غيره ولو لم يبرهنه منفعته البتة في الثالث في جعل النار عند الشافعية على
 وجه بقا الوقت فيه وجها واحدا هو ما يقع في وقت الاشتغال بالوقت وهو انما هو
 كغيره المانع من جلال الوقت عليه على قولين فاشترى به فخر من وجبه ان يكون وقفا
 فكان الاول ويجوز ان يشترى به مودى في غير من مودى منها او اجتمعوا في بيعه لا ينعين
 الوقت والوقت لا يباع لا يورث فلو جاز ان يباع منه فلو جاز ان يباع منه فلو جاز ان يباع منه فلو جاز ان يباع منه
 في عينه والثاني في بيعه كما لو وقف عليه كقضية العبد المانع والوجه الاول ان اسكن استبقا
 منه مع بقائه الثاني ان كانت منفعته مستقلة لا تكون له اذا كانت الدابة الموقوفة في ارضه
مسئلة اذا اشترى حصص المجد وكل واحد يملكه فلو اشترى جوارها لاسانف و
 قضى مالهها وضميق الكان يملكه غير غايه وكذا انما له اشتراك في المجرى والاشراك في المجرى
 فيها منفعته ولا مجال في جميع وجوه الشافعية والثاني في المانع من جوارها غير الموقوف بل في
 جوارها على الشفعة وهو الجوارح وهو الاصح عندنا ان اسكن شرا حصصه من المجد لزم
 وهو القياس عندهم ولهم قول اخر ان جوارح المجد غير من جوارح المجد والاولى المصير اليه
 الا ان اسكن شرا حصصه يملكه الى القابض ان لم يكن وجوز المجد اذا انكسر فليس يملكه في المجرى
 وصرف في جوارح وان لم يملك الا الاشراق ومع غيره وللشافعية فيه الخلاف السابق ولو اسكن ان
 غرق منه يارب والوجه في كل بعض الشافعية في جوارح المجد كسب عليه فلهما في بيعه ومقتضى
 ويجوز جوارح الخلاف في الدار المنيعة وفيها اذا اشترى المانع على الانكسار والدار على الامه **مسئلة**
 اذا اضل من حصص المجد ويؤثر به شي واستبقى المجد عند جوارح من حصصه وسيدنا وكذا ان اضل
 شي من فضية او بقعة لاشراك المجد في الامتساك الله تعالى في الامتساك المجد على ان يملك
 عليه في عاقبته واستبقى على المانع صرف الناقص الى جوارح من جوارح المجد غير ذلك وجوز

الشفقة بالاشراك من ذلك على غير احوال المجد وغيره لان كسب المجد اذا اشترى من جوارح
 قال لان شفعة من غير المجد في المانع فقال امام المؤمنين ان شرا المكة ككسب على المجد
 فلهما المار او دفنها حتى لا يملكها المالك ولا يملكها المالك ولا يملكها المالك ولا يملكها المالك
 المكة اذا اشترى من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 المالكين كل من شفعة من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 لم يملكه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 وفعله في جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 اربابه او غريب وصدرت آثاره في المانع من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 محرم في جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 الواقت ان يملكه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 من رعيه جوارح من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 وكذا ان يملكه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 انشروا في وقت الشفعة الموقوفة في المانع من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 تحت اشترى من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 ضريحه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 وقال ابن الدراج في جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 وجوز ان يملكه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 على من يملكه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 هذا كله من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 وجميع خلافه بينهم بوقوع الشفعة في جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 فان لم يملكه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 على من يملكه من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 وسبقه في وقت الشفعة من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد
 بقول رسول الله صلى الله عليه وآله لا يباع المانع ولا يورث وانما لا يجوز بيعه بقاء
 مناضه لا يجوز بيعه مع قطيعة المجد اذا اشترى من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد من جوارح المجد

جرة وقال لا يجد آخر وقتي فقلت منافعكم كذا ان لم يمتد الى غير وقتي وعادتم هو انتم
 لم تكن تمانى ان تستعمل انتم انتم وقتي وصادفني موضع لا يصلح فيه الوضوء باهل ولم تكن
 توبس عدي موضعك او قمت بجمعة ولم تكن تجازي ولا خارج جمعة لا يبيع بجمعة بل بجمعة
 ليعمره بجمعة فلو لم تكن الاستفاد في شيء من بيع جمعة ويحتمل ان يكون المصنف يوافق الناس في ان
 كان موضعك قد ايجبت بجمع من الاستفاد فيه ويحتمل بيع عرسه ويحتمل ان يكون في ذلك على انعام
 ويحتمل بيع العرس لم يوفى على العرس اذا كبرت فلم يصلح للعرس ولكن الاستفاد في ما في شأخرو مثلاً
 تدعى في الزمان على ان لا يرب او يكون في العرس في تبليها انما عند المصنف في ان لا يجوز بيعها
 جنة في وقتها ما يصلح للعرس وقال محمد بن الحسن اذا خرب المصنف الوقت عدل ملك واخذ في
 الوقت انما هو سبيل المنفعة فان زالت منفعة الزمان لم يوفى عليه فزال ملكه والمساخنة
 فربما بين المصنف انما استعمل او الخلع اذا انكسر او انحصر في الخلع ومن المصنف ان لا يبيع او يرب
 المصنف او يربق منها الناس او يقطع المصنف فانه لا يبيع ولا يرب ولا يبيع من بيعه كالمصنف انما استعمل
 ومن ولاشبهه حقائق الشجر لان موقع عود الناس والعلم قائم بهذا كل الوقت على امره فقلت
 وجمعة لا يرب من بيع الوقت على ان لا يرب في غيره من الاستفاد في الحال بالاشتراك في العريضة
 ممكن والوجه ان يرب في بيع الوقت مع خرابه ودمه فكيف من علمه بدمه مع خوفه قد يكون
 اربا به بجمعة او بجمعة فانه لا يرب في بيعه مع خرابه لان العرس من الوقت استغنى عنه ما اذا
 قد رتب بجمعة او بجمعة عن بيعه بجمعة لا يرب من وقتها على العرس مع خرابه في البيع للعرس و
 ابطال المصنف الوقت كما لو عطل المصنف في بيع في الحال وان اخبر بجمعة فلو عطل المصنف في بيعه
 المصنف المصنف وطلبا في الحال من هذا في ان يرب في بيعه في الحال فانه لا يرب في بيعه فانه
 ويجعل لك من الوقت المصنف وصال عن رابح في بيعه بجمعة من الاصل او يتقربها على نفسه مما
 اشترها او يربها بجمعة فكيف في العلم فانه لا يرب من بيعه بجمعة في بيعه بجمعة في بيعه بجمعة
 وان ذلك زانوا الله او غيرها على خرب في ذلك انما لم تكن البعان ان يرب في بيعه بجمعة
 من وقت نفسه هذه الصيغة لا يرب في بيعه بجمعة من ان ساعته في بيعه بجمعة من وقتها من
 ان يبيع هذا الوقت ويدفع الى كل انسان منهم ما كان وقتهم من ذلك امره فكيف يحتمل في
 العلم اني لما كان قد علم الاختلاف ما بين اصحاب الوقت ان مع الوقت لم يرب في بيعه بجمعة
 الاختلاف خلف الاموال والنفس في بيع المصنف من علمه انما يرب في بيعه بجمعة من وقتها

المصنف وقت جعلت هذا لا اشتريت اربا بجمعة بجمعة فلو وقت المال بجمعة ان الاصل
 وقت هذا لا يرب في وقت ولا يرب في وقت ولا يرب في وقت ولا يرب في وقت ولا يرب في وقت
 لما راي ان يرب في وقت ولا يرب في وقت ولا يرب في وقت ولا يرب في وقت ولا يرب في وقت
 القول بجمعة المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 حصول بجمعة من وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 والوقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 من يرب في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 ما يرب في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 ملكه بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة
 وقرن عقد المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 استعمل الوقت بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة
 قبلها او غير ذلك في بيعه بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 فان لم يكن يرب في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 بل في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة
 المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت المصنف في وقت
 بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة بجمعة

المقصود بالكلية يقتضي ان فوات الغرض اجمعه وان قدر القس على المبايعين يقتضي خروج
 باقي البطين عن الاستحقاق وغير وجه ما انهم يستحقون من الواقت كما يستحق البطن الاول
 مقدار وجوبهم حاله الوقت وقال بعض علماء اهل البيت الشافعية ان من الوقت يكون كغيره الموقوت
 اذا تلف خصه القس الى الموقوف عليهم ملكا على باي وانما قيل به فاذا قال الموقوف عليه لا يتبعها
 واقبلوها الى ملكي عند الشافعية لا يجاب ولا خلاف عن الوقت ملكا بل ارتفاع الوقت في
 على البيع وقال بعض الشافعية انه يجاب اليه من علم انه يقبل ملكا من غير عقد وقيل قال
 مسئلة لولم يكف عن القس القس الوقت لشرا فليس له ان يبيع به في شرا فليس
 يكون بعض الشرا لان المقصود استمارة الوقت تمكن استمارةها وصيانتها على البيع
 ولا سبيل لذلك الا بهذا الطريق فحينئذ ولو لم تعطل منعة الوقت بالكلية لكن قلت و
 كان غير انفع منه لم يخرجه لصلاته مع الوقت وانما البيع للضرورة صياغة المقصود الوقت عن
 الشرايع مع امكان تحصيله ومع الانقاع وان قيل لا يضيع المقصود اللهم لان يبلغ في فاته النفع
 الى ما لا يعد غفلا فيكون وجوب ذلك النفع كعدمه واذا عطل المسجد في الموضع المباح لم يعلم
 من اول الغرلة نقصه لم يقتض وانما يقتضي حفظه وانما الحكم ان يعم بقبض مسجد اخر
 جاز وما كان اقرب اليه فهو أولى ولا يجوز تصرفه الى غيره بغير حوص وكذا البئر الموقوفة اذا
 خربت يصرف نفعها الى غيرها وحوص لا المسجد وراى غرض الوقت ما يمكن وجوبها
 ذكرنا في المسائل المتقدمة في حصر المسجد ونظامها انما كانت موقوفة على المسجد اذا ما اشترى
 المشتري المسجد او وجه منه وهب وقبلة الموقوف في حوص المسجد بالاسلاف بغير العادة عند الحاجة
 ملك حتى اذا كان المشتري المسجد شقيا كان للشرايين الاحتياك بالشفقة عند الحاجة عند
الحاشية الرابعة في الواجب **مسئلة** يحسن الوقت على كل مصلحة يتوقع بها من وجوب
 ان يملك تلك المنفعة ولو وقف منعه على كغيره الاموات او لم يتركهم او حوصهم وانما من
 يكتسبهم ويتولى وفهم ويجوزهم او على من جعل عليه جواز وان جرت الاخر في ذلك كله لا يملك
 ليس ما خولف على جواز الاخر وكذا يجوز الوقت على من جعل اياه في المسجد العالي او من جعل
 فيه مطلقا القرضين الحسن او من جعل مطلقا ولو في دار او من يوزن للناس او من يعلم بالدار
 او الخندق او من يشاء من نفسه في الجاهل او من وجب عليه ان يبيع من يبيع من شهر رمضان ووقت
 منعه على الموقوفة التي يقع في حوزة كذا من حصة السلطان جاز ومنعه ان يقبل وقتا او وقتين

هذه الضيقة صدقة جارية على ان يستعملها فاضل من عاينها صرحت هذه الموقوفة
 كانت قبل اعانة الظالم لانه في الحقيقة ليست دفع بها الاذن من المؤمنين **مسئلة** يحسن الوقت
 على عدد غير محدد وان اشترى في الدار المتباعدة في جهاتهم وفي قيمها فاعاد بغيره الله
 خلافا لما هو في اليد قوله على ما تقدم وقد قد صدق امير المؤمنين عليه السلام في بني بني جده
 الاشباع ولا يورث ولا يهب حتى يورث الله الاخر ثم قال ان الله جعل في هذه الحلية للمسلمين
 ولا فرق بين من لا يورثه امدا الوقت وانتهائه ويكون ذلك سائلا المصروف تكفي القسطة فلا تارة
 منهم فيبقى فقط المجمع فيم هذا وقت على الشرايين كفي القسوة فلا تارة منهم ويجوز ان يكون احسن
 من اولاد على ما كان في زمانه عقيل والثالث من اولاد جعفر بن وقت على اولاد علي بن ولاد
 عقيل واولاد جعفر بن ولاد بن العترة الى الثالث من كل صنف هكذا قاله بعض الشافعية والاولى
 وجوب القسوة له جميع من وجد من الاولاد من الطالبيين وكذا من في جهاتهم والفقراء وغيرهم من سائر
 النعمان فهم لا يحب تقصير من غار عن البلد ما فيه من العسر والمشقة وخوف التلف والميل الى
 من سلبان التوقير الى ان يجمعوا المشايخ على ما له من ارض او قسها على على الجاهل من له
 فان كان اهل الموقوفة جميع القبيلة وهم كثيرين متفرقين في البلاد وفي بلاد الموقوفة حليمة شرا
 فسا لولم ان ائتمهم جهاتهم وشراهم ولما ارجل الذي يجمع القبيلة فاجاب ذكرت الارض التي فيها
 جده على خرم من ولد فلان ويهمل حصر البلد الذي فيه الوقت وليس لك ان تدفع ما كان
 قريبا لولم لا تحتد ارضي هذه على الساكنين بعد وقت فان قصد الوضعية في الثلث ما قصد
 الوقت وحلفه بالموت كان باطلا وان في بعض الشافعية في جعل قال وقتت دار هذه على الساكنين
 بعد موتي بجهة الوقت وعلق على الله وصية ولو عرفت ذلك على البيع صار لجاهل وقيل به بعض
 العادات واطلعه بعضهم لا تعليق للوقت على شرط وهو باطل كما لو علقه في جبانة ولو قال جعلت
 دار هذه حقا لفلان لم يضره فاما بذلك ولو قال صدقت بداري هذه صدقة جارية لغيري من
 عليا كل شراي فلان كذا في الوقت وهو بعد وجب الشافعية للاصل والفاضل على المقتضى ويكون
 للوقت فان مات فلان شراها وللشافعية اوجه اسدها القسوة الى اقرب الناس الى الوقت وكذا
 القسوة القدر الثالث انه يكون ملكا للوقت ولو قال جعلت هذه الدار للمسجد او وقع دار
 الى قيم المسجد وقيل منوها المسجد لم يضره ذلك ولم يكن نصا صحيحا ولو لم تزل اذامت فاعطى من
 سائل الف درهم المسجد فهو وصية وليس وقتا وقيل بعض الشافعية لا يكون شرا لانه لم يجره

ولا تملك **مسئلة** اوقات وقت دار في على زيد وعلى الفخر في على ما اذا اوصى ابنه
 للفخر فان جعلناه كغيره مع الوقت ولا يحرم زيد وان جعلناه نصف له مع الوقت في نصف
 الفخر وكان وقت زيد منقطع الاخر وان لم يصح في نصيب الفخر او الشا فيه وجان ما هو عليه
 فغير في النصيب فلو قل وقت هذا الفخر على زيد فلو كان المسمى من نصيبه من قبل فله او يفرق من
 نصيبه عليه جاز وان اقتصر على قوله وقتها عليه فالأخرى يظهر ان لا يملك ذلك وقال بعض الشافعية
 لا يجوز وان كانا علم ان زيد لا يبيع بالقطر او بغيره وقت على مسجده كما قاله الجليلي وانه
 الشفع الى ان يته ووهي انوار وفرضه وقدر ذلك من مصالحه وقال بعض الشافعية لا يصح
 من جهة فخره على عازنه او يقول وقت عليه لمسه على مسجده عازنه والى وجهين تلج
 ويحتمل ان يملك ان يبيع من نصيبه الجواز او وقت على مسجده او يملكه من يملكه من نصيبه
 فان خرب احتمال ان يكون منقطع الاخر وهو قول بعض الشافعية وان لا يكون ان كان في منقطع
 ليستبعد خبره في العادة وبكسر صحيح وان كان في قرية او بره على جادة الطريق فهو منقطع
 الاخر **مسئلة** لو وقت غلله او شجره فله تقرب عدم دخول الفخر في البيع وهو احد
 وجهي الشافعية وكذا حكم الاشخاص مع البنا لان مقولته تقربها ولو وقت على عماره المسجد فخر
 ضرر الغلة الى التقس والترويق وهو يجوز فيه نعم القوم منه الاقرب ذلك وهو قول بعض
 الشافعية ولا يجوز صرف شيء الى الامام والموقف والفرقان اقيم بحفظ العماره ويجوز ان يشتري
 البوارق والحصر وهو يشتري الدهن الاقرب للمنع وهو صحيح وجهي الشافعية قاله في ما عرفت
 حافظ العماره ولباس المسجد ومنفعة الدهن تختص بالمصلين وقال ابي حنيفة الشافعية لا يشتري
 به الدهن ولا الحصر وانما التقصير الذي فيه احكام البناء معدود في العمارات ولو وقع على مسجده
 المسجد لم يخر التقس والترويق وجاز شر الحصر والقص والاقرب جواز الضرر في الامام والموقف
 والموقف على الحشيش الا يضره في الحصر لا يستعمل فيه عمارا او عكره والموقف على عماره الا يضره
 الى المسجد والعكر ولو وقع على المسجد مطلقا قال بعض الشافعية على تقدير الجواز بالشيء فيه
 وبين ان يفتى على عماره المسجد ولهم وجان في جعله للشرع والترويق قال بعض الشافعية
 على تقدير الجواز بالشيء فيه ويدان وقت على عماره المسجد ولهم وجان في جعله للشرع ولو
 وقت على التقس والترويق فالاقرب للمنع وهو احد وجهي الشافعية وفي الاخر لا يجوز ان يملك
 جواز تخليه المصالح **مسئلة** اذا قال المولى للمسلم ان تقبض المالكه كذا قبل فله وهو

مسئلة
 مسئلة

الظهور وجهي الشافعية ان لا يحتمل الحال قوله وان ادعى الظاهر فيه كونه لم يبيع ولو انهم البنا
 وانقلعت الاشجار جاز ايجاز الارض من يرضها او يضرب فيها عمارا او يبيع فيها عمارا او يبيع
 من ثمنها ويجوز ان يقرض الامام المولى من يملك المال او يذن له في الاستعارة او الاتفاق على
 العماره من مال نفسه وليس له الرجوع وليس له الاستعارة من يملكه الا ان الامام ولو تملك الموقوف
 في يد الموقوف عليه او في يد من يملكه اثنان لا بد عليه من غير عقد فلا ضمان عليه ولو كانت
 الاجرة الموقوفة لمن وجب عليه من الاجل في ذلك ولا يملك منه احد من الموقوفين الفضل على احد
 فالزم يمكن ان يملك مثل المالك لانه لا يملك منه ما يمكن ان يكون الله عز وجل كافر في ملكه فخرها
 ولا حاشية هذا الى ان يملكه بغيره فانه عين الموقوف وان خرب العماره الموقوف على المسجد و
 المسجد هناك مال فاضل جعل يد من يملكه العماره العماره لا يملكه عماره المسجد ولو حصل
 كثير من غلة وقت المسجد احدته بغيره مال خرب المسجد اعيدت العماره والى ان يملكه في
 ما عرفت المسجد زيادة حله وقيل بعض الشافعية ان الموقوف لعمار المسجد لا يشتري به شيئا ولا
 لان الوقت وقت لعمارته وهو يبيع صرف الفاضل من وقت المسجد لعمارته مسجد اخر
 الاقرب للجواز مع احتمال عدم **مسئلة** لا تخير في وقت بين اياه شيئا كان الموقوف
 في الاصل واجدا ثم تهدد البطلان القائل المدين اشغل اليهم وكان الوقفية الاصل على مسجده كما لو
 على ولاده وهم اكثر من واجدا او وقت على عماره من ثمنه ثم تهدد البطلان المدين اشغل اليهم
 المقتدرين فان لم يجدوا من البطلان جفأ لا خفنه من الوقت على جهة الادب من البطلان الاول
 به قول اكثر الشافعية وعلى بعضهم اجابنا القسمة افران يبيع وقبض عن غيره جازت القسمة فاذا
 انقرض البطلان الاول اشغقت ويجوز لارباب الوقف الملهاء ان يوفدوا الى السيف المنافع ويبيعون عند
 من الوقف من المملوك الى القسمة ليست يبعادوا وانما هو افران يبيع ثم لا يخاف ان يكون فيها
 من جازت القسمة عندنا وعند كثير من الشافعية ان لا تشتري على يد من كان من جانب صاحب الوقف
 جازت القسمة لا يكون شر الشيء المطلق وان كان من صاحب المطلق قال بعض الشافعية لا يصح بيعه
 شيء من الوقف ويبيعه غيره جاز وهو من عماره او كان في المشاع وقتا على عماره فاداه له فبعتهم
 عن ثمنه عند بعض الشافعية على ما ذكرنا ثم لا يكون جازا في حاله ومتى جازت القسمة الوقت بين
 الفائق عليها احد الشرطيين او في الوقت اخر الامر لان قسمة جازت من غير زيد ولا غيره
 واجبة ولو وقت كل واحد من الشرطيين حصته على المالك او على جهة اخرى وارادوا ان يملكوا

صاحبها يجوز ان يصفه فالاولى المانع كما كان ان الوقت واحد ولو وقف احد الشريكين بحضرة
لم يكن الاثر شفعاً لان ازالة ملك بغير عوض فهو كالخسبة ولا الشفعة انما تثبت عندنا بالبيع
خاصة دون غرض من السلب والنقل ولو جعل الوقت لموقوف عليه فتمت في حاله ان كان
فان يجوز بانه في لزوم في حق الموقوف المقتدرة ان كان وان قلنا بالزوم ففي بقائه الوقت البطلان ان كان
على بقائه ان كان مستمسكاً لا يجوز بقائه الوقت صحته فلا يحسن جعل المكاره الموقوف فيه سائلاً
لاخلافه وانما العكس الا اذا جعل الوقت لغيره ما يرى فيه الوقت ولو قصد الاستعانة بغيره
الاقرب الاوصاف الى الوقت ولو جعله وكان القضاة الجاهلون بالعكس فلا يقر بالجلوس وهو قوله
جزء الشفعة لانها التفتيد في النوع ولو جازم القائل او البستان بعد انما سئل الختان وبني به
او غرضه يكون وصفاً لكن الاولان ولو وقف على قطعة من مرقى في اوله او غطت تلك القطعة
او فتح الى قطرة اخرى جعل انتقال الموضع بغيره للسيد الذي باهله حيث ترقى عانة
ويجوز جده ما رتب ان لم يكن نصيب في المالك بل ان الوقت على علة المسجد جاز ان يشتري منه
سلم لصعود التسقيف ولا ذلك كسبها او صاحبها ومنه في الخبر ان القاب وتقلد ذلك حفظ
العالم ولو كان المظهر صبيح بابيه يصفه جاز ما خلا لانه لا يحل اذا كان من غير المالك واذا وقف
على من الشرح المسجد جاز ويصفه في جميع الليال لانه لم يملكه ويجوز وقف المسجد لغيره
جوز ذلك المسجد قال بعض الشافعية ينبغي ان يوجب فيه الحائض المذكور في النكاح والشرع ولو وقف
المسجد مطلقاً فلا يرب حرمه ومن الغلة الا انما والموقوف ان ساعطاه السائل ويجوز ان يباع
المسجد ولا يجوز ان يباع من الوقت الذي وقف على حرم المسجد به يجوز ان يباع المسجد
ان كان مستمسكاً بنى مسجد وصار مسجداً لم يخرجه من الاصل وجعل شقاً او كان تحت
خلاء فالاجمعي احدى المذاهب في حق المسجد ملك فلا يجوز نقله ولا ابداله بالبيع سائلاً ولو كان
جعل انفس المسجد شقاً وهو ما ثبت ان جعل المسجد شقاً في حوائطه ويجعل بابه مسجداً في موضع
اخر ولو كان المسجد سائلاً وهو غير حصين من الكوارث يمكن القول بجواز نقله او بناه على طريق الطريق
وبعد قال اجد ولوازم من جعل مسجد وجعل السائلاً ولو كان كسبته والبناء عليها بحيث يكون المسجد
مستقلاً من الارض التي كان عليها لا ارتفاعها فالاولى المانع ولو جعله من سعة من ترقى مع
حائطه من غير مدخله فيه فلا يقر بالجلوس مستمسكاً لا يجوز ان يخرجه من المسجد شقاً
غريب كان للامام قلعه كان المسجد اقباناً لذلك لم يبقه والشافعية فيه ولا في القرآن ولا في شريعة

279

ليز يدور العين انما جارية الطير الاول وشغها اعتبار في باقي الطيمات واداء وقت على التقدير
 او على التقدير الثاني من حيث يتم من وقت وكذا كان الوقت على مصلحة كفي ايعاد الوقت
 عن اشتراط القبول وكان القبض على القاطنة تلك المصلحة او وقت سجدة الحرب وخرجه
 القربة او لمصلحة لم يعد الى طلب الوقت ولم يخرج العريضة عن الوقت واولئذ السيد عباس
 من كان الكثرة لا ورتدوا الى الجبل الاول الوقت مع ثم اغتصبوا في انشائها قلنا المورثين
 الاجازة فلا يثبت وان لم يخل فخل جازا الاقرب ذلك لاننا في هذه المدة ليست للمورثين
 فيكون للميراث الثلثة الخيارات الاجازة في الباقي وبين الضعيف فيه ويرجع المستاجر على تركه
 ما قابل المصلحة انما لو مات المستاجر في الاجازة انتحارها على القبول لعدم البطلان في وقت واداء
 وقت على التقدير المحبب في غير من البلد وهو يجوز الضرب اليه الاقرب ذلك في بعض
 علمنا انه يصرف الى فضل البلد من يجزى فان قصد الاحتفاظ به من غير ان قصد ذلك
 فهو جاز ولو حصل الموقوف عليه الجازية الموقوفة عليه في اقله لا لا يملكه على نفسه
 غرم هذا ان قلنا ان الولد المتولد بتحقيق من غيره في وقت من الجنون وان جعلنا ذلك لا
 وجوب التوقيف عليه لعدم انحصاره به وعلى تقدير من هل يصير ولدا او لا ذلك من تحقق
 وتوفا القيد من تركه من يملكه من الجنون ولو وطها غير وهو غير صحيح فالولد لا ينفذ
 ارباب الوقت زفتة في العقد ولو وطها الحرة فكان ولد له او عليه حيث الموقوف عليه
 لو كان مع الوقت يقع من عقدة الشيع المبيدة بحول الله في وقت في وقت في غيره
 ذلك ان يكون قد شرط الوقت ان لا يتزوج اليه في حياته فيكون له بعبه وصوت نفسه وصفا
 لزواجه ما حصل من الحمل من الفاضل في عروقه وثلث والوقت ان قلنا انه منقول الى الموقوف
 ثبت بالشاهد والغير لان المقصود منه المال وان قلنا انه منقول الى الله تعالى لم يثبت بالشاهد
 والغير كالعبد او انما على العلق ويحتل عندى على القبول بانقله الى الله تعالى بالشاهد والغير
 وان لم ينقل اليه لا يثبت من قبله على منعت فلو كان المقصود من الوقت المنفعة فهي
 مال ثبت بالشاهد والغير بخلاف حرة العبد لان المقصود منها التحليل الاستكمال واداء الوقت
 عاذا ما عصبه من قبل الوقت فيه مثل ان يقف المسلم على المسلمين او يقف على غيرهم ثم يجزى
 او يقف سجدة او تقطره او يشبه ذلك جازا له الا ان يخلو لا انتفاع كما في المسلمين واداء الشيع
 سجد الله فيه الاجماع فانه يعود الى اصل الامة فيكون هو وغيره هو شوي وقال ابن ابي ابي

ويقترب شيئا على المسلم من عاتقها ان الانتفاع به عند حسن محبتها وان كان ما وقفه دارا او مترا
 وكان وقفه عاتق شيئا في التمسك بالثقة التي يتركها المالك والنفقات خاز له الا ان يخلو لم يترك ذلك
 لم يتركه قال ويقوى عندى ان الوقت لا يجوز له الانتفاع بما وقفه على جلال الميراث او اجزاء عليه
 من اهل البيت وقفه على نفسه والوجه ان يقول ان انتقل الوقت الى الله فله ان يشاء ان يكون للموقف
 الانتفاع به كغيره ولو انتقل الى خلق لم يدخل ولا يخرج من تحت اللفظ العام كان قد وقف على نفسه
 وغيره وان لم يكن مراد الموقوف في الوقت وعرض من من شئ لم يثبت في وقت من الموقوف
 عليه او من قبله لا اذا جعل ولاية الوقت لنفسه مدة حياته وهذا القول يشعر بانة اذا شرط
 الولاية لنفسه لم يكن القبض شيئا وهو صحيح لان القبض بشرط ما زل له عيدين ذراعا عن الضمان في
 انه انما يشترط قد قى على ولده فلو كان كذا فقال انه لم يقبض واستحققت فهو يترك وعدم التقيد
 فيسلم عدم المشرط وطهارة الشيع او وقفه على ولد الموقوفين وكانوا اوصافا ثم رددت بعد ذلك
 او اوصافا من دخلهم معهم فيه ولا يجوز ان يقبله اكلية اليوم واطلق في الاصل المانع من تغيير
 وشئ عليه ما زل له وقا الزمان الوقت بحسب تقوى على يقفه الوقت ويشترطه واداء
 وقت على ولد موقوف وهو صغير ثم ولد له جاز غير وان كان يدخله في الوقت مع الاول كان
 جائزا لان يكون قد خلت احواله الموقوف بذلك وقصر عليه بشرط ما قبله دون غيره صحيح
 ان يتركة من الاول فانه لا يجوز له ان يدخل غيره وانما له ليس له ادخال من يولد لان بشرط
 فالتفت من بعد القبول العسكري هو الوقت بحسب ما يوصفها اربابها ولا عقدة مع كذا
 ولا يجوز تغييره ولا لا يمكن له ان يولد له من غيره راجع قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يخل في علق
 ولده جدي وهو صغير الدار يرجع فيها الى الله فله ان يخل في علقه على ولده ولم يثبت له
 على حين فشاوى الذم والاثم وكذا قوله لا يخل في غيره المشهور الاصل وقول الميراث يكون ملكا
 من قبله الا ان يخل مع انه قال لو جعل الزمان وقفه على ولد الميراث الموقوفين ما اوجبها لغيره
 لا يجوز ان يخل في علقه من غيره من غير ان يخل في علقه من غيره من غير ان يخل في علقه من غيره
 الا كما لا يمكن ان يخل في علقه من غيره من غير ان يخل في علقه من غيره من غير ان يخل في علقه من غيره
 معهم لان الوقت خرج الملك من تحتها لا يجوز له الانتفاع به كغيره من الشيع ومن الله على
 على كرامة الى الجاهل عن الباقر عن ابن شاذان عن الحسن بن علي في قوله فاشاى كمن معهم وهو جدي

من الدار لهم ذلك قال فقال ان كان يقوم الدار بغيره عادله ونظر له ثلث الميت فان كان في ثلثه
ما يحيط بغير الدار فليس لورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بغير الدار فطم ان يخرجوه قبل
اذا مات الرجل الذي جعل له السكنى بعد موت صاحب الدار يكون السكنى لورثة الذي
جعل له السكنى قال فقال الشيخ رحمه الله ما تضمنه هذا الخبر من قوله يعني صاحب الدار بين
ذكر ان رجلا جعل لرجل سكنى دار له فانه كلام الراوي وقد غلط في التاويل وهم لان الحكم لهم
ذكرها بعد ذلك انما صحيح اذا كان قد حول السكنى من حيوة من اسكنه الذي جعل له السكنى
تج يقوم وينظر باعتبار الثلث وزادته ونقصانه وهذا التوايه مجمله عندنا على الوصية
مسئلة قال الشيخ رحمه الله اذا جعل الانسان خذعة عبد او امته لعين من من من
الزمان ثم هو بعد ذلك كان ذلك جائزا وكان على المولى الخذعة في تلك المدة فاذ امضت المدة
صار جازا فان ابق العبد هذه المدة ثم ظفر من جعل له خذوته لم يكن له بعد انقضاء المدة سبيل
قال ابن اثير اورد الشيخ هذه التوايه وهي من اضعف اخبار الاحاديث لا تحالها لاصول المذهب
لان التدبير عندنا باجماعهم لا يكون الا بعد موت المولى الذي هو المعنوي المباشر للعقد ويكون
بمذلة الوصية يخرج من الثلث هذا الاطلاق بينهم فيه من ادعى حكما شرعيا اخر غير هذا علاج
في اثباته الى دليل شرعي وقال ابن الجوزي اذا قال السيد لعبد انت جرد على طريقي ان يكون خذوعا
شبهه فيعقد بذلك فان لم يكن ذلك الاجد موت السيد كان العبد حرا من غير ان يملك له الوصية
لا يكون محال قبل الموت وذلك مثل قوله اقامت فلان فانت حرا او يقول امته اذا ارسلته فذلك
فانت حرا فوامرات السيد قبل فلان خذوعا لورثته الى موت فلان ثم هو جردان ما لا يملك
قبل استقامت نصا عن خدمته الا انه قد سنين من يوم ولد الطفل وعقدت والدته خذوعا عن
مختلف الشيعة قول الشيخ رحمه الله لاصحاله الجوان ولان المقتضى لا يطال ليس جعل الخذعة للغير لانه ساقط
اجماعا ولا غير الخوف لانه جائز في المذبح اجماعا ولا خصوصية من على الخبر هو انه اذا اعتبر بذلك
في نظر الشارع فان اهل الجدة يلقون بغيره بجمته وهو معلوم انه لا مدخل بخصيصة ابليس العبد لا يملك
المالك وما اراده يعقوب بن شبيب في الصحيح عن الصادق في الرجل يكون له المخدم فقول له
فلان بخذعة ما عاشرنا فامات فهو حرا فان امة قبل ان يموت الرجل بخمس سنين او ست ثم يموت
ورثته الممن ان يستخذه وما قد ما ابقته قال اقامات الرجل فقد عتقت اذا ثبت هذا فان وجد
انه ليس له الرجوع في جعل الخذعة لانه رقيق ان قرن به شيعة القرية وهل يتحقق العبد من الاصل او لا

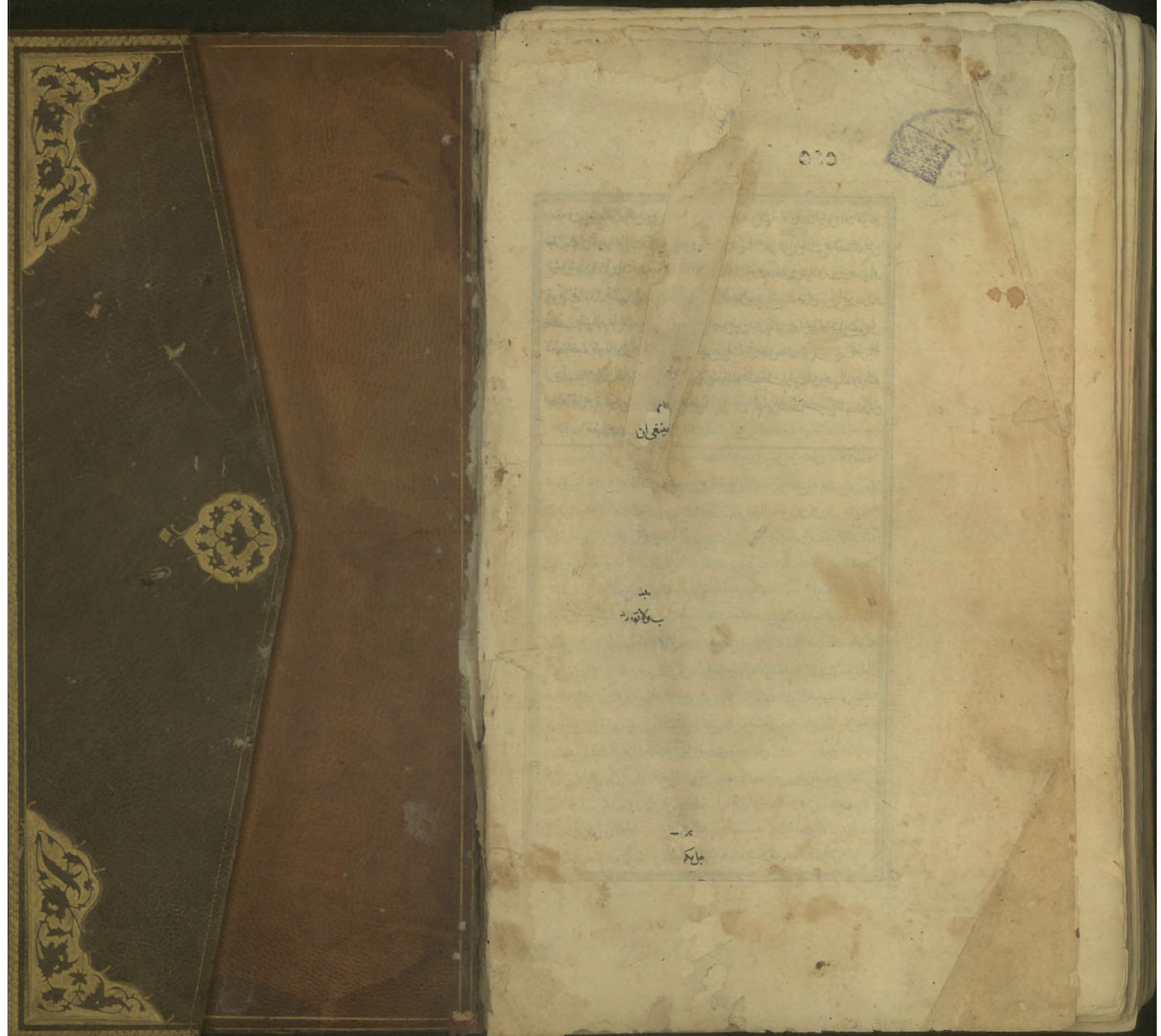
الثلث الاثني انه من الاصل ان كل المالك جلالا حيوة من عتقت الخذعة هو بجمته ومن الثلث ان كان
قدمت وكتب اليه محمد بن احمد بن ابراهيم سنة ثلث وثلاثين وما بين ثمانية عن رجل مات
وخلف امرأته وبنتين وبناات وخلف لهم عالا وقده عشرة سنين ثم هو بعد العشر سنين
فنهى بغيرها ولا الورثة سبع هذا الغلط بهم مضطرين اذا كان على اصفهك جعلني الله فداك
فكتب لبيعه الى مبيعات بشرطه لان يكون مضطرين الى ذلك فهو جائز لهم **مسئلة** اذا
جعل دار سكنى لرجل او غيره او رقيق فان عين المدة لم يخرج عن ملكه وجاز للمالك بيع الدار
لا يبطل الاكثار ولا الاعمار بل يكون للشاكن السكنى التي جعلت له فان كان المشتري عالما بالحال فلا
خيار وان كان جاهلا كان بالخيار بين فسخ البيع وبين اتمامه بجميع الثمن بمحصول يقع في العيون لما
رواه الحسين بن نعيم عن ابي الحسن الكاظم ع قال سألته عن رجل جعل دارا سكنى لرجل ايام حيوة
او جعلها له ولعقبه من بعده هل يملكه ولا بشرطه قال نعم قلت فان احتاج الى ان يبيعها
قال نعم قلت مضطرا بعد الدار السكنى قال لا ينقض البيع السكنى كذلك سمعت ابا عبد الله ع قال
لا ينقض البيع الاجازة ولا السكنى ولكن ساعد على ان الذي يشتريه لا يملك بالشرى حتى تنقضي السكنى
على ما شرطه كذلك الاجازة قلت فان ردة على المستاجر ماله في جميع ما رزقه من النشقة والعمارة فيها
استاجر محل على طيبه النفس ويرضى المستاجر بذلك قال لا بأس به هنا الا ان يكون في الرتبة بركة
على جواز بيع المالك الذي جعل سكناه للغير مد حيوة ومع هذا امتنعوا من بيع المسكن الذي عقد
فيه المطلقه بالاقراء بحالة وقت الانقضاء وهذا المعنى محقق هنا فان جعلت السكنى مرفوعة برة
معينة بجمع البيع والآن في الاكثار لا يحتمل ان يكون قوله في التل في احتياج ان يسمع الشارع فيطلق
الاكثار الذي يحتمل التعيين حواله على التعازف من اشتراط العلم بالمبيع **مسئلة** يمكن لمن
اخرج شيئا من ماله في الصدقة ولا بعد التاويل ان يرد الى ملكه بل ينبغي ان يصدق به على غيره ذلك
السائل وليس عمر المارة على ابن اسمعيل ع ذكر عن ابي عبد الله ع في الرجل يخرج الصدقة بين
ان يعطيه السائل فلا يجوز قال لا يعطيه غير ولا يرد في ماله وعمر الخطة بن يزيد عن الصادق ع قال لا
عليها التمس قال من صدقة صدقة ثم ردت عليه فلا اكلها الا ان لا تترك الله عز وجل في شيء مما جعل
لها فامو بجزالة العادة لا يخرج ذهابها بعد ما عتقت ان ثبت هذا فانه يمكن للرجل ان يملك ما احتج بها
بصدق به ولا بأس ان يملكها بغير احتياج بان يدخل في ملكه غيرت شيعة كقضاء نبيه على الصدقة
عليه المارة ابا عبد الله ع في الرجل قال اقل اوجع ع الا يشتري الرجل ما يصدق به وعن منصور بن

حازم عن الصادق عليه السلام ان الصدقة لا تصدق الرجل بصدقة لم يحل له ان يشتري بها ولا يسوقها ولا يستتر بها
 الا في ميراث وانما قلنا ذلك على وجه الكراهية دون التحريم لان المسكين قد ملك الصدقة قلنا
 فيها كيف شأ من بيع وغيره والمالك قابل الاقليل وقد قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فقد ثبت المقتضى
 واشتري المانع فكان جائزا وقوله علم عمل محمول على الكراهية له بل زاد المحل الاباحة كما ثبت مع الخبر
 شئت مع الكراهية والملتصق بالكراهية لاصالة الحق في خبره ويؤيد ما رواه محمد بن مسلم عن الباقر ع قال
 اذا صدق الرجل على ولد بصدقة فانه يرثها واذا صدق بها على وجه محله لله فانه لا يرثها اما
 اذا عادت اليه بعد رث وشبهه فانه لا يرثها بل انقضى ولما تقدم وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله ع
 في الرجل يصدق الصدقة لولده ان يرثها قال نعم اذا ثبت هذا فانها اذا رجعت اليه بعد رث كان حراما
 بغير اختيارين فالكون مكرها واذا كان الضابط عدم الاختيار ينبغي ان يتدبر فيه ما رجع اليه بعد
 اختيار كالمكره ان له دين على الفقير فادفع اليه صدقة فقضاء دينه منها لم يكن مكرها **مسئلة**
 لا يجوز لمن يصدق شي على غيره متعة ياله الى الله تعالى ان يرجع في صدقة لم يذره عبد الله بن مسعود
 في الصحيح قال سالت الصادق ع عن الرجل يصدق بالصدقة ثم يعود في صدقة فقال ان رسول الله
 اتم مثل الذي يصدق بالصدقة ثم يعود فيها مثل الذي بقي ثم يعود في فيه وعن ابي بصير ع في
 الصحيح قال سمعت ابا عبد الله ع يقول سمعت رسول الله ص يقول فاصاب عليا ع ايضا فاحترق فيها عينا
 فخرج منها ما يضر في السماكة عرق العبد فما عاين يبيع في القنبر ليسر فقال في الرجل يصدق
 الوارث بصدقة ثيابا لا في جميع بيت وعامر سبيل لا يبيع ولا يوهب ولا يوزن من باعها او وهبها
 فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه شيئا ولا عدل مسئلة في الرجل يصدق
 والعقود القريبة بها الى الله تعالى لا يبيعها عبادته فلا يبيعها من اليه لقوله ص وما امرنا الا بهدوا الله
 محضين وما زوله هتافا ومحمد بن اذنيه وابن بكير وغير واحد حكموا قال ابو عبد الله ع لاصفة
 ولا تحق الاما ان يبد الله ص وفي المجلس عن جابر ع عثمان ع الصادق ع قال لاصفة ولا تحق الاما ان يبد الله
 وبعده الله عز وجل **مسئلة** يجوز الخبة والصدقة بالفضل والفضل ما فضل به عن المثل
 في الصحيح عن الصادق ع في الرجل يصدق بفضله في دار على رجل قال جائز وان لم يعلم ما هو وعمل
 في الصحيح عن الصادق ع قال سالت عن دار لم تسم فصدق بعض اهل الدار فصب من الدار فقال لا يجوز
 قلت لا ريت ان كان هبة قال يجوز **مسئلة** اذا برئت المرأة ذمة زوجها من مهرها في مرقاة
 نفذ لا من النكاح لان سماعه سالت الصادق ع عن الرجل يكون لامرأة عليه صدقة وبعضه فغيره

منه في

مكتبة شعوي في
١٣٢

منه في مرقها قال لا لكن ان يهرت له جان ما وهبت له من ثيابا او ذهب الرجل ولد الصدقة
 جان يله ان يقومها على نفسه ثم يطاها **مسئلة** بيد الشخص في الحسن ع اتسالة عن
 الرجل يصدق على ولد وهم صغار ثم تجد الجان وهم صغار في عيال لارثان صبيها
 يقومها فبطل عدل فتهرب عنها **مسئلة** رجع ذلك كله فلا يهرث فثمنه فقال يقومها فبطل عدل و
 يثبت بغيرها لم على نفسه ويهرث الرجل فبطل جارية جان له ان يطاها قبل التوثيق
 لا فادة الخبة اباحة الوطى ولما رواه القاسم بن سليمان عن الصادق ع قال سالت عن رجل يبيع الجان يبيع
 ان ثياب فلا ثياب لدارت جميع فيها قال نعم ان كان شرط له عليه قلت لا ريت ان يبيعها له ولم يشبه
 ايطاها قال نعم اذا لم يكن شرط عليه **مسئلة** ثم الجان الثالث عشر من كتاب تكون
 الفقهاء



٥٦٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ